النكت الحسان

في شرح غاية الإحسان

للشيخ الكبير

أبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي

المتوفى سنة ٧٤٥ هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور عبد الحسين الفتلي

كلية الآداب - جامعة بغداد

مؤسسة الرسالة

النُّكَتُ الحِسَان

في شَرْحِ غَايَةِ الإحْسَان

لِلشَّيْخِ الكَبِير

أبي حَيَّانَ النَّحْوِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ الغَرْنَاطِيِّ

المتوفى سنة ٧٤٥ هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور عبد الحسين الفتلي

كلّية الآداب - جامعة بغداد

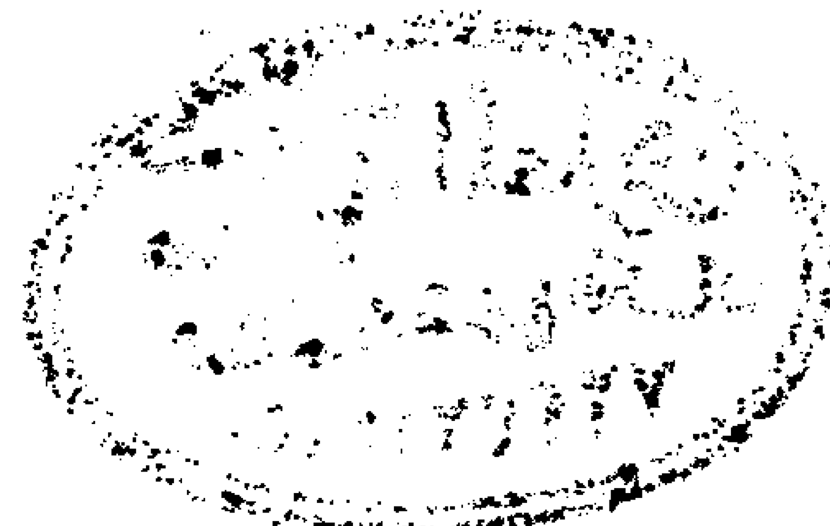
مؤسسة الرسالة



الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م



مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢ ٢٤١٦٩٢ - ٢٩٥٥٠١
ص.ب (٧٤٦٠) برقياً: بيوشران .



أبو حيان الأندلسي

الإمام محمد بن يوسف بن علي أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي.

ولد بغرناطة سنة «٦٥٤»هـ على أرجح الروايات[١]، وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع والعربية عن أبي الحسن الأبّذي وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأحوص وابن الصائغ. وأبي جعفر اللّبلي[٢]، لكنه ترك بلاده متوجهاً إلى المشرق بسبب تعرضه لتآليف الأستاذ أبي جعفر بن الطباع، وتكذيب روايته، مما أدى إلى رفع أمره إلى السلطان، فأمر بإحضاره والتنكيل به، فاختفى. ثم ركب البحر ولحق بالمشرق[٣]، ولم تكن رحلته إلى مصر هي الأولى من نوعها، فقد سبقه الكثيرون طلباً للرزق والعلم والجاه. وتزخر الكتب القديمة بأسماء مئاتٍ من الأندلسيين الذين رحلوا إلى المشرق عن الأندلس[٤].

ولما استقر في القاهرة عاصمة المماليك آنذاك عام «٦٧٩»هـ تلقى العلوم هناك على البهاء ابن النحاس وجماعة آخرين[٥]، وذكر الصفدي، أنه قرأ عليه

---

(١) انظر: النهاية ٢/٢٨٥، والوفيات ٢/٥٥٦، وشذرات الذهب ٦/١٤٥، وبغية الوعاة ١/٢٨١.

(٢) انظر: بغية الوعاة ١/٢٨٢.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٤/٣٠٤، وبغية الوعاة ١/٢٨١.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي د. خديجة الحديثي: ٣٤.

(٥) انظر: بغية الوعاة: ١/٢٨٠.

العِلم العراقي، وحضر مجلس الأصبهاني، وتمذهب للشافعي، وكان أبو البقاء يقول: إنه لم يزل ظاهرياً(1).

وكان أبو حيان نفسه يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه(2).

وكان ثبتاً صدوقاً حجةً، سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن. وتولى تدريس التفسير بالمنصورية والإقراء بجامع الأقمر، وكانت عبارته فصيحة، لكنه في غير القرآن يعقد القاف قريباً من الكاف(3).

وكان له إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، وهو الذي جَسّر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغّبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: هذه نحو الفقهاء(4). لكنه لم ينس قومه أهل الأندلس فظل وفياً لهم، يدافع عنهم في كل مناسبة، ويبدو ذلك جلياً في تفسيره للقرآن الكريم. إذ كان يستشهد ببعض الحوادث التي وقعت في بلاد الأندلس، على عهده، ويذكر عادات أهل هذه البلاد وأخلاقهم(5) ولما استقر في مصر ووجد البيئة العلمية التي تفاعل معها، كتب وألف كتباً كثيرة في الدراسات القرآنية واللغوية، والنحوية، فلقي حظوة من لدن سلاطين مصر وأُمرائها وحكامها، فعين مدرساً في مدارس القاهرة، وأصبح مدرساً للنحو في جامع الحاكم سنة «٧٠٤»هـ(6)، ويظهر أنه ذهب إلى

---

(١) انظر: الدرر الكامنة: ٣٠٤/٤.
(٢) انظر: بغية الوعاة: ٢٨٢/١.
(٣) انظر: المصدر نفسه: ٢٨٢/١.
(٤) انظر: بغية الوعاة: ٢٨٢/١.
(٥) انظر: البحر المحيط على سبيل المثال ٢٦٤/٣، ٥١٧/٣، ٥٢٦/٣، ٢٩٩/٥، ٢٣٧/٧، ٤٧٢، وكتاب أبي حيان، د. خديجة الحديثي: ٣٥.
(٦) البداية والنهاية: ٣٣/١٤.

الشام والسودان، لكن لا تعرف المدة التي قضاها في هذين البلدين[١].

وقد عمر أبو حيان واحداً وتسعين عاماً أمضاها بالبحث والتأليف، فأخرج كتباً في علوم شتى ما تزال شاهدة على طول باعه. وسعة اطلاعه، وكانت سنة وفاته «٧٤٥»هـ فدفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصُلي عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر[٢].

«مصنفاته»

توافر لأبي حيان عدد كبير لا يعد ولا يُحصى من الشيوخ والعلماء[٣] أخذ عنهم القراءات والنحو واللغة والأدب، وشتى أنواع المعرفة، إضافة إلى إقباله الشديد على التعلم واستعداده لطلب المعرفة، فلا عجب أن رأينا مصنفاته الكثيرة في مختلف العلوم، ولا سيما في التفسير والنحو واللغة، ومن هذه المصنفات:

١ ـ البحر المحيط في التفسير، ويعتبر أكبر كتب أبي حيان، ويقع في ثمانية أجزاء كبيرة، طبع في مصر عام ١٣٢٨هـ بمطبعة السعادة وطبع على حاشيته كتاب «النهر الماد» لأبي حيان نفسه وهو مختصر للبحر المحيط.

٢ ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل، في النحو والصرف، وهو شرح لتسهيل ابن مالك توجد نسخة منه في دار الكتب بالقاهرة في عشرة مجلدات كبيرة، ولم يطبع من هذا السفر الكبير إلا قطعة صغيرة سنة «١٣٢٨»هـ بمطبعة السعادة في مصر، كذلك تحتفظ مكتبة مجمع اللغة العربية في القاهرة بنسخة منه، لكنها غير كاملة.

٣ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، ومنه نسخ كثيرة مخطوطة في مصر والعراق وقد بدأ بتحقيقه ولم يتمه حتى الآن شيخ من الأزهر.

---

(١) نفح الطيب: ٣/٣٣٩، وطبقات الشافعية: ٦/٣٢.

(٢) نفح الطيب: ٣/٣٩٢، وفوات الوفيات: ٢/٥٥٦، والنجوم الزاهرة ١٠/١١١.

(٣) لمعرفة أساتذته ينظر إلى كتاب «أبو حيان النحوي» للدكتورة خديجة الحديثي.

٤ ــ إعراب القرآن. عدد أوراقه «١٧٦» مكتوب بخط مغربي. ذكرته الدكتورة خديجة الحديثي وشكت في نسبته لأبي حيان[١].

٥ ــ إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، ذكره السيوطي[٢].

٦ ــ التجريد لأحكام كتاب سيبويه.

٧ ــ التذكرة في العربية. أربعة مجلدات كبار. وقف عليها السيوطي، وانتقى منها كثيراً[٣].

٨ ــ التقريب في مختصر المقرب لابن عصفور.

٩ ــ المبدع في التصريف.

١٠ ــ شرح الشذا في مسألة كذا، ذكره في كتابه «النكت الحسان»[٤].

١١ ــ اللمحة والشذرة كلاهما في النحو.

١٢ ــ الارتضاء في الضاد والظاء.

١٣ ــ عقد اللآلي في القراءات على وزن الشاطبية وقافيتها[٥].

١٤ ــ الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية.

١٥ ــ نحاة الأندلس.

١٦ ــ الأبيات الوافية في علم القافية.

١٧ ــ منطق الخُرس في لسان الفرس.

١٨ ــ الإدراك للسان الأتراك.

١٩ ــ زهو الملك في نحو الترك.

٢٠ ــ الوهاج في اختصار المنهاج للنووي.

٢١ ــ الأسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار.

---

(١) انظر «أبو حيان النحوي» ١٤٠.

(٢) بغية الوعاة: ١/١٨٢.

(٣) انظر بغية الوعاة: ١/١٨٢.

(٤) انظر النكت الحسان من ٣٢ أ من الأصل وبغية الوعاة ١/٢٨٢.

(٥) انظر البغية: ١/٢٨٢.

٢٢ ـ التخيل الملخص من شرح التسهيل لابن مالك وابنه بدر الدين.
٢٣ ـ غاية الإحسان في النحو والصرف.
٢٤ ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، وهو موضوع التحقيق، ولمعرفة كتبه الأخرى سواء أكانت الكاملة منها أم التي لم تكمل، يمكن الرجوع إلى كتاب «أبو حيان النحوي» للدكتورة خديجة الحديثي، فقد عقدت لها فصلاً خاصاً بها وأحصتها إحصاء دقيقاً فلا حاجة لتكرار ذلك.

«النكت الحسان في شرح غاية الإحسان»

هذا المصنف شرح لكتابه الذي ألفه وسماه «غاية الإحسان في علم اللسان» وهي مقدمة في النحو والصرف للمبتدئين ضمنها أغلب أصول هذين العلمين على مذهب البصريين قال في مقدمتها: الحمد لله على إلهامنا من الثناء والصلاة والسلام دائمين دوام الأرض والسماء، وبعد فقد أتحفتك أيها المبتدىء في النحو بمقدمة لطيفة المنزع سهلة المشرع ضمنتها من هذا العلم أكثر أُصوله، ومعظم فصوله محتذياً في ذلك ما عليه العمل من مذاهب أهل البصرة[1].

ويبدو أنه كان معجباً بهذه المقدمة، فقد سارع إلى شرحها والتطويل فيها لا على مذهب البصريين حسب، وإنما ذكر آراء الكوفيين والبغداديين وأَهل الأندلس ومصر، واعتمد كثيراً على آراء الأندلسيين وبخاصة أساتذته، وكأنه يريد أن يرد ديناً عليه من باب الوفاء والإخلاص للذين غرسوا في نفسه حب العلم أول مرة، ومع التفصيل الكثير في هذا المصنف فهو يعده مختصراً أيضاً.
قال: هذه نكت أَمليتها على مقدمتي المسماة «بغاية الإحسان في علم اللسان» فتحت فيها مقفلها وأوضحت مشكلها، وأكثرها إنما هو إبداء حكم في صورة المثال، وربما ألممت بزيادة حكم أو ذكر خلاف، أو استدلال، ولم أقصد إرخاء العنان في هذا المضمار، بل آثرت الإيجاز على الإكثار وقد سميتها «النكت الحسان في شرح غاية الإحسان»[2].

---

(١) انظر: «أبو حيان النحوي» ١٤١.
(٢) انظر: النكت الحسان ص «١» من الأصل.

وفي كتاب النكت هذا فصل أبو حيان الموضوعات التي شرحها تفصيلاً وافياً بغير تطويل ممل، ثم ناقش الآراء ورد غير المعقول منها، وأيد ما يتفق مع القياس والذي لا ينفر منه دارسو اللغة العربية، كما اعترض على بعض التعريفات الناقصة التي لا تفي بالغرض. وأشار إلى تقديم الأحكام الإفرادية للكلمة على بحث الأحكام التركيبية، وعلل ذلك بأنه راجع إلى صعوبته واعتياصه[1].

والذي يقرأ هذا الكتاب لا يتفق مع الدكتورة خديجة الحديثي التي ذكرت أن المصادر التي اعتمد عليها أبو حيان في هذا الشرح قليلة ولا يكاد يشير إلا إلى آراء النحاة الذين ينقل عنهم كشيخه أبي جعفر بن الزبير. . . وشيخه أبي الحسن الأبّذي[2] . . . ».

الحقيقة أنّ أبا حيان في «كتاب النكت» قد فصل كثيراً بغير إطناب، وأشار إلى آراء النحاة البصريين والكوفيين، وأهل الأندلس ومصر والشام، وذكر أهل اللغة والنحو والأدب أمثال: أبي زيد الأنصاري، والأصمعي، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر. وأبي الخطاب الأخفش والخليل وسيبويه، وقطرب وأبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني من أهل البصرة، ثم الكسائي والشيباني والفراء وابن الأنباري وثعلب وهشام من أهل الكوفة، والمبرد والزجاج وابن السراج والزجاجي، وابن كيسان والنحاس والفارسي وابن جني والزمخشري من أهل بغداد، أما أصحابه الأندلسيون فكان لهم النصيب الأوفى في هذا الكتاب، وسوف أذكر هذا عند دراستي لأهمية الكتاب ومصادره التي اعتمد عليها الشيخ أبو حيان بهذا الشأن.

---

(١) انظر: النكت الحسان ص: ٩ أ.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي»: ١٤٧.

«نسخ الكتاب»

لكتاب النكت الحسان ثلاث نسخ خطية ذكرها أصحاب التراجم هي:

١ ـ نسخة المدرسة القادرية ببغداد تحت رقم «٥٧٠» لغة جعلتها الأصل، لأنها كُتبت زمن المصنف، وربما كانت مقروءه عليه، فهي مصححة على الحواشي، يرجع تأريخ نسخها إلى سنة «٧٢٢»هـ، أي قبل وفاة المصنف بثلاثة عشر عاماً، لأن وفاته كما هو معروف سنة «٧٤٥»هـ. وقد جاء في نهاية هذه النسخة كمل كتاب النكت الحسان في شرح غاية الإحسان» لخمس مضين من ذي الحجة سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة على يد الفقير إلى رحمة ربه الغني به عمن سواه أحمد بن لاجين البشيري. وعدد أوراقها ثلاث وستون ورقة من القطع الكبير، عدد السطور في كل ورقة «٢٧» سبعة وعشرون سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر «١٤» أربع عشرة كلمة كتبت بخط نسخي جميل لا يخلو من بعض الأخطاء النحوية والإملائية لا تخفى على القارىء وهي كما أشرت مقروءة ومصححة.

٢ ـ نسخة دار الكتب المصرية بخط العالم الجليل أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي برقم «٣٦٤» لم يُذكر عليها تأريخ الانتهاء من نسخها، ولكن كُتب في أولها. كتاب النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. أحمد بن مكتوم القيسي وإملاء شيخنا الإمام العالم النحوي المنطيق أبي حيان عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي النحوي»، وهذا يدل على أن نسخها قد تمّ في حياة أبي حيان أيضاً وهي مكتوبة بخط مشرقي جيد ومصححة على الحواشي كذلك، لا تختلف عن النسخة القادرية إلا في بعض الألفاظ التي أشرت إليها أثناء مقابلتها على الأصل، ورمزت لها بالحرف «ب»، عدد أوراقها «١٣٠» مائة وثلاثون ورقة، وعدد السطور في كل ورقة «١٨» ثمانية عشر سطراً في كل سطر «١٠» عشر كلمات.

٣ ـ نسخة «جستربيتي» برقم «٣٦٣٥» لم أستطع الحصول عليها. فقد راسلت المكتبة عدة مرات دون أن يلبى الطلب. وهي غير مؤرخة تقع في «١٣١» مائة وإحدى وثلاثين ورقة عدد السطور في كل ورقة «١٩» تسعة عشر سطراً في كل سطر «١٣» ثلاث عشرة كلمة. وقد كُتبت بخط نسخي حسن[١].

ولعل السبب في جعلي النسخة القادرية أصلاً يعود إلى أنها أضبط في مادتها. وأكمل في موضوعاتها، وأكثر ترتيباً في أبوابها من نسخة دار الكتب المصرية وإن كانت قد أملاها الشيخ أبو حيان نفسه، فلا شك أنه قد اطلع على هذه النسخة التي جعلتها الأصل فليس معقولاً أن تكتب نسخة لكتابه الذي يقول فيه «وهي وإن كان جرمها ضئيلاً وما تضمنت بالنسبة إلى الفن العربي قليلاً. فربما اشتملت على فوائد لا تقتبس إلّا منها وفرائد لا تؤثر إلّا عنها»[٢]. ولا يطلع عليها قبل ثلاثة عشرة سنة من وفاته، فغير المستبعد أنه قرأها وأجازها.

«منهج التحقيق»

أَصبح التحقيق اليوم فناً قائمًا بذاته. له طرقه وأصوله عند أهله، فلا حاجة إلى الإطالة في هذا المضمار ما دامت الأُسس المتبعة واحدةٍ. كل ما عملته هو تصحيح الأخطاء النحوية والإملائية ـ وهي كثيرة ـ ليكون النص خالياً من النقص وأقرب إلى أُسلوب صاحبه الذي أراده له. وقد تَمَ هذا بعد مقابلة النسختين، وأثبت الاختلافات بينهما في الهامش. ولقد حصرت الساقط بين [ ] معقوفين.

واستعنت بالكتب اللغوية والنحوية لضبط الكلمات. ثم بينت أرقام الآيات وسورها مع ضبط القراءات بإحالتها إلى مراجعها فقط من غير أن أقتبس نصوصاً حول تلك القراءة إلا نادراً هرباً من الإطالة التي لا داعي لها.

---

(١) انظر: فهرسة دار الكتب: ١٧١/٢. وفهرسة جستربيتي: ٥٢/٣ وأبو حيان النحوي»: ص ١٤٥.

(٢) انظر: النكت الحسان، ص «١/أ» من الأصل.

وقد ضبطت الشواهد الشعرية ونسبتها إلى أصحابها ما أمكن ذلك، وأكملت الناقص أيضاً بالرجوع إلى الدواوين إن وجدت، وإلى كتب النحو القديمة التي ذكرت هذه الشواهد من غير إسهاب في شرح الكلمات أو المعاني الدالة عليها، لأن شواهد النحو تكاد تكون متشابهة في المراجع كلها وفي مختلف عصورها. وأحلت ما اقتبسه المصنف من كتب الأقدمين مشيراً إلى اسم الكتاب والجزء ورقم الصفحة إذا توافرت مثل هذه الكتب بلا نقل للنص تجنباً للإكثار الممل، كما ترجمت للأعلام الموجودة في الكتاب وهي كثيرة مع الإشارة إلى سنة وفاة كل من هؤلاء إذا عرفت سنة وفاته، ولم ألجأ إلى طريقة إثقال الكتاب بالتعليقات المستقاة من كتب النحو والصرف واللغة، لأن القارىء قد يضيع في خضم هذه التعليقات وينسى المادة الأساسية التي هي موضوع التحقيق. وأيضاً حاولت شكل النصوص التي تحتاج إلى ذلك خوف اللبس وعسر الفهم. وبخاصة الآيات القرآنية والشواهد الشعرية والكلام المأثور. وأخيراً أرجو بهذا العمل المتواضع أن أكون قد قدمت خدمة للغتنا العربية الخالدة ولتراث أُمتنا المليء بالدرر الكامنة التي تخرج إلى النور مع مرور الأيام ما دام أبناء العروبة يعتزون بهذا التراث ويبذلون في سبيل إحيائه كل غالٍ ونفيس. حفظ الله لغتنا الجميلة وسدد خطى القائمين عليها والباذلين في الدفاع عنها والحفاظ على سلامتها كل جهد مستطاع.

«أبو حيان وشرح كتاب غاية الإحسان»

الذي يطلع على مصنعات أبي حيان الأندلسي يعرف لأول وهلة أنه عالم كبير في علوم العربية كلها دون استثناء من تفسير وقراءات ونحو وصرف ولغة وبلاغة وأدب. زيادة على هذا معرفته اللغة التركية والفارسية والحبشية، فقد ألف كتباً بهذه اللغات مثل كتاب «زهو الملك في لسان الترك» وكتاب «الإدراك للسان الأتراك» وكتاب «منطق الخُرس في لسان الفرس» و «نور الغبش في لسان الحبش»[1].

---

(١) انظر: بغية الوعاة: ١/٢٨٢.

فعالم مثل أبي حيان يقف الدارس حياله موقفاً صعباً. ولكن الذي يشجع على ذلك أنه لم يتخلص من شراك النحاة وتعليلاتهم، وهذا ما يساعد الباحث على تكوين فكرة عن منهجه ومعرفة مصادره التي اعتمد عليها في كتابه «شرح غاية الإحسان» الذي سماه بالنكت الحسان. فقد يبدو أن الشيخ متناقض مع نفسه في أول صفحة من كتابه هذا، فهو يقول، ولم أَقصد إرخاء العنان في هذا المضمار، بل آثرت الإيجاز على الإكثار[١].

ففي الوقت الذي يحتج فيه بعدم إطلاق العنان نراه يطيل ويكثر من الأمثلة في أغلب الموضوعات. فيذكر شواهد متعددة للموضوع الواحد، يضاف إلى ذلك ذكره لأسماء النحاة من مختلف المدارس النحوية ممن تقدموه أَو عاصروه، ولا يكتفي بالنحاة فحسب، بل يذكر أهل اللغة والأدب وأَصحاب القراءات. ويتعرض أيضاً إلى القياس والسماع والمطرد من ذلك. والمقيس من كلام العرب، وغير المقيس، والشاذ، والإجماع، وقياس النظير، والقياس النحوي. وغير ذلك من حجج النحاة السابقين له والمعاصرين، وكأنه معجب أيما إعجاب بالنحو وبعلمائه إلى حد دفعه إلى نسيان ما ذكره في مقدمة الكتاب من عدم إرخاء العنان. وشيء آخر يبدو واضحاً في هذا المجال هو كثرة التقسيمات الثنائية مع قلة التفصيل والشرح مثال قوله «ولما كان النظر في الكلمة ينقسم إلى قسمين نظر في حالة الإفراد كمعرفة التصغير والتكسير والتثنية والجمع والإدغام والقلب. والإبدال، والزيادة. ونظر فيها حالة التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة»[٢] ويلاحظ في هذا الكتاب أنه مبوب بشكل غير واضح أحياناً، لكن التقسيمات التي يذكرها غالباً ما تكون في بداية الأبواب. فهو يقول مثلاً «قوله: وهي اسم وفعل وحرف، ذكروا حصرها في الثلاثة دلائل: أحدها أن الكلمة إمّا أن لا تستقل بالمفهومية، وهو الحرف أو تستقل دالة على بنيتها على الزمان وهو الفعل أوْ لا وهو الاسم..»[٣].

ومرة يشرع بالتقسيم ولكنه ليس راضياً عنه فيحتج له ويعلل السبب

(١) انظر: النكت الحسان: ص «١/أ» من الأصل.
(٢) انظر: النكت الحسان: ص «١/أ» من الأصل.
(٣) انظر: النكت الحسان: ص «١/أ» من الأصل.

الذي جعله يبدأ به، قال: والأحكام الإفرادية موضوعها علم التصريف. كان الوجه أن تقدم لأن معرفة المفرد تتقدم على معرفة المركب، وإنما أُخر ذلك لصعوبته واعتياصه»(١) والثنائية في التقسيم التي كثيراً ما يلجأ إليها قد تكون داخل الباب الواحد نفسه قال: والاسم مرتجل ومنقول. والمنقول ما سبق له وضع في النكرات كجعفر وبكر، فالجعفر النهر، والبكر الفتى من الإبل، والمرتجل، ما لم يسبق له وضع في النكرات نحو: غطفان وأُدد، فليس لها شيء وضع عليه هذان الاسمان. نكرة ثم نقلناهما وسمينا بهما القبيلة والرجل»(٢) وقال: وقوله: ظرف زمان أو مكان متصرف نحو: صيم يوم، وسير فرسخٌ وغير المتصرف ما لزم الظرفية كسحر معيناً، أو تصرف فيه تصرفاً ناقصاً مثل: «عند» فإنه تصرف فيها بأن جُرت «بمن» خاصة(٣).

وهذه الثنائية في التقسيمات لا تخرج عن النوع في الأعم الأغلب إلاّ نادراً، قال: والجملة: اسمية وفعلية نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ، وزيدٌ قامَ أبوهُ»(٤).

وقوله: وقد سمع العلم في الجنس مصدراً وغير مصدر مثاله مصدراً سبحانَ، إذا لم يضف، ومثاله في غير المصدر أُسامة للأسد وثعالة للثعلب. . »(٥).أكبر الظن أنه لم يقصد إلى هذا التقسيم قصداً. فربما قد جاء اعتباطاً أو أنه من باب التقليد لنحاة سابقين اضطرتهم طبيعة النحو وقواعده إليه متأثرين بتقسيمات المناطقة أو لعل هذا بتأثير عقائد مذهبية ولا سيما أنَّ الرجل كان ميالاً للمذهب الظاهري الذي دافع عنه بقوله الذي ذكرناه آنفاً «محال أن يرجع عن مذهب الظاهرية من علق بذهنه» ومع ذلك فهو عالم كبير لا يجارى في حقل النحو واللغة والقراءات والحفظ الكثير لأساليب العرب ولهجاتهم المختلفة يدل على ذلك كتاباه «التذييل والتكميل على شرح التسهيل» و «ارتشاف الضرب من لسان العرب».

---

(١) انظر: النكت الحسان: ص «١/ب» من الأصل.
(٢) انظر: النكت الحسان: ص «١/ب» من الأصل.
(٣) انظر: النكت الحسان: ص «١/ب» من الأصل.
(٤) انظر: النكت الحسان: ص «٧/أ» من الأصل.
(٥) انظر: النكت الحسان: ص «٣/ب» من الأصل.

«مصادر النكت الحسان»

على الرغم من اختصار أبواب النحو والصرف في هذا الكتاب، فإنَّ صاحبه لم يترك باباً إلاّ وفصل فيه مشيراً إلى الأحكام والأصول التي أخذ منها ذلك الباب، ويبدو واضحاً من أول وهلة أن المصنف بصري المذهب متعصب له حتى إنه في مواطن كثيرة يقول: «وهذا مخالف لمذهبنا» على أنه لا يبخس المذاهب الأخرى حقها. فينقل عن الكوفيين وأهل بغداد، كما ينقل عن البصريين بدرجة واحدة لا فرق عنده ما كان عليه المصدر الذي ينقل عنه ما دام يخدم اللغة ويحافظ على تراثها من الزوال، ولكنه لم يكن ناقلاً فقط، بل هو ناقل وناقد في الوقت نفسه، فإذا ما تعرض لمسألة من مسائل النحو والصرف وأنَّ شيخاً من شيوخه قد غالى بها فلا يسكت عن قول كلمة الحق، أنَّه يقول: «وهذا ليس بشيء»[1] مهما كانت منزلة العالم لديه. ومهما كان عليه من العلم والاطلاع، فهو صاحب أصالة في الآراء ومقدرة فائقة على عرضها مع ميل إلى الإيجاز أَحياناً، وهذا عرض لجانب من منهجه في الكتاب:

١ ــ بينه وبين الخليل:

لقد اختار مذهب سيبويه في أَنَّ «لن» بسيطة لا مركبة كما يرى الخليل، قال: وقوله: «لن» لنفي سيفعل نحو: لن أَخرج. كأنه جواب لمن قال: ستخرج. والمختار أَنَّ «لن» بسيطة لا مركبة من «لا أَنْ» خلافاً للخليل. . .»[2].

وكان سيبويه يقول: «لو كانت «لن» مركبة على ما يقول الخليل لما قلت: أَما زيداً فلن أضرب. لأن هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له. . .»[3].

---

(١) انظر: النكت: ص «٣١/ب» من الأصل.
(٢) انظر: النكت ص «٢٥/ب» من الأصل.
(٣) انظر: الكتاب: ٤٠٧/١.

كذلك لم يتفق مع الخليل في تركيب «مهما» قال: الذي نختاره في «مهما» أَنهَّا بسيطة إذ التركيب على خلاف الأصل، وكان سيبويه قد سأل الخليل عن «مهما» فقال الخليل: هي «ما» أُدخلت معها «ما» لغواً بمنزلتها مع «متى» إذا قلت: متى ما تأتني آتك... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا «ماما» فأَبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى»[1].

وقد يأتي برأي الخليل دون أن يعترض عليه أو يؤيده، قال: في قوله تعالى ﴿ثُمَّ لننزعَّن من كُلِّ شيعةٍ أَيُّهم أشدُّ على الرحمنِ عتيًا﴾ تقديره: هو أَشدُّ، «فأيُّ» مبنية عند سيبويه لخروجها عن النظير، وقد ذهب الخليل ويونس إلى أنها لا تبنى إذا حذف صدر صلتها، وتأولا ما ورد من ذلك...»[2].

وقال: وذهب الخليل إلى أنَّ الواو هوائية كالألف عنده لا مخرج لها»[3].

٢ ـ بينه وبين سيبويه:

قال: و«أيُّ» معرفة إلا إذا حذف صدر صلتها، فمذهب سيبويه جواز البناء، ومذهب غيره المنع، وإذا قلنا بجواز البناء فهل من شرطه التصريح بما أُضيف إليه لفظاً؟ فيه خلاف. الأشهر اشتراطه...»[4].

وقال: أما مثل: سير عليه عتمةٌ وضحوةٌ، وسير عليه ليلٌ ونهارٌ. فإنْ أَردت النكرة جاز الرفع باتفاق، وإنْ أردت بها وقتاً بعينه لم يجز فيها عند سيبويه إلاّ النصب. وأَجاز الكوفيون الرفع في جميع ذلك...»[5] ويبدو هنا أَنه لا يرفض الرأيين وإلاّ لاعترض على أحدهما كعادته إذا لم يقر رأياً من الآراء.

وقال: زعم ابن مالك أن سيبويه أومأ إلى عمل «إنْ» النافية عمل «ليس» بقوله في باب «عدة ما يكون عليه الكلم»: وتكون «إنْ» كـ «ما» في معنى «ليس»

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤٣٣، والنكت الحسان: ص «٢٧/ب» من الأصل.
(٢) انظر: النكت الحسان: ص «٢٩/أ» من الأصل والكتاب ١/٤٣٣.
(٣) انظر: النكت الحسان: ص «٥٦/ب» من الأصل.
(٤) انظر: الكتاب ١/٤٣٣، والنكت، ص «٤/ب» من الأصل.
(٥) انظر: النكت، ص «٦/أ» من الأصل.

قال: فلو أراد النفي دون العمل لقال: وتكون «إنْ» كـ«ما» في النفي، لأنَّ النفي من معاني الحروف فـ«ما» به أولى من «ليس» لأن «ليس» فعل وهي حرف بخلاف العمل، فإنَّ «ليس» فيه هي أصل لـ«ما» ولـ «لا» «وإنْ» لأنها فعل وهُنَّ حروف، قال أبو حيان: وليس على ما زعم ابن مالك لأن قول سيبويه في معنى «ليس» يحتمل أنْ يكون متعلقاً بقوله. وتكون «إنْ» في معنى «ليس» أي للنفي مثلما تكون «ما» كذلك، ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف وهو حال من «ما» أي، وتكون «إنْ» كـ«ما» كائنة في معنى «ليس» لأنَّ «ما» مشتركة بين معانٍ كثيرة[1].

ويتضح هنا أَنَّ دفاعه عن سيبويه لا يستند إلى قاعدة مطردة وإنّما هو من باب التأويل والتعليل التي لا يحتاج إليه المتعلم.

٣ ـ بينه وبين الأخفش الأوسط:

قال: أُختلف في «الياء» من «تقومينَ» فمذهب الأخفش أنها علامة للتأنيث كالتاء في «قامت»، ومذهب غيره أنهّا ضمير. . .» ومذهب الأخفش هذا مخالف لما عليه النحاة. فإنَّ هذه «الياء» تسمى بياء المخاطبة أو ياء الفاعلة. وأبو حيان لم يرد عليه، وكأنه كان راضياً عن هذا القول.

وقال: إنّ «أَل» من الموصولات الحرفية. والدليل على ذلك أنها لو كانت اسمًا لكان لها محل من الإعراب. . . ومذهب الأخفش أنها ليست موصولة أَصلاً، لا حرفية ولا إسمية بل هي حرف تعريف «كأل» الداخلة على رجل وفرس في قولك، الرجلُ والفرسُ. . .»[2] وكأن مذهب الأخفش هنا له وجه من التأويل وإلاّ لما سكت عليه دون تعليق.

٤ ـ بينه وبين الكسائي:

قال: ولا ينوب التمييز عن الفاعل، فلا يقال: وجع بطنُ زيدٍ ولا سفه

(١) انظر: الكتاب، ٣٠٩/٢، والنكت، ص «١١/ب» من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص «٥٠/أ» من الأصل.

(٣) انظر: النكت الحسان، ص «٤/ب» من الأصل.

رأيُ عمرٍو، وأَجازه الكسائي وهشام، وحكى الكسائي خذه مطبوبةٌ به نفسٌ، ومن الموجوعُ رأسهُ، والمسفهُ رأيهُ. . .»[1].

وقال: وأجاز الكسائي نصب الصفة المشتقة إذا قدمت مفعولها عليها بعد «إلاّ» نحو: ما زيدٌ إلاّ عسلاً شارباً «ومذهب البصريين وجوب الرفع. . .»[2].

٥ ــ بينه وبين الفراء:

قال: وأَنشدوا في النصب:

إنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبـاهَـا قَـدْ بَلَغَا في الـمَجْـدِ غَـايَتَـاهَـا

يريد «غايتيها» وكون المثنى بالألف على كل حال لغة مشهورة نقلها أكابر النحويين واللغويين كأَبي الخطاب، وأَبي زيد، وأَبي عبيد والفراء وغيرهم، فإنكار المبرد لهذه اللغة لا يلتفت إليه. . .»[3].

وقال: ومذهب الزجاجي إلحاق سائر أخوات «ليت» بليت في جواز الإعمال والإلغاء ومذهب الفراء أَنَّ كف «ليت ولعل» بـ «ما» لا يجوز. . .»[4].

وقال وهو يتكلم على إتباع الحركة في الجمع «أو لامه ياء نحو: لحية ففي جواز الإتباع خلاف عند البصريين. وقد منع الفراء «فِعِلات»، والسماع يرد عليه، قالوا: نِعْمَة ونِعِمَـات[5].

٦ ــ بينه وبين البصريين والكوفيين:

قال: واختار الأمثلة الخمسة: فعولٌ وفعَّالٌ، ومفعالٌ، وفعيلٌ، وفَعِلٌ. وهـو مذهب سيبويه وجاء السماع به بإعمـالها نظماً ونثراً خلافاً للبصريين في منع إعمال «فعيل» وللكوفيين في منع إعمال جميعها. وهو مقيس من كل فعلٍ اسم

---

(١) انظر: النكت الحسان، ص «٦/أ» من الأصل.

(٢) انظر: النكت الحسان، ص «١١/أ» من الأصل.

(٣) انظر: النكت الحسان، ص «٣٦/أ» من الأصل.

(٤) انظر: النكت الحسان، ص «١٣/أ» من الأصل.

(٥) انظر: النكت الحسان، ص «٣٧/أ» من الأصل.

فاعله على وزن فاعل» تقول: هذا ضروبٌ زيداً، وضَرّابٌ زيداً، ومضرابٌ زيداً، وضريبٌ زيداً، وضَرِبٌ زيداً. . .»

وقال: رأيت لابن الأنباري أَنَّ: أحسِنْ بزيد «أحسِنْ اسم. وأنه يجوز تصغيره قياساً على أحسن» وعند البصريين أنه أمر بمعنى الخبر، وبزيد «فاعل، ومعناه: أَحسنَ زيدٌ. والهمزة في أحسن» للصيرورة كأبقلت الأرض، وأغدّ البعير، أي صار ذا بقل وصار ذا غدة، فمعناه: صار حسن، والدليل على أنه ليس حقيقة الأمر قولهم: يا هند أحسن بعمرو، فلو كان أمراً للحقه ضمير التأنيث والتثنية والجمع، فيقال: أحسني وأحسنا، وأحسنوا، وأحسنْ، ولما كان في معنى الخبر جاز أن يرفع الظاهر، «فزيد» فاعل والباء زائدة لازمة، وذهب الكوفيون وابن خروف إلى أنه أمر حقيقة والهمزة فيه للنقل لا للصيرورة، وبزيد «في موضع المفعول، وإنما لم يلحقه ضمير التأنيث والتثنية والجمع. لأنه جرى مجرى المثل. .»[٢].

وقال: وأجاز الكوفيون تأكيد النكرة المحدودة، لأن في تحديدها نوعاً من الاختصاص، وورد السماع بذلك قال الشاعر[٣]:

يا ليتني كُنْتُ صَبياً مُرْضَعَا   تحملُني الذلفاءُ حَوْلاً أكتعا

وقال: زعم الكوفيون أن لام التوكيد تدخل في خبر «لكنَّ» أَيضاً، وهذا شاذ عندنا نحو دخولها على خبر «أنّ» وخبر كان وأمسى «. . .»[٤].

وكثير من الأمثلة التي يذكرها في هذا الشرح بين البصريين والكوفيين يميل فيها في أغلب الأحيان إلى جانب أهل البصرة وإن كانت حجج الكوفيين أكثر إقناعاً وأقرب إلى طبيعة اللغة، لكنه لا يخفي هذا الميل نحو مذهب أصحابه

---

(١) انظر النكت، ص «١٥/أ» من الأصل.
(٢) انظر: النكت الحسان، ص «٢٦/ب» من الأصل.
(٣) انظر: النكت الحسان، ص «٢١/ب» من الأصل.
(٤) انظر: النكت الحسان، ص «١٣/أ» من الأصل.

البصريين، وكأنَّ لسانه حاله يقول: محال أن يرجع عن مذهب البصرة من علق بذهنه.

٧ ــ بينه وبين أساتذته ومعاصريه:

قال: الأفعال الخمسة ترفع بنون وتجزم وتنصب بحذفها نحو، يقومان، ولم يقوما، ولن يقوما، هذا النوع جعل فيه النون علامة الرفع وحذفها علامة الجزم والنصب. ولا نعلم في هذا خلافاً، إلاّ ما ذكر لنا أبو جعفر بن عبد النور من أصحابنا أن أبا زيد السهيلي كان يذهب إلى أنَّ هذه الأمثلة الخمسة ترفع بحركات مقدرة في آخر الفعل قبل الواو والألف والياء. وأنَّ النون إنما تثبت لشبه هذا الفعل بالاسم(١)... ولم يبد رأيه هنا حباً بصاحبه وإلاّ لقال كعادته: وهذا شيء غريب.

وقال: وحكى لنا شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبد الله بن النحاس أنَّ إعراب جمع ذات «ذوات» إعراب «ذوات» بمعنى صواحب، فيقول: رأيت ذواتِ قُمنَ، ومررتُ بذواتِ قُمنَ، وهذا نقل غريب(٢)...

وقال: قولنا: «مر بزيد، لم يخالف أحد من أصحابنا في جواز نيابة المجرور إلاّ السهيلي، فإنَّه منع ذلك. وتبع في ذلك بعض الكوفيين، وقال: إذا جاءنا من لسان العرب مثل «مر بزيد» فالنائب هو المصدر، أي مر هو، أي المرور المفهوم من «مُرَّ»...»(٣).

وقال: حكى بعض النحويين واللغويين «فتىء» بمعنى «سكن» وبمعنى أطفأ، وحكى لي بعض أصحابنا عن أبـي الحكم بن رختاط أنه ذكر في أرجوزته في النحو أن «ظل» لا تكون إلاّ ناقصة وهو باطل بما حكاه بعض الثقات من أنها تأتي بمعنى «دام» وبمعنى «طال» نقول: ظَلَّ النهار، أي دَام ظله(٤)...

(١) انظر: النكت الحسان، ص «٢/ب» من الأصل.
(٢) انظر: النكت، ص «٥/أ» من الأصل.
(٣) انظر: النكت، ص «٦/أ» من الأصل.
(٤) انظر: النكت، ص «١٠/أ» من الأصل.

«القياس عند أبي حيان»

مثل النحاة الذين سبقوه اعتمد على القياس اعتماداً كبيراً وجعله الملاذ الذي يفر إليه كلما تعارض شيء من القواعد النحوية الخاضعة لمثل هذا القياس، والمقيس عنده يشترط فيه ألا يكون شاذاً ولا خارجاً عن سنن القياس، والمعروف أنه بصري النزعة، يذهب مذهب سيبويه في أغلب الأحكام، فهو يردد مثل عبارات «والراجح عند البصريين» و «لا يجوز ذلك عند البصريين» وهذا ما ذهب إليه سيبويه، وكان يستحسن القياس إذا ورد به السماع، لأن ذلك يقويه ويجعله متمشياً مع القواعد التي وضعها النحاة. قال عند الكلام على تقديم معمول الفعل على «لن» الناصبة، حكى ابن فضال في كتاب «العوامل والهوامل» عن الأخفش الصغير منع تقديم منصوب منصوبها، وهو القياس لأن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، فكما لا يجوز تقديم المضارع على «لن» فكذلك لا يجوز تقديم معموله على «لن». . .»[1].

ويلاحظ أنه أخذ بالقياس عند انعدام السماع فإن ورد السماع والقياس معاً رجح القياس قال في مصدر الفعل المتعدي: أما فعل المتعدي فالمختار أنه إن سمع له مصدر وقف مع ذلك المسموع. وإن لم يسمع له مصدر جعلنا مصدره «فعلاً» قياساً على الأكثر، وبعض النحويين أجاز «فعلاً» مع المسموع، وبعضهم لم يجز «فعلاً» وإنْ كان لم يسمع له مصدر، وهذان المذهبان طرفا نقيض، والمختار ما تقدم من القياس عند عدم السماع أو عدمه عند وجوده[2].. ويعتمد على ما قالت العرب من كلام مقبول في القياس أو السماع، ولا يقبل غيره، قال: وأما «ليس» فمنع من تقديم خبرها عليها الكوفيون والمبرد، ورجحه المتأخرون، وأجاز ذلك الجمهور، ونسبه بعضهم إلى سيبويه، وما أظن العرب فاهت بمثل «قائماً لست» ولا «قائمين لسنا» ولا «خارجين لسنا. . .»[3]

---

(١) انظر: النكت، ص «٢٤/ب» من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص «٤١/أ» من الأصل.

(٣) انظر: النكت، ص «١٠/ب» من الأصل.

فهو مع تقديره للبصريين وسيبويه لا يقبل تقديم خبر «ليس» عليها، لأن العرب لم تتكلم بمثل هذا.

وكان يعد الكلام غير المقيس أو المسموع عن العرب لحناً، لذا نراه يلحن المتنبي، قال: فإنْ كان الاسم مما جُمع جمع تكسير لم يجمع بألف وتاء نحو، بوق، قالوا في جمعه: أبواق، ولا يقال: بوقات، ولذلك لحن المتنبي في قوله[1]:

إذا كانَ بعضُ الناسِ سَيْفاً لدولةٍ ففي الناسِ بُوقاتٌ لها وطبولُ

وإذا تعارض السماع والقياس فيفضل الرجوع إلى السماع، قال: وقالوا: دَخَل يَدخُل دخولاً، فجعلوا المصدر على وزن «فُعُول» ثم قالوا: نَظَر ينْظر نظراً، فجعلوا المصدر على وزن «فَعَل» فلاختلافهما لا يمكن حملها على القياس، وإنما المرجع فيه إلى السماع[2]... «ونادراً ما يرى القياس مثال قوله» وذكر الصرفيون أن البدل في «أيمّة» على اللزوم، يعنون، فلا يجوز غيره، وليس ذلك عندي بصحيح، بل يجوز التحقيق للهمزتين وتسهيل الثانية، وقد قرىء بذلك في السبعة، فليس إذن البدل فيه على اللزوم وإنْ كان القياس يقتضيه...»[3].

«السمـــاع»

عرف العلماء السماع بأنه ما صح نقله من كلام العرب الموثوق بفصاحتهم، فشمل كلام الله والأحاديث النبوية وكلام العرب قبل بعثة الرسول وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين...»[4].

أما ابن الأنباري فقال: السماع من النقل، وعرفه بأنه الكلام الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة...»[5].

---

(١) انظر: النكت، ص «٣٧/ب» من الأصل.
(٢) انظر: النكت، ص «٤١٠/أ» من الأصل.
(٣) انظر: النكت، ص «٤٦/ب» من الأصل.
(٤) انظر: الاقتراح للسيوطي، ص ١٤.
(٥) انظر: الإغراب في جدل الأعراب، ص ٨١.

قال أبو حيان: وفي ترخيم غير النداء. مذهب المبرد أنَّه لا يجوز فيه إلّا لغة من لا ينتظر، والسماع يرد عليه نحو قول الشاعر[١]:

إنَّ ابنَ حارث إنْ اشْتَق لرؤيتهِ ... أَوْ أَمْتَدحُه فإنَّ الناسَ قد علموا

وقال: أجاز الكوفيون والأخفش أعمال الوصف غير معتمد على النفي، أو الاستفهام فالنفي مثل: ماضاربٌ زيداً عندنا، والاستفهام: أضارب زيداً عندنا؟ قال: وهذا غير جائز عندنا، لأنَّ السماع لا يؤيده...»[٢].

وقال: قولنا: لا مسلماتِ لك. الصحيح جواز الفتح والكسر خلافاً لمن أوجب الفتح وخلافاً لمن أوجب الكسر، فكلاهما مسموع عن العرب[٣]...

وهو لا يطلق العنان للتسامح بقواعد النحو، وإنما الذي يأتي عن العرب مخالفاً لهذه القواعد فلا بد أن يقتصر على السماع فقط، قال: وقد أجاز الكوفيون حذف الألف مما زاد على أربعة فيقولون: جمادان، والسماع إنما ورد بقلبها ياء نحوقول الشاعر[٤].

شَهري ربيعٍ وجُمَاديْنَه

والرجل لا يميل إلى التأويل الزائد عن حده وإنْ كان ملتزماً بالقياس والسماع على طريقة النحاة والمناطقة وجرياً وراء القول: إنما النحو قياس يتبع، قال: ولو فتحنا باب التأويل ودفع الأشياء بالمحتملات البعيدة لتأولنا البيت الذي فيه نكرة «يشير إلى اسم «لا» العاملة عمل «ليس» وخبرها. ألا ترى أنه يجوز نصب «باقياً» في قول الشاعر:

تَعَز فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ... ولا وَزَرٌ مما قَضَى اللّهُ واقيا

على أن يكون خبراً لـ «كان» مقدرة، وكذلك «واقياً» ويكون شيء ووزرٌ مبتدأين ويحتمل البيت غير ذلك من التأويلات...»[٥].

---

(١) انظر: النكت، ص «٦٢/ب» من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص «١٤/ب» من الأصل.

(٣) انظر: النكت، ص «١٨/ب» من الأصل.

(٤) انظر: النكت، ص «٣٥/أ» من الأصل.

(٥) انظر: النكت، ص «١١/ب» من الأصل.

«النقل عن شيوخه»

على الرغم من اختصار هذا الكتاب كما يقول صاحبه في المقدمة فإن فيه أكثر من علم من علوم العربية مثل النحو، والصرف والأصوات اللغوية والقراءات واللغة والأدب، وقد اعتمد في هذه الموضوعات على مصادر سبقته، والشيخ نفسه لا يخفي هذا، بل يشير إلى كل من هذه العلوم وممن سمعه، وكان يعتمد كثيراً على آراء النحاة المشهورين من المتقدمين أمثال الخليل ويونس، وعيسى بن عمر وسيبويه والأخفش، والكسائي والفراء. وقد أشرنا إلى ذلك آنفاً. ثم يشير إلى أساتذته الذين تلقى عليهم العلم وأخذ عنهم العربية. أو يشير إلى شيوخهم بالنقل غير المباشر، قال: وقد ذكر ابن أبي أصبغ في مسائل الخلاف أَنَّ النحاة اختلفوا في قولك: مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا، فمنهم من أجاز، ومنهم من منع...»[١] وقال: «وعاد» تعمل عمل «كان» نحو ما أَنشدنا أبو جعفر بن الزبير وهو الذي أخذنا عنه علم العربية:

تعد فيكم جزر الجزور رَمَاحنا ... ويرجعن بالأكباد منكسرات[٢]

وقال: ومثال قوله: قال أبو جعفر بن الباذش: قال لي أبي: زعم الفراء أن النون عند الباء مخفاة، كما يخفى عند غيرها من حروف الفم، وتأويل قوله: أنه سمى البدل إخفاء، وقد أخذ بظاهر عبارته قوم من القراء، وتبعهم قوم من المتأخرين خلطوا بين مذهب سيبويه وعبارة الفراء من القلب والإخفاء فغلطوا...»[٣].

وهنا يبدي رأيه إلى جانب الصواب ولا يهمه صاحب المرجع الذي ينقل عنه، فهو ينشد الحقيقة وحدها ولا يهمه إلّا الشيء الصحيح.

وقال: وقع للجزولي وغيره أن التأنيث اللازم يمنع تارة مع العلمية وتارة

---

(١) انظر: النكت، ص «٣٦/أ» من الأصل.
(٢) انظر: النكت، ص «٩/أ» من الأصل.
(٣) انظر: النكت، ص «٤٦/أ» من الأصل.

مع الصفة وأن الجمع المتناهي يمنع مع العلمية، وليس بشيء لوجود المنع دونها. . .»[1].

وهو لا يكتفي بالنقل المجرد، بل يشير إلى مواطن الخطأ ـ كما ذكرنا ـ مهما كان صاحبه، قال «وقع لابن معط وهم في «الدرة» وهو أن تقدم خبر «ما دام» على اسمها لا يجوز وقد رد عليه ابن الخباز واستدل بقول الشاعر:

فمـا أَنتـم منـهم ولـكنـكم لَـهُم عَبيدُ العصا ما دَامَ للزيتِ عاصِرُ

قال أبو حيان: وليس استدلاله بشيء لأن «دام» ها هنا ليست الناقصة، وإنما هي تامة، والزيت متعلق «بعاصر» نفسه لا أنه خبر «ما دام»، «. . .»[2].

والنقل عن الثقات هو الذي يعتمده المصنف ولا يقبل غيره، قال: وقد سمع في المدح «يا مكرمانُ» وزعم بعضهم أنه تصحيف «مكذبان» وليس كما زعم، بل نقل «مكرمان» الثقات الأثبات. . .»[3].

وقليلاً ما يميل إلى المنطق في هذا الكتاب فمثال ذلك قوله وهو يتكلم عن «لو» قد تنتفي الإنسانية وتوجد الحيوانية كوجودها في غير الإنسان من فرس وأَسد وغيرهما فانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء العام. . .»[4].

وتجدر الإشارة إلى ملاحظة هامة هنا تخص أسلوب الكتاب، فعلى الرغم من فصاحة صاحبه وتمكنه في العربية فإن في هذا المصنف حشواً لا داعي له وربما كان هذا قد أملي إملاء من أبـي حيان فلا يؤاخذ عليه، مثال ذلك قوله: وهمزةٌ، أي، وتقلب همزة «إنْ كان»، أي، الساكن «ألف جمع متناهٍ». . .»[5].

---

(١) انظر: النكت، ص «٢٨/ب» من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص «١٢/ب» من الأصل.

(٣) انظر: النكت، ص «١٧/أ» من الأصل.

(٤) انظر: النكت، ص «٦١/أ» من الأصل.

(٥) انظر: النكت، ص «٥٢/ب» من الأصل.

ومثال قوله: أو بين متحركين، أيّ أو حشواً بين متحركين وقبلها، أيْ وقبل الواو وفتحه «فالفاء» أي فتقلب ألفاً. . .»[1].

وقوله: وغيرهم، أي غير الحجازيين يحقق، أي الهمـزة فلا يحـذفها إلّا بجعلها بين بين. . .»[2]. وهذا كثير جداً لا يخفى عـلى القارىء لهـذا الكتاب.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى شواهد الكتاب، فهي لا تتعدى الشواهد التي احتفظت بها كتب النحو السابقة له كالاعتماد على القرآن الكريم والمأثور من كلام العرب الفصحاء والشعر، وربما يلاحظ على شواهده في بعض الأحيان الغرابة وعدم معرفة قائلها أو من النادر. كما أنه مثل لشعراء مولدين في نظر أهل اللغة والنحو مثل المتنبي وأبـي تمام، أما ما عدا ذلك فهي الشواهد التي حفظها المتخصصون خلفاً عن سلف وهي أخيراً لا تخلو من مادة لغوية غزيرة فيما نقله إلينا من المفردات والعبارات عن أكابر أهل اللغة والنحو. فهي ثروة باقية مع الزمن ما دامت العربية باقية هي الأخرى ولغة القرآن مشرقة زاهية.

---

(١) انظر: النكت، ص «٥٣/أ» من الأصل.

(٢) انظر: النكت، ص «٣٣/ب» من الأصل.



النُّكَتُ الحِسَانُ

فِي شَرْحِ غَايَةِ الإِحْسَانِ

لِلشَّيْخِ الكَبِيرِ

أَبِي حَيَّانَ النَّحْوِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ الغَرْنَاطِيِّ

المتوفى سنة ٧٤٥هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيراً

قال الإمام[1] العالم المجتهد[2] الأوحد الشيخ النحوي[3] أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي «نفع اللّه[4]» به. هذه النكت. أَمليتها على مقدمتي المسماة «بغاية الإحسان في علم اللسان» فتحتُ فيها مُقفلَها وأَوضحتُ مشكُلها، وأَكثرها إنما هو إبداء حكمٍ في صورةِ المثال، وربما أَلممتُ بزيادة حكم أَو ذكر خلاف أو استدلال. ولم أقصد إرخاء العنان في هذا المضمار، بل آثرت الإيجاز على الإكثار، وسميتها «النكت الحسان في شرح غاية الإحسان» وهي وإنْ كان جرمها ضئيلاً وما تضمنته بالنسبة إلى الفن العربي قليلاً فربما اشتملت على فوائد لا تقتبس إلاّ منها، وفرائد لا تؤثر إلاّ عنها واللّه أسأَل أنْ يجعل ذلك مرقاة إلى فهم كتابه ومنجاة من عذابه. وموجباً لجزيل ثوابه بمنه وكرمه.

«تعريف النحو»

قوله: (النحو، علم بأَحكام الكلم[5] العربية إفراداً وتركيباً)، علم:

---

(١) في «ب» قال شيخنا.

(٢) في «ب» الحافظ.

(٣) في «ب» المنطبق قبل «النحوي».

(٤) في «ب» أيده الله.

(٥) في «ب» حال بدلاً من «أحكام».

جنس يشمل سائر العلوم وأحكام الكلم[1]، هو ما يعتور الكلمة ويتداول [عليها وجوباً وامتناعاً وجوازاً][2] وهو فصل يخرج سائر العلوم غير النحو كعلم مدلول الكلم[3]، وهو علم اللغة، وكعلم البيان، والعربية فصل يخرج ما يصلح الكلم في غير اللسان العربي كاللاطن الذي وضع لاصلاح لسان العبرية وغيره. ولما كان الكلم في الكلمة ينقسم إلى قسمين: نظر فيها حالة الإفراد كمعرفة التصغير والتكسير والتثنية والجمع والإدغام والقلب والإبدال والزيادة وغير ذلك، ونظر فيها حالة التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغير ذلك. ندع ذلك إلى الإفراد والتركيب، وذلك تتميم الحد لا أنّه من فصوله.

«تعريف الكلمة»

قوله: (**الكلمة قول**)، القول، يشمل الكلمة والكلم والكلام. قوله: (**أَو منوي معه**)، أي مع القول وذلك أنَّ من الكلمة ما لا يكون قولاً، لأنَّ القول من شرطه اللفظ نحو قولك: اضربْ، فآضرب مركب من الفعل الذي هو اضرب، ومن الإسم الذي هو فاعل مستكن في الفعل، وليس بلفظ ولا قول، ولكنه[4] منوي مع القول، ولذلك يبرز في التثنية والجمع نحو: اضربا. واضربوا اضربن.

قوله: (**موضوع لمعنى مفرد**)، تحرز به من الكلمة والكلام، لأنَّ كلاً منهما لم يوضع لمعنى مفرد.

«أقسام الكلمة»

قوله: (**وهي إسم وفعل وحرف**)، ذكروا على حصرها في الثلاثة دلائل:

---

(١) في «ب» الكلمة بدل من «الكلم».

(٢) في «ب» الكلمة.

(٣) في «ب» وتتحول إليه بدلاً مما بين المعقوفين.

(٤) في الأصل «لا منوى والتصحيح من «ب».

(٥) في الأصل «لا يدل على معنى مفرد».

أحدها[1] أنّ الكلمة إما أن لا تستقل بالمفهومية وهو الحرف أو تستقل دالة ببنيتها على الزمان وهو الفعل أولا وهو الاسم.

قوله: (**يعرف الاسم بالإسناد**[2] **لمدلوله**[3])، تحرز من الإسناد[4] اللفظي، فإنَّه يوجد في الإسم والفعل والحرف، والمستعمل والمهمل نحو: «زيد» ثلاثي، و«ضرب» ثلاثي، و«إلى» ثلاثي و«ديز» مقلوب زيد [والإسناد أعم من الإخبار إذ يصدق على نحو: اضرِبْ، ولا يصدق عليه الإخبار][5].

قوله: (**أو مرادفه**)، يشمل مثل: سبحانَ، فإنَّه [لا يسند لمدلوله][6] بلفظه، بل بمرادفه[7] وهو [قولك][8] تنزيه الله واجب، ولا تقول: سبحان الله واجب.

قوله: (**والفعل بالتضمن للزمان**)، أي ويعرف الفعل بالتضمن، وذلك أنَّ الفعل يدل على الحدث والزمان معاً بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وإن اختلفت جهتا التضمن، لأنَّ دلالته على الحدث بما فيه من حروفه، ودلالته على الزمان ببنيته /وهيئته، وليست دلالته على الزمان كدلالة إسم الفاعل والمصدر، [١/ب]
لأنهما إنما يدلان بالالتزام لا أنَّ لفظهما بُني لذلك.

قوله: (**والحرف بعدوه عنهما**)، أي عن الإسناد[9] المذكور والتضمن.

قوله: (**الكلام: قول**)، جنس يشمل الكلمة. والكلام (**دال على نسبة**) تحرز من الكلمة (**إسنادية**)، تحرز من النسبة التقييدية كنسبة المضاف والمضاف

---

(١) في «ب» أسدها.
(٢) في «ب» بالإخبار.
(٣) في «ب» عن مدلوله.
(٤) في «ب» الإخبار.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».
(٦) في «ب» لا يخبر عن مدلوله.
(٧) في «ب» عن مرادفه.
(٨) في «ب» «فذلك» ساقط من «ب».
(٩) في «ب» الإخبار.

إليه، نحو: غلامُ زيدٍ قائمٌ، ونسبة النعت والمنعوت نحو: زيدٌ الفاضلُ قائمٌ وغيرهما.

قوله: (**وأقسامه: طلب وخبر وإنشاء**)، قسم النحويون الكلام إلى عدة[1] أقسام: أختار منها هذا. ودليل حصرها في الثلاثة أنَّ النسبة الإسنادية إمّا أَنْ يتحد قيامها بالذهن، وزمان إفادتها أَولا، إنْ اتحد فهو الإنشاء. وإنْ لم يتحد فأَما أَنْ يكون على جهة الإقتضاء أولا، إنْ كانت فهي الطلب سواء أَكان اقتضاء وجود أم اقتضاء عدم، وإنْ لا فهي الخبر.

قوله: (**والأحكام الإفرادية، موضوعها علم التصريف**)، كان الوجه أن تقدم، لأن معرفة المفرد تتقدم على معرفة المركب، وإنما أُخر ذلك لصعوبته واعتياصه.

قوله: (**والتركيبية، هي المحتاج إليه لإصلاح اللسان**)، لأنَّ التركيبية يدرك بها ما يرفع وينصب، ويجر، ويجزم، وغير ذلك من التراكيب، وذلك كافٍ في التكلم بلسان العرب.

«الإعراب وعلاماته وألقابه»

قوله: (**الإعراب، تغيير الآخر**)، جعل الإعراب تغييراً، وذلك يدل على أنه اختار أنَّ الإعراب معنوي، وبعضهم ذهب إلى أن الإعراب لفظي، وأن الضمة في نحو: «قامَ زيدٌ» هي نفس الإعراب، والمختار أنها علامة للإعراب لا نفسه. وتحرز بالآخر من تغيير الأول والوسط كتغيير الكلمة في التصغير والتكسير فإنَّ ذلك ليس باعراب.

قوله: (**أو ما كالآخر**)، ليدخل في المعرب الأمثلة الخمسة نحو: يفعلانِ، فإنها مرفوعة بالنون ومنصوبة ومجزومة بحذفها، وهذا التغيير الذي لحق ليس في آخر «يفعل» لأنَّ آخر «يفعل» هو اللام والألف كلمة أخرى، والإعراب جاء بعد هذه الكلمة، فنزل هذا منزلة الآخر وإنْ لم يكن آخراً.

---

(١) في «ب» أقسام عدة.

قوله: (وألقابه، رفع ونصب في إسم وفعلٍ)، نحو: زيدٌ يقومُ. وإنَّ زيداً لن يقومَ (وجر في إسم) نحو: «بزيدٍ» وجزم في فعلٍ نحو: «لم يقم».

قوله[1]: (والمعرب: الاسم المتمكن)، يعني به الذي ليس فيه علة تقتضي البناء نحو: زيد وجعفر.

قوله: (والمضارع)، المضارعة المشابهة، فلانٌ يضارع الأسد أي يشابهه.

قوله: (غير المباشر بنون توكيد)، ليخرج [ما باشرته النون التي للتوكيد نحو: بل يقُومنَّ وتـدخل][2] الأمثلة الخمسة، لأنَّ الأصح من المذاهب فيها أنهّا إذا لحقتها نون التوكيد كانت معربة كحالها قبل أَنْ تلحقها فهي لم تباشر الفعل، لأنها فصلت بينها الألف والواو، والياء، والدليل على إعرابها أنهّم إذا وقفوا على ما فيه النون الخفيفة من ذلك حذفوا النون، وردوا نون الرفع [التي حذفت][3] لالتقاء الساكنين تمثيل ذلك «واللّه ليقُومنْ» أصله: ليقُومون ثم أدخلت نون التأكيد فقلت: ليقومُونَنْ، فحذفت نون الرفع لاجتماع المثلين فصار ليقومُونْ، اجتمع ساكنان على غير شرطهما، حذفت الواو لاجتماعهما فصار ليقومُنْ، فإذا وقفت عليه حذفت نون التأكيد تشبيهاً لها بالتنوين في مثل: «قامَ زيْد» في الوقف فرجعت نون الرفع لزوال موجب حذفها، ورجعت الواو لزوال موجب الحذف، لأنه لا يستنكـر جمع السـاكنين في الـوقف، فصار ليقومُونّ.

قوله: (أَو أُناث) نحو: يقمنَ، فإنه مبني وليس بمعرب، وإنما بني حملاً على «فَعَلْنَ» لاشتراكه معه في لحاق هذه النون. وكان [ابن درستويه وتبعه][4]

---

(١) قوله: سقط من «ب».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من «ب».

(٣) في النسختين هكذا «الذي كان الحذف».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

وابن درستويه هو عبدالله بن جعفر بن المرزبان أبو محمد النحوي له تصانيف كثيرة في غاية الجودة والاتقان. ولد ٢٥٨هـ ومات ٣٤٧هـ، انظر تاريخ بغداد ٤٢٨/٩، والفهرست: ٦٣.

السهيلي[١] يذهب إلى أنه معرب، لأنَّ الموجب لإعرابه فيها ذكروه من الإبهام والإختصاص، ودخول اللام باقٍ. وإن الإعراب فيه مقدر.

قوله: **(إلَّا ما جمع بألف وتاء مزيدتين)**، إنما عدل عن قولهم: جمع المؤنث السالم، لأنَّه ليس بحاصرٍ لما نصب بالكسرة. ألا ترى أنَّ حمامَاتٍ، ودُنينيراتٍ وجبالاً راسيات مما نُصبَ بالكسرة وليس بجمع مؤنث سالم. وخص الألف والتاء لكونهما مزيدتين، لأنَّ التاء إنْ كانت أصلية كتاء أمواتٍ أو الألف منقلبة كألف قضاةٍ فنصبُ هذين النوعين بالفتحة بخلاف هندات.

قوله: **(فنصبه بكسرة)** هذا خلاف لمن زعم أنَ ما جمع بالألف والتاء المزيدتين مبني حالة النصب، معرب حالة الرفع والجر. وهو مذهب الأخفش والزجاج. وخلافاً لمن أجاز نصبه بفتحة أيضاً. فيقول: رأيتُ الهنداتَ، وهم الكوفيون.

قوله: **(أو كان غير منصرف فجره بفتحة)** غير المنصرف سيأتي حكمه، وهذا أيضاً خلاف لمن ذهب إلى أنه مبني في حالة الجر.

قوله: **(أو كان أخاً وأباً، وحماً، وهناً)**... فأمَّا أَخٌ، وأَبٌ، وَحَمٌ فنقل فيها القصر والنقص والإعراب بالحروف، ونقل في أخٍ وأَبٍ أيضاً التشديد. وفي حَمٍ جعله كدلوٍ وكخبٍ وأما هَنٌ فالنقص والإعرابُ بالحُروف.

قوله: **(و «ذا» مضافة لاسم جنس)**، نحو: ذي مال، ولا يقال: ذو زيدٍ بخلاف صاحب فإنه يضاف إلى إسم الجنس وغيره، فيقال: صاحب علم وصاحب زيد.

قوله: **«ظاهر»** فلا يضاف إلى ضمير اسم الجنس، لا يقال: المال أَعجبني ذوه» هذا المشهور في كتب أصحابنا، ونقل ابن إصبغ[٢] إنَّ الكسائي منع

---

(١) هو أبو عبد الرحمن بن عبيد الله الأندلسي النحوي اللغوي، فاضل كبير القدر في علم العربية كان حياً حتى سنة ٥٦٩هـ، انظر نفح الطيب ٤/٣٧٠، وابن خلكان ٢٨/١، ومعجم الأدباء ١٨٨/٥.

(٢) محمد بن عبد الله النحوي المصري، كان من أهل العلم بالعربية، مات سنة «٣٤٠»هـ، انظر طبقات النحويين: ٣٣٠.

وتابعه أَبو جعفر النحاس[1] والزبيدي[2]، وأَجاز ذلك غير هؤلاء، وعلى ذلك قول أبـي تمام:

غــدوتُ بهم أمــدّ ذويَّ ظِــلاً   وأكـثــر مـن ورائـي مــاءَ وادِ[3]

قوله: (فيرفع بواو، وينصب بألف، ويجر بياء)، لا يريد أن الـواو والألف والياء هُنَّ علامات الإعراب. ولا الإعراب نفسه، بل بواو، وبألف، وبياء. الباء فيها للحال، أَي فترفع ملتبسه بالواو، وتنصب ملتبسه بالألف، وتجر ملتبسة بالياء. أَي في حال التباسها بذلك وإنما قال ذلك، لأنَّ الأصح من المذاهب المنقولة في الأسماء الستة أنها معربة بحركاتٍ مقدرة في الحروف. وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر. رفعاً، وجراً لا نصباً. فإذا قلت: قام أخوك. فأصله «أَخَوُكَ» ثم اتبعنا حركة الخاء للواو فقلنا «أَخُوُك» فاستثقلنا الضمة في الواو، كما استثقلناها في «يغزو» فحذفناها. وإذا قلت: مررتُ بأخيك «فأصله «بأَخَوِكَ» فاتبعنا حركة الخاء للواو، فقلنا «بأَخِوِكَ» فوقعت الواو بعد كسرة فقلبناها ياءً فصار بأخِيك، كالغازي واستثقلنا الكسرة في الياء فحذفناها فصار بأخْيكَ وإذا قلت: ضربتُ أخاكَ «فأَصلُهُ» أَخَوَكَ» تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ولا اتباع ها هنا، ونظير هذا الاتباع، الاتباع في هذا ابنُمٌ، وامرُؤٌ، ورأَيتُ ابنَمـاً وامرَأً / ومررتُ بابنِمٍ وامرِىءٍ، [على أشهر اللغتين][4] [٢/ب] فاتبعنا حركة النون لحركة الميم، وحركة الراء لحركة الهمزة [واللغة الثانية فتح الراء والنون مطلقاً][5].

---

(١) أحمد بن محمد إسماعيل النحاس النحوي، صاحب كتاب إعراب القرآن مات «٣٣٨» هـ، انظر طبقات الزبيدي: ١٤٩.

(٢) محمد بن الحسن النحوي الأندلسي. من أئمة اللغة، صاحب أخبار النحويين. مات سنة ٣٨٠هـ، انظر: نفح الطيب ٢٤/٥، ابن خلكان ٥١٤/١، معجم الأدباء ١٧٩/١٨.

(٣) انظر شرح الديوان: ٣٨١ وروايته:
غدوتُ بهم أَجلَّ ذويَّ قدراً... وفي الديوان: أجل الناس قدراً.
وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

قوله: [ما دامت مفردة]، تحرز من أن تكون مثناة أو مجموعة فإنّها يصير إعرابها بغير هذه الحروف][1].

قوله: (مكبرة)، تحرز من أنْ تكون مصغرة فإنه تظهر فيها الحركات.

قوله: (مضافة لغير الياء)، لأنها إذا أُضيفت للياء لا يكون إعرابها [وهي ملتبسة][2] بهذه الحروف. وقد تقدم أنَّ «ذا» في إضافتها إلى المضمر خلاف.

قوله: (أو مثنى فيرفع) [أَي ملتبساً][3] (بالألف)، الصحيح أَنَّ المثنى معرب خلافاً للزجاج[4]، إذْ ذهب إلى أَنَّهُ مبني، والمختار أنَّ إعرابه[5] بحركاتٍ مقدرة في الألف والياء. وإنّ الألف والياء حرفا إعراب كالدال من «زيد» هذا مذهب سيبويه[6]. (وهكذا جمع السلامة في المذكر).

قوله: (ويجران وينصبان)، إنما قدم الجر، لأنه الأصل في الياء، والنصب محمول عليه.

قوله: (وما في حكمهما)، الذي في حكم المثنى إثنان، فليس بمثنى حقيقة، والذي في حكم الجمع المذكور عشرون والعقود بعدها إلى تسعين، ومئون، وعالمون، وعليون، وسنون وبابه وأُولو. وقد أَلحق بعض النحويين بالمثنى كلا وكلتا مع المضمر.

قوله: (أو مضارعاً اتصل به ألف اثنين أو واو جمع)، هذا أَعم من أَنْ يكونا علامتين أَو ضميرين فإذا قلت: يقومانِ الزيدان، فالألف علامة تثنية، وإذا قلت: يقومون الزيدون فالواو علامة جمع، وإذا قلت: الزيدون يقومون، أَو الزيدان يقومان» فالواو والألف ضميرانِ. ولغة بني الحارث أنَّ الألف والواو

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».
(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٥.
(٥) في «ب» إعرابها.
(٦) انظر الكتاب ١/٤.

والنون علامة فيلحقونها الأفعال إذا تقدمت على الأسماء، ويقولون في جمع المؤنث، يقُمنَ الهنداتُ، وعامة العرب لا تلحق الفعل هذه العلامات إذا تقدم على الأسماء.

قوله: **(فيرفع بنون ويجزم وينصب بحذفها)** نحو: يقومان، ولم يقوما، ولن يقوما، هذا النوع جعل فيه النون علامة الرفع، وحذفها علامة الجزم والنصب، ولا نعلم في هذا خلافاً إلاّ ما ذكر لنا أبو جعفر بن عبد النور[1] من أصحابنا أنَّ أبا زيد السهيلي كان يذهب إلى أنَّ هذه الأمثلة الخمسة ترفع بحركات مقدرة في آخر الفعل قبل الواو والألف والياء، وأنَّ النون إنما ثبتت لشبه هذا الفعل بالإسم. وأنَّ «يقومان» مشبه «لقائمان» ويقومون مشبه «لقائمون» وتقومين مشبه «لقائمين» وأنَّه أعرب المضارع لشبهه بالإسم، وأنَّه رفع لوقوعه موقعه «فيقوم» مشبه «لقائم» فأرادوا أنْ يعرفوا حقيقة الشبه، فزادوا هذه النون كما زادوها في المثنى والمجموع لشبهه به في أنَّ آخره اتصل به حرف علة كما اتصل بالإسم، قيل له: فوجود هذه النون حالة لم يدخل عليه ناصب ولا جازم وحذفها معهما دليل على ما ادعاه النحويون من أنه حذف لأجل الجازم والناصب قال: إنما حذفت النون، لأنَّهُ لما دخل الجازم أو الناصب زال وقوعه موقع الإسم فلما زال هذا زالت النون التي دخلت على ذلك.

قوله: **(وغيره)**، أي وغير ما رفع بالنون وجزم ونصب بحذفها **(مما آخره واو أو ياء أو ألف)** نحو: يغزو / ويرمي، ويخشىٰ. [٣/أ]

قوله: **(فيحذف عند الجازم لا به)**، وذلك أنَّ الذي يحذف للجزم إنما هو ما كان علامة للرفع نحو: يضربُ، فالضمة هي التي يحذفها الجازم، وكذلك النون في الأمثلة الخمسة وأما في هذه الأفعال، فالألف والياء والواو، إنما هي لام الكلمة، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فيها، فلما دخل الجازم حذفت تلك الضمة المقدرة فالتبس المجزوم بالمرفوع، فحذفت هذه الحروف لأجل الالتباس، فصار الحذف عنده لا به.

---

(١) أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي النحوي. صنف الجزولية، مات سنة «٧٠٢» هـ، انظر: بغية الوعاة ١/٣٣١.

«الإعراب المقدر ومواضعه»

قوله: (وتقدر الحركات في مقصور)، المقصور الإسم[١] الذي حرف إعرابه ألف لازمة مثل[٢]: موسى، فتقول: قام موسى، ورأيتُ موسى، ومررت بموسى.

قوله: (في مدغم) نحو: هذا الرجل لاعباً، ورأيتُ الرجل لاعباً، ومررتُ بالرجل لاعباً»[٣].

قوله: (وفي مضاف إلى الياء غير مثنى ولا مجموع على حده)، تحرز من مثل «قام غلاماي ورأيتُ غلامَيَّ، ومررتُ بغُلامَيَّ، والمجموع على حد المثنى هو جمع المذكر السالم نحو: قام مسلمِيّ، ورأيتُ مسلمِيّ، ومررتُ بمسلمِيّ. ومثل هذا وإنْ كانت الحركات مقدرة فيها على المختار عندنا، فليس التقدير بخصوص الإضافة بخلاف: قام غُلامي وفي مثل هذا أربعة مذاهب: البناء، والإعراب مقدراً مطلقاً، والإعراب مقدراً رفعاً ونصباً وملفوظاً به جراً، والرابع أنه ليس بمعرب ولا مبني.

قوله: (والضمة في محكي «بمن»)، نحو: مَن زيد لمن قال: قام زيدٌ، ومَن زيداً، لمن قال رأيتُ زيداً» ومَنْ زيد. لمن قال: مررتُ بزيدٍ» فمن، مبتدأ، وزيد: خبره، وتقدر الحركات في الدال، ولا يمكن أن تظهر لاشتغالها بحركة الحكاية، وفي مثل: مَنْ زيدٌ [إذا كانت حكاية][٤] لمن قال: قامَ زيدٌ» خلاف، منهم من ذهب إلى أَنَّ حركة الدال هذه هي حركة الإعراب، ومنهم من زعم أنها حركة الحكاية وهو الأقيس.

قوله: (وفيما آخره ألف)، نحو: يخشى زيدٌ «وقام موسى» (أو واو) نحو: يغزو، (أو ياء) نحو: يرمي وقام القاضي.

---

(١) زيادة من «ب».

(٢) في «ب» نحو بدلاً من «مثل».

(٣) يريد: هذا الرجلاّ عباً، ورأيت الرجلاّ عباً، ومررت بالرّجلا عباً.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

قوله: (والفتحة في نحو: يخشى) زيدٌ».

قوله: (وفيما أُعرب إعراب متضايفين) يعني إعراب[1] المضاف والمضاف إليه، لأنَّ مثل: معد يكرب فيه ثلاثة مذاهب للعرب: البناء، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، وإعرابه إعراب المضاف والمضاف إليه.

قوله: (آخر أولهما ياء)، تحرز من مثل رأيت راميَ زيدٍ» فإن الفتحة تظهر فيه.

قوله: (من مركب)، تحرز من مثل: دخلتُ بعلبك.

قوله: (والكسرة في المنقوص) نحو: مررتُ بالقاضي، وبجوارٍ. ومثل هذا الجمع نحو: جوارٍ وغواشٍ لا خلاف فيه[2] أنه يجري رفعاً ونصباً مجرى قاضٍ وغازٍ. فتقول: قام جوارٍ، ورأيتُ جواري، كما تقول: قام قاضٍ، ورأيتُ قاضياً، إلا أنه لا ينون نصباً وأما في الجر فالمشهور أنَّهُ يجري مجراه أيضاً، فتقول: مررتُ بجوارٍ وغواشٍ، كما تقول مررتُ بقاضٍ وغازٍ، وقد أجاز بعضهم: مررت بجواريَ قبلُ، وهذا منقدح في القياس لأنَّهُ لما كان جمعاً متناهياً كان غير منصرف، فجر بالفتحة، فكما استخفوا الفتحة في مثل: ضربتُ جواريَ، كذلك استخفوها في «مررتُ بجواريَ» وقد جاء ذلك عن العرب قال الفرزدق:

فلو كانَ عبدُ اللّهِ مَوْلَىً هجوتُـه ولكنَّ عبـدَ اللّهِ مَـوْلَى مَـواليـا[3]

قوله: (وربما حذفت علامة الإعراب وصلاً وثبتت وقفاً) نحو: لتقومُنَّ يا زيدُ، وحذفت النون التي هي علامة الرفع لاجتماع المثلين، فإذا وقفنا / حذفنا النون فرجعت نون الرفع. [٣/ب]

---

(١) ساقط من «ب».

(٢) ساقط من «ب».

(٣) من شواهد سيبويه ٥٨/٢ على إجراء «موالي» على الأصل ضرورة والقياس «موالٍ» لأنـه منقوص. وانـظر المقتضب ١٤٣/١، والشعر والشعـراء ٨٩/١، وطبقـات الشعراء: ٨، والموشح: ١٥٠والضرائر لابن عصفور: ٤٢.

«باب النكرة والمعرفة»

قوله: في باب النكرة والمعرفة. **(وهو ما وضع شائعاً)** سواء أكان مدلوله معدوماً أم موجوداً، متحداً أو مكثراً نحو: شريك للإله. وشمس، وقمر، ورجل.

قوله: **(وهي مضمر وعلم مبهم. ومعرف بأل، ومضاف)**، المشهور أنَّ المعارف خمسة: وإن رتب الأربعة المتقدمة في التعريف كسردها. وقد زاد بعضهم سادساً وهو الموصول، وسيأتي عند ذكره، وزاد بعضهم سابعاً وهو المنادى. وثامناً، وهو مَنْ وما» الإستفهاميتان. وقيل: في كل واحد من المعارف الأربعة المتقدمة إنَّه أعرف من باقيها، فأما المضاف إلى معرفة فلا يمكن أنْ يقال فيه ذلك لأنه لا يكتسي التعريف إلاّ من المضاف إليه.

قوله: **(المضمر مرفوع ومنصوب)**، هذا التقسيم بالنسبة إلى موضعه، وإلا فالمضمر مبني، ولا يقال فيه ذلك حقيقة.

قوله: **(وكلاهما متصل ومنفصل)**، المتصل من المرفوع نحو: ضربتُ، ضربنا، ضربتَ، ضربتِ، ضربتما، ضربتم، ضربتُنَ، ضَـرَب، ضربت، ضربا، ضربتا، ضربوا ضَربْنَ، واختلف في الياء من «تقومين» فمذهب الأخفش أنها علامة للتأنيث كالتاء في «قامت» ومذهب غيره أنها ضمير، ومن المنصوب نحو: ضربني، ضرَبَنا، ضَرَبَك، ضَرَبِك، ضَرَبكما، ضَرَبكم، ضَرَبكُنَ، ضَرَبَهُ، ضَرَبها، ضَرَبَهما، ضَرَبهم، ضَرَبهُنَ، والمنفصل من المرفوع: أنا، نحنُ، أنتَ، أنتِ، أَنْتُمَا، أَنتُم، أنتُنَ، هـو، هي، هُمـا، هُم، هُنّ، والمنفصل من المنصوب هو المتصل متصلاً «بإيّا».

قوله: **(ومجرور، وكله متصل)** ولفظه كالمتصل المنصوب.

قوله: **(والعلم، عُين مسماة مطلقاً)**، أي بالنظر إلى جميع أَحواله.

قوله: **(وهو مرتجلٌ ومنقول)**، المنقول: ما سبق له وضع في النكرات كجعفر وبَكْرٍ، فالجعفرُ، النهر، والبكر: الفتي من الإبل، والمرتجل، ما لم يسبق

له وضع في النكرات نحو: غَطَفان وأُدَدْ[1]، فليس لنا شيء وضع عليه. هذان الاسمان نكرة ثم نقلناهما وسمينا بهما القبيلة والرجل قوله: **(اسم وكنية ولقب)**: الاسم نحو: زيدٌ وعمرٌو، والكنية تكون بأَبٍ وأُمٍ نحو: أبي بكرٍ وأُم محمدٍ، واللقب نحو: بطة[2] وكرز.

قوله: **(وإذا اجتمع اسم ولقب مفردان، قدم الاسم مضافاً إلى اللقب)** نحو، هذا سعيد كرز ورأيتُ سعيد كرز، ومررتُ بسعيد كرز، هذا المشهور. وقد أَجاز بعض النحويين[3] إتباعه بدلاً أو عطف بيان فيقول: هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررتُ بسعيدٍ كرزٍ.

قوله: **(ومتبوعاً به إنْ عُدم الإفراد)** سواء أعدم منهما أم من الاسم وحده أَم من اللقب وحده، نحو: هذا عبد الله عائذُ الكلب، ورأيتُ عبد الله عائذَ الكلب، ومررتُ بعبدِ اللّهِ عائذِ الكلب، أو هذا عبدُ الله كرزٌ.

قوله: **(وقد سمع العلم في الجنس مصدراً وغير مصدر)** مثاله مصدراً: سبحانَ إذا لم يضنف، وبَرّة، فإمتنع سبحان من[4] الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وامتنع «بَرّة» للعلمية والتأنيث، ومثاله غير مصدر أُسامة للأسد وثعالة للثعلب وغيرهما، والدليل على علميتهما عدم قبولهما الألف واللام، ومجيء الحال منهما في فصيح الكلام، فتقول: هذا أُسامة مقبلاً، وتحقق العلمية في مثل هذا يَعسُر، فإنَّ أُسامة ينطلق على كل أسد، ولهذا زعم بعضهم أنه نكرة في المعنى وعومل معاملة المعرفة لفظاً وإنْ كان شائعاً في جنسه. وكان شيخنا أبو الحسن بن الضائع رحمه الله يذهب إلى أنّ أُسامة وضع لمعقولية الأسد الذهنية، وذلك معنى مفرد، ولا يمكن تكثيره ولا / شياعه في الذهن، وإن كان في الخارج ينطلق على كثيرين، وإنّ أسداً وضع شائعاً في جنسه مقصوداً به الشياع في الخارج، فهذا فرق ما بينهما.

---

(1) في «ب» و «عدي».

(2) في «ب» بته.

(3) أنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠.

(4) «من» سقط من «ب».

قوله: **(والمبهم)**، يعني به اسم الإشارة، وقد يطلق المبهم ويراد به أيضاً الموصول.

قوله: **(لمذكر قريب)**، ذكر أَشهر اللغات، وقد يقال: **«ذاءِ»** بالمد وكسرة الهمزة.

قوله: **(ولوسط: «ذاك»)** الكاف: حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، ولا تتخيل اسميتها لأنّ اسم الإشارة لا يضاف، ولذلك رُدّ على من ذهب من الكوفيين إلى إجازة «له عندي كذا درهم» بالخفض.

قوله: **(ولمثناة)**، أي لمثنى مذكر للقريب (**«ذانِ»**) رفعاً، و«ذين» نصباً وجراً، ويجوز تشديد النون رفعاً، وأَجاز الكوفيون تشديدها نصباً وجراً، وللوسط (**ذَانِك**)، وللبعيد (**ذَانّكَ**)، قوله: **(ولمؤنث قريب، ذي، وتِي)**، وقد يقال: ذه، وته، وذهي.

قوله: **(ولبعيد، «تلك»)** وقد يقال «تلك» بفتح التاء، وتَالِكَ، وتِيْلِكَ.

قوله: **(ولمثنى)**، أي ولمثنى المؤنث (**«تانِ»**) وحكمها حكم «ذانِ» إعراباً وتشديداً وخلافاً.

قوله: **(ولمجموع المذكر والمؤنث القريب أُلاءِ)**، وقد يقصر فيقال: أُلَا.

قوله: **(ولبعيد «أُولئك»)** وقد يقال: أُلّاك، وهذا التقسيم بالنسبة إلى القريب والوسط والبعيد ذكره أصحابنا، وذكر ابن مالك[1] من أَصحابنا أَنّ المشار إنّما ينقسم إلى قريب وبعيد فقط.

قوله: **(ويجوز أَنْ تدخل للتنبيه هاءُ)**، فتقول: هذا، وهذاكَ، وهذانِ، وهذانِكَ وهاتانِ وهاتانِكَ، وهؤلاءِ، وهاؤلاكَ.

قوله: **(إلّا في البعيد)**، لا يقال: هذالك، ولا هذانّك، ولا هاتِلْكَ، ولا هاتَانِك، ولا هؤُلالِكَ.

قوله: **(والمعرف «بأَل» تكون فيه للعهد في شخص أَو جنس)**، أَخذ

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/١٣٥.

العهد أَعمُّ من أَن يكون في شخص أَو جنس، ولذلك قسمه إليهما، وأكثر النحويين يقسمها إلى عهدية وجنسية، ويخصص العهد بالشخص. والعهدية عندهم هي ما كان بينك وبين مخاطبك عهد فيه، والجنسية ما لا عهد فيه، وقد ذكر للألف واللام أقساماً منها: أن تكون للمح الصفة كالحارث والعباس، وللحضور في أربعة مواضع: بعد أسماء الإشارة نحو: قام هذا الرجلُ «وبعد إذا» الفجائية نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ وبعد «أي» في النداء «يا أيها الرجلُ» والساعة، والآن وما في معناهما نحو: قمتُ الآن» ومنها أَن تكون موصولة نحو: قام الضاربُ زيداً، وسيأتي، وزائدة نحو قول جُندح:

عُـوَيْرٌ وَمَنْ مِثْـلُ العُـوَيْـر ورَهْـطِه وأَسعدُ في ليلِ البلابلِ صفوانُ[1]

وغير ذلك من أقسامها.

قوله: (**ومن قبيل ما عرف بها الموصولات**) من قبيل ما عرف بالألف واللام، وللناس فيها مذهبان: أحدهما، هذا فمثل: من وما، مما لا أَلفَ ولا لام فيه، هو على نية الألف واللام وواقع موقع ما فيه الألف واللام، والمذهب الثاني: أَنها متعرفة بالعهد الذي في صلتها ورُدَّ بأَنّ الصلة تتنزل من الموصول منزلة الجزء منه. وجزء الشيء لا يعرف الشيء إذْ يلزم منه تعريف الشيء بنفسه، فيكون معرباً[2]، معرفاً وهذا محال، وعلى المذهب الأول أيضاً إشكال وهو أَنّ من الموصولات، «أَيّاً» وهي مضافة إما لفظاً نحو: يعجبني أَيُّهم في الدار، وإما معنى نحو: يعجبني أَيٌّ في الدار، ومع هذا فلا يمكن أَنْ يكون من قبيل / ما عرف بالألف واللام، للزومها الإضافة، ولو ادّعى مدّعٍ أَنّ «أَيّاً» [٤/ب] من قبيل ما يُعرف بالإضافة إذا أُضيف إلى معرفة. وباقيها تعرف إمّا بالألف واللام لفظاً أو نية لكان قولاً.

قوله: (**الاسمية**)، تحرز من الحرفية وهي أَنّ وأَنْ وكي، بإجماع. وأَل وما ولو والذي بإختلاف.

---

(١) الشاهد فيه دخول الألف واللام على «عُوير» اسم رجل زائدة، ونسبه ابن منظور إلى امرىء القيس، انظر اللسان: ٢٩٨/٦.

(٢) زيادة من «ب».

قوله: (وهي الذي والتي)، يقال: الّذِ، والّذْ، والذيُّ، وكذا في «التي» وينطلق «الذي» على العاقل وغيره مفرداً مطلقاً أو مجموعاً للعاقل على تقدير حذف نونه. والتي، لعاقلةٍ وغيرها ولجمع تكسير مطلقاً.

قوله: (واللذانِ واللتانِ)، هذا في تثنية الذي والتي، رفعاً، ويجوز تشديد النون وحذفها وفي النصب والجر: اللذين واللتين، ويجوز حذف النون وفي جواز تشديدها خلاف قوله: (والذين)، هذا جمع «الذي» ويخص العاقل. وبعض العرب يقول في الرفع «الّذونَ» وهذيـلُ تقول: «الـذِينَ» مطلقـاً، وبعضهم يقول: اللذونَ رفعاً.

قوله: (واللاتي)، هذا جمع «التي» ويقال أيضاً اللائي واللواتي، واللاتِ، واللاّءِ، واللّواتِ واللواءِ، واللَوا، واللاَّءَاتِ [مبنياً على الكسر ومعرباً إعراب الهندات][1].

قوله: (مَنْ، وما)، هذان ينطلقانِ على المفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد على حسب ما تريد من المعنى، فتقول: أعجبني من قام، ومن قامتْ، ومن قاما، ومن قاموا، ومَن قمنَ، وشبه ذلك.

قوله: (وأيُّ)، أي الموصولة، فيها لغتان، أشهرهما أن تستعمل مثل: مَن وما، واللغة الأخرى إلحاق علامات التأنيث والتثنية والجمع بها، تقول: اضرب أيُّهم في الدار، ويقوم أياهُم في الدار، واضْرِبْ أَيهم في الدار، وأمرر بأَيهم في الدار، وتقول: يقوم أيّـوهم في الدار وأضرب أييهم في الدار، وأمرر بَأَييهم في الدار، وتقوم أَيتهنَ في الدار، وأَيتَاهن وأياتهنَ وأضرب أيتهن، وأيـاتهنَ، و «أيُّ» مُعْرَبَة إلاّ إذا حذف صدر صلتها، فمذهب سيبويه[2] جواز البناء، ومذهب غيره المنع، وإذا قلنا بجواز البناء فهل من شرطـهِ التصريح بما أُضيف إليه لفظاً؟ فيه خلاف[3]. نقل ابن مالك الإجماع على الإعراب فقال: وعند

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٩٩.

(٣) نقل ابن مالك الاجماع على الإعراب. انظر: شرح ابن عقيل ١/١٦٤.

حذف ما تضاف إليه فليس في إعرابها خلاف، وهذا هو الصواب لا ما نقل. والأشهر اشتراطه.

قوله: (وذو لطيِّءٍ)، «ذو» تكون بمعنى صاحب فينطق بها كلّ العرب، وسبق حكمها في الأسماء الستة، وتكون موصولة عند طيىء ولها استعمالات عندهم، أحدهما أن تكون هكذا لمفرد ومثنى ومجموع، ومذكر ومؤنث رفعاً ونصباً وجراً [خلافاً لمن زعم أنها قد تنطلق على المؤنث][1].

الثاني: أنْ تعرب إعراب «ذي» بمعنى صاحب، وتقع على جميع ما ذُكر.

الثالث: أن تثنى وتجمع، فيقال: جاءني ذَوا قاما، ورأيتُ ذوي قاما، ومررتُ بذوي قاما وجاءني ذوو قاموا، ورأيتُ ذَوِي قاموا، ومررتُ بذوّي قاموا. وأمّا («ذاتُ») فتختص بها طيىء أيضاً فتكون هكذا مبنية على الضم لمؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع، وبعضهم يثني ويجمع فيقول: جاءني ذواتا قامتا، ورأيتُ ذواتي قامتا، ومررتُ بذوَاتي قامتا، وجاءني ذواتُ قمن، ورأيتُ ذَواتُ قمنَ، ومررتُ بِذواتُ قمنَ. فتبقى مضمومة في الأحوال الثلاثة وحكى لي شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن النحاس[2] أنه حُكِي إعرابُها إعراب ذوات، بمعنى صواحب، فيقول: رأيتُ ذواتِ قمنَ، ومررتُ بذواتِ قمنَ، وهذا نقل غريب.

قوله: (والألى)، تنطلق «الأُلى» على الجمع لمذكر أو مؤنث فتقول: قامَ الأُلى جاؤوك. وقام الأُلى جئتك وهي على وزن العُلى، وتكتب بغير واوٍ، ومجيئها لجمع المؤنث موجود في كلام العرب، قال زهير يصف كلاباً وبقرة وحشٍ:

تَبــذُّ الأُلى تـأتينَهــا مِنْ وَرائِهــا ... وإنْ تتقـدمهـا الـطواردُ تَصـدِدِ[3]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) محمد بن إبراهيم بن محمد أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللسان، ولد سنة «٦٢٧»هـ ومات سنة «٦٩٨»هـ. انظر: بغية الوعاة: ١٣/١.

(٣) انظر: الديوان ٢٧٤، وشرح شواهد الألفية ٢١/٤، والخزانة ١١٢/٤، وشرح الأشموني ٣١/٣.

ومعنى اصطياد البقرة إذا تقدمتها الطوارد أنها تفترسها بقرونها وتدافع عن نفسها بها.

قوله: **(وذا، إذا سبقها إلى قوله[1] نكرة موصوفة)**، ولم يعد المصنف في الموصولات الاسمية «أَل» لأنه اختار أنها من الموصولات الحرفية، والدليل على ذلك أنها لو كانت إسمًا لكان لها موضع من الإعراب، ولما كان إعراب العامل يتخطاها إلى اسم الفاعل أو المفعول الذي هو صلتها، ألا ترى أنك تقول: جاء الضارب زيداً ورأيتُ الضاربَ زيداً، ومررتُ بالضارب زيداً، ومذهب الأخفش أَنها ليست موصولة[2] أصلًا، لا حرفية ولا اسمية، بل هي حرف تعريف كأل الداخلة على رجل وفرس في قولك: الرجلُ، والفرسُ، وقد ذكر الكوفيُون أَنّ من الموصولات أيضاً اسم الإشارة في قوله تعالى ﴿وَمَا تِلك بِيمينِكَ يا مُوسى﴾[3] فـ«يمينك» صلة لـ«تلك» كأنه قال: وما التي بيمينك، والاسم المحلى بالألف واللام نحو قوله:

لَعَمــري لأَنْتَ البيتُ أكـرمُ أَهلِه   وأقعـدُ في أَفيـائِه بـالأصـائـل[4]

كأنه قال: لأنت الذي أكرم أهله، «فأكرم» صلة للبيت، والاسم المضاف في نحو قوله النابغة:

يَـا دارَ مَيَّـة بـالعَليـاءِ فـالسَنَـدِ   أَقوتْ وطالَ عَلَيْها سَالِفُ الأبدِ[5]

فالعلياء: صلة لدار «مية» وكذلك الجملة الواقعة بعد النكرة في نحو: هذا رجلٌ ضربتُه، فضربتُه عندهم صلة «رجل» ولم يثبت البصريون[6] شيئاً من ذلك.

---

(١) ساقط من «ب».

(٢) انظر: حاشية الصبان ١/١٥٦.

(٣) من سورة طه: ١٧.

(٤) هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر: ديوان الهذليين ١/١٣٩، والكامل ٢/٥٧، والانصاف ٢/٧٢٣، والخزانة ٢/٤٨٩، والهمع ١/٨٥.

(ن شواهد الكتاب ١/٣٦٤. وانظر: الديوان ١٣، ومجالس ثعلب ٥٠٣، والجمل رجاجي ٢٣٩، وأمالي الشجري ١/٢٧٤، وشرح القصائد العشر ٥١٢.

(٦) انظر: همع الهوامع: ١/٨٥.

قوله: (وتوصل بظرف وبمجرور)، نحو: قام الذي عندك، أو في الدارِ».

قوله: (تامين): تحرز من الظرف والمجرور الناقصين نحو: جاءني الذي فيك أو يوم الجمعة.

قوله: (لا تعجيبة)، التعجب عندنا خبري ولا يوصل بالجملة التعجبية الموصول، لأنّ التعجب لا يكون إلا من خفي السبب، والصلة تكون موضحة للموصول فتنافيا. [خلافاً لابن خروف[1]. فإنه أجاز أن يوصل بها الموصول فيقول: جاءني الذي ما أحسنه[2]، وليس بمسموع][3].

قوله: (ولا مستدعية كلاماً قبلها)، تحرز من مثل: قام الذي حتى أبوه خارجٌ فأبوه خارجٌ، جملة خبرية لا تعجبية، ومع هذا فلا يصح وقوعها صلة.

قوله: (وتشتمل على ضمير الموصول) نحو: قام الذي ضربتُه.

قوله: (أو ظاهر هو هو)، نحو: ما روي عن العرب «أبو سعيد الذي رويت عن الخدري، والحجاج الذي رأيتَ ابن يوسف «يريدون: رويت عنه ورأيته»[4] قال الشاعر:

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ... وأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ[5]

يريد: في رحمته.

قوله: (والمضاف إلى معرفة، معرفةٌ إن تمحضت إضافته)، تحرز مما تكون

---

(١) هو علي بن محمد من أهل رندة من نواحي أشبيلية، كان كثير الترحال بمدن الأندلس عاش إلى قرب سنة ٥٩٠هـ تقريباً: انظر: إنباه الرواة ١٨٦/٤، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٨٦/١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٣٠، والحكاية عن الكسائي.

(٥) الشاهد وضع الظاهر وهو لفظ الجلالة موضع المضمر. وكان القياس أن يقول: وأنت الذي في رحمته. وينسب لمجنون ليلى ولم يوجد في ديوانه المطبوع في بولاق عام ١٢٩٤هـ. انظر: شرح الأشموني ١٩٦٢/١، والهمع ٨٧/١، والدرر اللوامع ٦٤/١.

إضافته غير محضة نحو: حَسَنُ الوجه، ومثلك وسيأتي حكم الإضافة إليها[1] في بابها.

قوله: (وهو في التعريف كالمضاف إليه)، يعني أن المضاف إلى العلم بمنزلة العلم والمضاف إلى المشار بمنزلة المشار، والمضاف لما فيه الألف واللام بمنزلة ما هما فيه، نحو: قام غلامُ زيدٍ، أوغلامُ هذا، أو غلامُ الرجلِ.

قوله: (إلاّ المضاف إلى المضمر فكالعلم)، إنما كان ذلك لئلا يساوي المضمر في التعريف ولا شيء عندنا أعرف منه/. [٥/ب]

قوله: (في باب المرفوعات. الفاعل هو المفرغ له العاملُ)، جنس يشمل الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله، وغيرهما، والعامل أعمُّ من أَنْ يكون فعلاً أو اسم فاعل أو مثالاً أو صفة مشبهة. أما اسم فعل أو مصدراً أو ظرفاً أو مجروراً أو اسمًا موضوعاً موضع الفعل نحو: قام زيدٌ، ومررتُ برجل قائم أبوه، أو نؤوم أبوه أو حسن وجهه ونحو: هيهاتَ العقيق، وأعجبني ضربُ زيدٌ عمراً، ومررت برجلٍ في الدار أبوه أو عندك. أو إياكَ أنتَ وزيدٌ أن تخرجا فزيد، وأبوه، ووجهه، والعقيق في هذه المثل كلها فاعلة وكذلك الضمير المستكن في «إياك»، ولذلك أكدته بالمنفصل المرفوع، وعطفت عليه المرفوع و «إياك» وضع موضع «احذر».

قوله: (على جهة وقوعه منه نحو) ما ذكر. وتحرز به من المفعول الذي لم يسم فاعله نحو ضُرِبَ زيدٌ» ومن اسم «كان وأخواتها» نحو: أصبح زيدٌ قائمًا، فإنَّ نفس الإصباح لم يقع من زيدٍ.

قوله: (حقيقة أو مجازاً) نحو: قام زيدٌ، ومات زيدٌ، وهل قام زيدٌ، وما قام زيدٌ.

قوله: (ولا يتقدم على عامله)، لا يقال في «قام زيدٌ» زيد قام، على أن يكون زيد فاعلاً مقدماً وقد أجاز ذلك الكوفيون، وفائدة الخلاف تظهر في

(١) ساقط من «ب».

التثنية والجمع فتقول على رأي الكوفيين: الزيدان قام، والزيديون قام، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين[1]، بل لا بُدّ من الضمير المطابق في «قام».

قوله: (ولا يحُذف إلاّ مع المصدر أو منوباً عنه)، نص البصريون على أن الفاعل لا يجوز حذفه خلافاً للكوفيين[2]، ونصوا في باب المصدر على جواز حذفه، وكذلك في باب المفعول الذي لم يسم فاعله لنيابته عنه، ولئلا يلزم الإضمار في المصدر، والمصدر اسم جنس كالقمح والزيت، وأسماء الأجناس لا يضمُر فيها.

قوله: (والأصل تقديمه على المفعول)، إنما كان ذلك لشدة اقتضاء الفعل للفاعل، ألا ترى أنه لا بُدّ منه له. وقد يكون الفعل لا مفعول له البتة، ولشدة الإقتضاء سكن آخره له في نحو: ضربتُ، بخلاف ضَرَبَك.

قوله: (وقد يتأخر وجوباً وجوازاً)، أمّا التأخر وجوباً، فإذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً أومضافاً إليه المصدر أو اسم الفاعل نحو: يعجبني شرب العسل زيدٌ أو يعجبني رجلٌ راكبُ الفرسِ أبوه. أو اسم شرط نحو: أياً يضرب زيدٌ أضربُه، أو اسم استفهام نحو: أيّ رجلٍ يضربُ زيدٌ؟ أو «كم الخبرية» نحو: كم غلامٍ ملكت يَدٌ[3]، أي كثيراً من الغلمان ملكت يَدٌ[4] أو ضميراً متصلاً لو تأخر وجب اتصاله نحو: إياك يكرم زيدٌ. أو ما لا يعقل معناه حتى يتقدم ما يدل على المراد به نحو: ضَرَبَ بعض القوم بعضٌ، أو كان الفاعل مقروناً بإلاّ نحو: ما ضرب زيداً إلا عمرو، خلافاً للكسائي[5]. أو في معنى المقرون بإلاّ نحو: إنما شَرِبَ العسلَ زيدٌ، أو متصلاً به

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١٠/١٩٩، والهمع ١/١٥٩.

(٢) في الهمع ١/١٦٠. وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر.

(٣) ساقط من «ب».

(٤) ساقط من «ب».

(٥) في الهمع ١/١٦١، وأجاز الكسائي تقديم المحصور بإلاّ فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس.

ضمير يعود على المفعول نحو: ضربَ هنداً زوجها، خلافاً للكوفيين، أو على ما اتصل بالمفعول نحو: ضَرَب غلامَ هندٍ زوجَها «أو ضميراً عائداً على متصل بالمفعول نحو «ثوب هندٍ لبسته» خلافاً للأخفش إذ منع هذه المسألة، أو في ضرورة نحو قول النابغة:

وكـانَتْ لَهُم ربعيّـةٌ يحـذرونهـا إذا خضخضتْ مَاءَ السماءِ القبائلُ[1]

وأما التقديم وجوباً فإذا كان ضميراً متصلاً والمفعول غير واجب التقديم على العامل نحو: ضربت زيداً، أمضافاً إليه المصدر نحو: أعجبني شربُ زيدٍ العسلَ، أو ما لا يفهم معناه حتى يتقدم ما يفسره نحو: ضَرَب بعضُ القوم بعضاً، أو كان في معنى المقرون بإلاّ نحو: إنما شَرب زيدٌ العسلَ، وأما الجواز ففيما سوى ذلك نحو: ضَرَب زيدٌ عمراً خلافاً لقوم / منهم الجـزولي[2] [٦/أ] والشلوبين[3] إذ أوجبوا تقديمه إذا كان المفعول[4] محصوراً بإلاّ نحو: ما شربَ زيدٌ إلاّ العَسَل.

قوله: (في باب النائب عن الفاعل: **مفعول به**) نحو: ضُرِبَ زيدٌ، (**ومصدر متصرف**) نحو: ضُرِبَ ضَرْبٌ حَسَنٌ وتحرز من غير المنصرف وهو ما لزم المصدرية نحو: سبحانَ الله، ولبيكَ وسعديك، واشتُرِطَ (**اختصاصٌ**)، لأنه لو جاز إقامة المبهم لكان المُستفاد من المحكوم عليه هو المستفاد من المحكوم به، ولا بُدّ من تغايرهما، فلو قلنا: ضُرِبَ ضَرْبٌ لما كان لذكر «ضرب» فائدة، إذ هو مستفاد من نفس الفعل، فإذا قلت: ضُرِبَ ضَرْبٌ حَسنٌ: كان مدلول

---

(١) انظر الديوان ٦٠، والمقرب لابن عصفور ٥٤/١، ولسان العرب ٤٦٢/٩ وروايته:
.... مـاء الـسـماء الـقـنـابـل

(٢) هو عيسى الجزولي المغربي، رحل من المغرب إلى المشرق وحج وعاد إلى مصر وقرأ مذهب مالك والأصول مات سنة ٦٠٥هـ تقريباً، انظر ابن خلكان ٢٩٤/١، وشذرات الذهب ٢٦/٥.

(٣) هو عمر بن محمد نزيل اشبيلية نحوي فاضل. انظر معجم البلدان ٢٩/٥، ومرآة الجنان ١١٣/٤.

(٤) في «ب» الفاعل بدلاً من «المفعول».

المصدر بصفته غير مدلول الفعل، لأنّ مدلول الفعلِ مطلق ومدلول المصدر بصفته مقيد، فثبت التغاير، وقد أَجاز إقامة المبهم بعضُهم ونسب إلى سيبويه، وقال بعضهم: لا يقيمه سيبويه، إلاّ إنْ كان ثمّ مجرور مقيد نحو: سَيَر بزيدٍ سَيْر، ولا تجري صفته مجراه في جواز نيابته عنه عند سيبويه، نحو: سِيَر عليه حثيثاً، بل ينصبها. وأَجاز الكوفيون ذلك، فتقول: سِيَر عليه حثيثٌ، أَي سَيْرٌ حثيثٌ، ومضمرهُ يجري مجرى مظهره، فيجوز أَنْ تقول: قِيمَ وقُعِدَ، فتضمر المصدر كأنك قلت: قِيمَ القيامُ وقُعِدَ القعودُ [قال الشاعر:

وقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ ويُعْتَلَلْ   يَسُوءكَ وإنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْأَبِ(١)

أي: ويعتلل هو، أي الاعتلال](٢).

قوله: **(وظرف زمان أو مكان متصرف)** نحو: صِيَم يومٌ، وسِيرَ فرسخٌ، ولا يقال: جيءَ سحرٌ، وأَنت تريد سحراً معيناً [ولا خُرِجَ عليك](٣) وغير المتصرف ما لزم الظرفية. كَسَحرَ معيناً أو تُصرف فيه تصرفاً ناقصاً مثل «عند» فإنَّه تُصرفَ فيها بأن جُرت «بمن» خاصة، والمتصرف ما استعمل مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وصفة ظرف الزمان كصفة المصدر، فلا يقال: سِيرَ عليه طويلٌ، أي دهرٌ طويلٌ، خلافاً للكوفيين، ولا يشترط الاختصاص في الظرف فيجوز: سِيرَ عليه خلفَ دارِكِ فتنيب المبهم خلافاً لبعض المتأخرين إذ منع ذلك. وأما مثل: سِيرَ عليه عتمةٌ وضحوةٌ، وسِيرَ عليه ليلٌ ونهارٌ، فإنْ أَردت النكرة جاز الرفع باتفاق، وإنْ أردت بها وقتاً بعينه لم يجز فيها عند سيبويه إلاّ النصب(٤)، وأَجاز الكوفيون(٥) الرفع في جميع ذلك.

---

(١) في البحر المحيط ٢٩٥/٧. روى أبو حيان الشطر الثاني: بسوء وإن يكشف غرامك تدرب ويروى كذلك:

... متى نبخل عليك ونعتلل   نسؤك ....

وانظر أوضح المسالك ١٤٢/٢.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٣) في «ب» خرج عندك.

(٤) انظر: الكتاب، ١١٥/١.

(٥) انظر: الهمع، ١٦٣/١.

قوله: (ومجرور) مثاله: مُرَّ بزيدٍ، ولم يخالف أحد [من أصحابنا][(١)] في جواز نيابة[(٢)] المجرور إلاّ السهيلي فإنه منع ذلك [وتبع في ذلك بعض الكوفيين][(٣)] وقال: إذا جاء لنا من لسان العرب مثل: مُرَّ بزيدٍ فالنائب هو المصدر، أي مُرَّ هو، أي المرور المفهوم من «مُرَّ» ولما كان هذا المجرور هو المفعول الذي لم يسم فاعله لم يجز تقديمه على العامل. كما لا يجوز تقديم الفاعل، حكى أبو جعفر النحاس: الاتفاق على منع ذلك. وقال ابن أصبغ: التقديم جائز في القياس، وكأنه لما لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لشغله بحرف الجر تنزل منزلة الفضلة ونظير ذلك: أَحِسنْ بزيدٍ» ألا ترى أن هذا المجرور عندهم «فاعل» ولكنه لما لزمته الباء تنزل منزلة الفضلة، فجاز حذفه، ولا ينوب التمييز عن الفاعل، فلا يقال: وجع بطنُ زيدٍ، ولا سَفِه رأيُ عمرٍو. وأجازه الكسائي[(٤)] وهشام[(٥)]. وحكى الكسائي. خُذهُ[(٦)] مطبوبة به نفسٌ. ومن الموجوع رأسُهُ، والمسفُوه رأيُهُ، وكذلك لا ينوب خبر «كان» خلافاً للفراء[(٧)]، فلا يقال: كِينَ قائمٌ. في مثل: كان زيدٌ قائمًا.

قوله: (ويتعين الأول عند اجتماعها): الأول: هو المفعول به نحو: ضربَ زيد ضرباً شديداً يوم الجمعة / مكاناً حسناً بسوطٍ «وأجاز الكسائي [٦/ب]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) في «ب» بناء ولا معنى له.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) علي بن حمزة بن عبد الله الإمام أبو الحسن مولى بني أسد إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة مات سنة ١٨٩هـ؛ انظر: بغية الوعاة، ١٦٣/٢.

(٥) هشام بن ابراهيم الأنصاري أبو علي، كان عالماً بأيام العرب ولغاتها؛ انظر: معجم الأدباء ٢٨٢/١٩؛ وبغية الوعاة ٣٢٦/٢.

(٦) في «ب» وجده وهو تصحف.

(٧) يحي بن زياد بن عبد الله الديلمي أبو زكريا، كان عالماً عارفاً بالقراءات والعربية صالحاً زاهداً صنف كتاب «معاني القرآن» مات سنة ٢٠٧هـ؛ انظر: نزهة الأدباء، ص ١٣٤ ومعجم الأدباء ١٢/ ١٩.

والفراء وأبو عبيد[1] بناء الفعل على غير المفعول به مع وجوده[2]. فإن فقد المفعول به تساوت البواقي في الجواز. واختار ابن مُعط[3] إقامة المجرور، واختار ابن عصفور[4] إقامة المصدر. والذي اختاره إقامة ظرف المكـان، والسبب في اختيار ذلك أنه إذا كان المحكوم به يفهم من ذكر المحكوم عليه، لم يكن في الإخبار بذلك فائدة، ولذلك تقدم منعنا. ضُرِبَ ضَرْبٌ» وقد منع أبو علي الفارسي[5]: سيدُ الجارية مالكها لأنَّ الخبر مفهوم من المبتدأ، ولذلك كان المفعول به متقدماً في النيابة على سائر ما ينوب عن الفاعل، لأنَّ كُلّ فعلٍ ليس يتعدى إلى المفعول به بخلاف المصدر، وظرف الزمان وظرف المكان، فإنَّ في الفعل مطلقاً دلالةً على المصدر بالتضمن وعلى الزمان بالتضمن أيضاً، وأما على ظرف المكان فبالالتزام. فصارت دلالة الفعل على ظرف المكان أبعد من دلالته على المصدر وعلى ظرف الزمان، فلما كان ظرف المكان أبعد كان إذ ذاك شبيهاً بالمفعول به، فلذلك اخترنا إقامته دون المصدر وظرف الزمان، وأما الجار والمجرور فليس إقامته مقام الفاعل مجمعاً عليه، وقد ذكرنا الخلاف في ذلك، وأيضاً فإنَّ من يقيمه فإنَّه لا يظهر فيه تأثير العامل إلاّ في التقدير بخلاف ظرف المكان، فلذلك أيضاً اخترنا تقديمه عليه في النيابة.

---

(١) هو عبد الله بن مصعب الأندلسي البكري، كان إماماً إخبارياً متفنناً، صنف شرح نوادر القالي، وشرح أمثال أبي عبيد، مات سنة ٤٨٣هـ، انظر: بغية الوعاة ٢/٤٩.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/١٦٣.

(٣) يحي بن عبد النور أبو الحسن زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي كان إماماً مبرزاً في العربية شاعراً محسناً. ولد سنة ٥٦٤هـ ومات سنة ٦٢٨هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/٣٤٤.

(٤) علي بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الأشبيلي، حامل لواء العربية في الأندلس في زمانه، مات سنة ٦٦٣هـ ومولده سنة ٥٩٧هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/١١٠.

(٥) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أخذ عن الزجاج وابن السراج، وطوف في بلاد الشام مات سنة ٣٧٧هـ. انظر: معجم الأدباء ٧/٢٧١، وإنباه الرواة ١/٢٧٨.

قوله: **(ويختار الأول في باب «أعطى» إنْ لم يلبس)** نحو: أُعطيَ زيدٌ درهماً، أَما من جعل درهماً، منصوباً بغير «أعطى» في نحو: أعطيتُ زيداً درهماً» وإن تقديره: فأخذ درهماً أو فقبل درهماً، فلا يصح على مذهبه إقامة درهم معمولاً «لأعطى» لأنه معمول لغيره وأما على مذهب الجمهور فيجوز، لأَنَّه معمول له، **(فإن أُلبس)** وجب إقامة نحو: أعطى زيدٌ عمراً «لأنَّ كلاً منهما يصلح أن يكون معطى عطيةً فلا يتبين إلّا بالإعراب.

قوله: **(وفي باب ظنَّ وأَعْلَمَ)**. أي ويجب إقامة الأول في باب «ظنَّ وأعلم. أَما إقامة الأول فبالاتفاق. وأما إقامة الثاني من باب ظنَّ أو الثاني أَو الثالث من باب أَعْلَم ففي ذلك خلاف مثاله: ظُنَّ زيدٌ قائمًا» ومن أَجاز إقامة الثاني قال: ظَنَّ قائمٌ زيداً «وكذلك: **أعلم** زيدٌ فرسَك مسرجاً. أو أُعلم زيداً فرسُكَ مسرجاً. أو أعلم زيداً فرسَك مسرجٌ. .»

قوله: **وشرط بناء الفعل له تصرفه)**، أَي للمفعول الذي لم يسم فاعله لم يشترط في جواز البناء في الفعل إلّا التصرف، فإذا كان الفعل غير متصرف كليس وفعل التعجب. لم يجز أن يبنى للمفعول، ويجوز بناء «كان» وهو ظاهر كلام سيبويه[1]. وقول الكوفيين، ومنعه الفارسي وغيره.

قوله: **(ويضُم أوله مطلقاً)** يعني سواء أكان ماضياً أَم مضارعاً نحو: ضُرِبَ زيدٌ «ويُضرَبُ زيدٌ» وأَجاز بعض الكوفيين كسر الأول من المضاعف إذا وجب الادغام نحو: رِدَّ وشِدَّ. وأجازه قُطرب[2] في غير المضاعف من الصحيح إذا سكنت العين نحو: ضِرْبَ زيدٌ «يريد: ضُرِبَ زيدٌ».

قوله: **(ويكسر ما قبل آخره ماضياً)** إلا مثل: قالَ وبـاع، واختار، وانقاد، فيجوز فيها، قُـولَ وبُوعَ، واختُورَ وانقُودَ، وهذه قليلة، ويجوز: قِيلَ: وبِيعَ، واختِيَر، وانقِيدَ، ويجوز الإشمام ولا يضبط إلّا بالمشافهة.

---

(١) انظر: الكتاب، ١/١٩ ــ ٢٠، لم يذكر سيبويه نباء «كان» للمفعول.

(٢) محمد بن المستنير لازم سيبويه وكان يدلج إليه فإذا خرج شاهده على بابه فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل فلقب به، مـات سنة ٢٠٦هـ. انـظر: معجم الأدباء، ١٩/٥٣، وبغية الوعاة ١/٢٤٢.

قوله: **(ويفتح مضارعاً)**، وسواء أكان الفتح ظاهراً كَيَضرِبُ أم مقدراً نحو: يُباع، ويُقال والأصل: يَبْيعُ ويَقْولُ.

قوله: **(وليست صيغة مستقلة)**، أي وليست صيغته صيغة مستقلة. ونعني أنها فرع عن صيغة الفعل المبني / للفاعل ومغيرة عنه، ومذهب الكوفيين [٧/أ] والمبرد[١] أنها مستقلة بنفسها غير مغيرة من الصيغة المبنية للفاعل. وقد نسب هذا لسيبويه أيضاً. واستُدل لهذا المذهب بوجود أفعال بُنيت للمفعول ولم تُبنَ للفاعل. ولو كانت فرعاً عن المبني للفاعل لاستحال وجودها إذ لا يُوجد الفرع دون أَصله. وبأنه لو كان كذلك لما جاز في نحو: «وُعِدَ» قلب الواو همزة إذ الضمة عارضة ومغيرة من فتحة. فكما لا يجوز في مثل «وَعَد» قلبها همزة، فكذلك لا يجوز في مثل «وُعِدَ».

قوله: **(في باب المبتدأ: المبتدأ هو المحكوم عليه أو الوصف المحكوم به المنتظم منه مع اسم مرفوع كلامٌ)**، المحكوم عليه. جنس يشمل الفاعل والنائب. والمبتدأ، وغير ذلك أو الوصف المحكوم به نحو: قائم زيدٌ» وما مضروبٌ زيدٌ، وشرطه أن يعتمد على أداة نفي أو استفهام أو يكون في نفسه اسمًا يقتضي النفي نحو: غير مضروب زيدٌ، لأنه في معنى: ما مضروب زيدٌ، ويرفع ظاهراً أو ضميراً منفصلاً نحو: أَراغبٌ أَنْتَ عَنْ آلهتي»[٢] [وأَرَاغِبٌ أنتما، وأراغبٌ أنتم» خلافاً للكوفيين في منع المخالف][٣] فإن طابق الموصوف تثنية أو جمعاً لزم أن يكون خبراً مقدماً نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، وإنْ طابق إفراداً جاز هذا وأَنْ يكون مبتدأً والموصوف مرفوع به أغنى عن الخبر، نحو: أَقائمٌ زيدٌ، وإنْ لم يطابق تثنية ولا جمعاً نحو: أَقائم الزيدان، وما مضروب العمرون «تعين هذا الثاني، والمنتظم إلى آخر الحد» يخرج الفاعل

---

(١) محمد بن يزيد الأزدي البصري أبو العباس إمام العربية في بغداد في زمانه، أخذ عن المازني ولد سنة ٢١٠هـ ومات سنة ٢٨٥هـ. انظر: طبقات النحويين البصريين، ص ١٠٣، ومعجم الأدباء ١٢٧/١.

(٢) من سورة مريم: ٤٦.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب» وقد ذكر ابن عقيل ١٩٨/١ رأي الكوفيين هذا.

والنائب وغيرهما. وإنْ قلت: الظرف يقع خبراً والجار والمجرور وليسا بإسمين مرفوعين فالجواب: أنهما في الحقيقة معمولان للخبر لا خبران فإذا قلت: زيدٌ في الدار: فتقديره: زيدٌ كائن في الدار، وكذلك الظرف ولا اعتراض[1] بالجملة أيضاً فإنها في موضوع اسم مرفوع ومؤولة بذلك.

قوله: (**ولا يُبتدأُ بنكرة إلّا وفيها عموم أو**[2] **خصوص**) نحو: كلُّ يموتُ. ورجلٌ في الدار قائم. وذكر[3] الناس شروط الإبتداء بالنكرة وأنهاها بعضهم إلى نحو من ثلاثين شرطاً. وكلها ترجع إلى هذين الشرطين، ونعني بالعموم عموم الشمول وعموم البدلية.

قوله: (**والخبر: هو التابع اللازم رفعه المستقل به فائدة الإسناد**)، هو التابع: جنس يشمل سائر التوابع، اللازم رفعه. تحرز من سائر التوابع. المستقل به فائدة الإسناد، تحرز من النعت في مثل: زيدٌ الفاضل، وأنت تعني النعت، فإنه لازم الرفع، ولا يستقل به فائدة الإسناد.

قوله: (**هو هو**)، نحو: زيدٌ أخوك (**أو مشبهه**) نحو: زيدٌ زهيرٌ، فزهير شبه[4] به زيد (**أو ظرف**) نحو: زيدٌ عندك (**أو مجرور**) نحو: زيدٌ في الدار» وجعل الظرف والمجرور من قبيل المفرد[5]. وذلك أَنهما ليسا في الحقيقة الخبر، وإنما هما معمولان للخبر، والأصل في الخبر أَن يكون مفرداً. فلما نابا عن ما كان أصله أَن يكون مفرداً حكمنا عليهما بأنهما مفردان وزعم بعضهم أَنهما من قبيل الجمل. وزعم بعضهم أنهما ليسا من قبيل المفرد ولا الجمل وأنهما قسم برأسه[6]. وزعم بعضهم أَنَّ الظرف إذا وقع خبراً فليس معمولاً لمقدر لا فعل

---

(١) في «ب» أعراض.

(٢) في «ب» وخصوص.

(٣) في «ب» ذكر بحذف الواو.

(٤) في «ب» مشبه به.

(٥) هذا مذهب الأخفش وينسب إلى سيبويه انظر: شرح ابن عقيل ٢١١/١.

(٦) هذا رأي ابن السراج كما نقله عنه تلميذه الفارسي في الشيرازيات. انظر: شرح ابن عقيل ٢١١/١.

ولا اسم فاعل، بل هو منصوب بنفس المبتدأ. وأنَّ المبتدأ عمل فيه نصباً، كما عمل رفعاً في «قائم» من قولك «زيدٌ قائمٌ» وفي كلام سيبويه[1] ظواهر تدل على هذا.

قوله: (والجملة إسمية وفعلية) نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ. وزيدٌ قامَ أَبوه.

قوله: (ذات رابط)، الرابط أكثر ما يكون ضميراً كما مثل، وقد يكون / اسم إشارة نحو قوله تعالى ﴿ولباسُ التَقوى ذلك خيرٌ﴾[2] وقد يكون عموماً نحو: [٧/ب]

فـأَمـا الصبــرُ عَنـك فــلا صبـرا[3]

وزيدٌ نعمَ الرجلُ، فيمن جعل الألف واللام للعموم. وقد يكون تكرار المبتدأ بلفظه نحو: زيدٌ قام زيدٌ، وأكثر ما يأتي هذا عند التفخيم والتهويل نحو قوله تعالى: ﴿القارعةُ ما القارعةُ[4] والحاقةُ ما الحاقةُ﴾[5] وقد يكون الرابط بعطف جملة بالفاء فيها ضمير المبتدأ على جملة عريت منه نحو: زيدٌ قام عمرٌو فضرَبَهُ».

قوله: (إلاّ إنْ كانت للمبتدأ في المعنى فلا رابط) مثاله «كلامي لا إله إلاّ الله» ونطقي لا حولَ ولا قوةَ إلاّ بالله» فكلامي: مبتدأ والجملة بعده خبر، ولا رابط فيها. لأنها هي المبتدأ في المعنى، ومن ذلك الجملة المفسرة لضمير الأمر والشأن إذا وقعت خبراً له نحو: هو زيدٌ فاضلٌ «أي الحديث والأمر» زيدٌ فاضلٌ فـ «زيدٌ فاضل» خبر عن «هذا» ولا ضمير فيها، لأنها «هو» في المعنى.

قوله: (وقد يعرضُ إلى. . . وجوزاً)[6] أمثال وجوب تقديم المبتدأ «زيدٌ

---

(١) انظر: الكتاب، ١/٧.
(٢) من سورة الأعراف: ٢٦.
(٣) لعله يشير إلى قول الشاعر:
ألا ليت شعـري هـل أم جحـدرٍ سبيل فأما الصبر عنها فلا صبـرا
وهذا من شواهد الكتاب ١/١٩٣. وأنظر: شرح الأشموني ١/٢٨٩.
(٤) القارعة: ١، ٢.
(٥) الحاقة: ١، ٢.
(٦) هنا يوجد اضطراب في الكلام في كلتا النسختين. وهو يشير إلى حذف المبتدأ والخبر جوازاً وتقديم كل منهما وجوباً وجوازاً.

حاتمٌ» ومثال وجوب إثباته، المالُ. . وهو حيث حذف لم يكن عليه دليل، ومثال تآخرهِ وجوباً. في الدار ساكنها ومثال حذفه وجوباً. . مررتُ بزيدٍ العالمُ [إذا قطعت الصفة للرفع لمدحٍ أو ذَمٍّ أو ترحم بخلاف حالها إذا كانت لزوال الإشتراك نحو: مررتُ بزيدٍ الخياط، فإنه يجوز إظهار المبتدأ فتقول: هو الخياط، ومثال تقديم الخبر وجوباً: في الدارِ رَجلٌ» والمالُ مالٌ، لوجوب إثباته وهو حيث حذف لم يكن عليه دليل][(١)]. ومثال تأخره «زيدٌ حاتمٌ» ومثال حذفه وجوباً: لولا زيدٌ لأكرمُتك في أصح المذاهب، تقديره: حاضرٌ، ولعمرك لأخرجنَّ» أي لَعمري قسمي.

قوله: **(وقد يتوسط بينهما أو بين ما هما أصله صيغة ضمير منفصل مرفوع)** إنما قال: صيغة ولم يقل ضمير كما قال بعضهم، لأَنَّ الأَصح من المذاهب أن الفصل حرف لا اسم لأنه لا موضع له من الإعراب. ولو كان اسمًا لكان له موضع من الإعراب. وقد ذهب الكسائي إلى أَنَّ موضعه على حسب الاسم قبله، إنْ رفعاً فرفع، وإنْ نصباً فنصب، وذهب الفراء إلى أَنَّ موضعه على حسب الاسم بعده إنْ رفعاً فرفع وإنْ نصباً فنصب، فإذا قلنا: إنَّ زيداً هو الفاضل» وجعلنا «هو» فصلاً فعلى مذهب الكسائي موضعه نصب وعلى مذهب الفراء موضعه رفع. وعلى مذهبنا لا موضع له من الإعراب وإذا قلنا: ظننت زيداً هو **الفاضل**، أو زيدٌ هو الفاضل تساوى مذهبهما في أنه في الصورة الأولى في موضع نصب. وفي الثانية في موضع رفع.

قوله: بينهما، أي بين المبتدأ والخبر أو بين ما هما أَصله هو الناسخ للمبتدأ والخبر وهو كان وإنّ وظنَّ وأَخواتهن. وما، ولا وإنْ عند مَن يعملها. وقد أجاز بعضهم دخول الفصل بين الحال وذي الحال. واستدل بقراءة من قرأ هؤلاء

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس ٢/١٠٤.

بَنَاتي هُنَّ أَطْهَر لكم»[1] بنصب «أَطهر» ويقول بعض العرب «أكثر أَكلي التُفاحَة هي نضيجُهُ» وهذا عندنا متأول.

وقوله: وقد يتوسط بينهما: شرطه عندنا أن يتوسط نحو: زيدٌ هو القائم» وقد أجاز الكسائي تقدمه مع الخبر المقدم نحو «هو أَفضل من زيدٍ عمرو» ولا يجوز عندنا ذلك قوله: **(بشرط تعريفهما)** نحو: زيدٌ هو الفاضلُ «وكان زيدٌ هو الفاضلَ».

وقوله: **(أو تنكير ثانيهما غير قابل «أل»)** نحو: ظننت أفضلَ منك هو أفضل من عمرو «ودخول الفصل بين نكرتين مختلف في جوازه، واختار جوازه متأخرو أَصحابنا، وقد حكاه سيبويه عن بعض المتقدمين وأنكره[2]. وأما وقوعه بين معرفة ونكرة نحو: ظننت زيداً هو خيراً من عمرو» فلا خلاف في جوازه.

قوله: **(ولا يجامع التوكيد)** فلا نقول: ظننت زيداً نفسه هو أَفضل منك، استغناء بالتأكيد عن «هو».

قوله: **(ويتعين للفصلية إلى آخره)** نحو: إنْ كان زيدٌ لهو الفاضل» وظننتُ زيداً هو الفاضل وأَعلمت زيداً فَرَسَك هو المسرجَ».

قوله: **(إن لم يضمر ما قبله)** نحو: زيدٌ ظننتهُ هو القائم» لأنه يحتمل أَنْ يكون تأكيداً للضمير في «ظننته» لأنهم يؤكدون الضمائر المرفوعة والمنصوبة والمجرورة بضمائر الرفع المنفصلة فيقولون: زيدٌ قام هو، وضربتهُ هو، ومررتُ به هو» ولا يفعلون ذلك بالأسماء الظاهرة غير المرفوعة فإنهم يقولون: زيدٌ هو الفاضل «فيحتمل أَنْ يكونَ مبتدأ وتأكيداً لزيد» وفصلاً. وإنما جاز أَن يؤكد الضمير المنصوب والمجرور بالمرفوع لأنهما مبنيان لا يتأثران بالعامل. فلا تظهر المخالفة بين المؤكَد والمؤكِد بخلاف المظهر.

---

(١) من سورة هود: ٧٨. وقراءة فتح الراء هي قراءة عيسى بن عمر. انظر: إعراب القرآن لابن النحاس ٢/١٠٤.

(٢) انظر: الكتاب، ١/٣٩٤.

«باب الاشتغال»

قوله: (في الاشتغال، وإذا جاز العامل في متعلق المبتدأ) يعني به ضميره نحو: زيدٌ ضربته، أوالملابس لضميره بإضافة نحـو «زيدٌ ضربتُ أخاه» وبصفة نحو: زيدٌ ضربتُ رجلاً يحبهُ» وبعطف بالواو خاصة نحو: «زيدٌ ضربتُ عمراً وأخاه».

قوله: (إنْ سُلِطَ على المبتدأ لو كان فارغاً) يعني لو كان العامل فارغاً نحو: «زيدٌ ضربتُهُ»[1] فلولا اشتغال «ضربتُ» بالضمير لانتصب المبتدأ مفعولاً بـ «ضربتُ».

قوله: (جاز أن يتسلط عليه عامل من لفظه) نحو: «زيداً ضربتُه» أي «ضربتُ زيداً ضربتُهُ» وهذا مذهب البصريين، وهو الصحيح. إنَّ «زيداً» منصوب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده. ولا اعتبار لقول مَنْ قال: إنَّه منصوب «بضربتُ» هذه الناحية لضميره وإنه تعدى إلى المظهر والمضمر فنصبَهما ولا بغير ذلك من المذاهب.

وقوله: (أو من معناه)، وذلك حيث لا يمكن تقدير ذلك الفعل إمّا لكونه لم يقع بالظاهر أو لكونه لا يتعدى إليه نحو: «زيداً ضربتُ أَخاهُ» فالضربُ لم يحل بزيد، إنّما حَلَّ بأَخِيه فتقدر فعلاً من المعنى نحو: أَهنتُ زيداً ضربتُ أَخاهُ «لأَنَّ ضربك أخا زيد إهانة لزيد، وكذلك «زيداً مررتُ به» فمررتُ لا ينصب فيقدر «لا بستُ زيداً مررتُ به».

قوله: (وقد يكون الحمل على العامل راجحاً)، يرجح الحمل عـلى العامل[2] على المبتدأ (إذا ولي الاسم أداةً هي بالفعل أولى) كهمزة الاستفهام نحو: «أزيداً تضربه» وما ولا النافيتين نحو: ما زيداً نضربُهُ، ولا زيداً أَضربُهُ، ولا عمراً «فإنْ لم يلهِ نحو: أأَنتَ زيدٌ تضربُهُ، وما أَنت زيدٌ تضربه. فالاختيار

---

(١) هذا المثال لم يكن فيه العامل فارغاً وإنما تعدى إلى مفعول به أما العامل الفارغ فنحو: زيدٌ ضربت».

(٢) ساقط من «ب».

للابتداء، وإذا أُجيب به الاستفهام بمفعول نحو: زيداً ضربتُه، في جواب من قال: أيَّ رجل ضَرَبْتَ؟ وإذا وليه فعل أمر نحو: زيداً أضربه، أو نهي نحو: زيداً لا تضربه، أو دعاء نحو: يا ربِّ زيداً لا ترحْمهُ، وإذا عطف على جملة فعلية لا واقعة خبراً نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمته، وإذا كان جعله مبتدأ يوهم وصفية العامل نحو قوله تعالى: ﴿إنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ/ بِقَدَرٍ﴾[1]. وإذا ولي «حيث» نحو: ضربتُ زيداً حيثُ عمراً ضربته». . [٨/ب]

قوله: (أو مرجوحاً) يرجح الحمل على الابتداء في غير ما ذكرناه. وغير مسألة التساوي نحو، (إن تعطف على جملة إسمية) نحو: زيدٌ قام وعمرٌو كلمته. . ونحو: زيدٌ ضربتُه، ونحو مَنْ ضَربته؟ «فمن» مرفوع بالابتداء، ويجوز نصبه بأخبار «فعل» مرجوحاً خلافاً للأخفش إذ زعم أَنَّ اسم الاستفهام يجري مجرى الاسم الذي ولي همزة الاستفهام فيرجح النصب، ونحو: أنا زيدٌ ضربته، وأنت جعفرٌ أهنته. . خلافاً للكسائي في ترجيح نصب تالي ما هو فاعل في المعنى.

قوله: (أو مساوياً إذا عطفت على جملة ذات وجهين)، الجملة ذات الوجهين هي التي تحتوي على جملة كبرى وجملة صغرى نحو: زيدٌ ضربته. فمجموع هذه جملة كبرى و«ضربته» من هذا المجموع جملة صغرى، فإنْ عطفت على الكبرى قلت: زيدٌ ضربته وعمرٌو أكرمته. وإذا عطفت على الصغرى نصبت عمراً.

قوله: (وإذا راعيت الصغرى، فلا بُدَّ من مصحح الخبرية)، يعني به الرابط، وذلك أَنَّ المعطوف على جهة الخبرية خبر، فإذا قلت: زيدٌ ضربته وعمراً كلمته. فلا بُدَّ في الجملة الثانية من رابط يربطها بالأولى، فتقول: في داره، أو من أَجله، أَو غير ذلك مما يربط به، لأَنك لو قلت: زيدٌ عمراً كلمته، لم يصح وقوع هذا خبراً عن «زيد» حتى تأتي برابط، وهذا واضح حَسَن. وهذا

---

(١) من سورة القمر: ٤٩.

الذي اخترناه من اشتراط الرابط هو الصحيح، وقد أجاز بعضهم عروّ الجملة الثانية من الرابط، وغرَّهُ في ذلك تمثيل سيبويه المسألة بغير رابط. وسيبويه إنّما قصد تبيين جواز النصب عطفاً على الجملة الصغرى فقط، ولم يعرض لإصلاح اللفظ، إذْ قد تقرر أَنَّ المعطوف على الخبر خبر، فما يشترط في الخبر الأول يشترط في الثاني ضرورة، واستُدل لمذهب من أَجاز عرّو الجملة عن الرابط بقوله تعالى: ﴿والنَّجمُ والشجُر يَسْجُدَان والسماءَ رَفَعَها﴾[1] إذ أَجمع القُراء على نصب «السماء» على إضمار فعل، فالجملة معطوفة على قوله «يسجدان» ولا ضمير في الجملة يربط بالأولى. وزعم أَنَّ هذا قاطع في الدلالة وليس هذا الاستدلال بشيء، لأنَّ السماء ليس معطوفاً على «يسجدان» بل يحتمل وجهين: أحدهما أَنْ تكون معطوفة على «والنجم والشجر يسجدان» فيكون من عطف الجملة الفعلية على الجملة الإسمية نحو: زيدٌ قائمٌ وعمرو ضربتُه.. ولا خلاف في جواز مثل هذا. والثاني: أَنْ تكون معطوفة على الجملة الفعلية من قوله تعالى: ﴿عَلّمهُ البيان﴾ وفصل بينْ الجملتين بقوله تعالى: ﴿والشمسُ والقمرُ بحسبانِ والنجمُ والشجرُ يسجدانِ﴾ على جهة الاعتراض لما فيهما من التشديد والتوكيد، ومع احتمال هذين الوجهين فلا دليل في ذلك قاطع، وقال بعضهم: عرّو الجملة عن الضمير مختص بالعطف بالواو لما فيها من معنى «مع» فتكتفي الجملتان برابط واحد، وهذا فاسد، لأن سيبويه[3] وغيره من أئمة النحويين حكوا أنَّ الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النصب، فنقول: زيدٌ ضربتهُ ثم عمراً أكرمته».

وقوله: وأن تكون فعلية، تحرز من أن تكون الجملة الصغرى إسمية نحو: زيدٌ أَبوُه قائمٌ وعمرٌو كلمته.. فزيد أبوه قائم «جملة كبرى، وأبوه قائمٌ» من هذه الجملة جملة صغرى فلا يتساوى رفع عمرو ونصبه، لأن الجملة / الصغرى [٩/أ]
إسمية كالكبرى. فلا مشكلة إذا نصبت «عمراً» فلذلك كان رفع «عمرو»

(١) من سورة الرحمن: ٦.
(٢) من سورة الرحمن: ٥.
(٣) انظر: الكتاب، ٢١٦/١.

أرجح من نصبه، وهذا القيد، أَعني قوله: وأَن تكون فعلية إنّمَا يحتاج إليه إذا فسرنا قولهم: ذات وجهين بأنها كبرى وصغرى أما إذا فسرنا ذات الوجهين بأنها الإسمية الصدر الفعلية العَجزُ. فلا تحتاج إلى هذا القيد. لأنا فرضنا أنها فعلية العجز، فلا تحتاج إلى قوله، وأَن تكون فعلية.

«النواسخ»

قوله: **(النواسخ)** يعني نواسخ الابتداء، وذلك أنَّ الكلام كله راجع إلى جملتين: الأولى: الفعل والفاعل، ويتفرع عليه الفعل والنائب. والثانية: المبتدأ والخبر، ويتفرع عليه نواسخه، وهي: **(كانَ، وإنَّ، وأخواتها. وما وإنْ عند من يعملها، ولا إنْ أُعملت عمل «ليس» أو عمل «إنَّ» وظننتُ وأَخواتها)**.

وقوله: **(بلا شرط)** أي لا يشترط فيها ما اشترط في الباقي.

وقوله: **(ودام صلة لما الظرفية)**، إنّمَا خصص بالظرفية لأَنَّه يلزم من الظرفية المصدرية ولا ينعكس. فإذا قلت: لا أَصحبُه ما دامت الشمسُ طالعةً «فمعناه: مدة دوام طلوع الشمس» فتقدرها بمدة مضافة إلى المصدر.

وقوله: **(وزَال ماضي يزالُ)** تحرز من التي مضارعها يزول. فإنها لا تكون إلّا تامة وقد حكى الكسائي[1] في مضارع زال الناقصة يزيلُ.

قوله: **(مسبوقة بنفي أو نهي أو دعاء)**، النفي نحو: ما زال زيدٌ قائمًا «والنهي: لا تزل قائمًا» وقال الشاعر:

صَاحِ شمِّر ولا تَـزَلْ ذَاكِرَ المـو تِ فـنسيـانُـهُ ضَـلالٌ مُبِـينُ[2]

والدعاء نحو قول ذي الرمة:

---

(١) انظر: همع الهوامع، ١/١١٥.

(٢) لم ينسب هذا الشاهد لشاعر معين. وانظر: عمدة الحافظ لابن مالك، ١٩٩، وشرح ابن عقيل ١/٢٦٥، وأوضح المسالك ١/١٦٥، والهمع ١/١١. وشرح التصريح ١/١٥٨. والأشموني ١/٢٧٣.

ألا يا اسْلَمي يا دَارَمَيَّ على البِلَى ولا زَالَ مُنْهَلًا بجرعَائِكِ القَطْرُ[1]

والنفي أعم من أن يكون بحرف نحو ما مثل، أو بفعل نحو قول الشاعر:

ولستُ ـ وإنْ أقصيتَ أنْفَكَ ـ ذا هوىً به العاذلُ القاسي يُمهدُ لي عُذْرَا[2]

أو «بغير» نحو قول الشاعر:

إنّ امرأً غير منفكٍ معين حجا عَلَى هوىً فاتحٌ للمجد أبوابا[3]

أو بتقليل نحو قول الشاعر:

قلّما يبرحُ اللبيبُ إلى ما يورثُ المجد داعياً أو مُجيبا[4]

والنفي المقدر كالملفوظ به نحو قوله تعالى: ﴿تا للّهِ تَفْتَؤُ تذكر يُوسُفَ﴾[5] أي لا تَفْتَؤُ قوله: (وعاد) نحو ما أنشدنا أُستاذنا أبو جعفر بن الزبير وهو الذي أخذنا عنه علم العربية [رضي الله عنه][6].

تُعِدُّ فيكم جُزْرَ الجَزُورِ رِمَاحُنا وَيَرْجِعنَ بالأكباد منكسراتِ[7]

(وآضَ) نحو قول الشاعر:

وبالمحضِ حتى آضَ جَعْداً عَنَطْنَطَا إذا قامَ سَاوى غَارِبَ الفَحْلِ غاربُهُ[8]

(وآل)، نحو: آل زيدٌ صحيحاً. (ورجع) نحو قوله عليه الصلاة والسلام «لا ترجعوا بعدي كفارا» (وحار) نحو قول الشاعر:

---

(١) انظر: الديوان، ٢٠٦، والكامل للمبرد ١/١٤٦، والأمالي الشجرية ٢/١٥١. وأوضح المسالك ١/١٦٥، والهمع ١/١١١.

(٢) لم اهتد إلى قائله.

(٣) لم يعرف قائله.

(٤) لم يعرف قائل هذا الشاهد. انظر: المغني ١/٣٠٦، وشرح التصريح ١/١٨٥.

(٥) من سورة يوسف: ٨٥.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٧) لم ينسب هذا الشاهد لشاعر معين. وانظر: الهمع ١/١١٢، والدرر اللوامع ١/٨٣.

(٨) الشاهد لفرعان بن الأعراف التميمي. وانظر نوادر المخطوطات ٢/٣٦٠، وشرح الأشموني ١/٣٧٤، وحاشية الصبان ١/٢٢٩.

وما المرءُ إلاّ كالشهابِ وضوئِه يحورُ رَماداً بَعْدُ إذْ هو ساطع[1]

(واستحال)، نحو ما جاء في الحديث... فاستحالت غَرْباً...

(وتحولَ)، نحو قول حُندُج:

وبُدلتُ قُرْحاً دامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لكِ من نُعْمَى تحولنَّ أبؤسا[2]

(وارتد)، نحو قوله تعالى: ﴿فارتدَّ بَصِيراً﴾[3]. ومما جاء بمعنى «صار» أيضاً ولم يذكره المصنف (جاء) في قول العرب «ما جاءت حاجتُكَ»[4]، أي، ما صارت حاجتُكَ. (وقَعَدَ) في قولهم: شحذ شفرتَهُ حتى قعدت كأنَّها حربةٌ.. وإنما لم يذكرهما لأنهما لا يخرج بهما عن مورد السماع، أما «جاء» فباتفاق. وأما قَعَد، فقد قاس عليها بعضهم وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿فتقعد مذموماً مخذولاً﴾[5] أي فتصير، وقد ألحق بعض النحويين بهذه الأفعال غدا، وراح، وأسحر، وأفجر، وأظهر، والأصح أن لا تلحق.

قوله: (ترفع المبتدأ الجائز الابتداء، المثبت غير الواجب تصديره): شرط في المبتدأ الذي ترفعه «كان» ثلاثة شروط: أحدها أن يكون جائز الابتداء. وتحرز بذلك عن الواجب الابتداء نحو: أيمنُ اللّهِ «فلا تدخل عليه» / كان [٩/ب] وأخواتها. والشرط الثاني: أنْ يكون مثبتاً، تحرز من أن يكون محذوفاً نحو: مررت بزيد «العالم» فالعالم خبر لـ «هو» مضمرة، ولا يجوز لـ «كان» أن ترفعه. والشرط الثالث، أن لا يكون واجب التصدير. تحرز من مثل: أيٌّ يَقُمْ أَقم معهُ «فأيٌّ» جائز الابتداء، لأنَّ اسم الشرط يجوز أن يكون مبتدأ ومفعولاً ومجروراً وهو واجب التصدير.

---

(١) الشاهد للبيد بن ربيعة الصحابي. انظر: الديوان ١٦٩، وشرح الأشموني ١/٢٧٧، والهمع ١/١١٢.

(٢) هذا الشاهد لامرىء القيس وهو مشهور في ديوانه ١٠٧. وانظر: المغني ١/٢٨٨، والأشموني ١/٣٧٨، والهمع ١/١١٢، وحاشية الصبان ١/٢٢٩.

(٣) من سورة يوسف: ٩٦.

(٤) ذكر سيبويه ١/٢٤، ومن يقول من العرب: ما جاءت حاجتك.

(٥) من سورة الإسراء: ٢٢.

قوله: (**وتنصب الخبر إلاّ الجملة غير الخبرية**)، تقول: زيدٌ اضربه، «فاضربه» عندنا خبر ولا تقدر محذوفاً وهو «أقول» خلافاً لابن السراج[1]. وشبهته في ذلك الاصطلاح فإنه فهم أنَّ الخبر ما احتمل الصدق والكذب، واضربه لا يحتمله فاحتاج إلى تقدير محذوف وهو «أقول» وعندنا أن الخبر ما تمت به فائدة الإسناد. وهو أعم من أن يكون خبراً بالاصطلاح الأول، ومن غيره. ألا ترى أنا قد أجمعنا على تسمية «أينَ» في قولنا «أينَ زيدٌ» خبراً، ومع ذلك لا يحتمل الصدق والكذب. وإذا كانت الجملة غير خبرية لم تقع خبراً لـ «كان» وأخواتها خلافاً لزاعمٍ يستدل بقول الشاعر:

وكُوني بـالمَحـاسنِ[2] ذَكـرِني[3]

فإنه عندنا من وضع الأمر موضع الخبر، تقديره، تذكريني.

قوله: (**فإن صدرت الخبرية بماضٍ لم يقع خبراً «لصار» وما بعدها**). فلا تقول: صار زيدٌ قام، ولا ما زال زيدٌ عَلِمَ، وكذلك الباقي، لتناقض المعنى، ودَلَّ ذلك على أَنَّ ما قبل «صار» يجوز وقوع الماضي خبراً لها وهو المختار، وقد زعم بعضهم أنّه لا بُدَّ فيه من «قد» ظاهرة أو مضمرة. ووروده بغير «قد» أكثر من أَنْ يحصر، والإضمار على خلاف الأصل.

قوله: (**إلاّ «ليس واسمها ضمير أمر»**) سمع من العرب «ليس خلق اللَّهُ مثله» ففي «ليس» اسمها ضمير الأمر والشأن، والجملة المصدرة بالماضي خبر لها.

قوله: (**ولا يقع نحو: أينَ خبراً لـ «ليس»**) فلا يقال: أين ليس زيدٌ «بخلاف، أينَ كان زيدٌ» وقد حكى إجازة ذلك بعض أكابر أصحابنا.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٠.

(٢) في «ب» بالمكارم وهي الرواية المشهورة.

(٣) صدر بيت وعجزه، وَدلي دَلَّ ماجدة صَنَاعِ.. وهو لبعض بني نهشل من الجاهليين. انظر: النوادر ٣٠، والضرائر لابن عصفور ٢٥٨، والمغني ١/٥٨٥، والخزانة ٤/٥٧، والهمع ١/١١٣.

قوله: (ولا يزال وأخواتها منفيات «بما») فلا يقال: أينَ ما زال زيدٌ، فإنْ نفي بغير «ما» جاز نحو: أين لم يَزلْ زيدٌ.

قوله: (وكلها تتصرف) فستعمل منها المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو: يكون زيدٌ قائماً، وقالت الخنساء:

وَهُم في القَديمِ سُراةُ الأديمِ والكائنونَ مِنَ الخَوفِ جِرْزَا[1]

وحكى الخليل: هو كائنُ أخيكَ، بالإضافة، وكثيراً ما يقول سيبويه عن الأحوال والظروف فهي مكون فيها. ويستعمل الأمر من غير «زالَ وأخواتها» فيقول: كُنْ فاضلاً، وبِتْ ساهراً، وفي الحديث «كُنْ عبدَ اللّهِ المقتول ولا تَكُنْ عبدَ اللّه القاتلَ».

قوله: (إلاّ «ليس ودام») إنمّا لم تتصرف «ليس» لأنهاّ وضعت وضـع الحروف. ألا ترى أنّ فهم معناها متوقف على ذكر متعلقه، ولذلك زعم بعض النحويين أنها حرف، وإنمّا لم تتصرف «دام» وإن كان أصل وضعها التصرف، لأنهاّ صلة لـ «ما» الظرفية وكل فعل وقع صلة لها التُزِمَ مُضيُّهُ غالباً.

قوله: (وتستعمل تامة إلاّ ليس وزال) أما ليس فلا تستعمل إلاّ ناقصة، وقدر الكوفيون أنها تكون أداة عطف، فلا يكون لها إسم ولا خبر واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

أينَ المَفَـرُّ والإلـهُ الـطالبُ والأشرمُ المغلوبُ ليسَ الغَالبُ[2]

ويقول الآخر:

وإذا أُوليتَ قَـرْضَـاً فـاجـزِهِ إنّما يُجزى الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ[3]

---

(١) في الديوان: ٤٧ رواية الشطر الأول هكذا: وهم في القديم أساة العديم.

(٢) ينسب هذا الشاهد إلى نفيل الحميري. انظر: معاني الحروف للمرادي ٤٣٣، والمغني ٢٩٦/١ وشرح شواهد المغني ٧٠٥/٢، والهمع ١٣٨/٢.
والأشرم في اللغة: المشقوق الأنف وهو لقب لأبرهة الحبشي.

(٣) من شواهد سيبويه ٣٧٠/١، وهو للبيد بن ربيعة. انظر: الديوان، ١٧٩، والمقتضب ٤١٠/٤، ومجالس ثعلب ٥١٥، والأصول لابن السراج ٣٤٨/١، والصاحبي لابن فارس ١٤١، والأزهية للهروي ١٩٢، وحماسه البحتري ٢٥٢، والخزانة ٦٨/٤.

وهذا عندنا مؤول، وأما «زال» فلا يحفظ استعمالها تامة. وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أنها تكون تامة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمرٍ ما، فتقول: ما زال زيدٌ عن وطنه.. وما زال زيدٌ عن الضحك. وأشار أبو علي في «الحلبيات» إلى وقوعها تامة أيضاً، وذكر بعض أصحابنا أنَّ فتيء... لا تكون أيضاً إلَّا ناقصة، وليس بشيء إذ حكى بعض النحويين[1] واللغويين فتيء بمعنى، سكن وبمعنى أطفأ. وحكى لي بعض أصحابنا عن أبي الحكم بن رختاط أنه ذكر في أرجوزته في النحو أنَّ «ظَلَّ» لا تكون إلَّا ناقصة، وهو باطل بما حكاه بعض الثقات من أنها تأتي بمعنى «دام»، وبمعنى «طال» تقول، ظَلَّ النهارُ، أي دام ظله، وليس في الأفعال الثمانية على وزن «فَعِلَ» غير «ظَلَّ وليس» أما ظَلَّ فتقول: «ظَلِلت قائمًا» بكسر اللام. قال طرفة:

ظَلِلْتُ بِذِي الأَرْطَى فُوَيقَ مُثَقّبٍ ... ببيئةِ سُوءٍ هالكاً أو كَهالكِ[2]

ويجوز حذف إحدى اللامين فتقول: ظَلْتُ قائمًا.. [قال اللّهُ تعالى: ﴿فظلتُم تَفكهُونَ﴾][3]. وقال الشاعر:

فَظِلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتيقِ أُخِيلُهُ ... ومِطواي مشتاقان لَهْ أَرِقَانِ[4]

والمحذوفة هي الأولى، وأما «ليس» فلا جائز أن يكون أصلها «فَعَل» بفتح العين لأنه كان يلزم أن يصير لاس، لأن تحرك الياء وانفتاح ما قبلها بوجب قلبها ألفاً، ولا جائز أنْ يكون أصلها «فَعُل» بضم العين، لأن «فَعُلَ» لا يتعدى، وهذه الأفعال مشبهة بما يتعدى إلى واحد، وإذا انتفى الأصل انتفى الفرع، وقد رُوي لُسْتُ قائمًا، بضم اللام. وهذا يدل على أنها فَعُل بضم العين وقد ذهب إلى ذلك بعضهم.

---

(١) ساقط من «ب».

(٢) انظر: الديوان ٨٧، وشرح الأعلم، والأصمعيات ١٤٩، واللسان ١٢٢/٩.

(٣) من سورة الواقعة: ٦٥، وما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) نسب هذا الشاهد ليعلى الأحول الأزدي، أو إلى رجل من أزد السراة. انظر: المقتضب ٣٩/١، والأصول ٣٥٢/٣، والخصائص ١٢٨/١، والمنصف ٨٤/٣، والمحتسب ٢٤٤/١ والحجة للفارسي ١٠٠/١، وجمهرة اللغة ١١٨/٣، والخزانة ٤٠١/٢.

قوله: **(وتوسط أخبارها جائز ما لم يمنع مانع)** نحو، كان قائمًا زيدٌ، وليس فاضلاً عمرو والمانع بجواز التوسط قد يكون موجبه نحو، كان مثلَ زيد أخوه «أو موجب التقديم على العامل نحو: أين كان زيدٌ؟ أو موجب التأخر عن الاسم نحو، إنما كان زيد قائمًا» إذا حصرت الخبر.

قوله: **(ولا يتقدم خبر «ما دام» عليها اتفاقاً)** فلا تقول: أصحبُكَ طالعةً ما دامت الشمس. . . وإنَّما لم يجز ذلك، لأن دام «صلة لـ ما» ومعمول الصلة كالصلة فلا يتقدمان على الموصول. ووقع لابن معط وهم في الدرة، وهو أَنْ يتقدم خبر «ما دام» على اسمها لا يجوز، وقد رَدَّ عليه ابن الخباز واستدل[1] بقول الشاعر:

فَمـا أَنتـمُ مُنْـهم ولـكنـكم لـهـم عبيدُ العَصَا مَا دَامَ للزيتِ عَاصِرُ[2]

وليس استدلاله بشيء، لأنَّ دام ها هنا ليست بناقصة، وإنَّما هي تامة. والزيت متعلق «بعاصر» نفسه لا أنه خبر «دام» وأما خبر غير ما دام فكان وأخواتها إلاّ ليس. إذا عري خبرهـا مما يوجب تقديمه أو توسطه أو تأخره جاز تقديمه عليها. فنقول: قائمًا كان زيد. . فقائم عندنا خبر كان، وزيد اسمها. ومنع الكوفيون تقديم خبر كان وتوسطه. ويجيزون، قائمًا كان زيدٌ، وكان قائمًا زيدٌ. . على غير ما ذهبنا إليه، ولهم في ذلك تفاصيل، وأما «ليس» فمنع من تقديم خبرها عليها الكوفيون والمبرد، ورجحه المتأخرون. فأجاز ذلك الجمهور ونسبه بعضهم إلى سيبـويه، ومـا أظن العرب فـاهت بمثل: قـائمًا لستُ، ولا قـائمِين لسنـا، ولا خارجينَ لسنا، وأما زال / وأخواتها فمنهم من أجاز تقديم خبرها عليها [١٠/ب] مطلقاً. ومنهم من منع مطلقاً، ومنهم من فصل، فإن نفيت بـ«ما» منع. أو بغير «ما» جاز وهو الصحيح.

---

(١) في «ب» عليه بعد استدل.

(٢) لم يعرف قائله.

«أفعال المقاربة»

قوله: (ومن باب كان أفعال المقاربة). أطلق عليها كلها[1] أفعال المقاربة، وإنْ كان كثير منها للشروع في الفعل، وإذا شرع في الفعل لم يكن ذلك مقاربة. فالعشرة الأول للشرع كما ذكر فتقول: جعل زيدٌ ينظمُ، وطفق زيدٌ يأكلُ، وقام يشتمني، وطاروا يضربون الجماجم. وكذا باقي العشرة[2]. والستة بعدها للمقاربة حقيقة، والثلاثة بعدها لرجائه، وكلها لا تكون إلاّ بلفظ الماضي إلاّ كاد وأوشك فيستعمل منها المضارع. ومضارع «أوشك» أكثر من ماضيه. وقد استعمل منه إسم الفاعل قليلاً. وكلها متفق على فعليته إلاّ «عسى» فهي عند الكوفيين وابن السراج حرف.

قوله: (وخبرهن مضارع) لا يجيء إسمًا ولا جملة إسمية إلاّ شاذاً. وقد جاء الخبر جملة مصدرة «بإذا» من كلام بعض الفصحاء وهو «فَجُعلَ الرَّجلُ إذا لم يستطعْ أَنْ يخرُجَ أرسلَ رسولاً»[3] وقد جاء أيضاً مصدراً بـ «كلما» وشرط هذا المضارع أن يكون مثبتاً فلا تقول: عسى زيدٌ ما يخرج.. ولا تدخل عليه «أنْ» إذا كان خبراً لما هو للشروع. وقد وجدت في بعض أشعار العرب الفصحاء دخولها في خبر «جَعَلَ».

قوله: (رافع ضمير الاسم) نحو: «جَعَلَ زيدٌ ينظمُ» ولا يرفع السببي، فلا تقول: «جَعَلَ زيدٌ ينظم أخوهُ الشعر بخلاف «كان» فإنها ترفع ضمير إسمها وسببيهُ، فتقول: كانَ زيدٌ يقومُ «وكانَ زيدٌ يقوم أخوهُ».

---

(١) زيادة من «ب».

(٢) تقسيم أبي حيان لأفعال المقارنة هنا غريب إذ أن التقسيم الشائع في كتب النحو هو أن أفعال المقاربة ثلاثة كاد، وأوشك، وكرب، والرجاء ثلاثة أيضاً: عسى، وحرى، واخلولق، والباقي هي أفعال الشروع مثل: انشأ، وطفق، وجعل، وعلق وأخذ.. انظر: أوضح المسالك ١/٣٠١.

(٣) هذا القول لابن عباس، رضي الله عنه. انظر: أوضح المسالك ١/٣١٠، وشرح الأشموني ١/٤٩٦.

قوله: إلّا في «عسى» فقد يرفع السببي، تقول: عَسَى زيدٌ أَنْ يقومَ» ويجوز «زيدٌ عَسَى أَنْ يقوم أخوه»[1] قال الشاعر:

وَمَاذَا عَسَى الحَجّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ[2]..

روي برفع «جهده».

قوله: (واعمل الحجازيون «ما» النافية عمل «ليس») يعني أنهم رفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر، وكان قياسها أَنْ لا تعمل، لأنها حرف لا يختص، وما لا يختص فقياسه أنْ لا يعمل لكن «ما» لما أشبهت «ليس» في أنها تدخل على الجمل الاسمية وأنها لنفي الحال أعملت عملها وشبهها بها الحجازيون، كما شبه بنو تميم «ليس» بـ«ما» إذا دخل «إلّا» على خبرها نحو: ليس الطيب إلّا المسكُ»[3] حكى أبو عمرو بن العلاء[4] أنه ليس في الأرض حجازي إلّا وهو ينصب، ولا تميمي إلّا وهو يرفع.

قوله: (بشرط فقد «إنْ») يعني أن لا تزاد «إن» بعد «ما» فإنها إذا زيدت بطل عمل «ما» نحو: ما إنْ زيدٌ فاضلٌ... قال فروة بن مسيك وهو حجازي:

فَمَا إِنْ طبنُا جُبْنٌ ولكنْ مَنَايانَا وَدَوْلَةُ آخرينا[5]

---

(١) في «ب» عسى زيد أن يقوم أخوه.

(٢) هذا صدر بيت وعجزه: «إذا نحن جاوزنا حفير زياد».

وينسب للفرزدق وهو في ديوانه: ص ١٩٠، وينسب لمالك بن الريب، وإلى البرج التميمي. وانظر: الكامل ٤٤٦/٢، والضرائر لابن عصفور ١٥٣، وحماسة أبي تمام ٣٩٣/١، والشعر والشعراء ٧٧، وعيون الأخبار ٢٣٦/١، وأوضح المسالك ٢٢١/١، وشرح التصريح ٢٠٥/١.

(٣) انظر الكتاب ١١٤/١.

(٤) زبان بن العلاء بن عمار المازني أحد القراء السبعة. مات سنة ١٥٤هـ ترجمته في مراتب النحويين ١٤ وبغية الوعاة ٢٣١/٢.

(٥) من شواهد سيبويه ٤٧٥/١. وانظر: المقتضب ٥٠/١، والكامل ٣٤١/١، والخصائص ١٠٨/٣، والمنصف ١٢٨/٣، والمحتسب ١٩٢/١، والأزهية ٣٨٠، ومنازل الحروف للرماني ٦٨، وشرح المفصل ٢٦٦/١، والمغني ٢٥/١.

ولم يشترط الكوفيون فقد «إن» بعد «ما» فأجازوا النصب، فيقولون: ما إنْ زيدٌ فاضلاً.

قوله: (ونفي الخبر) نحو: ما زيدٌ قائمًا «فإنْ أوجبته نحو: ما زيدٌ إلّا قائمٌ» وجب الرفع ونقل بعض أصحابنا أن يونس بن حبيب[١] لم يعتبر هذا الشرط، فأجاز نصبه وإن دخلت عليه «إلّا» ونقل بعض أصحابنا أنّ الكوفيين[٢] أجازوا فيما إذا كان الثاني فيه منزلاً منزلة الأول النصب نحو: ما زيدٌ إلّا زهيراً شعراً. وأنّ الفراء أجاز فيما كان صفة بعد «إلّا» النصب نحو: ما زيدٌ إلّا قائمًا، وأنه أجاز هو والكسائي نصب الصفة المشتقة إذا قدمت مفعولها عليها بعد «إلّا» نحو: ما زيدٌ إلا عسلاً شارباً.. ومذهب البصريين وجوب الرفع في كل ذلك.

قوله: (وتأخيره) نحو: ما زيدٌ قائمًا، فإن قدمته وجب الرفع، نحو: ما قائم زيدٌ، وقال الشاعر / : [١١/أ]

وَمَا حَسَنٌ أَنْ يَمْدَحَ المَـرْءُ نَفْسَهُ   وَلَكِنَّ أَخْـلَاقـاً تُـذَمُّ وتُحْمَـدُ[٣]

وأجاز الفراء نصب خبر «ما» مقدماً فتقول: ما قائما زيدٌ، وزعم بعض أصحابنا أنه مذهب سيبويه[٤]، والجمهور على المنع.

قوله: (إلّا ظرفاً أو مجروراً) إنّما كان ذلك، لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، ألا ترى جواز «إنّ في الدار زيداً» وإنّ أمامَك بكراً» ومنع: إنّ قائمٌ

---

(١) أبو عبد الرحمن الضبي الولاء البصري. وضع شيئاً من النحو وله قياس فيه. ولد سنة ٩٠هـ ومات سنة ١٨٢هـ. انظر: أخبار النحويين ٣٢، ومعجم الأدباء ٦٨/٢٠.

(٢) انظر همع الهوامع ١٢٣/١.

(٣) لم ينسب هذا الشاهد لقائل معين، انظر: همع الهوامع ١٢٤/١، والدرر اللوامع ٩٥/١، وشرح الأشموني ٤٥٣/١.

(٤) في الكتاب ٢٨/١.. لا يجيز سيبويه التقدم مع العمل، قال: فإذا قلت: ما منطلق عبد الله، وما مسيء من اعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً.

زيداً» وقد ذهب بعض النحويين إلى تعميم المنع من تقديم خبر «ما» ظرفاً أو مجروراً أو غيرهما، ونقصه أيضاً من الشروط. أن لا تكرر «ما»، فإنْ كررت نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ.. لم يجز نصب الخبر عند عامة النحويين. وحكى أبو علي عن بعض الكوفيين إجازته، ونقصه أيضاً أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم نحو «ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ» فإن كان ظرفاً أو مجروراً لم يبال بتقديمه نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[1] «فمن أحد» اسم «ما» ومن زائدة وحاجزين خبر «ما» ومنكم متعلق «بحاجزينَ».

قوله: (ولغة تميم الاهمال) نحو: ما زيدٌ قائم.. وقد تقدم أن الاهمال هو القياس.

قوله: (وتعمل «لا» عملها أيضاً) الضمير في «عملها» يحتمل أن يعود على «ليس» إذ هي أسبق ويحتمل أن يعود على «ما» إذ هي أقرب، والأولى أن يعود على «ليس» لأنهًا لم تشبه بـ «ما» إنما شبهت «بليس» وإعمالها عمل ليس قليل جداً بخلاف إعمالها عمل «إن» فإنَّه كثير جداً حتى لقد زعم شيخنا أبو الحسن الأبذي[2]، رحمه الله: أنَّه لم يسمع النصب في خبر «لا» ملفوظاً به، وإنْ كان حملها على «ليس» يقتضيه، إلاَّ أن ذلك يمكن إنْ تركته العرب إشارة إلى ضعف عمل «لا» عمل «ليس» فلم يكمل لها عملها ظاهراً وقال بعض النحويين: أُجريت مجرى «ليس» في رفع الاسم خاصة لا في نصب الخبر لضعفها، والذي استدلوا به على أنها تعمل عمل «ليس» قول الشاعر:

مَـنْ صَـدَّ عَنْ نِـيـرَانِـهـا فـأنا ابنُ قَيْسٍ لَا بَـرَاحُ[3]

---

(١) من سورة الحاقة ٤٧.

(٢) إبراهيم بن محمد بن عبد الله الأبذي الأصل الغرناطي أبو إسحاق، كان نحوياً ماهراً. ولد سنة ٥٦٢هـ، ومات بغرناطة ٦٥٩هـ. انظر: بغية الوعاة ٤٢٤/١.

(٣) من شواهد سيبويه ٢٨/١، وروايته: من فرّ... وهو لسعيد بن مالك. وانظر: المقتضب ٣٦٠/٤، وأمالي الشجري ٢٨٢/١، وشرح الحماسة ٧٣/٢، وابن يعيش ١٠٨/١، والمغني ٢٣٩/١، والخزانة ٢٢٣/١.

ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون «براح» مبتدأ والخبر محذوف، ولم تكرر «لا» إذ قد جاءت غير متكررة بعد المبتدأ في قول[1] الشاعر:

بَكَتْ جَزَعاً واسترجَعَتْ ثُمّ آذَنَتْ   رَكائبُها أَنْ لا إلينا رُجُوعُها[2]

والدليل على أنها تعمل على «ليس» في رفعها الإسم ونصبها الخبر قول الشاعر:

تَعزَّ فَلَا شَيءٌ عَلَى الأرضِ بَاقِيَا   وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللّهُ وَاقِيا[3]

وقول النابغة الجعدي:

وحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أَنَا بَاغِياً   سِوَاها وَلَا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيا[4]

ولكن مع ذلك إعمالها عمل[5] «ليس» قليل جداً، ولذلك لم يقل بذلك إلّا البصريون.

قوله: (**بشرط تنكير معمولها**) نحو: لا رجلٌ قائمًا، وذكر ذلك الشجري[6] أنها عملت في المعرفة وأنشد بيت النابغة المتقدم. وقد تأولوه. وحمله على ظاهره أولى. وتكون تعمل في المعرفة والنكرة كـ«ليس» لأنه لم يجيء لنا عملها في النكرة كثيراً حتى نجعله أصلاً ونجعل غيره شاذاً، بل الذي نحفظه مما ظاهره إلحاقها بـ«ليس» وهما البيتان السابقان وفي أحدهما الإسم نكرة

---

(١) في «ب» قوله.

(٢) من أبيات الكتاب ١/٣٥٥ التي لا يعرف قائلها. وانظر: المقتضب ٤/٣٦١، وأمالي الشجري ٢/٢٢٥، وابن يعيش ٢/١١٢.

(٣) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلاً معيناً. انظر: المغني ١/٢٦٤، وأوضح المسالك ١/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ١/٣١٣، وشرح التصريح ١/١٩٩، وحاشية الصبان ١/٢٥٣، والهمع ١/١٢٥، والدرر اللوامع ١/٩٦.

(٤) انظر الديوان ١٧١، وأمالي الشجري ١/٢٨٢، والبحر المحيط ١/١٦٩، وشرح ابن عقيل ١/٢١٥، وشرح التسهيل ٣٤٠، وحاشية الصبان ١/٢٥٣، والهمع ١/١٢٥، والدرر اللوامع ١/٩٨.

(٥) في «ب» أعمال.

(٦) انظر: أمالي الشحري: ١/٢٨٥.

وفي الآخر الإسم معرفة، ولو فتحنا باب التأويل ودفع الأشياء بالمحتملات البعيدة لتأولنا البيت الذي فيه نكرة. ألا ترى أنه يجوز نصب «باقياً» على أن يكون خبراً لـ«كان» مقدرة، وكذلك أيضاً «واقياً» ويكون «شيءُ ووزرٌ» مبتدأين، ويحتمل البيت غير ذلك من التأويلات / . [١١/ب]

قوله: (ونفي الخبر وتأخيره) فإنْ لم ينفَ نحو: لا رجلٌ إلّا أفضلُ منك، أو تقدم نحو: لا أفضلُ منك رَجلٌ، وجب الرفع. ولا يجيء هنا خلاف الكوفيين، لأن الذين ألحقوا «لا» بـ«ليس» في العمل هم البصريون. وتلحق التاء بـ«لا» فتقول: لاتَ، والتاء زائدة كهي في «ثمت ورُبَتْ» هذا الذي أعلمه من نصوص النحويين. وقال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع[1]، رحمه اللّهُ: يظهر لي أنَّ الأصل في «لاتَ» ليس فأبدلت من السين التاء. كما فعل ذلك في ست. ثم قلبت الياء ألفاً، لأنه كان الأصل في «ليس» لَاسَ، لأنها فَعَلَ. وكأنَّهم كرهوا أَنْ يقولوا لَيتَ فيصير لفظها لفظ التمني ولم يفعل هذا إلّا مع الحين، كما أنَّ «لَدُنْ» لم تشبه نونها بالتنوين إلّا مع «غدوة» ويجب على هذا أن يوقف عليها تاءً، وكذلك وقف جميع القراء إلّا الكسائي[2] فروي عنه الوجهان، فمن وقف بالهاء فهي «لا» التي للنفي لحقتها تاء التأنيث نحو: ثُمتْ انتهى كلام أبي الحسين، رحمه الله. ومما يقوي عندي أَنَّ أَصل «لاتَ» ليسَ، كما ذكر أَن اسمها لا يكادون يلفظون به، وهو لا يجوز أَنْ يكون محذوفاً، لأنَّ إسم «لا» لا يحذف، لأنه مشبه بإسم ليس، وإسم ليس لا يحذف، لأنه مشبه بالفاعل، والفاعل لا يحذف على قاعدة البصريين، وإذا بطل أَنْ يكون محذوفاً تعين أَنْ يكون مضمراً. فإن قلنا إنها «لا» النافية زيد عليها التاء بطل ادعاء الإضمار، لأنَّ الحروف لا يضمر فيها فتعين أن تكون فعلاً. وقد نص سيبويه،

---

(١) عبيد الله بن أحمد القرش الأموي الاشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه. ولد سنة ٥٩٩هـ ومات سنة ٦٨٨هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/١٢٥.

(٢) في إعراب القرآن للنحاس: والوقوف عليها عند الكسائي بالهاء «لاه» وهو قول محمد بن يزيد. انظر: إعراب القرآن ٢/٧٨١، تحقيق د. زهير زاهد.

(٣) انظر الكتاب ١/٢٨.

رحمه الله، في كتابه على أنَّ إسمها مضمر فيها، فيلزم منه أنْ لا تكون حرفاً. قال سيبويه لا تكون «لات» إلاّ مع الحين. وتضمر فيها مرفوعاً وتنصب الخبر[1]. . وأما من أعملها عملها فيجعلها مختصة بالحين أو مرادفة نحو قوله تعالى ﴿ولَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2] وقال رَجلٌ من طيىء.

نَدِمَ البغاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ والبغيُ مَرْتَعُ مُبتغيهِ وَخِيمُ[3]

ويقدرون المحذوف معرفة، أي لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ، ولاتَ الساعةُ ساعة مندم، وقد يرفعون بها الاسم، ويحذفون الخبر، قال سيبويه: وزعم أنَّ بعضهم قَرأَ «ولاتَ حينُ مناص»[4] وهي قليلة يعني برفع الحين.

ولا تعمل «إنْ» النافية عمل «ليس» فلا تقول: إنْ زيدٌ قائمًا. . هذا مذهب أكثر البصريين والفراء. وذهب الكسائي والمبرد وابن السراج إلى جواز ذلك[5]. وزعم ابن مالك[6] أنَّ سيبويه[7] أومأ إلى ذلك بقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم. . وتكون «إنْ» كـ«ما» في معنى «ليس» قال: فلو أراد النفي دون العمل لقال: وتكون «إنْ» كـ«ما» في النفي، لأنَّ النفي من معاني

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٨.

(٢) من سورة ص: ٣.

(٣) نسب هذا الشاهد لمحمد بن عيسى التيمي، ونسب أيضاً لهلال بن الكناني. انظر: معاني القرآن ٢/٣٩٨، والأشموني ١/٤٨٣، وما شبه الصبان ١/٢٥٥، والهمع ١/١٢٦، والدرر اللوامع ١/٩٩.

(٤) انظر الكتاب ١/٢٨، والأصول لابن السراج ١/١١٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٧٨١.

(٥) انظر حاشية الصبان: ١/٢٥٥.

(٦) جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي اللغوي ولد سنة ٦٠١هـ ومات سنة ٦٧٢هـ. انظر: نفح الطيب ٢/٤٢٧، وشذرات الذهب ٥/٣٣٩.

(٧) انظر الكتاب ٢/٣٠٥، وأما إن مع «ما» في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة «ما» في قولك إنما الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء. إذن هي عنده غير عاملة وقد ذكر في مكان آخر ١/٤٧٥ وتكون في معنى «ما» قال الله عز وجل ﴿.. إن الكافرون إلاّ في غرور﴾.

الحروف، و«ما» به أولى من «ليس» لأنَّ «ليس» فعل وهي حرف، بخلاف العمل، فإنَّ ليس فيه هي أصل لـ «ما» ولا «وإنْ» لأنها فعل وهنَّ حروف، وليس على ما زعم ابن مالك، رحمه الله، لأنَّ قول سيبويه: في معنى ليس يحتمل أَنْ يكون متعلقاً بقوله: وتكون «إنْ» أي وتكون «إنْ» في معنى ليس، أي للنفي مثلما تكون «ما» كذلك، ويحتمل أَنْ يكون متعلقاً بمحذوف وهو حال من «ما» أي وتكون إنْ كـ «ما» كائنة في معنى ليس، لأنَّ «ما» مشتركة بين معانٍ كثيرة، فكأنه قال: وتكون كـ «ما» النافية، أَي نافية مثلها، إذْ إنَّ «إنْ» مشتركة بين معانٍ.

قوله: في (إنَّ وأَنَّ ولكنَّ، وكأَنَّ وليتَ، ولعلَ) أَمَّا إنَّ وأَنَّ فحرفا تأكيد. وأَما لكنّ فمعناها الاستدراك وهي بسيطة لا مركبة خلافاً لمن ذهب إلى ذلك[1]، ولا تخلو أن يكون ما بعدها مثلاً لما / قبلها، فلا يجوز باتفاق نحو: [١٢/أ] ما زيدٌ قائمٌ لكنَّ عبد الله ليس بقائم، أو يكون ما بعدها نقضاً لما قبلها أو ضداً، فيجوز باتفاق نحو. . هذا متحركٌ لكن هذا ساكن، أو ما هذا أسود لكن هذا أبيضُ، أو يكون خلافاً ففيه خلاف نحو: ما قام زيدٌ لكن عبدُ اللّهِ يشربُ، والصحيح جوازه، قال طرفة:

ولَسْتُ بحلّالِ [التِلاع مَخَافَةً][2] ولكنْ مَتَى يسترفدُ القَومُ أَرفدِ[3]

وأما «كأَنَّ» فمعناها التشبيه وهي مركبة[4] من «كاف التشبيه» ومن «أَنَّ» فإذا قلت: كأنَّ زيداً أَسدٌ. . فتقديره: إنَّ زيداً كأسدٍ. . فاعتني بحرف التشبيه فقدم وفتحت «إنَّ» لسبق الكاف عليها، وتركبا وصارا كحرف واحد فلا يتعلق

---

(١) الذي قال بتركيبها من الكوفيين هو الكسائي وحده، وعنده انها مركبة من لا وأن، وحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين. انظر: المغني ٢٩١/١.

(٢) ما بين المعقوفين في «ب» هكذا «. . التلال لبيته».

(٣) من شواهد سيبويه ٤٤٢/١. وانظر: الديوان ٣٦ وشرح الأعلم، وشرح القصائد العشر ١٦٥، وأمالي الشجري ٢٢٨/٢، والمغني ٢٠٦/٢.

(٤) قال السيوطي في الهمع ١٣٣/١. . اختلف في «كأن» أبسيطة أم مركبة، فقال بالأول شرذمة واختاره أبو حيان، لأن التركيب خلاف الأصل.

الكاف بشيء ولا ما بعدها في موضع جَرّ بها خلافاً لزاعمه، ولا تأتي «كأنَّ» للتحقيق ولا للظن خلافاً لمن ذهب إلى ذلك.

وأمَّا «ليْتَ» فحرف تمنٍ، فأمَّا «لعلَ» فحرف ترج في المحبوب، وتوقع في المحذور، وفيها لغات.

قوله: **(ما صَلُح إسمًا «لكأنَّ» نصبته وخبراً رفعته)** قد تقدم أنَّ إسم «كأنَّ» شرطه أنْ يكون جائز الابتداء مثبتاً لا يجب تصديره فمثل «ايمن» القسمية لا تقع إسمًا «لكأنَّ» ولا «لإنَّ» ولا ما حذف من المبتدآت، كالمبتدأ المحذوف في القطع في النعوت، ولا ما يجب أنْ يقع صدراً كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام. وأنَّ الجملة غير الخبرية لا تقع خبراً لهذه الحروف، فلا تقول: إنَّ زيداً اضربه، ولا ليتَ زيداً اقتله، وقد ذكر بعض أصحابنا في هذا خلافاً، وأَنَّ الصحيح منعه، واستدل المجيز بقول الشاعر:

ولو أَصَابَتْ لقَـالَتْ وهيَ صَادِقـةٌ ... إِنَّ الرياضة لا تنصبكَ للشَيبِ[1]

وبقول الآخر:

إنَّ الـذينَ قَتَلْتُم أمسِ سَيِّـدهُمْ ... لا تحْسَبُوا لَيْلكم عن لَيْلِهم نَامَا[2]

ولو خصص هذا الحكم بـ«إن» وحدها لكان قولاً[3]، لأنهَّا لم تفـد في الجملة سوى التأكيد. ولم تغير معنى جملة الابتداء بخلاف «أنَّ» فإنها صيرت الجملة في معنى المفرد. وبخلاف غيرها، فإنها غيرت معنى الجملة بتشبيه أو تمن أو غير ذلك، وتأول من منع ذلك بإضمار[4] القول، كأَنَّه قال: أقول لك لا ينصبك، وأقول لكم لا تحسبوا.

---

(١) ينسب هذا الشاهد للجميح الأسدي. انظر: المفضليات ٣٤، وأمالي الشجري ١/٣٣٢، والبحر المحيط ٢/٢٥٦، والخزانة ٤/٢٩٥.

(٢) الشاهد لأبي كعب بن مالك. انظر: أمالي الشجري ١/٣٣٢، ورواية الشطر الثاني... ليلهم عن ليلكم، والبحر المحيط ٢/٢٥٦، وأوضح المسالك حاشية ١/٣٢٦، وحاشية الصبان ١/٢٦٩، والهمع ١/١٣٥، والدرر اللوامع ١/١١٢.

(٣) انظر همع الهوامع ١/١٣٥.

(٤) في «ب» على.

قوله: وجوباً)، يعني أنَّ خبر «إنَّ وأخواتها» واجب الرفع. وهذه المسألة فيها خلاف. الجمهور على ما ذكرنا من وجوب الرفع. وذهب الكسائي إلى جواز النصب في «ليت وكأنَّ ولعلّ». دون «إنَّ وأنَّ ولكنَّ» وذهب بعض الكوفيين ومحمد بن سلام[1] صاحب كتاب طبقات الشعراء[2]. وليس بأبي عبيد القاسم بن سلام[3]. كما توهم بعضهم، إلى جواز نصب خبر الستة، وتبعه أبو الحسين بن الطراوة وأبو محمد بن السيد من أصحابنا، ودليل من أجاز قول عمر بن أبي ربيعة:

إذَا اسْوَدَّ جُنحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ ولتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[4]

وقول الآخر:

إنَّ العَجوزَ خَبَّةً جُروزا تأكلُ كُلَّ لَيلَةٍ قَفِيزا[5]

وقول الآخر:

لَيْتَ الشبابَ هو الرجيعَ على الفَتَى والشيبُ كانَ هو البَديُّ الأوَّلُ[6]

وقول الآخر:

فليْت غداً يَكونُ غَداً وَشَهْراً ولَيْتَ اليَوْمَ أَياماً طِوَالاَ[7]

---

(١) محمد بن سالم الجمحي اللغوي البصري. مات سنة ٢٣١ بالبصرة. انظر: طبقات اللغويين والنحويين ١٩٧. وبغية الوعاة ١/١١٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/١٣٤.

(٣) القاسم بن سلام. كان أبوه مملوكاً رومياً. وكان إمام أهل عصره في كل فن من العلم. مات بمكة سنة ٢٢٤هـ. انظر: مراتب النحويين: ٩٣. وبغية الوعاة ٢/٢٥٣.

(٤) نسب أبو حيان هذا الشاهد لعمر بن أبي ربيعة ولم يوجد في ديوانه، انظر أوضح المسالك ١/٣٢٧ وشرح ابن عقيل ١/٣٤٧. والهمع ١/١٣٤. وشرح الأشموني ١/٥٣٥.

(٥) ذكر السيوطي الشطر الأول من الشاهد دون أن ينسبه. انظر: همع الهوامع ١/١٣٤. والدرر اللوامع ١/١١٢. ورواية الشطر الثاني: تأكل في مقعدها قفيزاً.

(٦) لم يعرف قائل هذا الشاهد. انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٥٢. ومعاني الحروف للمرادي ٤٢٩.

(٧) لم أهتد إلى قائله.

ويقول أبي بجيلة الجماني:

كَـأنَّ أُذْنَـيْـهِ إذا تَشَـوَّفَـا قَـادِمَـةٌ أَوْ قَلَمـاً مُحَـرَّفَـا[1]

[١٢/ب] ومما ورد في الأثر «إنَّ قعر جهنم لسبعين خريفاً»[2] ومن / منع ذلك تأول هذا كله.

قـولـه: (إلاَّ اسم استفهام). استثناء من قوله، وخبراً لـ «إنَّ» اسم الاستفهام يقع خبراً لـ «كان» فتقول: أينَ كان زَيدٌ، ومتى كانَ القتالُ، ولا يقع خبراً لـ «إنَّ» وأخواتها، فلا تقول: أينَ إنَّ زيداً، ولا إنَّ أينَ زيداً.. إلاَّ إنْ كان الاستفهام استثباتاً فقد يكون الخبر اسم استفهام. حُكي من كلامهم: إنَّ أينَ الماءَ والعُشبَ.. جواباً لمن قالَ: إنَّ في موضع كذا الماءَ والعُشبَ.

قوله: (ولا يتوسط خبرهُنَّ إلاَّ ظرفاً أو مجروراً) لا تقول: إنَّ قـائمٌ زيداً.. ولا «كَأنَّ أسدٌ عمراً»، فإنْ كان ظرفاً أو مجروراً جاز ذلك نحو: إنَّ في الدارِ زيداً.. وكأنَّ أمامَك عمراً، ونصب ظرفاً أو مجروراً على الحال، أي ولا يتوسط خَبرهن إلاَّ في حال كونه ظرفاً أو مجروراً.

قوله: (وقد[3] يجب) يعني أنه يجب التوسط نحو: إنَّ في الدارِ مالكها. وإنَّ عند هندٍ بعلها.

قوله: ويجوز دخول اللام على ما تأخر من اسم إنَّ)، نحو قوله تعالى: ﴿وإنَّ لكَ لَأجراً﴾[4] و﴿إنَّ علينا للهُدَى﴾[5]، وسواء كان الظرف والمجرور السابق خبراً، كما مثل، أو معمولاً للخبر نحو: إنَّ بكَ لزيداً واثقٌ وإنَّ غداً[6] لزيداً رَاحلٌ.

---

(١) ينسب هذا البيت لمحمد بن ذؤيب الفقيمي. انظر الكامل ٤٧/٧. والخصائص ٤٣٠/٢. واللسان ٣٨٨/٩. والخزانة ٢٩٢/٤. والهمع ١٣٤/١.

(٢) في صحيح مسلم ٣٢٩ روايته «... لسبعون خريفاً» بالرفع.

(٣) ساقط من «ب».

(٤) من سورة الأعراف: ١١٣.

(٥) من سورة الليل: ١٢.

(٦) في «ب» وإن عندك لزيدٍ.

قوله: (**أو خبرها**)، الخبر فيه تفصيل، فإنْ كان منفياً لم يجزْ دخول اللام عليه إلاّ في ندور نحو: إنَّ زيداً لماهرٌ فاضلٌ، أو لما يخرج، وإن كانت جملة شرط وجزاء لم تدخل أيضاً لا على جملة الشرط ولا على جملة الجزاء، وأجاز ابن الأنباري[1] دخولها على جملة الجزاء. وإنْ كان «واو مع» لم يجز أيضاً. فلا تقول: إنّ كُلَّ رَجلٍ لوَضيعتُه، وأجاز ذلك الكسائي وحكى: إنَّ كُلَّ ثوب لو ثَمنُه.. وإنْ كان فعلاً ماضياً فإمَّا أنْ يكون متصرفاً أو جامداً. إنْ كانَ متصرفاً فتدخل عليه بشرط الفصل بينهما بـ «قد» نحو: إنَّ زيداً لقد قام، وإنْ كان جامداً جاز دخول اللام ولا تدخل «قد» نحو: إنَّ زيداً لنعمَ الرجلُ[2].. هكذا نقل في كتب البصريين. ونقل ابن السيد[3] أنَّ الأخفش أجاز دخول اللام على الفعل إذا لم يكن متصرفاً وأنَّ سيبويه[4] يأبى ذلك، وإنْ كان مضارعاً بحرف تنفيس جاز دخول اللام نحو: إنَّ زيداً لسيقوم ولسوفَ يقوم، ومنع الكوفيون من ذلك. وإنْ كان غير ما ذكر جاز دخول اللام عليه نحو: إنَّ زيداً لوجههُ حَسَنٌ.. أَوْلفي الدارِ، أَولعندكَ، أولَعالِمٌ، أوليقومُ. ودخولها على الجملة الإسمية قليل.

قوله: (**ولا على معموله**)، أَمَّا المعمول فيجوز دخول اللام عليه بشروط منها: أن يكون مقدماً على الخبر. ومنها أنْ يكون بعد الاسم، فلو قلت: إنَّ زيداً آكلٌ لطعامَكَ، أو إنَّ لغداً زيداً راحلٌ، لم يجز. ومنها أَنْ لا يكون هذا المعمول حالاً، فلا يقال: إنَّ زيداً لمسرعاً منطلقٌ، لم يسمع. ونص الأئمة على منعه. ويقتضي القياس على المفعول والظرف جواز ذلك. ومنها أَنْ لا يكون

---

(١) عبد الرحمن بن محمد الإمام أبو البركات النحوي صاحب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف مات ٥٧٧هـ. انظر أنباه الرواة ١/١٧١. وبغية الوعاة ٢/٨٦.

(٢) في شرح الأشموني ١/٥٦٧.. إذا كان غير متصرف نحو: إنَّ زيداً لنعم الرجل.. أو لعسى أن يقوم، وهو مذهب الأخفش والفراء.

(٣) عبد الله بن محمد بن السيد ــ بكسر السين ــ البطليوسي، كان إماماً باللغة والأدب. ولد سنة٤٤٤هـ ومات ٥٢١هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٥٥.

(٤) انظر: الكتاب ١/٢٨١، وهمع الهوامع ١/١٣٥.

الخبر قد دخلت عليه اللام. فلا يقال: إنَّ زيداً لطعامَكَ لآكلٌ.. وقد أجاز ذلك المبرد. ومنها أَنْ لا يكون الخبر فعلاً ماضياً، فلا يجوز: إنَّ زيداً لبكَ وَثِق، وأجاز ذلك الأخفش. وهذا الذي ذكرناه من حكم اللام هو مما تنفرد به «إنّ» وهي لام الابتداء، وإنما أُخِّرت لئلا يدخل حرف تأكيد على حرف تأكيد. وإذا غيِّرت صورة «إنّ» بإبدال همزتها هاءً دخلت عليها في قول بعضهم. قال الشاعر:

أَلَا يا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمىٰ لَهِنَّـك مِنْ بَـرْقٍ عَلَيَّ كَـرِيمُ[1]

وزعم الكوفيون أنها تدخل في خبر «لكنَّ» أيضاً، وهذا عندنا شاذ نحو دخولها على خبر «أَنَّ» وخبر «كان وأَمْسَى».

قوله: (وعلى الفصل)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ﴾[2].

قوله: (وتجب نون الوقاية في «ليتني»)، الأَصلُ في نون الوقايـة أَنْ لا تلحق إلَّا الفعل وذلك أَنَّ الياء تطلب كسر ما قبلها، فلم يكسر آخر الفعل، لأَنَّ الكسر في ألقاب البناء نظير الجر في ألقاب الإعراب، فكما أَنَّ الجر لا يدخل الفعل، فكذلك نظيره، ولذلك كان إثبات نون الوقاية في مثل قول الشاعر:

وَمَـا أدري وَظَـنِّـي كُـلُّ ظَـنٍّ أَمُسْلِمُني إلي قَـوْمِي شَـرَاحِ[3]

شاذاً، ولم يلحق من الأسماء إلَّا «قد وقط، ولدن» ولا من الحروف إلَّا «مِنْ وعَنْ في الأكثر»[4] وتجب في «لَيْتَ» ولا تحذف إلَّا ضرورة كما قال:

---

(١) ينسب لمحمد بن مسلمة. انظر: مجالس ثعلب ١/١١٣، والخصائص ١/٣١٥، وأمالي القالي ١/٢٢٠، والمقرب لابن عصفور ١/١٠٧، والمغني ١/٢٣١، واللسان ٢٧٩/١٧، وابن يعيش ٦٣/٨، والخزانة ٣٣٩/٤.

(٢) من سورة آل عمران: ٦٢.

(٣) البيت ليزيد بن مخرم الحارثي، انظر معاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢، والمحتسب لابن جني ٢٢٠/٢، والمقرب لابن عصفور ١٢٥/١، والضرائر لابن عصفور ٢٧، والمغنى ٣٤٥/١، والبحر المحيط ٣٦١/٧، وشواهد العيني ٣٨٥/١.

(٤) في النسختين بعد كلمة الأكثر جملة مقطوعة «وهذه الحروف» ولا معنى لها.

فَيَـا لَيْتَنِي إِذَا مَـا كَـانَ ذَاكـم شَهِـدْتُ وكُنْتُ أَوَّلَهُم وُلُـوجَـا[1]

قوله: (ويجوز في أخواتها)، الجواز مختلف فيها، فـ «لَعَلَ» حذف نون الوقاية معها أكثر من إثباتها وغيرها الإثبات والحذف فيها جيدان كثيران.

قوله: (تلحقها «ما» فتهمل إلاّ «لَيْتَ» فيجوز أنْ تعمل)، يعني بـ «ما» غير الموصولة، لأنهَّا إنْ كانت موصولة سواءً كانت اسمًا نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ ما تُوعدونَ لآتٍ﴾[2] أوحرفاً نحو: أن مـا تقوم حَسَنٌ.. أي أنَّ قيامك، أعملت، وفي هذه المسألة مذاهب:

الأول: مذهب الأخفش أنَّ «لَيْتَ» يجوز فيها الإعمال والإلغاء إذا لحقتها «ما» فتقول: ليتما زيداً قائمٌ.. وليتما زيدٌ قائمٌ.. وأَنَّ غيرها لا يجوز فيه إلاّ الإلغاء فتقول: إنما زيدٌ قائمٌ.. وعلمت أنمَّا زيدٌ قائمٌ.. وكأَنمَّا زيدٌ أسدٌ، ولعلما زيدٌ قادِمٌ.. ولكنّما عبدُ الله مقيمٌ.

ومذهب ابن السراج[3] والزجاج إلحاق «كأنَّ ولعل» بـ «لَيْتَ» في جواز الإلغاء والإعمال، ومنع الإعمال في الثلاثة الباقية. ومذهب الزجاجي[4] إلحاق سائر أخوات «ليت» بـ «لَيْتَ» في جواز الإعمال والإلغاء، ومذهب الفراء أنَّ كف «ليتَ ولعـلّ» بـ «ما» لا يجـوز. وحكى أبو القـاسم بن برهـان[5] أن الأخفش[6] روىٰ عن العرب: إنمَّا زيداً قائمٌ.. فأعمل مع زيادة «ما» وحكى مثل ذلك الكسائي. قال ابن مالك: وأَمَّا «لَيْتَ» فالجميع روى عن العرب

---

(١) البيت من كلام وَرَقة بن نوفل، انظر أوضح المسالك ١/١١٠، ورواية الشطر الثاني: وَلَجْتُ وكنت أولهمُ وُلُوجاً، وشرح ابن عقيل ١/١١٢، والسيرة ١٢٢، والتصريح ١/١١١، وشرح الأشموني ١/١١٩.

(٢) من سورة الأنعام ١٣٤.

(٣) انظر الأصول ١/٢٨٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/١٤٣.

(٥) عبد الرحمن بن علي الأسدي العكبري النحوي صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب. مات سنة ٤٥٦هـ. انظر: بغية الدعاة ٢/١٢٠.

(٦) انظر همع الهوامع ١/١٤٤.

إعمالها وإلغاءها[1]، انتهى كلامه. وقد قدمنا: أَنَّ الفراء قال: لا يجوز أن تكف ليت ولا لعل بـ «ما» ونقله ابن أصبغ، ونُقِلَ عن الكسائي والبصريين جواز كفها بـ «ما» وأما بيت النابغة:

قَـالَتْ أَلَا لَيْتَما هَـذَا الحمامَ لَنَـا ... إلى حَمَـامتِنَـا ونصفُـه فَقَـدِ[2]

فإِنَّه يروى بنصب «الحمام» ورفعه، والرفع أقيس، فمن نصب أعملها ومن رفع ألغاها وجعل «ما» كافة. وزعم ابن درستويه[3] أَنَّ «ما» هنا اسم بمنزلة المضمر المجهول والجملة تفسيره. فعلى هذا لا تكون كافة إذ تكون اسم «ليت» والجملة المفسرة بعده في موضع خبرها، ولم يثبت أنَّ «ما» بمنزلة المضمر المجهول في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه.

قوله: (**وتخفف «لكنَّ» فتهمل**)، مذهب يونس والأخفش[4] جواز إعمالها مخففة، وحكى ابن الرماك[5] فيها الإعمال مع التخفيف، والجمهور على المنع، وإِنَّما لم يمنع إعمالها، لأنه زال اختصاصها، فصارت تليها الجملة الإسمية والجملة الفعلية. وهذه العلة الموجبة لمنع إنَّ وأخواتها غير «ليت» من الإعمال إذا لحقها «ما» ولما بقيت «لَيْتَ» على الاختصاص جاز إعمالها.

قوله: (**وأَنَّ وكأَنَّ فيعملان في اسم ضمير أمر**)، نحو: علمتُ أَنْ زيدٌ قـائمٌ، وكـأَنْ زيـدٌ أسـدٌ، فـاسم «أَنْ وكـأَنْ» ضمـير الأمـر والشـأن وهو محذوف /، كأَنَّه قال: علمتُ أنه زيدٌ قائمٌ.. وكأَنْه زيدٌ أسدٌ.. وقد [١٣/ب]

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/٣٧٤، وابن يعيش ٨/٦٨، والهمع ١/١٤٤.

(٢) من شواهد الكتاب ١/٢٨٢، وانظر الديوان ٤٥، والأصول لابن السراج ١/٢٨٢، وكتاب الكتاب لابن درستويه ٥١، والأزهية ٨٨، وأمالي الشجري ٢/١٤٢، وابن يعيش ٨/٥٨، والمغنى ١/٦٦.

(٣) انظر: كتاب الكتاب ٥٢.

(٤) في الهمع ١/١٤٢. وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إنَّ وأَنَّ وكأَنَّ.

(٥) عبد الرحمن بن محمد الاشبيلي النحوي. كان أستاذاً في العربية مدققاً. مات سنة ٥٤١هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/٨٦.

يعملان في ظاهر أو مضمر غير ضمير الأمر والشأن وذلك مختص بالشعر. قال الشاعر:

فَلَو أَنْكِ في يَوْمِ الرخاءِ سألتني طَلاقَك لم أَبخلْ وأَنتِ صَديقُ[1]

وقول الآخر:

كــأَنْ ثــديــيــهِ حُــقّــانِ[2]

وقال الآخر:

بــأَنْــكَ رَبــيــعٌ وَغَيْــثٌ مُــريــعٌ وأَنْــكَ هُنَـاكَ تَكُــونُ الثِّمَــالاَ[3]

وقد أجاز سيبويه في مثل: علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ.. أَنْ لا تكون معملة، ولا يكون لها اسم محذوف، بل تجري في الإلغاء مجرى «إِنَّ» إذا خففت. قال سيبويه: ولو خففوا «أَنَّ» وأبطلوا عملها في المظهر والمضمر وجعلوها كـ «إِنَّ» إذا خففت لكان وجهاً قوياً[4].

قوله: (و «إِنَّ» فيجوز الأَمْران)، يعني الإلغاء والإعمال، أما إعمالها فهو قليل، وهي إذا أُعملت كـالمشددة. قـال الله تعالى: ﴿وإِنْ كُـلاًّ لَمّا

(١) الشاهد لجرير. انظر الديوان ٣٩٨، وينسب لمزاحم أيضاً. انظر معـاني القرآن ٢/٩٠، والتهـذيب ٥/٥٦٥، والمذكـر والمؤنث /٢٣٤، والخصائص ٢/٤١٢، والمخصص ١٧/١٤٧، والإنصاف ١/٢٠٥، والمغني ١/٣١.

(٢) من شواهد سيبويه ١/٢٨١، على تخفيف «كأنَّ» وحذف اسمها والتقدير: كأنه ثدياه حقان. وهو عجز بيت وصدره: ووجه مشرق النحر... ولم ينسب لشاعر معين. انظر المنصف لابن جني ٣/١٢٨، والإنصاف ١/١٩٧، والأبيات المشكلة ٢٥٢، وابن يعيش ٨/٧١، وشرح ابن عقيل ١/٣٩١، والخزانة ٤/٣٥٨، والدرر اللوامع ١/١٢٠.

(٣) ينسب هذا الشاهد لعمرة بنت العجلان. انظر: حماسة الشجري ٧٣، والمقرب لابن عصفور ١/١١١، والإنصاف ١/١٠٧، وشرح المفصل ٨/٧١، وزهـر الآداب ٧٩٥، والمغنى ١/٣١، والخزانة ٤/٣٥٢، وشرح الأشموني ١/٥١٠.

(٤) انظر الكتاب ١/٢٨٣.

لَيُوفيَنَّهُمْ﴾[1] في قراءة من خفف. وقال سيبويه: وحدثنا من نثق به أَنَّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ[2].. وقال الأخفش[3] في كتاب «المعاني» له: زعموا أن بعضهم يقول: إنْ زيداً لمنطلق، وهي مثل ﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيها حَافِظٌ﴾[4] تُقرأ بالنصب والرفع، هذا نصه، ولا اعتبار لمخالفة الكوفيين في أَنَّها إذا خففت لم يجز إعمالها أصلاً، إذ قد ثبت ذلك في القرآن وبنقل الثقات. وأما إلغاؤها فهو الكثير نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ.. وحيث التبست بإنْ النافية لزمت اللام في خبر المبتدأ نحو ما مُثِّل أو في المبتدأ إذا تقدم خبره نحو: إنْ في الدار لزيدٌ.. وتليها الجملة الاسمية نحو ما مُثِّل. والفعلية وشرطها أَنْ تكون من نواسخ الابتداء والخبر، نحو: إنْ ظننتُ زيداً لفاضلاً، وإنْ كَانَ زيدٌ لعالماً.. وعند بعض الكوفيين في هذه المُثل جميعها أَنَّ «إنْ» هي النافية، واللام بمعنى «إلاَّ»[5]، فإذا قلت: إنْ ظننتُ زيداً لقائماً.. فمعناه: ما ظننتُ زيداً إلاّ قائماً. وكذلك: إنْ زيدٌ لقائمٌ.. تقديره عندهم: ما زيدٌ إلاّ قائمٌ. وكذلك الباقي. وعند الكسائي أَنَّها إنْ وليها الفعل فهي النافية واللام بمعنى «إلاَّ» وإنْ وليها الاسم فهي المخففة من الثقيلة، وهذه اللام التي هي فارقة اختلف فيها، فذهب أكثر نحاة بغداد ومنهم الأخفش الصغير أنها لام الابتداء أُلزمت للفرق[6]، وبه قال من كبار الأندلس أبو الحسن

---

(1) من سورة هود: ١١١، وفي إعراب القرآن للنحاس ٢/١١٤ قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بتشديد «إنَّ» وتخفيف «لما» وقرأ نافع بتخفيفهما جميعاً.

(2) انظر الكتاب ١/٢٨٣.

(3) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٧٨.

(4) من سورة الطارق ٤٠، وانظر الكتاب ١/٢٨٣. قال سيبويه بعد أن ذكر الآية: إنما هي.. لعليها حافظ.

(5) انظر كتاب الأزهية للهروي ٣٨.

(6) في شرح ابن عقيل ١/٣٨٠، وجرى الخلاف في هذه المسألة بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير وبين أبي علي الفارسي. فقال الفارسي: هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق.. وقال الأخفش الصغير إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق.

الأخضر[1]، وزعم ابن هشام الخضراوي[2] أنَّه مذهب سيبويه[3]. وقال أبو علي الفارسي، هي مجتلبة للفرق ليست لام الابتداء وبه قال من كبراء الأندلس أبو عبد الله بن أبي العافية[4] والأستاذ أبو علي الشلوبين[5]. ويمكن أن يقال: إنْ دخلت «إنْ» على جملة ابتدائية لزمت الابتدائية للفرق. وإنْ دخلت على جملة فعلية فهي لام أخرى اجتلبت للفرق، وثمرة خلاف المذهبين[6] تظهر إذا دخلت «علمتُ» على «إنْ» فإنْ قلنا: إنهًا لام الابتداء علقنا «عَلمتُ» وبقيت «إنْ» مكسورة، وإنْ قلنا: إنهًا مجتلبة للفرق فتحنا «أَنْ» ولم نعلق «علمتُ».

«من باب المنصوبات»

قوله: (أو بهما)، يعني تارة بنفسه، وتارة بحرف جر نحو: نصحتُ زيداً، ونصحتُ لزيدٍ.

قوله: (إلى اثنين. . إلى أَمَرَ)، تارة يجوز حذف حرف الجر، وتارة لا يجوز حذفه فالأول موقوف على السماع والمحفوظ منه: اختار، واستغفر، وأَمَرَ، وسَمَّىٰ وكَنىًّ، وَدَعَا، وزَوَّجَ، وصَدَقَ، تقول: اخترتُ زيداً من الرجال. . واخترت زيداً الرجالَ. . والثاني: لا يقاس حذف حرف الجر منه.

---

(١) علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن الإشبيلي. كان مقدماً في العربية واللغة ثقة ثبتاً. مات سنة ٥٢٤هـ بإشبيلة. انظر: بغية الوعاة ٢/١٧٤.

(٢) محمد بن يحيى العلامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي. كان رأساً في العربية له نظم ونثر، ولد سنة ٥٧٥هـ ومات سنة ٦٤٦ بتونس. انظر بغية الوعاة ١/٢٦٨.

(٣) في الكتاب ١/٢٨٣. . . وإن عمرو لخير منك. . لما خففها جعلها بمنزلة «لكن» حين خففها وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ «إنْ» التي هي بمنزلة «ما» التي يُنفى بها.

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز الأزدي. كان فقيهاً جليلاً أديباً بارعاً بالأدب، ولد سنة ٥٥٦هـ ومات سنة ٥٨٣هـ بغرناطة، انظر: الوافي بالوفيات ٣/٢٣٢.

(٥) عمر بن محمد بن عبد الله الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين، مات سنة ٥٤٥هـ. انظر البغية ٢/٢٢٤.

(٦) ساقط من «ب».

قوله: (وسَمع المعلقة بالعين)، سَمع إنْ دخلت على صوت تعدت إلى واحد كسائر أفعال الحواس، وإنْ دخلت على عين ففيها خلاف، مذهب الفارسي، واختاره / ابن مالك وابن الصائغ أنها تتعدى لاثنين نحو: سمعت زيداً يتكلم.. فزيد [مفعول][1] أول. ويتكلم في موضع مفعول ثانٍ، ومذهب ابن السيد وابن الباذش[2] أنّها تتعدى إلى واحد واختاره ابن عصفور، واحتج له بالقياس على أخواتها أفعال الحواس، وبأنَّه لو كان مما ينصب الاثنين لسمع الثاني غير جملة ونكرة ومعرفة، فكونهم لم يقولوا: سمعت زيداً المتكلمَ على أنه مفعول دليل على أنَّ «يتكلم» في موضع الحال، والمسموع في الحقيقة إنَّما هو الصوت، فهو على حذف مضاف تقديره: سمعت صوت زيدٍ في حال كلامه، لَأنَّ صوت زيد أَعم من أَنْ يكون كلاماً أَو غيره، واحتُج أيضاً لهذا المذهب بأنها لو كانت تتعدى لاثنين لم تخل أَنْ تكون من باب «أعطى» أو من باب «ظَنَّ» لا جائز أن يكون من باب «أعطى» لأنه يجوز حذف أحد مفعول «أعطى» اقتصاراً، ولا يجوز ها هنا لأنه لم يسمع من كلامهم. سمعتُ زيداً.. دون ذكر الفعل بعده، ولأنَّ المفعول الثاني في «أعطى» لا يكون فعلاً البتة وهو في «سَمع» فعل، ولا يجوز أَنْ يكون من باب «ظَنَّ» لأنَّ ظَنَّ يجوز إعمالها وإلغاؤها، ولا يجوز في «سَمع» إلاّ الإعمال.

[١٤/أ]

قوله: (وغير متصرف)، إشارة[3] إلى أَعْلَم وهَبْ بمعنى «جَعَلَ»: سُمِعَ من كلامهم: وهبني اللّهُ فداكَ.. وَهَبْ بمعنى ظَنَّ الأمرَ، نحو: هَبْ زيداً شجاعاً، وتَعَلّمْ بمعنى «أَعْلَمْ» نحو: تَعَلّمْ زيداً فاصلاً. وغير متصرف قيد لثلاثتهن.

قوله: (والقلبيّ)، انفرد أفعال القلوب بالتعليق، ولم يُعلق من غيرها إلاّ سَلْ وانْظُرْ البَصَريّ، لأنهما سبب للعلم، والمازني يرى تعليق رأي البصريّ في

---

(١) أضفت كلمة «مفعول» لإيضاح المعنى.

(٢) علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، الإمام أبو الحسن أوحد زمانه إتقاناً ومعرفة، ولد سنة ٤٤٤هـ ومات سنة ٥٢٨ بغرناطة. انظر بغية الوعاة ١٤٢/٢.

(٣) ساقط من «ب».

قول العرب: أَمَا ترى أيُّ بَرقٍ ها هنـا فرفع «أيُّ» وهو اسم استفهام، وغيره جَعَلَ «ترى» بمعنى تَعَلَّم فدخل تحت أفعال القلوب.

قوله: (اقتصاراً واختصاراً)، الاقتصار: حذف الشيء لغير دليل عليه،

نحو: ضربتُ، ولا تذكر المضروب، ولا دليل على حذفه. والاختصار: حذفه للدليل عليه نحو: ضربتُ، في جواب من قال: هل ضربتَ زيداً؟.

قوله: (إلاّ أحد مفعولي «ظنَّ» إلى آخره..)، إنَّمالم يجز حذف أحد مفعولي «ظَنَّ» اقتصاراً لأنَّ أصلهما المبتدأ والخبر، فكما لا يحذف أحدهما اقتصاراً، فكذلك لا يحذف هنا، وإنَّما لم يجز حذف الأول في «أَعْلَمْ» لأنَّه فاعل في المعنى، فكما لا يحذف الفاعل لا يحذف هذا، أعني اقتصاراً، وإنَّما لم يحـذف الثاني والثالث لأنهَّما مبتدأ وخبر في الأصل.

«إعمال اسم الفاعل»

قوله: (الدال ببنيته)، نحو: قائم، ومُكـرِم، ومُستخرِج.. واحتـرز بقوله: ببنيته من المصدر إذا أريد به اسم الفاعل نحو: رَجَلٌ زَوْرٌ وصَوْمٌ، وفَطْرٌ، أَيْ: زائرٌ، وصائمٌ، ومُفطرٌ، فإنَّه لا يدل ببنيته، بل باستعماله بمعنى اسم الفاعل.

قوله: (أنْ يعتمد إلى آخره)، خلافاً للكوفيين والأخفش[1] إذْ أجازوا إعمالَه غير معتمد، (فالنفي) مثل: ما ضاربٌ زيداً عندنا، (أو استفهام): أضاربٌ زيداً عندنا؟ (أو يقع صلة) نحو[2]: جاءني الضاربُ زيداً، (أو صفةً) نحو: قام رَجلٌ ضاربٌ زيداً. (أو حالاً): جاء زيدٌ راكباً فَرَسَهُ. (أو خبراً [في الحال) أي حال نطقك][3] نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً. (أو في الأصل) نحو:

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/١٩٢.
(٢) ساقط من «ب».
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب» وبدلاً من كلمة «في الحال» في اللفظ.

ظننتُ زيداً ضارباً عمراً، وأعلمتُ زيداً عمراً ضارباً بكراً.

(ألّا لا يصغر)، فلا تقول: هذا ضويربٌ زيداً.. بل تجب إضافته خلافاً للكوفيين في جواز إعماله مصغراً، **(ولا يوصف قبل العمل)**، خلافاً لهم أيضاً، فلا يقال: هذا ضاربٌ مسرع زيداً. .فإنْ قلت:هذا ضاربٌ زيداً مُسرعٌ، جاز.

«إعمال أمثلة المبالغة»

قوله: **(المثال إلى آخره)**، اختار إعمال هذه الأمثلة الخمسة وهو مذهب سيبويه[1] وجاءَ السماع بإعمالها نظمًا ونثراً. / خلافاً لأكثر البصريين في منع [١٤/ب] إعمال «فعيل» و«فَعِل» وللكوفيين في منع إعمال جميعها وهي مقيس من كُلِّ فعلٍ اسم فاعله على وزن فاعل، تقول: هذا ضروبٌ زيـداً.. وضَرَّابٌ زيداً.. ومِضْرابٌ زيداً، وضريبٌ زيداً، وضَرِبٌ زيداً.

«إعمال المصدر»

قوله: **(والمصدر)**، إلى آخره: **(يعمل مظهراً)** خلافاً للكوفيين في جواز إعماله مضمراً في نحو: ضربي زيداً حَسَنٌ، وهو عمراً قبيحٌ.. أي: وضربي عمراً قبيح.. وإنَّما لم يعمل مضمراً، لأنَّه لا دلالة إذْ ذاك فيه على الفعل، لأنَّ الضمير لا يُشتق، ولا يشتق منه، وإذا كان مظهراً كان نائباً عن «أن وفعله» ففيه مادة الفعل.

(مكبراً): إنَّما اشترط تكبيره، لأَنَّهُ نائب مناب «أَنْ والفعل» ولا يصح تصغير ما ناب عنه، فكذلك لا يجوز إعماله مصغراً غير محدود، فلا يقال: أعجبني ضربتاكَ زيداً.. **(ولا منعوت)**، لا يقال: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ الشديد عمراً.. على أَنْ يكون نعتاً لـ«ضرب». ولا يقال: أعجبني ضَربٌ شديدٌ زيداً عمراً.. فإنْ أَخرت «شديداً» جازت المسألة.

قوله: **(ويضاف إلى المرفوع)**، إنَّما قال: لمرفوع، ليشمل الفاعل والمفعول الذي[2] لم يسم فاعله إذا جوزنا تقديره مبنياً للمفعول وهو مذهب الأكثر،

---

(١) انظر الكتاب ١/١٨.

(٢) في «ب» «إذا» بدلاً من «الذي».

تقول: عجبتُ من ضرب زيد.. يحتمل أن تقدره من أَنْ ضَرَب، ومن أَنْ ضُرِبَ. (وحذف كل واحد منهما جائز)، مثال حذف الفاعل. «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يتيمًا»[1] تقديره: أو إطعامٌ أحدَكم، ومثال حذف المفعول: عجبتُ من ضرب زيدٍ.

قوله: (وجمعه كفرده)، منه قول العرب: تركتُه بملاحس البقرِ أولادِهَا.. أي بمكان ملاحس البقر. ومَلاحسُ: جمع ملحَس، المصدر لأَنَّهُ نصب به المفعول وأنشدوا:

وَقَدْ وَعدتُكَ مَوْعِداً لَوْ وَفَيْتَ بِهِ ... مواعيدَ عُرقوبٍ أَخَاهُ بيَثْرِبِ[2]

نصب «أَخاه» بـ«مواعيد» وهو جمع موعد المصدر [وفي إعماله مجموعاً خلاف][3].

«عمل اسم الفعل»

قوله: (اسم الفعل إلى آخره. فَعالِ، بمعنى الأمر) مذهب المبرد أنه موقوف على السماع مطلقاً، ومذهب الأخفش أَنَّه مقيس من الثلاثي بشروطه. ومن الرباعي فيجيز: دَحراجِ، ومذهب سيبويه أَنَّه مقيس من الثلاثي دون الرباعي (متصرف) فلا يبنى من عسىٰ ونِعْمَ وليس وشبهها.

(و «تام») تحرز من كان وأخوتها (ولا يقدم معموله) خلافاً للكسائي في إجازته: زيداً ضَرابِ» (ولا[4] ينصب المضارع) مثاله «ضَرابِ زيداً فيغضب عمرٌو، [خلافاً له أيضاً][5].

---

(١) من سورة البلد: ١٤.

(٢) من شواهد سيبويه ١/١٣٧. وهو من قصيدة لامرىء القيس، انظر الديوان ٤٢، والخصائص ٢/٢٠٧، وفيه: وواعدتني ما لا أحاول نفعه، ومجمع الأمثال ٢/٢٢٢، وقطر الندى ٢٦١، واللسان ١/٢٢٤، ورواية الشطر الأول: وعدت وكان الخلف منك سجية..، وهمع الهوامع ٢/٩٢، والدرر اللوامع ٢/١٢٢.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) ساقط من «ب».

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

«التنازع»

قوله: الإعمال إلى آخره: إذا تنازع عاملان أو أكثر على معمول أو أكثر فإعمال الأول يختاره الكوفيون لسبقه[1]، نحو: ضربني وضربته زيدٌ» ويضمر في الثاني ما يحتاجه من مرفوع أو منصوب أو مجرور، فالمرفوع نحو: ضربني وقاما رجلان. وضربتُ ومررتُ بهما رَجُلينِ «وإعمال الثاني يختاره البصريون لمجاورته، ولأنَّه يؤدي إلى عدم الفصل بين العامل والمعمول. **(فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمر قبل الذكر)** خلافاً للكسائي في جواز حذفه[2]. وورد السماع بالإضمار كمذهب سيبويه وبالحذف كمذهب الكسائي، وفي ذلك دليل على بطلان مذهب الفراء. وإنْ احتاج إلى غير مرفوع **(وجاز حذفه اقتصاراً حذف)** وإلّا ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنْ يضمر متقدماً نحو: ظنني إيّاهُ وظننتُ زيداً قائماً» والثاني: أنْ تضمر متأَخراً نحو: ظنني وظننتُ زيداً قائماً إيّاهُ» والثالث: الحذف. وشرطه أنْ يكون [المضمر أو[3]] المحذوف مثل المثبت إفراداً وتذكيراً وفروعهما. فإنْ لم يكن مثله لم يجز حذفه، نحو: أَعلمني وأَعلمتُ الزيدين قائمين [فلابُدَّ أَنْ تقول «إيّاهُ» متقدماً أو متأخراً ولا يجوز حذفه][4].

«في باب النداء»

يحكم له بحكم المنصوب في الإتباع. أي المعرفة المفردة. وهي اسم الإشارة نحو هذا والمركب تركيب المزج في لغة من بنى نحو: معدي كَرِبَ. ومَنْ الموصولة، ففي إتباع هذه الثلاثة يجوز أَنْ يحكم له بحكم الإسم المنصوب في النداء. فكما تقول يا عبد الملك العاقَلَ» تقول: يا هذا العاقلَ بالنصب، ويجوز أنْ يحكم له بحكم الاسم المبني بسبب النداء، كما تقول: يا زيدُ العاقلُ تقول: يا هذا العاقلُ.

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٥٤٨/١.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٥٥٠/١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

قوله: (ويخص المستغاث) مثل: يا لزيدٍ، والمتعجب منه نحو: يا للماءِ، ويا للعجب.

قوله: (إلّا من مشار) خلافاً للكوفيين في إجازتهم حذف الحرف منه.

قوله: (مطلقاً)، أي مقصودة وغير مقصودة. قد حذف من المقصودة في قولهم: أَصبح ليلُ ونَوِّر فَجْرُ، وافتدِ مخنوقُ، وثوبي حَجُر، وأَطرقْ كـرا، وصاحِ، وقاسَ على هذا بعض النحاة.

قوله: (بدلاً أو بياناً) كلاهما يكون على الموضع.

قوله: (وهناه)، كناية عن النكرة، كأَنَّكَ قلت: يا إنسانُ.

قوله: (وما سُمع من وصف) يشعر أنّه لا ينقاس (على مَفْعَـلان)، يا مَلْأَمَانُ، وأكثر ذلك في الذم. (وفُعَلُ) نحو: يا فُسَقُ. (وفَعَالِ) يا غَدارِ، ويا فَساقِ، ويا لَكاعِ، ويختصان بالذَّمِ وقد سمع في المدح: يا مكرمانُ، وزعم بعضهم أنه تصحيف مكذبانَ وليس كما زعم بل نقل مكرمان الثقاتُ الأثبات.

قوله: (من مستغـاث ومتعجب منه) يقـال في المستغاث: يـا لزيـدٍ، والمتعجب منه: يا للماءِ إذا رأوا ماءً كثيراً وتعجبوا منه، ويقال: يا لزيدٍ لعمروٍ، فعمروٌ مستغاث من أَجله، والمندوب إمَّا عَلَمٌ نحو: وازيداه أَو موصول دون «أَلْ» تحرز مما فيه «أَلْ» مثل «الذي والتي» نحو: وامن حَفَر بئر زمزماه. أَو مضاف مثل: واغلامَ زيداه.

قوله: (ويجوز ترخيم المركب بحذف ثانيه. وإذا وقف عليه رُدَّ)، تقول في بعلبك يا بعلَ أقبل، فإذا وقفت على «يا فاطمَ، فالأكثر يقولون: يا فاطمهْ بالهاء. وبعضهم يقولون: يا فاطِمْ بلا هاءٍ.

قوله: (غير متحرك أولها)، تحرز من مثل: «عَفَرْنَى»[1] علمًا. فالنون والألف زائدتان للإلحاق بسفرجل، فلو رخمناه لم تحذف إلّا الألف. لأنَّ النون قويت بالحركة وتحصنت بها، فإنْ كان الأول ساكناً نحو: حَـمْراءَ، ومسلمانِ،

(١) عَفَرْني: الخبيث.

وقرشي، وهندات، وملكوت، وزيدونَ أعلاماً حذفت الحرفين الأخيرين. والأمثلة حاصرة لمحل الزائدين وأولهما ساكن.

وقوله: **(أو قبل آخره حرف مَدٍّ ولين زائد حرفا)**[1] نحو: منصور، وعمّار، وقنديل، فإنّه يحذف الأخيرين.

(ما لم يبق أقل من ثلاثة) قيل راجع إلى هذا، وإلى ما قبله نحو: بنونَ، ويدانِ وثمود **(فلا يحذف إلاّ الأخير، والترخيم)** على قسمين: **(على لغة من ينتظر)** فيبقى ما قبل المحذوف على حاله من حركة أو سكون، وكأنّه ينتظر الحرف المحذوف، **(وعلى لغة من لا ينتظر)** فيعامله على حسب ما يقتضيه التصريف، لأنّه عنده إسم مستقل.

«الاختصاص»

(ويشبه المنادى): أيْ يشبه الاسم المنادى. الاسم **(المنصوب على الاختصاص)**.

قوله: **(ونصبه بفعله واجب الإضمار)** أي بفعل الاختصاص نحو: نحن العَرَبَ أقرى الناس للضيف» أي اختص العرب.

[١٥/ب] قوله: **(وموضعه حال)**: أي موضع الفعل المحذوف حال، لأنا إذا قلنا: نحنُ معاشرَ الأنبياء لا نورثُ. . .[2] فمعناه: نحن لا نورث في حال كوننا مخصوصين بالنبوة. **(ولا يكون المنصوب بالاختصاص في ابتداء كلام، بل في أثنائه، ولا يكون نكرة ولا مبهمًا)**، فلا يقال: أنا فاضلاً أصنعُ كذا» لتنكيره، ولا أنا هذا أَصنع كذا. . على أَنْ يكون «هذا» منصوباً على الاختصاص، لابهامه.

---

(١) ساقط من «ب».

(٢) هذا حديث نبوي شريف وتكملته. . . ما تركناهُ صدقةٌ» انظر: شرح ابن عقيل ٣٩٨/٣.

قوله: **(فنصب سببياً)**، نقص هذا الوصف عن درجة إسم الفاعل، بأنّه لا يعمل إلاّ في السببي بخلاف اسم الفاعل، فإنه يعمل في الأجنبي والسببي، لأنَّ الربط حاصل ها هنا بالضمير المرفوع باسم الفاعل، لأنه عائد حقيقة على الموصوف. وأما الوصف المشبه، فالضمير المرفوع به عائد على الموصوف مجازاً، لأنَّ الحسن في الحقيقة إنمّا هو للوجه فلو عمل في أجنبي لم يكن في الوصف ما يربط بالموصوف حقيقة.

قوله: **(وهو للحال)**، أي لا يعمل ماضياً ولا مستقبلاً، لأنَّ عمله إنمّا هو لشبهه باسم الفاعل فنقص عن درجة اسم الفاعل لكونه لم يعمل ماضيا ولا مستقبلا، لأنَّ استعماله فيهما مجاز فاقتصر على الحال الذي استعماله فيه حقيقة.

قوله: **(ولا يشبه إلاّ ناصباً أو خافصاً)**، من جهة الشبهة بينهما أنهما يتحملان الضمير، وإذا كان الوصف رافعاً لظاهر لم يكن الوصف إذْ ذاك مشبهاً باسم الفاعل، بل بالفعل بخلاف ما إذا نُصب أَو خُفض، فإن الخفض إنمّا هو من النصب تخفيفاً خلافاً لمن زعم أنَّ الخفض إنما هو من الرفع فاصل. مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُ، عندهُ. . حَسُنَ وجهُ، وليس هذا بشيء، لأنه يلزم فيه إضافة إسم الفاعل إلى نفسه، لأنَّك إذا جعلتها من رفع لم يكن في الوصف ضمير، فالحسن هو الوجه بخلاف قولنا، فإنَّ الحسن قد أسندناه إلى ضمير الرجل، فانتصب الوجه فضلةً. لقائلٌ أنْ يقول: ليس هذا من إضافة الشيء إلى نفسه، بل من إضافة الصفة إلى الموصوف، لأنَّ الحسن صفة، والوجه موصوف فثبتت المغايرة، فصحت الإضافة، والجواب: أنَّ هذا نفسه موجود في إسم الفاعل إذا رفع السببي نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أَبوه زيداً. . وقد أَجمعنا على أنَّه لا تجوز إضافة «ضارب» إلى أبيه، وإنْ كانَ صفـةً وموصوفاً، فكذلك ها هنا، لأنَّ العلة واحدة في المصدر.

قوله: **(بالأصالة)**، تحرز من إسم الفاعل، فإنه **(اسم دال على معنى قائم بالفاعل لا بالأصالة)** بل لكونه مشتقاً من المصدر.

«الظـرف»

قوله: (وكل منهما): أيْ من المصدر والظرف (مبهم ومختص)، مبهم المصدر نحو: ضربتُ ضرباً، ومختصهُ نحو: ضربتُ ضرباً شديداً، ومبهم ظرف الزمان نحو: متى جئت ومختصهُ: جئتُ يوم الجمعة، ومبهم ظرف المكان: أينَ زيد؟ ومختصهُ: عندكَ.

وقوله: (متصرّفٌ منصرف)، التصرف: هو استعمال الاسم بوجوه الإعراب من الرفع والنصب والجر. والانصراف أنْ يدخل الإسم الجر والتنوين أو ما عاقبه من الألف واللام أو الاضافة مثال المتصرّف المنصرف في المصدر: ضربتُ ضرباً. وفي ظرف الزمان صمتُ يوماً، وفي ظرف المكان دخلتُ المسجد، ومثال عكسه في المصدر، سبحانَ علما، فإنَّه غير متصرف للزومه المصدرية، ولا منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. كما قال الشاعر:

أَقـولُ لـمّـا جَـاءَني فـخْـرُهُ   سُبْحَـانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَـاجِرِ[1]

كأنه قال: براءة من علقمة، ومثاله في ظرف الزمان: «سحر» معيناً فلا يتصرف للزومه الظرفية ولا ينصرف للعدل والعلمية، وليس بمبني خلافاً لبعضهم إذْ زعم أنَّه تضمّنَ معنى الحرف كأمس فبنيَ، ويعسر الفرق بينهما.

وقوله: (إلاّ في ظرف مكانٍ): استثناءٌ من العكس إذْ لم يوجد ظرفُ مكان عادم انصرافٍ وتصرّفٍ معاً ومثال المتصرف غير المنصرف في المصدر ما أُنِّث بألف التأنيث كَرُجْعَى. وكبرياءَ. فيتصرف لاستعماله مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً. ولا ينصرف للتأنيث اللازم، ومثاله في ظرف الزمان غُدوةً وبكرةً، علمين، فلا ينصرفان للتأنيث والعلمية، ويتصرّفان. ومثاله في ظرف المكان ما كان صفةً في الأصل لمكانٍ على وزنِ «أَفْعَل» كأَسْفَلَ، وأَعلى، فلا ينصرفان

---

(١) البيت للأعشي، انظر الديوان ١٩٠، ومعاني القرآن للأخفش: ١٩٢، والمقتضب ٢١٨/٣، ومجالس ثعلب ٢١٦، ومقاييس اللغة ١٢٥/٣، ومجاز القرآن ٣٦/١، والخصائص ١٩٧/٢، وشرح المفصل ١٢٠/١، والصبح المنير ١٠٤.

قوله وعكسه: أي منصرف لا مُتصرّف، مثاله في المصدر: لبيكَ، وسعديكَ، فلا يتصرفان للزومهما المصدرية. وينصرفان لأنَّ فيهما ما عاقب التنوين، وهو الإضافة. ومثاله في ظرف الزمان: ضُحىً وبكرىً، من يوم بعينه، فينصرفان لوجود التنوين، ولا يتصّرفان للزومهما الظرفية[1]: [ومثاله في ظرف المكان. حذاءك وتلقاءك، فينصرفان لإضافتهما، ولا يتصرفان للزومهما الظرفية].

«الحـــال»

قوله في الحال: أَو مؤكد مثل ﴿ولا تعثوا في الأرض مُفْسِدين﴾[2]، ﴿ويومَ يُبْعَثُ حَيّاً﴾[3] ﴿وتَولّوا مُدْبرِينَ﴾[4].

قوله: (**وشرطها تنكيرٌ**) لشبهها بالتمييز في كونهما مبنيين إبهاماً، فالتمييز يبين ذاتاً والحال تبين وصفاً، وكان تشبيه الحال بالتمييز أولى من العكس، لأن تبيين الذوات متقدم على تبيين الأوصاف، وهذه العلة لا تتم إلاّ على مذهب من أوجب تنكير التمييز. وقد ذهب الكوفيون[5] إلى جواز تعريفه مطلقاً، وبعض البصريين إلى جواز تعريفه في بعض الصور[6]. وقد جاءت أحوال معارف تأولتْ بنكراتٍ، وأبقاها على ظاهرها يونس[7]، فأجاز تعريف الحال مطلقاً قوله: (**وانتقال**)، لا يقال: أقبل زيدٌ طويلَ الأنف. . لأنهًا صفة ثابتة له قبل المجيء وبعده فلا فائدة لتقييد المجيء بها [وبعد تمام الكلام][8] تحرز عن المفرد. فلا يقال: زيدٌ قائمًا».

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٢) من سورة البقرة: ٦٠.

(٣) من سورة مريم: ١٥.

(٤) من سورة الأنبياء: ٥٧.

(٥) انظر همع الهوامع ١/٢٥٠.

(٦) انظر الكتاب ١/١٨٧.

(٧) انظر الكتاب ١/١٨٩.

(٨) زيادة من «ب».

قوله: (**وتقع موقعها ظرف ومجرور**) نحو قام زيدٌ عندك، وجاء زيدٌ بثيابه.

قوله: (**تامان**)، تحرز من الناقصين، فلا يقال: هذا زيدٌ اليومَ، ولا فيكَ.

قوله: (**وجملة بشرطها صلة**)، أي يشترط فيها ما يشترط فيها إذا كانت صلة من كونها خبرية لا تعجبية ولا مستدعية كلاماً قبلها.

قوله: ([**ويجب الواو إنْ عريت**][1] **من الضمير**)، أي من الضمير العائد على ذي الحال وقد زعم ابن جني أن جملة الحال لا تخلو من الضمير مطلقاً، وأنَّ قولهم: جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، معناه: وقت مجيئه، وحذف لفهم المعنى.

قوله: (**وإلّا فيختار**)، أي وإنْ لم تعرُ الجملة من الضمير اختُيِرت الواو نحو: جاء زيدٌ ويدهُ على رأسه.. ويجوز: يدهُ على رأسِهِ [وليس بشاذٍ[2]] خلافاً للزمخشري [تابعاً للفراء في ذلك[3]] وفي كتاب الله تعالى: ﴿ويومَ القيامَةِ تَرَى الذين كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وجوهُهُم مُسودةٌ﴾[4] جاء بلا واو، قال الشاعر:

ظَلِلْتُ رِدَائي فَـوْقَ رأَسي قَاعِـداً   أَعدُّ الحَصَىٰ ما تنقضي عَبَراتي[5]

معناه في أَحد محتملاته، وردائي فوق رأسي وما تنقضي عبراتي.

قوله: (**أو مصدرة بماضي المعنى**) نحو: جاء زيدٌ ولم يركض فرسَهُ» ويجوز

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) من سورة الزمر: ٦٠، في إعراب القرآن للنحاس ٨٢٧/١ بعد ذكر الآية... وجوههم مسودة مبتدأ وخبر. في محل نصبَ، ويجوز النصب على أن يكون «وجوههم» بدلاً من «الذين».

(٥)

لم يركض، وجاء زيدٌ وقد ذهبَ بصرُهُ، ويجوز: قد ذهب بصرُهُ. ولابُدَّ من «قد» ظاهرة أو مقدرة في ماضي اللفظ والمعنى المثبت عند البصريين غير الأخفش، فإنه وافق الكوفيين في إجازتهم وقوع الماضي المثبت بغير قد مطلقاً، فإنْ كان ماضي اللفظ مستقبل المعنى فنصوا على أنَّه لا يدخل عليه الواو، ولا قد، نحو قولهم: لَأضربنَّهُ مكثَ أَو ذَهَبَ» أَي لأضربنَّه إنْ مكث أَو ذهب، ولكونه أصله الشرط لم يجز دخول «قد» عليه، ولا مجيئه بصيغة المضارع، فلا يقال: يذهب أَو يمكث، لأنَّ كُلَّ شرط حُذِفَ جوابه لم تستعمل فيه إلاّ صيغة الماضي، تقول: العرب: أَنتَ ظالِمٌ إنْ فعلت. ولا تقول: أَنتَ ظالِمٌ إنْ تفعلْ».

«التمييز»

قوله: في التمييز (أَو مؤكد) نحو: عندي من الرجال عشرون رجلاً.

قوله: (فمنقول): النقل تارة من فاعل نحو: تصبب زيدٌ عرقاً، أَصله: تصبب عرقُ زيدٍ، وتارة من مفعول نحو: غرست الأرضَ شجراً، وفي إثبات المنقول من المفعول خلاف ولم يمثل سيبويه بالمنقول عن المفعول، وممن ذكره أبو عليٍّ الشلوبين، وجعل ما ورد من ذلك حالاً مقدرة ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿وفجَرنا الأرضَ عُيوناً﴾[1] لأنها حال التفجير لم تكن عيوناً. إنما صارت عيوناً بعد ذلك، وهذا نظير قولهم: مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً... «فصائداً» حال مقدرة، لأنك حين: مررت به لم يكن صائداً. وتارة يكون منقولاً من مضاف نحو: زيدٌ أَحسنُ وجهاً من عمروٍ قالوا: تقديره: وجهُ زيدٍ أَحسنُ من وجه عمروٍ. وعلى هذا فالقسمان الأولان يرجعان إلى النقل من المضاف. لأنَّ أصلهما: تصبب عرقُ زيدٍ. وفجرنا عيونَ الأرضِ، وكلاهما مضاف وأسندنا التصبب لزيد والتفجير للأرض على جهة المجاز والاتساع، كما أسندنا الأحسنية إلى زيدٍ. وفي الحقيقة المتصف بهذه الأوصاف إنمّا هو المضاف. فإذن النقل إنمّا هو من المضاف. ونعني بتمام الكلام ما يمكن تسلط العامل الذي عمل في المضاف إليه على لمضاف، لأنه يصح أَنْ يعمل في المضاف.

(١) من سورة القمر: ١٢.

تصبب، وفجرنا، والابتداء العامل في زيدٍ، وقد ذكر من الشبه بالمنقول قولهم: نعم رَجُلاً زيدٌ. «فرجلاً» لا يصح أنْ تعمل فيه «نعم» لأنها لا ترفع نكرة فصار شبيهاً، بتصبب زيدٌ عرقاً» من حيث أنَّه جاء بعد فعلٍ وفاعلٍ. لأنَّ في «نِعْمَ» ضميراً مستتراً مُفسراً برجلٍ.

قوله: (ولا يجر بـ«من»)، إنما كان ذلك، لأنَّه إمّا فاعل أو مفعول أو مضاف، كما قسموه، فلم يدخلوا عليه «من» مراعاةً للأصل. ولما كان المشبه بالمنقول لا يتنزل منزلة المنقول مطلقاً جاز جره بـ«من» في الضرورة[1]. فيقولون في الشعر: نِعْمَ من رجلٍ زيدٌ[2] لأنّه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف.

قوله: (وإنْ كان عن تمام الاسم ينون) نحو: عشرون رجلاً، (أو تنوين) نحو: رطلٌ زيتاً (أو إضافة) نحو: للّهِ دَرُّهُ فارساً.

قوله: (ويجر بـ«من» ويرد في العدد إلى الجمع معرفاً)، تقول: ثلاثة عشرَ من الرجال، وعشرون من الجواري.

«المفعول معه»

قوله: في المفعول معه (مضمنه معنى المفعول به) هذا فرق بين الواو العاطفة وبين واو «مع» لأنَّك إذا قلت: تساوى الماءُ والخشبةَ.. فمعناه: ساوى الماءُ الخشبةَ. وإذا قلت: قام زيدٌ وعمروٌ.. فيحتمل أَنْ يكون قيام عمروٍ متسبباً عن قيام زيدٍ، ويحتمل أَنْ يكونَ مستقلاً. فإذا نصبت تعين الأول. وكأنّك قلت: أَقام زيدٌ عمراً...

قوله: (ولا يقدم على العامل) لا يقال: والنيلَ سرتُ.. (ولا يُوسط) نحو: سارَ والنيلَ زيدٌ... وإنّما كان ذلك، لأنَّ الواو عندهم أصلها أَنْ تكون للعطف، فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا.

---

(١) في «ب»، «ضرورة».

(٢) جاء في الشعر:

تخيّــرُه فـلـم يـعــدل ســواهُ   فنعم المـرءُ من رجـلٍ تهـامِ

انظر: أوضح المسالك ١/٣٦٩.

«المفعول له»

قوله: في المفعول له، (وشرطه المصدرية)، أجاز بعضهم أَن يكون غير مصدر نحو: جئتُ السمنَ أي للسمنِ، ولورود مثل هذا وجب أَنْ يتأول على حذف المصدر المضاف، كأنّه قال: ابتغاءَ السمنِ، لأنَّ الذوات لا تكون عللاً للأفعال / . [١٧/أ]

قوله: (واتحاده بالعامل زماناً وفاعلاً)، أمَّا اتحاده زماناً فلا نعلم خلافاً في اشتراطه وأما اتحاده به فاعلاً ففيه خلاف. والمشهور اشتراطه، ومما استدل به مَن لم يشترطه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آياتِهِ يُريكُم البَرقَ خَوْفاً وَطَمَعَاً﴾[١] فالإراءة من الله تعالى، والخوف والطمعُ واقع منا، فقد اختلف الفاعل، وقال النابغة:

وَحَلّتْ بُيُـوتي في يَفـاعٍ ممنَّـعٍ … يُخالُ بهِ رَاعي الحَمُولةِ طَـائِرا[٢]

حِذَاراً على أَنْ لا تُصابَ مَقادتي … ولا نِسْـوَتي حتى يَمُتْنَ حَـرائِـرا

«فَحِذَاراً» مفعول لأجله والعامل فيه «حلت» وفاعل حلت «بيوتي» والحذر واقع منه، فاختلف الفاعل، ورُدَّ بأَنَّه يحتمل أَنْ يكون «خوفاً وطَمَعاً» مصدرين منصوبين على الحال، أي خائفين وطامعين. وأَنْ يكون معنى حلت بيوتي. أي أَحللت بيوتي، لأنهَّا لا تحل بنفسها، بل بإحلال الغير، فاتحد الفاعل، ويمكن أَنْ يبقى هذا على بابه، ويكون الحذر واقعاً من البيوت على جهة المجاز، وأَنَّ بيوته حذرت أَنْ تُصيب صاحبها ضَيمٌ أَو نساءَهُ استرقاقٌ.

قوله: (فإِنْ فُقِد شرط جُرَّ) نحو: جئتُ للسمن، وأَكرمتُ زيـداً لإِحسانه لِي غداً، وخفتُ زيداً لحذر عمروٍ شَرَهُ. . وهذا الباب لم يترجم له الكوفيون، وجعلوه من باب المصدر وقد حُكي عن الزجاج أَنّهُ ينصبه نصب المصدر الملاقي في المعنى، فإذا قلت، قُمتُ إجلالاً لكَ» فكأَنَّكَ قلت: أَجللتُ إجلالاً لك، وهذا ليس بشيء لأَنَّهُ يجيء فيما لا تمكن فيه الملاقاة في المعنى إلاّ بتجوّزٍ كثيرٍ، نحو: أَبغضتُ زيداً محبّةً في عمروٍ.

---

(١) من سورة الروم: ٢٤.

(٢) البيتان للنابغة الذبياني، انظر الديوان ٤٠، وكتاب سيبويه ١/١٨٥، والتهذيب ٥/٩١. وشرح المفصل ٢/٥٤.

«الاستثناء»

قوله في الاستثناء (**وبحاشا إلى إنْ نصبت...**) أمّا حاشا فلم يحفظ سيبويه فيها إلّا انخفض وهي عنده حرف[1]. وقد نقل الأخفش وغيرُه النصب[2] بها، ومن كلام العرب: اللّهم اغفر لي ولمن سمعنى حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ» وقال الشاعر:

حـاشـا قـريشـاً فـإنّ اللّهَ فَضَّلهـا عَلَى البَـرِيَّةِ بـالإسلام والـدِّينِ[3]

وأمّا «خلا وعدا» فحُفظ فيهما النصب والخفض. فالنصب على أنهما فعلان[4] فاعلهما مضمر عائد على المصدر المفهوم من الحكم المسند للمستثنى منه ويجب إضماره. فإذا قلت: قام القومُ حاشا زيـداً... ففي «حاشا» ضمير يعود على المصدر المفهوم من «قام» فكأنّك قُلت: قام القوم جـانبَ هُـو، أيْ ـ القيامُ زيداً. والجملة من الفعل والفاعل والمفعول جوّز فيها النحاةُ وجهين: أحدهما أنها لا موضع لها الإعراب مع تعلقها بما قبلها، وإنّما كان ذلك، لأنَّ هذه الجملة وقعت موقع غير الجملة. كأنّك قلت: إلّا زيداً، والأصل في أدوات الاستثناء «إلّا» فكما أنّ «إلّا زيداً» لا موضع له من الإعراب مع تعلقه بما قبله، فكذلك هذه.

والثاني: أنها في موضع نصب على الحال، وينبغي أَنْ يستثنى هذا من قولهم: إنَّ الفعلَ الماضي لا يقع حالاً إلّا مع «قد» ظاهرة أو مقدرة، فإنْ زيدَ قبلهما «ما» فقد أَجاز الجرمي[5] زيادة «ما» وخفض ما بعدهما، والأكثر على

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٥٩.. «ومما جاء من حروف الإضافة فيه معنى إلّا وليس باسم «فحاشا».

(٢) انظر أوضح المسالك لابن هشام ١/٢٩٣.

(٣) الشاهد للفرزدق. انظر الديوان ٣٨١، وشرح ابن عقيل ١/١٣٩، وشرح الأشموني ٢/١٦٥، وحاشية الصبان ٢/١٦٤، والهمع ١/٢٣٢، والدرر اللوامع ١/١٩٦.

(٤) في الأصل على أنها أفعال فاعلها...

(٥) صالح بن إسحاق البصري مولى جرم بن زبان من قبائل اليمن، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، مات سنة ٢٢٥هـ انظر: تأريخ بغداد ٩/٣١٣، وبغية الوعاة ٢/٨.

أَنَّ «ما» مصدرية وصلت بالفعل وتقدر بمصدر منصوب على الحال، تقديره: خلواً، أَي خالين من زيدٍ، وإِنْ جرت فحروف تتعلق بما قبلها.

قوله: **(واسمها واجب الإِضمار)** إذا قلت: قام القومُ ليس زيداً.. ففي «ليس» ضمير يعود على البعض المفهوم من الكلام، ولـمّا كان البعض مفرداً لم يظهر بعد «ليس» ضيمر تثنية ولا جمع إذا كان الخبر مثنىً أو جمعاً نحو: قام القوم ليس الزيدين.

قوله: **(بغير وسوى)** أما «غير» فيأتي حكمها، وأَمّا سوى فمنصوبة على الظرف، ولم يذكر سيبويه[1] الاستثناء بها. وقد زعم ابن مالك أنهًا لا يلزم ظرفيتها، بل تقع مبتدأً وفاعلة ومفعولة فعلى هذا تجري مُجرى «غير». ومما وقعت فيه فاعلة قول الشاعر:

وَلـم يَبْـقَ سِـوَى الـعـدوا نِ دُنّـاهم كَمَـا دانـوا[2]

وحقيقة الظرف ها هنا ممتنعـة. وقد سُمع من كلامهم وصل الموصول بها فيقولون: مررتُ بالذي سواك[3]. فليست هـا هنا بمعنى «غـير» لأنَّ غيراً لا تدخل ها هنا إلاّ والضمير قبلها، فيقـولون مـررتُ بالـذي هو غـيـرك فلما وصلوا بها بغير ضمير ادّعى أنها ظرف. وكأَنَّك قلت: مررتُ بالذي مكانك، أَي استقر مكانكَ، وصار عوضاً منك في مكانك فحصلت المغايرة بذلك. «فسوى» وإنْ أُفهمت معنى «غير» فليس ذلك على جهة الترادف.

قوله: **(والإِسم بعد إلاّ أَو غير إلى.. فالأَفصح البدل)**، مثال تفريغ العامل: ما قامَ إلاّ زيدٌ، وما خرجَ غيْرُ عمرو، «فزيد وغير» مـرتفعانِ عـلى الفاعلية، لأنَّ العامل لم يُشغل بغيرهما وقد أَجاز الفراء نصبهما على الاستثناء، ورفعهما على البدل، ويكون الفاعل محذوفاً وهذا جارٍ على مذهب الكوفيين.

---

(١) في الكتاب ١/ ٣٥٩.. ومما جاء من الأسماء فيه معنى «إلاّ» فغير وسوى..

(٢) البيت للفند الزماني ـ بكسر الزاي وتشديد الميم المفتوحة ـ أنظر: أمالي القالي ١/ ١٦٠، والمغني ١/ ٣١٩، وأوضح المسالك ٢/ ٧١، وشرح ابن عقيل ١/ ٦١٣.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١/ ٧٠، ونسب هذا الرأي إلى البصريين.

وإنْ لم يفرغ والكلام موجب نحو: قام القومُ إلّا زيداً» فالأفصح النصب، ويجوز رفعه، قالوا: على النعت، إذْ لا يصح فيه البدل، إذْ لا يصح تكرار العامل ها هنا، لو قلت: قام إلّا زيدٌ. . لم يصح. وذكروا أَنَّ من خصائص الوصف بـ «إلّا» أنهّا تكون صفة لما قبلها سواء أكانت معرفةً أم نكرةً أو ضميراً أو غير ضمير ومن قواعدهم أَنَّ الضمير لا يوصف إلّا على رأي الكسائي، فإنَّهُ يجيز وصف الضمير الغائب. ومن قواعدهم أيضاً أَنَّ النكرة لا تكون صفة للمعرفة، ولتشويش هذه القاعدة اضطربوا، فقال ابن أَبي الفضل[1] في كتاب «الضوابط» إنَّه لا يجوز النعت حتى يكون الإسم الذي قبلها فيه الألف واللام للجنس. وزاد ابن مالك أَو يكون المستثنى منه نكرة وأطلق ابن عصفور كما قدمنا. وقال بعضهم قول النحاة في هذا صفة، إنّما يعنون به عطف البيان، ولما كان مشتركاً مع الصفة في كونها بياناً والعامل فيه واحد أُطلق عليه اسم الصفة. وقد ذكر أَنَّ سيبويه[2] يطلق على عطف البيان إسم الصفة لكن تخصيص من قيد بحال يفهم أنهم ما عنوا إلا الصفة حقيقة.

أو منفي، فالأفصح البدل نحو: ما قام القومُ إلّا زيدٌ. . إنّما كان أفصح لأنه تحصل المشاكلة في الإعراب، والاشتراك في العمدة، لأَنَّ البدل من الفاعل فاعل، ويجوز مع هذه الصفة على ما قدمنا، والنصب على الاستثناء، وادعاء البدلية ها هنا ضعيف، لأنَّ البدل والمبدل منه لا بُدَّ أن يشتركا في الحكم، فإذا قلت: أكلتُ الرغيف ثلثَهُ، فالرغيف تسلط الأكلُ على كله مجازاً، وعلى ثلثه حقيقة، وها هنا العامل في المستثنى منه لا يصح أَنْ ينسب إلى الثاني لا حقيقة ولا مجازاً للتناقض. ولإنّا إذا جعلناه بدلاً فلا يمكن إلَّا أن يكون بدل بعض. وهذا البدل يشترط فيه الضمير ولا يحذف إلّا قليلاً، وها هنا لم يلفظ به أصلاً في كلامهم، ولصعوبة تعقل البدل ها هنا عدل الكوفيون إلى ادعاء أَنَّ «إلّا» حرف عطف[3]. ولا يعطف بها إلّا في الاستثناء وقد وجدنا أكثر حروف العطف

---

(١) محمد بن أبي جعفر اللغوي الأديب، أخذ العربية عن ثعلب والمبرد، وله عدة مصنفات، مات سنة ٣٢٩هـ أنظر: بغية الوعاة ٧٢/١.

(٢) انظر: الكتاب ٩٣/١.

(٣) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ١٩٦/١.

لا تشرك في الحكم، فهذه منها. ولا يرد عليهم بأنَّ «إلّا» لم يعطف بها في غير / هذا الباب فيحمل هذا الباب عليه، لأنَّ بعض حروف العطف مقيدة [١٨/أ]
بأَحوال، فكذلك «إلّا» قيدت بباب الاستثناء. وهذا مذهبٌ حَسَنٌ سَهلٌ.

قوله: (والأَمر كالموجب)، نحو: اضرب القومَ إلّا زيداً. فنصبه من وجهين: النعت والاستثناء ولا يجوز على البدل.

قوله: (والاستفهام والنهي كالنفي)، نحو: هل يقومُ القومُ إلّا زيدٌ..، ولا يضرب القومَ إلّا زيدٌ، فرفعه من وجهين: البدل والنعت، ونصبه على الاستثناء، وتقول: ما قام القومُ إلّا زيدٌ.. فيجوز فيه الأَوجه الثلاثة، البدلُ، والنعتُ والنصبُ على الاستثناء.

قوله: (ويجب نصب المستثنى بالفعل)، نحو: قام القومُ ليس زيداً.. وإذا قدم على المستثنى منه نحو: ما قامَ إلّا زيداً القومُ.. ولا يجوز رفعه على البدل. وقد أَجازَ رَفعه الكوفيون وأَنشدوا:

فَلَم يَبْقَ إلّا واحدٌ منهم شَفْرُ[١]

والتقديم على صفة المستثنى منه يوجب النصب أَيضاً نحو: ما جاءني أَحدٌ إلّا زيداً خيرٌ من عمرٍو.. وتقديره: ما جاءني أَحدٌ خيرٌ من عمرٍو إلّا زيداً.. فزيد.. إذا تأَخر جازَ فيه الرفع والنصب وإذا قدمناه على «خيرٍ» صفة «أَحد» وجب نصبه خلافاً للمازني[٢] في إجازة الرفع. وهذا ضعيف، لأَنّه إذا اجتمع البدل والنعت بدأت بالنعت ثم البدل نحو: أَعجبتني الجاريةُ القرشيةُ كلامها. ولا يجوز: أَعجبتني الجاريةُ كلامها القرشية.

قوله: (وإذا كان من غير الجنس ولم يتوجه عليه العامل)، نحو: ما زادَ

---

(١) في الأصل «شقى» من «ب» ولم يعرف قائله.

(٢) بكر بن محمد بن حبيب، الإمام أبوعثمان وهوبصري روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، كان إماماً في العربية متسعاً في الرواية مات سنة ٢٤٩هـ انظر: معجم الأدباء ١٠٧/٧، ووفيات الأعيان ٩٢/١.

إلاّ ما نَقَص، و «ما» عندهم مصدرية، وتقديره: ما زَادَ إلاّ النقص، فالنقص لا يجوز أَنْ يتوجه عليه «زادَ» وإِنْ توجه. **فالحجازيون ينصبون** ما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً. . فالحكم المسند «لأحد» يصحُّ أَنْ يسند إلى الحمار، **وبنو تميم يجعلونه كالمتصل**، فيجيزون فيه الرفع والنصب(١).

«لا النافية للجنس»

قوله: **(في إسم «لا» عمل إنَّ)**، احترازاً من العاملة عمل «ليس».

وقوله: **(هي فرع، فرع الفرع)**، بيانٌ، ذلك أَنَّ «لا» مشبهة بـ «إنَّ» لأنَّ «لا» لتأكيد النفي وإنَّ لتأكيد الإثبات، فحملت على نقيضتها، كما حملوها على نظيرتها حين شبهوها بـ «ليس» والحمل على النقيض كالحمل على النظير، وكان القياس أَنْ يكون إعمال «لا» إعمال «ليس» أكثر من إعمالها إعمال «إنَّ» ولكنَّ السماع بخلافه.

بيان الفرعية الثانية أنَّ «إنَّ» إنَّما عملت لشبهها بالفعل. والفرعية الثالثة أَنَّ تقديم منصوب الفعل على مرفوعه فرع عن تقديم مرفوعه على منصوبه.

قوله: **(وشرطه التنكير)**، إنّما كان ذلك، لأنَّك إذا قلت: لا رَجُلَ في الدار. . فهي جواب عام لمن قال: هل من رجلٍ في الدار؟ وهذا سؤال عام، فالجواب كذلك، ولا يتأَتى ذلك إلاّ والإسم نكرة، والأَصل لا من رَجُلٍ في الدار. . لكنهم حذفوا «من» وضمنوا معناها، ولذلك بُنِي إسم «لا» معها.

وقوله: **(وعدم الفصل)**، فلا يجوز: لا في الدارِ رَجُلاً قائمٌ. . بل يجب رفعه، كقوله تعالى: ﴿لا فيها غَوْلٌ﴾(٢). . وسواء أكان الفاصل ما يكون معمولاً لخبرها لو لم يفصل أَو غير ذلك، وارتفاع الإسم على الإبتداء، ويجب إذْ ذاك تكرارها خلافاً للمبرد، **(فإنْ كان مضافاً)**، نحو: لا غُلامَ سَفرٍ عندكَ. . **(أَو مطولاً)**، نحو: لا طالعاً جبلاً أَفضلُ من زيدٍ. . فإنَّه إذْ ذاك يعرب كما مثلنا.

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ١/٣٦٣ ـ ٣٦٤.

(٢) من سورة الصافات: ٤٧.

وقوله: (**أو مفرداً فمبنيٌّ**)، نحو: لا رَجُلَ، ولا زَيدَينِ، ولا زيدِينَ، (**إلّا مجموعاً بألف وتاءٍ مزيدتين فيجوز فتحه**)، نحو: لا مسلماتَ لكَ.. والصحيح جواز الفتح والكسر خلافاً لمن أَوجب الفتح وخلافاً / لمن أَوجب الكسر، فكلاهما مسموع عن العرب، ويعني بالمفرد قسيم المضاف والمطول، وهكذا الاصطلاح في المفرد في هذا الباب وفي باب النداء. [١٨/ب]

قوله: (**كثر حذفه**)، نحو: لا رَجُلَ، ولا مَالَ، يُريدونَ «لنا» فيحذف «لنا» الحجازيون في أكثر كلامهم ويوجب التميميون حذفه.

«المجرورات»

قوله: في (**باب المجرورات أو تبعية**)، نحو: مررتُ بزيدٍ العاقلِ.

قوله: (**و «عن»**)، تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف الجر، نحو: جَلَس من عن يمينهِ.. ومعناها الناحية، وإذا تعدى فعل المخاطب إلى ضميره المتصل نحو: دع عنك.. فهي ها هنا إسم ظرف، لامتناع أنْ يقال: إرفق بك، إنَّما يقال: إرفق بنفسك.

(**و «على»**)، تكون إسمًا إذا دخل عليها حرف الجر نحو:

غَـــدَتْ مِـــنْ عَـــلَيـهِ[١]

أي من فوقه، بل زعم السهيلي وتلميذه الرُّنـدي[٢] وابن معزوز[٣]

---

(١) هذا جزء من شطر بيت تمامه:

غدت من عليه بعدما تـمَّ خمسها تصلُ وعن قيضٍ ببيـداء مجهَـلِ

وهو لمزاحم العقيلي. انظر: النوادر ١٦٣، وأدب الكاتب ١٧٩، الكامل ٧٢/٢، المقتضب ٥٣/٢، الموجز لابن السراج ١٠٨، المقرب لابن عصفور ١٩٦/١، الضرائر لابن عصفور ٣٠٥، شرح المفصل ٣٩/٨، المغني ١٤٦/١.

(٢) أبو علي الأستاذ النحوي وهو من تلاميذ السهيلي وله شرح على جمل الزجاجي. انظر: بغية الوعاة ٢٢٠/٢.

(٣) يوسف القيسي أبو الحجاج الأديب من أهل الجزيرة الخضراء، كان نحوياً جليلاً مات سنة ٦٢٥هـ بـمُرسية انظر: بغية الوعاة ٣٦٢/٢.

والشلوبين في أحد قوليه أنّ «على» متى جرت لا تكون إلاّ إسمًا، وزعموا أنَّ سيبويه نص عليه بقوله: واعلم أنَّ «على» إسم ولا يكون أبداً إلا ظرفاً[١]، وبأنّه حين عَدَّ حروف الجر لم يذكر فيه «على»[٢] وهذا خلاف لما هو مشهور في كتب النحاة وألسنة المعربين، وتكون أيضاً فعلاً بإجماع نحو: إنَّ فرعونَ عَلاَ في الأرض[٣]. .

(و «حاشا» وخلا وعدا. .)، تقدمت في الاستثناء.

(و «رُبَّ»)، مذهب الكسائي وابن الطراوة[٤] أنها إسم.

(و «متى»)، لا يكون إلاّ حرفاً في لغة هذيل، بمعنى «من» يقولون: أخذها متى كمه، أيْ من كمهِ وفي لغة غيرهم هي ظرف في استفهام أو شرط.

(و «لَعَلَّ»)، لا تكون حرف جر إلاَّ في لغة عقيل نحو قول الشاعر:

فَقُلْتُ ادعُ أُخْرَى وارفع الصَوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبـي المغوارِ مِنْـكَ قَرِيْبُ[٥]

وفي هذه اللغة قد بنى على الكسر نحو قول الشاعر:

لَعـلِّ اللَّـهِ فَضَلكم عَلَيْنـا ... بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَـريـمُ[٦]

والشريم: المفضاة.

---

(١) انظر: الكتاب ٢٠٩/١، فأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو: خلف وأمام. . وعلى.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه ٣١٠/٢.

(٣) من سورة القصص: ٤، قال النحاس في إعراب القرآن ٥٤١/٢. علا، ها هنا فعل. .

(٤) سليمان بن محمد بن عبد الله أبو الحسن، كان نحوياً ماهراً أديباً بارعاً يقرض الشعر وينشيء الرسائل مات سنة ٥٢٨هـ انظر: بغية الرعاة ٦٠٢/١.

(٥) الشاهد لكعب بن سعد الغنوي. انظر: النوادر ٣٧، واللامات ١٤٨، والأبيات المشكلة للفارقي ٥٠، ولمع الأدلة ٨٢، وشرح المفصل ٣٦١/٢، والمغني ٨٦/١، وابن عقيل ٤/٢، وأوضح المسالك ١١٩/٢.

(٦) من الشواهد التي لم يعرف قائلها، انظر: المقرب لابن عصفور ١٩٣/١، وشرح المفصل ٣٦١/٢، وشرح ابن عقيل ٥/٢، وأوضح المسالك ١١٨/٢، وابن الناظم ١٤٠، والأشموني ٢٨٤/٣.

(و «الكـاف»)، مذهب البصـريين إلّا الأخفش أنهّا تكـون إسـمًا في الضرورة، والأخفش يجيز ذلك فيها في سعة الكلام.

(و «مُذْ ومُنْذُ»)، المشهور أنهما إنْ[١] جرّا حرفانِ، وزعم بعضهم أنهّما إذْ ذاك ظرفان كهما إذا ارتفع ما بعدهما.

(والهاء والهمزة: لاستفهام أو قطع)، نحو: ها اللّـهِ ليقومنَّ زيدٌ.. وأَ اللّـهِ ليخرجنَّ، وأَ اللّـهِ لتقُومنَّ، وهذه الثلاثة عوض من حرف القسم، فلذلك لا يجتمعان (وَمِ ، وَمُ)، نحو:مِ اللّهِ ومُ اللّـهِ، وهما بمعنى واو القسم. وقد زعم بعضهم أنهّما إسمان بقية من أَيمن اللّـهِ.

(ومِن.. مثلة الميم)، زعم بعضهم أنها إسم بقية «أَيمن».

(والفاء والواو)، يعني بمعنى «رُبَّ» وقد اختلف هل الجر بهما أم بـ «رُبَّ» مضمرة بعدهما؟ والاختيار أَنَّه بهما، لأنَّ قاعدة البصريين أَنَّ حروف الجر لا تعمل مضمرة، وتجر الواو في القسم أَيضاً.

(و «لولا»)، زعم الأخفش[٢] أنهَّا لا تجر المضمر، وأَنَّ ما وَرَدَ من قول العرب: لولاك، إنّـما هومن باب وضع الضمير المجـرور موضـع الضمير المرفوع، كما وضعوا المرفوع موضع المجرور في قولهم ما أَنتَ كأنَا ولا أَنا كأَنت، وزعمَ المبرد[٣] أَنَّ لولاك ليس من لسان العرب، إنّـما يقولون لولا أَنْتَ، وهذا ليس بشيءٍ. إذْ قد نقل ذلك رؤساء النحويين واللغويين كالخليل وسيبويه[٤] وأَبـي زيد والفراء.

قوله: (والكاف إلى لولا المظهر..)، قد جاء جر الكاف المضمر في الشعر ضرورة، وزعم المبرد أَنَّ «حتى» تجر المضمر أَيضاً مستدلاً بقول الشاعر:

---

(١) في «ب» إذ جرا..
(٢) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ٢/٤٤٨، والمغني لابن هشام ١/٢٧٤.
(٣) انظر: الكامل ٦٥٠، طبعة لايبسك.
(٤) انظر: الكتاب ١/٣٨٨.

فَــلاَ والــلَّـهِ لا يُــلْـفَـىٰ أُنَــاسٌ فَتىً حَتَّـاكَ يـا ابنَ أَبـي زيَـادِ(١)

وهذا عند غيره ضرورة. (والباء في كليهما)، أيْ المظهر والمضمر.

قوله: (والباء في كليهما. .)، أي اللَّـه والرب.

[١٩/أ] قوله: (ورُبَّ النكرة)، نحو: رُبَّ رجلٍ / أَكرمتُه، والمضاف إلى ضمير مجرور بـ «رُبَّ» كمجرور «رُبَّ» نحو: رُبَّ رَجُلٍ وأخيهِ يقولون ذلك. وإنما جاز ذلك لأنَّ ضمير النكرة عند بعضهم نكرة، وعندنا أنّه معرفة، وإنَّـما جاز ذلك لأنَّه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل، لأنَّ «رُبَّ» لم تباشره. ألاَ ترى امتناع: ضربني رَجُلٌ ورُبَّ أَخيه. . أنكر ذلك. ونظير هذه المسأَلة ما أَجازوا من قولهم: هو الضارب الرجلِ وزيدٍ. . ولا يجوز: هو الضاربُ زيدٍ.

قوله: (ومضمراً مفرداً مذكراً)، نحـو: رُبه رَجُـلاً أكرمتـه، وأَجاز الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز فيقولون: رُبّـهـا امرأَة، ورُبّـهـما رجلين، ورُبّـهم رجالاً، ورُبهنَّ نساءً، ولا يجوز في هذا التمييز [إلاّ النصب](٢). وقد جَاءَ جره في الشعر نحو قوله:

ورُبَّــهُ رَجُــلاً أَنــقــذتُ مِـنْ عَــطَبــهْ(٣)

ويخرج على البدل من الضمير.

قوله: (مفسراً بغير جملة)، أيْ بمفرد. قسم الجملة، لِأنَّ المفرد في اصطلاح النحاة، يقال على معانٍ والضمير الذي يفسره ما بعده منه ما يفسر

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لايعرف قائلها، وقد نسبه بعضهم للفرزدق وليس في ديوانه، انظر: شرح المفصل ٣٢٦/٢، وشرح ابن عقيل ١١/٣، وشرح التصريح ٢٠٥/١، والخزانة ١٤٠/٤، وجواهر الأدب ٢٤٠، وحاشية الصبان ٢١٠/٢، والهمع ٢٣/٢.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٣) عجز بيت وصدره:

واهٍ رأيت وشيكـاً صدع أعـظمـه وربّه رجلاً . . . .

انظر: عمدة الحافظ لابن مالك ٢٧١، وشرح التسهيل ١٧٠، وابن الناظم ١٤١، وشرح ابن عقيل ١٢/٣، وخزانة الأدب ٢٦٨/٤، وحاشية الصبان ٢٠٨/٢، والهمع ٦٦/١، والضرائر للألوسي ٢٠٠.

بجملة كضمير الشأن، ومنه ما يفسر بغيرها كضمير رُبَّ ونِعْمَ وبئس.. وفي باب التنازع.

قوله: (وواوها وفاؤها نكرة)، نحو: ورجل أكرمته.

و.. فمثلِك حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعاً[1]

وقد جاء إضمار «رُبَّ» بعد فاء الشرط نحو قول الشاعر:

فإنْ أَهلك فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ عليَّ يكادُ يَلْتَهِبُ التهابا[2]

وبعد «بل» نحو:

بَلْ بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأَضبابِ[3]

و «رُبَّ» عندهم كالحرف الزائد يحكم على موضع مجرورها بالإعراب، فإنْ كان الذي بعدها لازماً كان مجرورها في موضع رفع بالإبتداء، وكذا إنْ كان متعدياً رافعاً سببي مجرور «رُبَّ» نحو: رُبَّ رَجُلٍ قام.. ورُبَّ رَجُلٍ أكرمَ أخوه عمراً.. فيجوز العطف على موضع «رَجُلٍ» بالرفع أو متعدياً رافعاً أجنبيا ناصباً سببي المجرور، أو متعدياً مشغولاً بضمير المجرور نحو: رُبَّ رَجُلٍ ضربَ عمرٌو أخاهُ، ورُبَّ رَجُلٍ أكرمتُهُ.. فإذا عطفت على رَجُلٍ» جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: الجر على اللفظ، والرفع على أنَّ رَجُلاً في موضع رفع بالإبتداء، والنصب على أنْ تكون المسألة من باب الاشتغال، أو غير مشغول

---

(1) من شواهد سيبويه ٢٩٤/١ وعجزه:

.... فألهيتها عن ذي تمائم مُغيل

وهو من معلقة امرىء القيس المشهورة. انظر: الديوان ١٣، وشرح ديوان امرىء القيس ١٥٤، وشرح القصائد العشر ٧٣، والمغني ١٣٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣، وحاشية الصبان ٢٣٢/٢، القصائد العشر ٧٣، والمغني ١٣٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣.

(2) نسبه ابن الشجري إلى ربيعة بن مقروم. انظر: أمالي ابن الشجري ١٤٣/١، والمغني ١٦٤/١، والخزانة ٢٠١/٤، وشرح الأشموني ١٣٢/١.

(3) نسب هذا إلى رؤبة وتكميله: قطعت أخشاه بَعَسْفٍ جَوّابْ.

انظر: اللسان «ضبب» وشرح الأشموني ٢٩٩/٣، وحاشية الصبان ٢٣٢/٢.

بضمير المجرور فيجوز فيه الوجهان، الجر على اللفظ، والنصب على الموضع نحو: رُبَّ رَجُلٍ أكرمتُ وامرأةً، وامرأةٍ.

قوله: (ومُذْ، ومُنْذُ: للزمان)، نحو: ما رأيْته مُذْ يومِ الجمعَة أو مُنْذُ يومِ الجمعَة، لا يخلو ما بعدهما أَنْ يكون حالاً أو ماضياً، إنْ كان حالاً فعامة العرب على الجر بهما[1] نحو: ما رأيتُهُ مُذ اليومِ أَو الساعةِ أَو الحينِ أَو يومِنا، وإنْ كان ماضياً والكلمة «مُذْ» فالرفع وقَلَّ الجر، أَو «مُنْذُ» فالجرُ وقَلَّ الرفعُ، وهو العكس. ونقل الأخفش أَنّ الحجازيين يجرون بهما كُلّ شيء معرفة أو نكرة وأَنَّ بني تميم يرفعون الماضي فيقولون: ما رأَيتُه مُذُ العامُ الماضي، ونقل الكوفيون[2] أَنَّ تميمًا ومُزينة وعامراً ومن جاورهم من قيس يرفعون الماضي بعد «مُذْ» وأَما بعد «مُنْذُ» فترفع تميم وتجر سُليم وهوازن، ثُمَّ إنْ كان الإسم معدوداً فهما للغاية نحو: ما رأيته مُذ يومانِ، ومعناه: أَمدُ انقطاع رؤيتي له يومانِ، أَو غير معدود، فأَمّا أَنْ يكون حالاً أَو ماضياً، إنْ كان حالاً نحو: ما رأَيتُه مُذُ اليومُ فلابتداء الغاية، وتقديره: أَول انقطاع رؤيتي له اليومُ، أَو ماضياً نحو: ما رأَيتُه مُذ يومُ الخميس، فللغاية. والفرق بين تقدير أمدٍ وأول أنه في تقدير أمد تنتفي الرؤية عن جميع أجزاء اسم الزمان/ وفي تقدير «أَول» قد لا تنتفي. ثُمّ إذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جَرٍّ يتعلقان بالفعل قبلهما والكلام جملة واحدة. وإذا ارتفع فالصحيح أَنّه خبر عن «مُذْ أو مُنْذُ» وهما ظرفان. معناهما أَمدُ أو أَولُ على التفسير السابق وزعم الزجاجي[3] أنه مبتدأ ومُذ، أَو مُنْذُ خبر عنه، وزعم [١٩/ب] الكسائي وتبعه[4] ابن مضاء[5] أَنَّه فاعل بفعل مضمر، وزعم بعض الكوفيين أَنّه خبر مبتدأ مضمر[6]، وهذان المذهبانِ ينبنيان على أَنَّ «مُنْذُ» مركبة، فمن قال

---

(١) زيادة من «ب».

(٢) انظر: الإنصاف لابن الأنباري ١/٣٨٢.

(٣) عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم صاحب الجمل منسوب إلى شيخه الزجاج مات سنة ٣٣٩هـ، انظر: البغية ٢/٧٧.

(٤) ساقط من ب.

(٥) أحمد بن عبد الرحمن اللخمي كان له تقدم في علم العربية، واعتناء وآراء ومذاهب مخالفة لأهلها، ولد سنة ٥١٣هـ ومات سنة ٥٩٢هـ انظر: البغية ١/٣٢٣.

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٤٥.

بفاعلية الإسم قال: تقديره من[1] إذْ مضى يومُ الجمعة، ومن قال: إنَّه خبر مبتدأ محذوف قال: تقديره من ذو هو يوم الجمعة و «ذو» بمعنى «الذي» على لغة طيىء. ومعناه: من الزمانِ الذي هو يوم الجمعة.

قوله: (**كي ما**) الاستفهامية نحو: كي مه ومعناهُ لمه. جَواب لقولهِ: فعلتُ كذا. فتقول كي مه. أي لمه أَو مصدراً بتأويل لا تجرُّ صريح المصدر بل المقدر به نحَو: جئتُ كي أقرأَ إذا أخبرنا (من)[1] بعدها «أَن» وتقديره: كي أن أقرأ، فأَنْ مع الفعل بتأويل المصدر، ولا يجوز كي القراءة.

قوله: (**وباقيها كُلّ ظاهر**)، أَي تجـرُّ باقي الحروف غير المقيدة كُلّ إسم ظاهر بلا شرطٍ.

«جملة جواب القسم»

قوله: في القسم: (**جملة إنشائية**)، مثل: أَقسمت باللَّـهِ ليقومنَّ زيدٌ.. فأَقسمت.. جملة إنشائية وليقومنَّ جملة خبرية.

وقوله: (**يؤكد جملة خبرية**)، الأَصل: قامَ زيدٌ أَو يقومُ زيدٌ.. ثُـمّ جئت بالقسم تأكيداً لذلكَ الإضمار وتثبيتاً، ثم لما كانت كلّ من جملة القسم والمقسم عليه مستقلة لم يكن بُدّ من حرف يربط بينهما إذْ قصد تعلق كلّ واحدة منهما بالأُخرى كجملتي الشرط والجزاء (**والرابط في الإسمية إنَّ أو اللام.. أو كلاهما إيجاباً**)، نحو: واللَّـهِ إنَّ زيداً لقائمٌ، أَو لزيـدٌ قائمٌ.. أَو إنَّ زيـداً لقائمٌ (.. و «**ما**» **نفياً**)، نحو: واللَّـهِ ما زيدٌ قائـمٌ.

قوله: (**وفي الفعلية**)، أَي في الجملة الفعلية (**المصدرة بماضٍ موجب اللام**)، نحو: واللَّـهِ لقامَ زيدٌ.. فإنْ قرب من الحال قُلتَ: لقد قامَ زيدٌ،لأنَّ «قد» تقرب الماضي من الحال وقد تحذف اللام وتبقى «قد» نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها﴾ أي[2] لقد، وفي المنفـي مـا، نحو: واللَّـهِ ما قامَ زيدٌ..

---

(١) في «ب» «مُذْ» بدلاً من «من».

(٢) من سورة الشمس: ٩.

(أو مستقبل منفي لـ «لا»)، نحو: واللّـهِ لا يقومُ زيدٌ.. ويجوز حذف «لا» والمعنى على النفي نحو: تاللّـهِ تَفْتَأُ تذكرُ يُوسفَ[١].. أي لا تفتأ.

وفي (الموجب اللام ونون التوكيد)، والكوفيون يجيزون تعاقبهما نحو: واللّـهِ ليقوم زيدٌ، أو ليقومنَّ مستدلين بقول الشاعر:

لـيـعـلـمَ رَبّي أَنَّ بـيـتـيَ واسـعُ[٢]

ولم يقل «ليعلمن» وقول الآخر.

وقـتـيـلُ مُـرةَ أَثْـأَرَنَّ[٣]

فلم يقل: لأثْأَرَنَّ.

قوله: (لم يفصل)، نحو: ليقومّن، فإن فَصلَ نحو: لفي الدار يقوم، فاللام فقط.

قوله: (أو حال منفي «فما» نحو: والله ما يقومُ زيدٌ الآن.. ولا يحذف، فلا تقول: والله يقوم زيدٌ.. وأنت تريد النفي،لئلا يلتبس بالمستقبل المنفي بـ «لا» فإنّه يجوز حذفها.

قوله: (أو من موجب إلى آخره). اختلف هل يجوز القسم على فعل الحال الموجب؟ فمن أجاز قال[٤]: والله ليقوم زيدٌ.. ويكون الفرق بينه وبين المستقبل الموجب لزوم النون فيه، ومنعها في الحال، والصحيح أنّك تصيّر فعل الحال خبراً لمبتدأ، فتكون الجملة إسمية نحو: والله لزيدٌ يخرُج «أصله: يخرج

(١) من سورة يوسف: ٨٥، وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٥٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٥٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله في المصادر المعروفة.

(٣) يشير إلى قول عامر بن الطفيل:

وقـتـيـلِ مُـرة أَثْـأَرَنَّ فـإنّـه　　　فَـرْغٌ وإنّ أخـاهـمُ لم يُقْصَـدِ

أنظر الديوان ١٤٤، والأصمعيات ٧٨، والمفضليات ٣٦٤، والخزانة ١/٤٧٠، وشواهد المغنى ٣١٦.

(٤) زيادة من «ب».

زيدٌ» وتقدمت(1) أحكام الجملة الاسمية من ربطها بإنّ أو اللام أو بهما. ويخلص من هذا أنّ الروابط، إنّ، واللام، وما، ولا. وقد جاء الربط / بإن النافية نحو [20/أ] قوله تعالى ﴿ولئن زَالتا إن أمْسكهما من أَحدٍ مِنْ بعده﴾(2) أي، ما أَمسكهما. ووقع لبعض المتأخرين الربط بـ «أَنْ» إذا كانت الجملة لو ومتعلقها، نحو: والله أَنْ لو قَام زيدٌ لقامَ عمروٌ» ونص سيبويه(3) على أَنّ «أَنْ» ها هنا زائدة.. فتكون الجملة المقسم عليها محذوفة لا جملة «لو وجوابها» ودَلَّ على تلك المحذوفة جواب «لو» تقديره، والله لقد قام عمرو لو قام زيدٌ.. وقال الشاعر:

وأَقسم أَنْ لو التقينا وأَنتُمُ لكانَ لَكُم يَوْمٌ مِنَ الشّرِ مُظْلِمُ(4)

ولا يربط بـ «لم» فلا يقال: والله لم يَقُم، خلافاً لابن خلصة(5)، ولا بـ«لام» كي، نحو: والله ليقوم زيدٌ» خلافاً للأخفش ولا بـ «لن» نحو: والله لن يقومَ زيدٌ» فإِنْ وردَ شيء من هذا فشاذٌ.

«الإضافة»

قوله: في الإضافة، (وهي بمعنى اللام إنْ أُضيف إلى غير الجنس) مثاله: غُلامُ زيدٍ.. ويعني بقوله: بمعنى اللام أَنّه يصلح لذلك قبل الإضافة لا(6) أَنّ الإضافة ترادفه بل «غلامٌ لزيدٍ» نكرة و«غلام زيدٍ» معرفة، والإضافة هي الْمَعَرّفة، وهي الجَارّةُ لا اللام المضمرة خلافاً لبعضهم، لأنّ حرف الجر لا يضمر مع بقاء عمله إلا شاذاً، فإذن الجار في الإضافة معنوي لا لفظي.

قوله: (وبمعنى «من» إنْ أُضيف إلى الجنس) نحو: هذا ثوبُ خزٍّ، تقديره: مِنْ خَزٍّ ويريد بالجنس أَنْ يكون المضاف إليه مادة للمضاف، ويجوز في

(1) ساقط من «ب».
(2) من سورة فاطر 41، وانظر معاني القرآن للفراء 2/370.
(3) انظر الكتاب 1/455.
(4) الشاهد للمسيب بن علس. وانظر الكتاب 1/390، والضرائر لابن عصفور 181، وشرح المفصل 9/94 والمغنى 1/33، والخزانة 4/224.
(5) لم أعثر على ترجمة له.
(6) زيادة من «ب».

هذا، إنْ كان الثاني نكرة، الجر والنصب. والرفع، فالجرّ على الإضافة، والنصب على التمييز، والرفع من وجهين أحدهما البدل إنْ أردت منه ماهيتَهُ حقيقة، والثاني: على النعت إنْ لاحظت فيه معنى الاشتقاق، تقديره: هذا ثوبٌ لينٌ، وإنْ كان معرفة فالجرّ والرفع كالنكرة، وزعم بعضهم أنّها تأتي بمعنى «في» نحو قوله تعالى ﴿بل مَكرُ اللّيلِ والنهّارِ﴾[1] لأنّهما لا يمكران بل يُمكر فيهما، وزعم الكوفيون أنّها تأتي بمعنى «عند» ومنه قول العرب «هذه شاةٌ رَقودُ الحلْبِ» أي رَقودٌ عند الحلب. وكان شيخنا أبو الحسن بن الضائع يذهب إلى أَنّ الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام فقط. وأَنّ اللام معناها الاختصاص، والُملك. والاستحقاق، نوعان من الاختصاص، فكان يقدر اللام في «ثوبُ خَزٍّ» ونحوه ويقول: الثوبُ مستحق للخَزّ بما هو أصله.

قوله: **(وغير محضة)**، لم يذكر فائدة هذه الإضافة، وهي قد تفيد تخفيف اللفظ وقد لا تفيد.

قوله: **(غير الماضيين)**، قيد لاسم الفاعل واسم المفعول، ويشمل الحال والاستقبال فإن كانا ماضيين فالإضافة محضة.

قوله: **(والصفة المشبهة والأمثلة)** نحو: مررتُ برجلٍ حَسنِ الوجهِ، ورَجُل ضروب زيدٍ، وينبغي أَنْ تقيد الأمثلة أن لا يكن[2] ماضِياتٍ، ولا تقييد في الصفة المشبهة لأنها لا توجد إلاّ حالاً. فلا يختلف زمانُها.

قوله: **(وغيركَ إلى آخر الأسماء...)** إنّما لم تكن إضافة هذه الأسماء محضة لأنّهم لَحظُوا فيها معنى اسم الفاعل. فمعنى **(«غيرك»)** أي مغايرك. **(ومثلك)** مماثلك **(وخِدنُك)**، أيْ[3] مصاحبك، **(والتِرب والنحو، والضربُ)** أَيْ مماثلك **(وهَمِّكَ، وهَدِّكَ[4]، وَحسبِكَ، وشَرعِكَ، وكفئك، وكفائك)** بمعنى

(١) من سورة سبأ: ٣٣.

(٢) في الأصل «يكون».

(٣) ساقط من «ب».

(٤) في الكتاب لسيبويه ٢١٠/١.. وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: مررت برجلٍ هَدِّكَ من رجل.

«كافيكَ» (وناهِيكَ) بمعنى متناهٍ، (وعُبْر الهواجر)، أي عابرة الهَواجِر. (وقَيْد الأوابِد)، أَي مُمسك، (وواحد أُمّهِ) أَي منفرد لأمّهِ، (وعَبْد بطنِه)، أَي متَقيد ببطنه متذلل لأجله. وأكثر العرب على تمحيض إضافة «واحد أُمّه» «وعبد بطنه» ونقل سيبويه[1] في كتابه «أنّ بعض العرب يجعل إضافة جميع ما تقدم غير محضة إلا إضافة الصفة المشبهة، وإضافة أفعل التفضيل محضة نحو ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحسنُ الخالقين﴾[2] خلافاً للكوفيين فإنها عندهم غير محضة، والمختار في استعماله المطابقة على المذهبين تقول: زيدٌ أفضلُ القوم، والزيدان أَفضلا القوم، والزيود[3] أفضلو وأَفاضل القوم، وكذا في المؤنث، وإضافة المفعول من أَجله محضة أيضاً نحو: جئتُ إكرامِك، خلافاً للرياشي[4] وكذا أيضاً إضافة المصدر المقدر بـ«أَنْ والفعل» نحو: عجبتُ من ضرب زَيدٍ، خلافاً لابن الطراوة.

قوله: (ولا يجمع بين أَلْ والإضافة إلاّ في اسم الفاعل) نحو: مررتُ بالرجلِ الضارب الغُلَامِ، بشرطه المذكور في اسم الفاعل.

قوله: (أَو مفعول) نحو: مررتُ بالرجلِ المضروب الأبِ، (أَو صفة مشبهة) نحو: مررتُ بالرَّجُلِ الحَسنِ الوجهِ.

قوله: (ورُبمّا لزمت) يعني الإضافة نحو ذي «بمعنى صاحب» فإنهّا لم تستعمل مُنفكة عن الإضافة.

قوله: (أو تخصصت بظاهر) نحو «ذي» المذكورة فإنهّا لا تضاف إلى المضمر إلا في الشعر.

قوله: (أو مثنى)، نحو: كلا أَخويكَ قائمٌ «فكلا» لا تضاف إلا إلى مثنى

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢١٠.

(٢) من سورة المؤمنون: ١٤.

(٣) في «ب» الزيدان، والريود بغير ألف ولام.

(٤) العباس بن الفرج أبو الفضل اللغوي النحوي. قرأ على المازني النحو واللغة. مات سنة ٢٥٧هـ. أنظر: تاريخ بغداد ١٢/١٣٨.

(أو إلى مفرد في معنى المثنى) نحو: جاءَ زيدٌ وعمرٌو كلا[1] ذلكَ أُحبُ، فذلك مفرد استعمل للمثنى كقوله تعالى ﴿عوانٍ بَيْنَ ذلكَ﴾[2] أي بين الفارض والبكر.

قوله: ولا يكون بين مترادفين، فلا يقال: جاءني ليثٌ أَسدٌ.

«التوابع ـ النعت»

قوله: في التوابع: (التابع) كالجنس، و (المشتق) كالفصل، ولا شيءَ من التوابع يشترط فيه الاشتقاق إلاّ النعت.

قوله: (والمؤول به)، أي المشتق نحو: مررتُ بزيدٍ الأسدِ: أي الشجاعِ، وينقاس التأويل بالمشتق في أربعة مواضع: **أحدها**: أسماء الإشارة نحو: مررتُ بزيد هذا. أي المشار إليه، **الثاني**: أسماء الأجناس إذا وقعت صفة لأسماء الإشارة نحو: مررتُ بهذا الرجلِ أي المتصف بالرجولية، **الثالث**: أسماء الأعداد نحو: مررتُ بقوم خمسةٍ. أي المعدودين بهذا العدد، **الرابع**: المقادير نحو: مررتُ بحيّة ذراعٍ أو شبرٍ.. أي مقدر بذلك. وما سوى ذلك موقوف على السماع.

قوله: (ويقع الظرف إلى النكرة)، نحو: رجلٌ في الدارِ أَو عندكَ قائمٌ، ولو قلت: رَجُلٌ بكَ اليوم قائمٌ.. لم يصح، لأنّها غير تامين، ومثال الجملة: رَجُلٌ يخرجُ أبوهُ قائمٌ، ويشترط فيها ما يشترط في الجملة إذا وقعت صلةً.

قوله: (والنعت مساوٍ للمنعوت) نحو: مررتُ بالرجلِ الفاضلِ (أو أقل تعريفاً) نحو: مررتُ بزيدٍ الفاضلِ.

قوله: (فإنْ كان الأول)، أي، فإنْ كان النعت للإسم الذي قبله (وهو مقيس) قيد في النعت كـ «فاعل» اسم الفاعل من «فَعَلَ» ثلاثي متعدٍ، وفعيل من فَعُلَ نحو: مررتُ بزيدٍ الضاربِ أو الجميل، فإنّهُ يتبع ما قبله في أربعة من

---

(١) في «ب» كلا مسبوقة بواو.

(٢) من سورة البقرة: ٦٨. وتكملة الآية.. قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر.

عشرة: واحد من ألقاب الإعراب، الرفع أو النصب أو الجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع.

قوله: (إلاّ «أفعل» بـ «من» إلى مطلقاً): «أَفعلُ التفضيل» إنْ استعمل بـ «من» أو أُضيف إلى نكرة / أُفرد مذكراً ولم يطابق إلاّ في الإعراب نحو: [٢١/أ] مررتُ برجلٍ أفضلَ من زيدٍ «وبرجلين أفضلَ من زيدٍ» وبرجالٍ أفضلَ من زيدٍ، وكذلكَ في المؤنث. بإمرأةٍ، وبإمرأتين ونساءٍ أفضلَ من هندٍ وكذلك: مررتُ برَجُلٍ أفضلَ شخصٍ، وبرجلين أفضلَ شخصينِ إلى آخر المثل، فإنْ كان «أفعل» بأل كـ «الأفضل» طابق في الأربعةِ المذكورة من العشرة وإنْ كان مضافاً إلى معرفةٍ كـ «أفضلِ القومِ» فالأفصح المطابقة في الأربعة، ويجوز جعله كالمضاف إلى النكرة فيفرد مذكراً مطلقاً.

قوله: (وإنْ كان للثاني)، أَي وإن كان النعت في المعنى للاسم الجائي بعده نحو، مررتُ برجلٍ قائم «أبوه» فيطابق في اثنين من خمسة واحد من ألقاب الإعراب وواحد من التعريف والتنكير. وتسقط مراعاة باقي العشرة.

«باب التوكيد»

قوله: في باب التوكيد، (في مفرد وجملة)، نحو قام زيدٌ زيدٌ، أَطلق المفرد، وقد قيده بعضهم بأنْ لا يكون ضميراً متصلاً، فإنّه يلزم إعادة ما اتصل به نحو: ضربتُ ضربتُ، ولا يصح «ضربتُ تُ».

قوله: في المفرد، يشمل الاسم والفعل والحرف، إلاّ أَنّ بعضهم خصص الحرف بكونه مضمناً لمعنى جملة كـ «نَعَمْ وَبَلى ولا» وبعضهم خصصوا بأنْ لا يكون على حرف واحدٍ، وبعضهم قالوا: لا بُدّ من إعادة الحرف مع ما دخل عليه، أو مع ضميره نحو: مررتُ بزيدٍ بزيدٍ «أو بزيدٍ بِه» ومثال الجملة «اللّهُ أكبرُ اللّهُ أكبرُ».

قوله: (ومعنوي بالمصدر) نحو: قمت قياماً، وحصر المعنوي في المصدر وفي الأسماء التي بعده، لأنّ ذلك هو المبوب له في النحو، وإلاّ فثمّ ألفاظ للتوكيد لم يبوب لها نحو: جاء القومُ طراً، أَو قاطبةً، أَو كافةً، أَو قضّهم بقضيضهم،

أو عن بكرة أَبيهم، وغير ذلك مما معناه معنى «كُلّ» تقول: جاءَ زيدٌ نفسُهُ عينُه، وهذه نفسُها عينُها، والزيدان أنفسهما أعينهما. التزم في التأكيد جمع «النفس والعين على «أَفعُل» وإنْ أُضيفا إلى مثنى. ويجوز في غير التأكيد ثلاثة أوجه: الجمع وهو الأفصح نحو «صَغَتْ قُلوبُكما»(١) والتثنية وهو فصيحة نحو: فتجالسا نفسيهما بنوافذٍ. والإفراد وهو قليل، نحو: قطعتُ رأس الكبشين.

قوله: لغيره، أي لغير المفرد، ويشمل المثنى والمجموع، والتزم أيضاً في المجموع جمعهما على «أَفعُل» جمع قلة، ولا يقال: جاء القومُ نفوسهم وعيونهم، [ولا يقال: جاء الزيدان نفوسهما ولا عيونهما](٢).

وقوله: في أجمع وتوابعه لا ينصرفن، إنّما كان ذلك لوزن الفعل والتعريف، قيل: لتعريف الإضافة، لأنها من حيث المعنى مضافةٌ، تقديره: أجمعه، والصحيح أنّه شبيه بتعريف العلمية من حيث إنّه لا يقبل الألف واللام ولا يضاف، وكأنّه عَلَمٌ وضع على معناه من التوكيد.

قوله: **(غير مصروفين)**، أمّا «فعلاءُ» فللتأنيث اللازم، وأَمّا «فُعَلُ» فللتعريف على المذهبين في «أجمَعَ» وللعدل، قيل: عن جُمَعَ، لأنّ قياس «أفعَل» «فَعلاء» «فُعْل» كأحمر وحمراء، وحُمْر، وقيل: للعدل عن «جَمَاعىٰ» لأنّ قياس مثل: صحراءَ صحارى.

قوله: **(متجزئاً وغيره)** نحو: قام زيدٌ نفسُه، والمالُ نفسُه قُبِضَ.

قوله: **(وبغيرهما)**، أي بغير نفس وعين **(متجزياً بالذات)**، نحو: قُبِضَ المالُ كلُّه، أو بالعامل رأيتُ زيداً كلَّهُ».

قوله: **(ولا تؤكد نكرة)**، أطلق النكرة سواء أكـانت محدودة أم غـير محدودة، وإنّما كان ذلك، لأنّ ألفاظ التوكيد معارف، والتأكيد هو المؤكّد من حيث المعنى، فلا يتبع إلاّ المعارف، وأَجاز الكوفيون تأكيد النكرة المحدودة، لأنّ

---

(١) من سورة التحريم: ٤ وتكملة الآية ﴿إن تتوبا إلى اللهِ فقد صفت قُلوبُكما﴾.
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

في تحديدها نوعاً من الاختصاص وورد السماع بذلك، قال الشاعر:

يـا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّـاً مُـرْضَعـاً   تحمُلني الـذَّلْفَاءُ حَـوْلاً أَكْتَعـا

إذا بكيـتُ قَبَّـلَتْـنـي أَرْبَعـا[1]

وقال الآخر:

نَـلْبَـثُ حَـوْلاً كَـامِـلاً كُـلَّهُ   لا نَـلْتَقِي إلاّ عَـلَى مَـنْـهَـجِ[2]

قوله: **(ولا ضمير رفع إلى آخره)**: مثاله: زيدٌ قامَ هو نفسُهُ أَو عينُهُ، واشترط الرفع تحرزاً من المنصوب والمجرور نحو: زيدٌ ضربتُه نفسَهُ، ومررتُ بهِ نفسِهِ،واشترط الاتصال تحرزاً من منفصل نحو: ما قام إلاّ أنت نفسك، فلا يُشترَط تأكيده بأَنتَ.

«باب البدل»

قوله: في باب البدل: **(هو التابع على نية تكرار العامل)**، المشهور أَنّ البدل من جملة أُخرى، ومنهم من زعم أَنّ العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وقد نُسب لسيبويه[3].

قوله: على نية، يعني أَنّهُ مقدر منوي، هكذا أَطلقوا، وفي بعض صوره يجب أَن يكون ملفوظاً لا منوياً نحو: مررتُ بزيدٍ بِه، فيجب إظهار الباء في «به» وفي بعض صور البدل يجوز أن يلفظ بِه نحو «لَجعلنا لمن يكفرُ بالرحمنِ لبيوتهم سُقُفاً مِن فِضَّةٍ»[4] ولو جاء بحذف لام الجار لجاز، وهذا إذا كان العامل حرف جَرّ، فإِنْ كان رافعاً أَو ناصباً فأكثر النحويين على أَنّه واجب الحذف، نحو: قام زيدٌ أَخوك.. وضربتُ زيداً أَخاك.

---

(١) لم يعرف قائل هذا الرجز وانظر: المقرب لابن عصفور ١/١٤٠، وعمدة الحافظ لابن مالك ٥٦٢، والمغني ٢/٦١٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٠، وابن الناظم ١٩٨، والخزانة ٢/٣٥٧، والهمع ٢/١٢٤.

(٢) البيت للعرجي. انظر: الديوان ٢٠، والأغاني ١/١٥٦، والمغني ١/١٩٤.

(٣) انظر الكتاب ١/٢١٩.

(٤) من سورة الزخرف: ٣٣.

[قوله: (فشيءُ من شيءٍ): عدل من لفظ كُلّ من كُلّ إلى هذا، لأنّ شيئاً ينطلق على اللّهِ تعالى أيضاً](1).

قوله: (فاشتمال)، قيل باشتمال الأول على الثاني، وقيل باشتمال الثاني على الأول، والصحيح عدم اشتمال أَحدهما على الآخر، بل المشتمل هو العامل، فإذا قلت: استحسنتُ الجارية أَدبهَا، فالاستحسان مشتمل على الجارية عموماً بطريق المجاز، وعلى الأدب خصوصاً بطريق الحقيقة.

قوله: (ويشترط في هذين)، أَي بدل البعض والاشتمال الضمير. والأكثر إثباته وقد يحـذف نحو: نفعني زَيدٌ عِلْمٌ، أَي عِلْمُه أَو عِلْمٌ منه، كقوله تعالى ﴿ولِلّهِ على النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ من استطاعَ إليهِ سبيلاً﴾(2) فـ «مَن» بدل من الناس على أَحدِ التأويلات، وتقديره «من استطاع إليه سبيلاً منهم» فاقتصر المصنف على ثلاثة الابدال، لأنها المتفق عليه. وزاد بعضهم بدل الكل من البعض نحو:

كـأَنّي غَـداةَ البَيْنِ يَـوْمَ تَحَمّلوا(3)

فيوم، بدل من غداةٍ، وهو كُلّ من بعض. وزاد بعضهم بدل البداء، نحو قوله عليه السلام «إنّ العبدَ ليصلي الصلاةَ وما كتبَ لَهُ نصفُها، ثلثُها ربعُها إلى عشرِها». والبداء هو أَنّ يظهر للإنسان أَنّ يخبر بشيءٍ ويقتصر، ثُمّ يظهر له أَنْ يخبر بشيء آخر من غير إبطال للأول، ومنه قول العرب «أَكلتُ لحمًا سمكاً تمراً» ظهر له أَنْ يُخبر بأكلِه اللحم ثم ظهر له أن يخبر بأكله السمك فقال: سمكاً ثم ظهر له أن يخبر بأكله التمر فقال: تمراً، مع إرادة الأول والثاني وقيل، بل هو على حذف حـرف العـطف، تقـديـره: لحـمًا وسمكـاً وتمـراً، وقـد ذكـر بعضهم بدل الغلط، وبدل النسيان قياساً لا سماعاً، والفرق بينهما أَنّ الغلط يسبق إليه

(1) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(2) من سورة آل عمران: ٩٧.

(3) عجز بيت لامرىء القيس وتمامه: «لدى سمرات الحي ناقفُ حنظل».

وانظر: الديوان ٢٢، وشرح القصائد العشر ٥٤، وحاشية الصبان ١٢٦/٣، والهمع ١٢٧/٢، والدرر اللوامع ١٦٣/٢.

اللسان من غير أَنْ يقصده الإنسان بخلاف النسيان، فإنّه يكون مع ذهول الجَنان، وقد ذهب بعض النحويين إلى رَد الأبدال كلها إلى بدل شيء من شيء، وتأول ذلك على حذف مضاف، فإذا قلت: أَكلتُ الرغيف ثلثه [فتقديره أكلتُ بعض الرغيف ثلثه](١)، وثلثه هو بعضه حقيقة، فإذا قلت: أَعجبني زيدٌ علمُهُ فتقديره وصف زيد علمُه، وعلمُه وصفه.

قوله: **(والبدل معرفة من معرفة إلى ومقابلاتها)**، فمعرفة من معرفة نحو: جاء زيدٌ / أَخوك، ومقابلهُ(٢) نكرة من نكرة نحو: جاءني إنسانٌ رَجُلٌ، **(ونكرة من معرفة)** نحو: جاءني زيدٌ رَجُلٌ، ولا يشترط وصف النكرة، بل يشترط الفائدة خلافاً لمن اشترط وصف النكرة، والدليل على صحة ما ذهبنا إليه قول الشاعر: [٢٢/أ]

فَـلا وأَبيـكَ خَيْـرٌ مِنـك إنّي ... ليُؤذيني التَّحمُحمُ والصهيـلُ(٣)

«فخيرٌ» بدل من «أَبيك» وهو نكرة من معرفة ولم توصف، ومقابله معرفة من نكرة نحو: جاءني رَجُلٌ زيدٌ، **(وظاهرٌ من ظاهرٍ)** نحو المثل السابقة، ومقابله مضمر من مضمر نحو: زيدٌ ضربتُه إيّاهُ **(وظاهر من مضمر)** «زيدٌ ضربتُه أَبا عبد اللَّهِ» ومقابله مضمر من ظاهر نحو «ضربتُ زيداً إيّاهُ» وهذه التقاسيم جارية في بدل بعض من كل، وبدل اشتمال إلّا ما يُستثنى.

قوله: **(ولا يُبدل ظاهرٌ إلى من شيءٍ)** مثاله **(من ضمير المتكلم)**، قُمْتُ زيدٌ. . **(ومن ضمير المخاطب)** «قُمتَ زيدٌ» وإنّما لم يجز ذلك، لأنّ البدل للبيان، وضمير المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح، فلا يحتاجانِ إلى بيانٍ. وقد أَجاز ذلك الكوفيون، ويجوز ذلك في بدل بعضٍ من كُلٍّ، وبدل اشتمال باتفاق نحو: رأَيتُكَ رَأَسَك، وأَحببتُك عِلْمَكَ».

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) الشاهد لشمير أوسمير بن الحارث. انظر: النوادر ١٢٤، والمقرب لابن عصفور ٢٤٥/١، وشرح الكافية للرضي ٣٤٠/١، وعمدة الحافظ لابن مالك ٥٨١، والخزانة ٣٦٢/٢.

قوله: (**ولا مضمر من مضمر أو من مظهر أو من مظهر في غيره**)، أي في غير بدل شيءٍ من شيء مثاله: ثلثُ الرُّمانةِ أكلتها إيّاهُ «وأدبُ الجاريةِ استحسنتها إيّاهُ» «فإيّاهُ» عائد على الثلث والأدب و «ها» عائد على الرمانة والجارية، وقد أَختار في هذه المسائل منع جواز البدل، لأنّ «ثلثاً» مبتدأ. والجملة بعده في موضوع الخبر، ولا رابط فيها يعود على المبتدأ، إلاّ أَنْ يقال: إنّ الربط يتحصل بالبدل، لأنّه على نية تكرار العامل، فتقديره: أكلتُ إيّاهُ.. وأيضاً فبعيد أَنْ يأتي هذا في لسان العرب لما فيه من العي، لأنَّهُ يغني عنه: أكلتُ ثُلثَ الرُّمانةِ، وقد أجاز بعضهم البدل في هذه المسائل، ويتمشى ذلك إذا قلنا: إنّ العامل في البدل هو بعينه العامل في المبدل منه.

«عطف البيان»

قوله: في باب عطف البيان: (**هو التابع لمثله**)، أَي لاسم مثله نحو: يا زيدٌ زيدٌ أو **دونه** نحو: قال النعمان أبو حنيفة.. ولم يقيد بتعريف، وإنْ كان اشتراطه الأكثر. لأنّ الصحيح عدم اشتراطه. وقد أعرب الفارسي «زيتونةٌ» من قوله تعالى ﴿من شَجَرةٍ مُبَارَكةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[1] عطف بيان.

قوله: جامداً: للفرق بينه وبين النعت.

قوله: ويتعين في نحو: الضارب الغلام زيد، أَي ويتعين البيان[2]، لأنّ البدل على نية تكرار العامل، والضارب لا تصح إضافته إلى زيدٍ على المشهور.

قوله: وفي نحو: يا زيدٌ زيدٌ، منوناً: لا تنون زيداً إذا جعلته بدلاً، لأنّ البدل في نية تكرير حرف النداء.

---

(١) من سورة النور: ٣٥.

(٢) في «ب» البدل، وهو خطأ، لأن العرب لا تضيف العلم إلى المشتق المعرف بأل مباشرة إلاّ على رأي الفراء والفارسي، فيجزان: أنا الضارب زيدٍ.

«عطف النسق»

قوله في باب عطف النسق: (على نظيره)، أي المفرد على المفرد، والجملة على الجملة، فإن جاء خلاف هذا فمؤول نحو: صافاتٍ وَيَقْبِضنَّ[1] أي وقابضاتٍ، ونحو قول الشاعر:

فَـألفيتُـه يَـوْمَـاً يُبِيـرُ عـدوَهُ وَمُجرٍ عَطَاءً يَسْتَحقُ المَعَـابِـرَا[2]

أي: مبيراً.

قوله: (فلاشتراك في الحكم الواو وحتى لمطلق الجمع)، الاشتراك في الحكم لا يكون إلّا في عطف المفردات نحو: أَزَيدٌ قائمٌ وعمروٌ غير قـائمٍ، قالوا: ولم تُفد اشتراكاً في الحكم، بل مطلق الجمع. وقد ذهب بعض النحويين إلى أَنّ الواو قد ترتِّب، وبعضهم إلى أَنّ «حتى» ترتِّب والترتيب في «حتى» أظهر لدلالتها على الغاية، لأنّك إذا قلت: قَدِمَ الحجاجُ حتى المشاة، أخبرت بقدوم الحجاج شيئاً فشيئاً إلى أَنْ قَدِمَ المشاةُ. ولا يمكن أَنْ يكون قدوم المشاة سابقاً على قدوم الحجاج، لأنّ الغاية لا تتقدم على المعمّى[3].

قوله: (جزءاً وملابساً)، مثال الجزء المثال المتقدم، ومثال الملابس: خرج الصيادون حتى كلابهم.

قوله: (والفاء للتعقيب)، قد يصحُب التعقيب التسبيب نحو: زنى مَاعزٌ فَرُجم.. وقد لا يصحب نحو: جاء زيدٌ فعمروٌ.. إذا لم يتسبب مجيء عمروٍ عن مجيء زيدٍ.. وقد زعم بعضهم أنها لمطلق الجمع كالواو، وبعضهم قيد ذلك بالأماكن فيما لا يظهر[4] ترتيبه، نحو: نزل المطرُ مكان كذا فمكان كذا.

---

(١) من سورة الملك: ١٩، والآية ﴿أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافاتٍ ويقبضن﴾.

(٢) البيت للنابغة الذبياني في مـدح النعمان. انـظر: الديـوان ٤٢، والبحر المحيط ٧/٢٥٩، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٤، وحاشية الصبان ٣/١٢٠، وشرح شواهد الألفية للعيني ٤/١٧٦.

(٣) في الأصل «المعنى» والذي أثبته من «ب».

(٤) في «ب» لا يمكن.

وزعم بعضهم أَنها تأتي بمعنى «حتى» كقوله تعالى ﴿فَهُم فيهِ شُرَكاءُ﴾[1] أي حتى هم فيه. وبعضهم أَنها تأتي زائدة.

قوله: (وثُمّ للمهلة)، وزعم بعضهم أَنهّا تأتي لمطلق الجمع كالواو.

وقوله: (لمجرد التبعية في الإِعراب «أو») وهي للشك نحو: جاءَ زيدٌ أَو عمروٌ وللإِبهام «أَتاهَا أَمرُنَا لَيْلًا أَو نهَاراً»[2] وللتفصيل نحو «وقَالُوا كونوا هُوداً أَو نَصَارى»[3] وللتمييز نحو: خُذْ من مالي درهماً أَو ديناراً» وللإِباحة نحو: جالس الحسنَ أَو ابن سيرين، ويمكن رَد هذه الخمسة إلى إنّ «أو» لأحد الشيئين أَو الأشياء، وقد قاله بعضهم وهو شيخنا أَبو الحسن بن الضائع.

قوله: (و «أَم» إلى المفرد) نحو: أَقام زيدٌ أَم عمروٌ.. فإِنْ لم تتقدمها همزة، أَو جاء بعدها جملة لا تقدر بالمفرد نحو: هل قام زيدٌ أَم عمروٌ؟ وأَقامَ زيدٌ أَم عمروٌ خارجٌ»؟ فهي المنقطعة غير العاطفة. وقد تكون الجملةَ في موضع المفرد فتكون «أَم» عاطفة نحو «أَقام زيدٌ أَم قَعَدَ عَمروٌ»؟ ومعنى «أَم» العاطفة: أيهما قام. والجواب بتعيين أَحدهما، ومعنى المنقطعة معنى «هل» والهمزة معاً والجواب بـ «نَعَمْ» أَو «لا».

قوله: (و «بل» لإثباتِ الحكم للثاني لا للأول) نحو: قام زيدٌ بل عمرٌو وعدم إثباته الأول أَعم من كونه غير منسوب إليه أَومسكوتاً عنه. والنفي كالإِيجاب نحو: ما قام زيدٌ بَلْ عمروٌ. وذهب المبرد إلى أَنّه يجوز أَنْ يكون تقديره: بل ما قامَ عمروٌ.. لأنّ المنسوب لزيدٍ إنمّا هو نفي القيام، فينبغي أَنْ يكون هو المنسوب إلى عمرٍو.

قوله: (و «لكن» بشرط أَنْ يتقدمها) نفي نحو: ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ.. فلم يشترط أن يليها مفرد، لأَنَّه مفهوم من قوله لمجرد التبعية في الإِعراب. وهذا لا يكون إلاّ في المفرد، وذهب يونس بن حبيب إلى أَنَّ «لكنْ ليس من

---

(١) من سورة الأنعام: ١٣٩.

(٢) من سورة يونس: ٢٤.

(٣) من سورة البقرة: ١٣٥.

حروف العطف[1]. وحَمل الرفعَ والنصبَ والجر على إضمار العامل، فتقول في: ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ» أي. لكنْ قام عمروٌ. . وفي «ما رأيت زيداً لكنْ عمراً» أي: لكنْ رأَيتُ عمراً وفي: ما مررت بصالح لكنْ طالحٍ» أي لكن مررتُ بطالحٍ.

قوله: (و «لا» لإخراج الثاني من الحكم فبعد الأمر) اضـربْ زيداً لا عمراً **والإيجاب** قام زيدٌ لا عمروٌ «سواء فيه الماضي والمضارع. وقد نصَّ الزجاجي في «الإيضاح»[2] في معاني الحروف أنَّ «لا» لا يعطف بها بعد الفعل الماضي. والسماع يردّ عليه نحو قول الشاعر:[3]

كـأنَّ دِثـاراً حَـلَقَـتْ بِـلَبُـونـهِ   عُقَابُ تَنوفي لا عُقَابُ القَوَاعِـلِ

فـ «لا عـقـاب الـقـواعـل» مـعـطوف عـلى «عُـقـاب تنـوفي» بعـد «حَلَّقَتْ» وهـو فعـل مـاضٍ ومثـال العـطـف بـ «لا» بعـد النـداء. يـا زيـد لا عمـرو. . . نص عليـه سيبـويـه[4]، وزعم ابن سعدان[5]. أَنَّه ليس من كلام العرب[6] وللعطف بـ «لا» شرط آخر ذكره السهيلي وهو أَلاّ يكون / المعطوف عليه يصدق على المعطوف، فلا يجوز «قام رجُلٌ لا زيدٌ» ولا «قامت امرأة لا زينبُ». [٢٣/أ]

قوله: (ولا يعطف إلى آخره): مثال ذلك: قمت أَنا وزيدٌ. . والفاصل أَعم من أَنْ يكون تأكيداً بضمير منفصل مرفوع. وغير ذلك نحو: يُصلى عليكم

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه، ٢١٦/١.

(٢) ما ذكره أبو حيان هنا عن كتاب الإيضاح للزجاجي غير موجود فيه وإنما في كتاب معاني الحروف للمصنف نفسه، انظر: شرح التصريح ١٤٩/٢.

(٣) الشاهد لامرىء القيس، انظر: الديوان، ص ٩٤، والخصائص ١٩٣/٣، والممتع في التصريف ١٠٤/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٨/٢، والمغني ٢٤٢/١، وشرح التصريح ١٥٠/٢، والخزانة ٤٧١/٤ والأشموني ٤٢٧/٣.

(٤) انظر: الكتاب، ٢١٦/١.

(٥) محمد الضرير الكوفي النحوي المقرىء، ولد سنة ١٦١هـ ومات سنة ٢٣١هـ، انظر: معجم الأدباء ٢٠١/١٨.

(٦) انظر: الأشموني، ٤٢٧/٣.

وملائكتُهُ»(١) وقد عُدّ من الفاصل «لا» نحو «ما أَشْرَكْنا ولا آبَاؤُنَا»(٢) وهذا فاصل وقع بين حرف العطف والمعطوف لا بين المعطوف والمعطوف عليه. وقد عُدّ من الفواصل «اسكنْ أَنْتَ وزوجُكَ»(٣) قال بعضهم (٤) ليس كذلك، لأنَّ، وزوجك.. لا يصّح بوجهٍ أَنْ يكون معطوفاً على الضمير المستكن في «اسكنْ» لأنَّ «اسكنْ» فعل مخاطب، وفعل المخاطب لا يرفع الأَسماء الظاهرة وإنمَّا هو على فعل أمرمقدر يدل عليه الأول. تقديره. اسكنْ أَنْتَ ولتسكن زوجك» ونحو: اذهبْ أَنْتَ وَربُّكَ»(٥) أَيْ وليذهبْ رَبُّك. [وهذا مخالف لقول سيبويه] (٦) في الآية، وشرط الضمير. لأنَّ الظواهر يعطف بعضها على بعض من غير شرط.

وقوله: (**مرفوع**) احترازاً من المنصوب فيجوز: ضربتُكَ وزيداً. وضربتُ زيداً وإياك، ووقع لابن عصفور والأُبّذي (٧) وَهمٌ. أنّ هذا لا يجوز لأَنا لا نعدل في مثل هذا إلى انفصال الضمير إلّا عند تعذر اتصاله. وقد أمكن اتصاله بقولك: ضربتُكَ وزيداً. والسماع يرد عليه، قال الله تعالى: ﴿يخُرجونَ الرسولَ وإيّاكم﴾(٨) وقال تعالى: ﴿ولَقد وَصينَا الذَّينَ آتُوا الكتابَ من قَبلِكم وإيّاكُم﴾(٩).

قوله: (**متصل**)، تحرز من المنفصل نحو ما قام إلّا أَنا وزيدٌ.. وقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف من غير اشتراط فصل، والسماع الكثير يعضدهم نحو قوله:

---

(١) من سورة الأحزاب: ٤٣.
(٢) من سورة الأنعام: ١٤٨.
(٣) من سورة البقرة: ٣٥.
(٤) ساقط من «ب» وانظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٨١.
(٥) من سورة المائدة: ٢٤.
(٦) انظر: الكتاب، ١/٣٩٠، وما بين المعقوفين ساقط من «ب».
(٧) الأبّذي: ساقط من «ب».
(٨) من سورة الممتحنة: ١.
(٩) من سورة النساء: ١٣١. وانظر: إعراب القرآن لابن النحاس ١/٤٥٩. عطف على «الذين».

فَلَمّـا لَحِقْنَـا والـجيـادُ عـشيَّـةً دَعَـوا يَا لَبَكْـرٍ وانْتَمَيْنا لِعَـامِـرِ[١]

ومثال المجرور: مررت بك وبزيدٍ، ولا يجوز: وزيدٍ.

قوله: إلّا بإعادة جاره. أَعم من أَنْ يكون مجروراً بالحرف أَو بالإضافة نحو: جاء غلامُكَ وغُلام زيدٍ، ولا يجوز: وزيدٍ، والكوفيون لا يشترطون إعادة الجار[٢] والجرمي يقول: إنْ أكدَ نحو: مررت بِكَ أَنْتَ وزيدٍ.. جاز، وإلاّ فلا بُد من إعادة جاره.

وليس من حروف العطف «إما» لدخول حرف العطف عليها وإيلائها العوامل نحو: قام إمّا زيـد، وإمّا عمروٌ فإمّا الأولى وَلِيَتْ «قام» وإمّا الثانية دخل عليها حرف العطف ولا يجوز شيءُ من هذين في حروف العطف.

وليس منها أيضاً إلاّ في الاستثناء. وقد تقدم في الاستثناء، ولا أي، نحو «هذا الغضنفر، أي الأَسدُ» خلافاً للكوفيين وصاحب المستوفي وأبي جعفر بن صابر الأندلسي، وشرطها عندهم أَنْ تعطف الأَجْلَى على الأَخْفَى، ولا أَحفظ عن البصريين نصاً في إعراب ما بعد أي في هذا النحو[٣]. ويحتمل أَنْ يكون بدلاً وليس منها «ليس» أيضاً نحو: قام زيدٌ ليس عمروٌ.. خلافاً للكوفيين. واستدلوا بقوله[٤]:

والأَشـرمُ الـمَـغـلُوبُ لَـيْسَ الـغـالـبُ

أي لا الغالبُ. وعندنا هذا على حذف خبر «ليس» تقديره: ليس الغالبُ إيّاه.

---

(١) نسب للراعي كما في كتاب سيبويه ١/٣٩١. وانظر: الضرائر لابن عصفور وروايته.
فلما التقينـا والجيـاد عـشيـة دَعَـوا يا لكلب وانتمينا لعـامر
واللسان ١٩/٢٨٠.

(٢) انظر: الهمع ٢/١٣٩. والأشموني ٣/٤٢٩.

(٣) في «ب» من هذا النوع.

(٤) يشير إلى قول الشاعر:
أيـن المفـر والإلـه الـطالـب والأشـرم المغلوب ليس الغالب
ولم ينسب لأحد. انظر: المغني ١/٢٩٦، والهمع ٢/١٣٨، والدرر اللوامع ٢/١٩٠.

«باب الفعل»

قوله: في باب الفعل، **(وأمر على السكون)**، أي وبناؤه على السكون، وهو معرب عند الكوفيين ومقتطع من المضارع وأصله: لِتَضرِب. فحذف الجازم فبقي: تضرب، فأُلبِسَ بالمضارع غير الأمر في الوقف فحذفوا التاء واجتلبت همزة الوصل، فالصيغ عندنا ثلاث وعندهم اثنتان.

قوله: **(وهو معرب)**، شرطه أن لا تباشره نون توكيدٍ، ولا نون أُناثٍ وقد تقدم في أَول الكتاب. / [٢٣/ب]

قوله: **(وقد تقدما)**، تقدم «ليس» في باب كان. و«عسى» في باب أَفعال المقاربة. وقد زعم الفارسي في أَحد قوليه أَنَّ «ليس» حرف. والكوفيون وابن السراج أَنَّ «عسى» حرف ابتداء يكون بعدها المبتدأ والخبر. وحكوا من كلام العرب: «عسى زيدٌ قائمٌ» و«ليس» عند الفارسي كـ«ما» ترفع الاسم وتنصب الخبر.

قوله: **(فأصلهما «فَعِلَ»، أي نِعْمَ وبِئسَ)**: وهما فعلان(١) خلافاً لمن زعم اسميتهما مستدلاً بقوله:

بِــنِــعْــم طَــيْــرٍ وشَــبَــابٍ بَــاكِــر(٢)

فأضاف «نِعْمَ» إلى طير.

قوله: **(و«فاعلهما» إلى «نكرة»)** مثاله: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ. ونِعْمَ غُلامُ السفرِ عمروٌ» ونِعْمَ رَجُلاً زيدٌ» ففي «نِعْمَ» ضمير يجب إفراده وتذكيره مطلقاً،

---

(١) هذا رأي البصريين وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين، انظر: الأنصاف مسألة ١٤.

(٢) هذا الرجز لم يعرف قائله وأوله:

صَبْحَــكَ اللّهُ بخيــرٍ بــاكــرٍ بنعمَ طيــرٍ وشبــابٍ فــاخــر

انظر: حاشية الإنصاف ٩٨/١، وحاشية الصبان ٢٧/٣، والهمع ٨٤/٢، والدرر اللوامع ١٠٨/٢.

ويفسر بنكرةٍ غير مُبهمة ولا مفردة في الوجود ([ولا أفعل تفضيل])[1] فلا يقال: نِعم غيَرَك زيدٌ، ولا نِعم شمساً هذه الشمس. [ولا نِعم أفضلُ من زَيدٍ عَمْرُو. .][2] وقد حكى الأخفش مطابقة الضمير للتمييز فيبرز في التثنية والجمع فتقول: نِعما رَجُلين الزيدان. ونِعموا رجالاً الزيدون. وحكى أيضاً أنَّ فاعلهما قد يكون مضافاً إلىَ نكرة نحو: نِعمَ غُلام سَفرٍ غُلامُك. وحكى أيضاً أنه يكون مضافاً لضمير ما فيه الألف واللام وأنشدوا:

فَنِعْـمَ فَتـى الهَـيْجـا ونِـعْـمَ شِـهَـابُهَـا[3]

«فشهاب» مضاف إلى الهاء العائدة إلى الهيجا. وقد ذهب بعض النحويين إلى أنهما يرفعان كُلّ ظاهرٍ بلا شرط.

قوله: **(والعموم، هو الرابط)** نحو: زيدٌ نِعْم الرجلُ، «فنعم الرجل» خبر عن «زيد» والرجلُ الألف واللام فيه للجنس فيندرج «زيد» تحته، ويصير مذكوراً على جهة الخصوص، وعلى جهة العموم، وذلك على مفهومين، إمّا أَنْ يراد مدح الجنس حقيقة فيحصل له المدح بذلك. وإمَّا أن يراد أَنَّ زيداً هو المقصود بالجنس، وإطلاق الجنس عليه مجاز، لم يقصد مدح الجنس حقيقة، وقد ذهب أبو إسحاق ابن ملكون[6] من[4] أهل الأندلس وأبو منصور الجواليقي[5] من أهل بغداد إلى أَنَّ الألف واللام في مرفوع «نِعْمَ وبِئْسَ» عهدية لا جنسية، وأَنَّ الرابط حصل بالمعنى، لأَنَّ الرجل هو زيدٌ، وهذا على مذهب الأخفش من أَنَّ الربط يكون بالمعنى نحو. أَجارية زيدٍ قام أَبو عبد الله. . إذا كان كنية زيد،

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٣) هذا نصف بيت لم يعرف قائله وليس له تتمة. وروايته في المصادر: فنعم فتى الهيجا ونعم شبابها.
وانظر: الهمع ٢/٨٥، والدرر اللوامع ٢/١١٠ وحاشية الصبان ٣/٢٨.

(٤) ابراهيم بن محمد الحضرمي الإشبيلي، مات سنة ٥٨٤هـ، انظر: بغية الوعاة ١/٤٣١.

(٥) اسماعيل بن موهوب بن أحمد، كان إمام أهل عصره ولد سنة ٥١٢هـ ومات ٥٧٥هـ انظر معجم الأدباء ٧/٤٥.

فهذا تكرار المبتدأ بمعناه. وسمع من كلامهم أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري. والخدري هو أبو سعيد، والحجاج الذي رأيتُ ابن يوسف، وابن يوسف هو الحجاج، ودليل ابن ملكون أنّ هذا الاسم تُصح تثنيته وجمعه، فيقال: نِعْم الرجلان الزيدان، ونِعْم الرجالُ الزيدون، فلو كانت الألف واللام للجنس لما صحَّ تثنيته لشموله.

قوله: **(وإنْ تأخر)** نحو: نِعْم الرجلُ زيدٌ. جاز ذلك. أي جاز أنْ يكون مبتدأ والجملة قبله في موضع الخبر كحاله متقدماً.

[قوله: **أنْ يكون خبراً محذوف المبتدأ)**[2] تقديره: هو زيدٌ][1].

قوله: **(وعكسه)**، يعني أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: زيدٌ هو، أو زيدٌ الممدوح وقد ذهب أبو الحسن بن البادش إلى أنّ زيداً وإنْ تأخر لا يكون إلاّ مبتدأ، والجملة التي قبله في موضع الخبر كحاله متقدماً. وأنَّ المذهبين باطلان. وهما قول من أساء فهمه عن سيبويه[3]، واستدل ابن البادش على مذهبه بوجهين:

الأول: جواز حذف هذا المخصوص كقوله: نِعْمَ العبدُ[4] «أي أيوب فحذف للعلم ولو كان مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه للزم من ذلك حذف الجملة
[٢٤/أ] / بأسرها. والعرب لا تفعل ذلك إلاّ إذا عوضت من الجملة نحو: أزيدٌ قام؟ فتقول: نَعَمْ، تقديره: نَعَمْ زيدٌ قائم» فَنَعم، عوض عن هذه الجملة.

والوجه الثاني: إن جعلها جملتين يفضي إلى ارتباطها من غير رابط. لأنَّ: نِعْمَ الرجلُ، جملة. وزيدٌ الممدوح جملة ولا تعلق بينهما بخلاف قولنا إذا جعلناها جملة واحدة. فتصير نحو: ذهبَ أخوه زيدٌ «تقديره: زيدٌ ذهبَ أخوه» فحالة تأخره كحالة تقدمه.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».
(٢) زيادة من «ب».
(٣) انظر: الكتاب، ٣٠١/١.
(٤) من سورة ص ٤٤، والآية ﴿إنا وجدناه صابراً نعم العبدُ إنه أوابٌ﴾ وآية: ٣٠ من السورة نفسها. ﴿ووهبنا لداود سليمان نعم العبدُ إنه أوابٌ﴾.

قوله: **(وحبَّ ذا، أصله «حُبَب» و«ذا» فاعل)**، أختار أَنهَّا باقية على الفعلية، وأَنَّ «ذا» اسم إشارة فاعل، «يحَبُّ» لأَنَّ الأَصل عدم التركيب، خلافاً لمن زعم أَنهَّا مركبة وغُلِبّ الفعل لسبقه فأَعرب «حبذا» كلهّا فعلاً ماضياً و«زيدٌ» فاعل به ولمن غلّب الاسم على الفعل وجعله كلّه اسمًا مرفوعاً(١)، ومعناه. المعظم في نفسي زيدٌ.. وإنمَّا غُلّب الاسم لأنَّه الأَصل في الكلام، وتعربه على هذا مبتدأ. و«زيدٌ» خبره، أَو«زيدٌ» مبتدأ، و«حبذا» خبره مقدماً عليه. وقد عزا ابن عصفور وابن أَبي الربيع هذا المذهب إلى سيبويه(٢)، والمذهبْ الأول مذهب ابن درستويه وقال شيخنا وأُستاذنا أَبو جعفر بن الزبير(٣): هذا ظاهر مذهب سيبويه، لأَنَّه شبهه بابن عَم(٤). وهذا يدل على أَنّ كل واحد منهما باقٍ على إعرابه الذي كان له في الأَصل، و«زيدٌ» على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر، والرابط اسم الإشارة، كقوله تعالى: ﴿ولباسُ التقوى ذَلك خَيْرٌ﴾(٥) وقد أجازوا أَنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر أَو عكسه كمخصوص «نِعْمَ» ومنهم مَنْ أَعربه عطف بيان، ومنهم من أَعربه بدلاً وليسا بشي للزوم ذكر «زيد» وعدم لزوم عطف البيان والبدل.

قوله: **(ولا يتغير بحسب مُشارٍ)** إمّا على مذهب التركيب فظاهر، وإمَّا على ما اخترناه فلأنَّه جرى مجرى المثل. والأمثال لا تغير عن وضعها الأول.

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج ١/١٣٥ «... ثم جعلت حب وذا اسمًا فصار مبتدأ ولزم طريقة واحدة.

(٢) انظر: الكتاب، ١/٣٠٢.

(٣) أحمد بن عبد النور أبو جعفر المالقي النحوي، كان عالماً بالنحو. مات سنة ٧٠٢هـ، انظر: بغية الوعاة ١/٣٣٣.

(٤) في الكتاب لسيبويه ١/٣٠٢، ولكن «ذا وحبَّ» بمنزلة كلمة واحدة نحو «لولا» وهو اسم مرفوع كما تقول يا ابن عمَّ.

(٥) من سورة الأعراف: ٢٦.

وقال ابن كيسان[١]: إنَّ «ذا» إشارة لاسم مفرد. «وزيدٌ» أو الزيدان، أو الزيود على حذف مضاف، تقديره: حبذا أمر زيد، وأمر الزيدين، وكذا المذكر والمؤنث والمجموع، فلذلك لم يتغير «ذا».

قوله: (**والمنصوب بعد «ذا» تمييز**) نحو: حبَّ ذا رَجُلاً زيدٌ «أَطلق في المنصوب ولم يقيده بجامد ولا مشتق، وزعم بعضهم أنّه إذا كان مشتقاً حال نحو. حبذا راكباً زيدٌ» وهذا فاسد لدخول «من» عليه، والحال لا تدخل عليها «من» ولأنَّ مدحه إذ ذاك يكون مقيداً بكونه راكباً، وعلى تقدير التمييز لا يكون مقيداً بحالة فكان أبلغ في المدح[٢].

«باب التعجب»

قوله: في التعجب (**أفعل فاعله مضمر عائد على «ما»**) نحو: ما أَحسَن زيداً. فأحسن فعل جامد لبنائه على الفتح، وليس باسم خلافاً للكوفيين[٣]، واستدلوا بجواز تصغيره. فيقولون ما أُحيسن زيداً.

قوله: (**و «ما» مبتدأ**) لم يبين مذهبه في «ما» ونقل عن الأخفش أَنهَّا موصولة[٤]، ونقل عنه أيضا أنها نكرة موصوفة، وعلى هذين القولين يكون الخبر محذوفاً، تقديره: الذي أَحسَن زيداً عظيم.. أو شيء أَحسَن زيداً عظيم. ومذهب الفراء وابن درستويه أَنَّ «ما» استفهامية صحبها معنى التعجب فخرجتُ عن حقيقة الاستفهام، كما يصحب الاستفهام معنى التقرير والتوبيخ. فيخرج عن أصله مثل: أَلم أَعطك درهماً «فهذا تقرير، وأَلم أُعلمك العِلْمَ ولم تشكر»[٥] فهذا توبيخ، وتقدير الكلام «أي شيء أَحسَن زيداً. ونظير هذا:

---

(١) محمد بن أحمد بن ابراهيم أبو الحسن النحوي، كان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو، مات سنة ٣٢٠هـ، انظر: معجم الأدباء: ١٤١/١٧.

(٢) في المدح «ساقط من «ب».

(٣) انظر: الأنصاف ١٢٦/١، والمفصل لابن يعيش ١٤٣/٧.

(٤) انظر المقتضب ١٧٧/٤، والأصول لابن السراج ١١٦/١. وقال الأخفش إذا قلت: ما أحسن زيداً، «فما» في موضع الذي.

(٥) في «ب» «تشكرني».

أَي رَجُلٍ زيدٌ»؟ فـأيْ استفهام صحبـه معنى التعجب / فذهبتُ حقيقـة [٢٤/ب] الاستفهام. ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أَنهّا نكرة تامة بمعنى «شيء» لا يحتاج إلى صلة ولا إلى[1] صفة.

قوله: **(والجملة خبره)**. هذا جارٍ على مذهب سيبويه ومذهب الفراء والجملة صلة أو صفة على قول الأخفش.

قوله: **(والمتعجب منه مفعول)** إمَّا على مذهبنا فظاهرٌ وإمّا على قول الكوفيين فهو مشبهٌ بالمفعول[2]، وأَصله عندهم الإضافة، وليس في «أَفعل» ضمير يعود على «ما» لأنَّ أَصله عندهم، أي شيء أَحسَن زيـدٍ. ثُمّ أنهّم لما أرادوا أَنْ يُصحبوه معنى التعجب غايروا بين هذا وبين حقيقة الاستفهام فنصبوا «زيداً» على التشبيه بالمفعول به.

قوله: **(واجب التأخير)** إنمَّا لم يجز تقديمه على «أَفعل» وإنْ كان جائزاً «زيدٌ عمراً ضَرَبَ» لأنَّ «أفعل» هنا لا يتصرف، وما لم يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله.

قوله: **(ممنوع أَنْ يفصل بينه)** أَيْ بين المتعجب منه **(وبين عامله)**، يعني الفعل.

قوله: **(إلاّ بظرف)**، نحو: ما أَحسن عندك زيداً« **(أو مجرور)**، نحو: ما أَحسَن في الدار زيداً» وهذه المسألة فيها خلاف، المازني يمنع الفصل بينهما مطلقاً، والجرمي يجيزهما، وهو الصحيح، وقد أَجـاز ابن كيسان الفصـل بـ «لولا» الامتناعية نحو: ما أَحسن لولا كلمَّه زيداً «وأطلق المصنف الظرف والمجرور. وينبغي أَنْ يقيد بكونهما معمولين لفعل التعجب لأنك لو قلت: ما أَحسنَ بالمعروف آمِراً» وما أحسن يوم الجمعة خطيبـاً. على أَنْ يكـون «يوماً»[3] معمولاً لخطيب لم يجز.

---

(١) «إلى» زيادة من «ب».

(٢) انظر: الإنصاف ١٣٦/١.

(٣) في «ب» «يوم» بالرفع.

قوله: (**وأَفِعلْ أمرٌ. معناه الخبر**)، مثاله: أَحْسِنْ بزيدٍ ورأيت لابن الأنباري أَنَّ «أَحْسِنْ» اسم، وأَنَّه يجوز تصغيره قياساً على «أَحَسَن» وعند البصريين أَنَّه أَمرٌ بمعنى الخبر، و «بزيدٍ» فاعل. ومعناه: أَحْسِنَ زيدٌ «والهمزة في «أَحسن» للصيرورة كأبقلتِ الأرضُ وأَغدّ البعيُر «أي: صارت ذا بقلٍ، وصار ذا غّدةٍ، فمعناه: صار ذا حُسن».

والدليل على أنه ليس حقيقة، حقيقة الأمر قولهم: ياهندُ أَحْسِنْ بعمروٍ، ويا زيدان أَحَسِنْ بعمروٍ «ويا زيدونَ. ويا هندان أَحْسِنْ بعمروٍ» فلو كان أمراً للحقه ضمير التأنيث والتثنية والجمع. فيقال: أَحْسِني، وأَحْسِنا، وأَحْسِنُوا، وأَحْسِنَّ، ولما كان في معنى الخبر جاز أَنْ يرفع الظاهر فـ «زيدٌ» فاعل، والباء فيه زائدة لازمة، وذهب الكوفيون[1] وابن خروف إلى أَنَّه أَمرٌ حقيقة، والهمزةُ فيه للنقل لا للصيرورة وبـ «زيد» في موضع المفعول وإنّما لم يلحق ضمير التأنيث والتثنية والجمع، لأَنَّه جرى مجرى المثل، كما لا يتغير فاعل «حَبَّ» في «حبذا زيدٌ» بحسب المشار إليه. واستدلوا على هذا المذهب بأَنهّم لّما حذفوا الباء رجعوا إلى النصب. فدّلَ على أَنَّه مفعول، إذْ لو كان فاعلاً لرجعوا إلى الرفع، كما تقول، كفى بالله شهيداً»[2] وكفى الله والدليل على نصبه قول الشاعر:

فــأَحْــذرْ مِــثْــلَ ذلــكَ أَنْ يَــكُــونَــا[3]

أي. فاحذر بمثل ذلك. وقال الآخر:

فــأَبْــعِــدْ دَارَ مُــرْتَــحِــلٍ مَــزَاراً[4]

أي: فأَبْعِدَ بدارِ.

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٤٧/٧.

(٢) من سورة النساء: ٧٩، وكلمة «شهيداً» ساقطة من «ب».

(٣) رواه صاحب الدرر اللوامع ١٢٠/٢ نقلاً عن أبي حيان في شرح التسهيل: فأجدر مثل ذلك أن يكونا ولم ينسبه لأحد.

(٤) عجز بيت وصدره: لقد طرقت رجال الحي ليلى.
ولم ينسب لشاعر معين، انظر: الهمع ٩١/٢، والدرر اللوامع ١٢٠/٢.

قوله: (وفَعُلَ)، أكثر النحويين يذكر للتعجب صيغتين. ما أَفْعَلهُ وأَفْعِلْ بهِ، قال أبو علي الفارسي إنَّ «فَعُلَ» إذا أُريد بها المدح أَو الذم جرت مجرى نِعْمَ وبِئْسَ فاعلاً وتمييزاً ومخصوصاً، فتقول: حَسُنَ الرجلُ زيدٌ «وحَسُنَ رَجُلاً زيدٌ» فإنها لا تأتي والمراد بها التعجب. ونقل الأخفش في «الكتاب الكبير» له أَنَّ العرب تارة تريد به ما ذكره الفارسي، وتارة تريد به معنى التعجب فتقول: ضُربتِ اليدُ، أي ما أَضْرَبَ اليدَ، ورمُو الرجلَ في معنى: ما أرماه، فإنْ كانَ الفعل / على «فَعَلَ» أَو «فَعِلَ» حُول إلى «فَعُلَ» فيقال في ضَرَبَ ضَرُبَ وفي دَهِمَ دَهُمَ، وشذوا في سَمِعَ وعَلِمَ وجَهِلَ فأبقوها على أصلها من غير تحويل في التعجب. [٢٥/أ]

قوله: (وفاعله، يجوز جرّه بباءٍ زائدة) نحو: ضَرُبَ زيدٌ «وضَرُبَ بزيد» قال الشاعر:

حُبَّ بالزُورِ الذيّ لا يَرَى مِنْـهُ إلاّ صَفْحَةٌ أَوْ لِمَـامْ[١]

أي حَبُبَ الزُورُ. ومعناه: ما أَحبَّ الزور.

قوله: (ولا يبنى للتعجب إلاّ متصرف)، احترازاً من الجامد. مثل: نِعْمَ وبِئْسَ، ويعني بالتصرف ما كان قبل البناء متصرفاً، وإذا بُنِيَ صار جامداً.

قوله: (تامٌ) احترازاً من كان الناقصة وأخواتها «وقد أجاز ابن الأنباري: ما أكوَن زيداً قائماً وأَكْوِن بزيدً قائماً» على أنهما من كان الناقصة[٢].

قوله: (مجرد)، تحرز من المزيد فيه كاستفعلَ، وانفعلَ، فإنْ كان المزيد أَفعل فثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً، والجواز مطلقاً والتفضيل بين أَنْ تكون الهمزة للنقل. فلا يجوز أو لغيره فيجوز.

قوله: (غير لونٍ)، فلا يقال: ما أَبيضَ زيداً، وفي التعجب من الألوان ثلاثة مذاهب:

---

(١) هذا الشاهد للطرماح بن حكيم، انظر: الديوان: ٩٧، والمقرب لابن عصفور ١/٧٨، وأوضح المسالك ٢/٢٩٠ والتصريح للأزهري ٢/٩٩، والأشموني ٣/٣٨٠.

(٢) جاء في الأصول لابن السراج ١/١٢٥، وقد أجاز قوم من النحويين، ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها... وهذا عندي لا يجوز.

ثالثها: يجوز في السواد والبياض دون غيرهما، لأنهما أصلان للألوان، ورد بأنَّ العلة التي لأجلها امتنع التعجب منها. وهي كونها تشبه الخلق الثابتة هي في السواد والبياض أَمكن لتأصلهما، ويمكن أَنْ يقال: ينبغي أَنْ يجوز فيهما لكونهما أصلين، والأصول يُتصرف فيها ما لا يتصرف في غيرها، بدليل جواز أَنْ تلي إنْ الاسم على اضمار الفعل الماضي نحو قوله تعالى[1]: ﴿وإنْ أَحدٌ مِنَ المُشركين استجارَكَ﴾[2] ولا يجوز ذلك في غيرها إلاّ ضرورة، لأنهَّا أصل أدوات الشرط.

قوله: **(ولا عاهة)** لا يقال: ما أعمى زيداً.

قوله: **(ولا خلقة)** لا يقال: ما آرأسَ زيداً. . . إذا كان كبير الراس، وقد شذّ منه شيء نحو ما أطول زيداً، وما أقصره. .

«أفعلُ التفضيل»

قوله: **(ويجري مجراه قياساً وسماعاً أفعل التفضيل)** يعني أَنّه يبنى من الفعل أَفعل التفضيل كما يبنى للتعجب. فحيث أنقاس للتعجب انقاس للتفضيل، وحيث كان شاذاً فيه كان شاذاً في هذا.

قوله: **(فإنْ كان بـ «أَل» إلى. . . فالوجهان)** سبق البحث فيه في النعت.

قوله: **(وقد تحذف «من» ومعمولها للعلم)** نحو: زيدٌ أفضل. . وأكثر ما يكون الحذف إذا كان «أفعل» خبراً للمبتدأ. ويقلُّ في غيرِه.

قوله: **(ورتبتها التأخير)** إنّما كان ذلك لأنهَّا معمولة لـ «أفعَل» والمعمول رتبته التأخير عن العامل.

قوله: **(ويجب تقديمها إنْ جَرّتْ إسم استفهام)** مثاله: ممن أَنْتَ أَفضلُ؟. ولا يجوز: أَنْتَ أَفضلُ ممن؟ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام. أَلا ترى أَنَّه يجب تقديمه في قولكَ: مَنْ تضرب؟ فإنْ لم يجر اسم استفهام فقد جاء في الشعر كثيراً تقديمُهُ نحو قول الشاعر:

---

(١) ساقط من «ب».

(٢) من سورة التوبة: ٦٠.

نَسِيمِكَ إلاّ مِنْهُ أذكىٰ وأَطْيَبُ[1]

قوله: **(وفاعل إفعل، ضمير)** لأنَّ «أَفعلَ» صفةٌ. فلابد أَنْ تجري على موصوف مذكور نحو: جاءني رجلٌ أَحسنُ من عمروٍ» أو محذوف نحو: رأيتُ أَفضلَ من عمروٍ» وتقديره: رَجُلاً أفضلَ فَلابُدّ من ضمير يعود على الموصوف. ولا يعمل في السببي، فلا يقال: رأيتُ رَجُلاً أَفضَل منه أَخُوهُ» فيرتفع «أَخوه» بـ «أَفضلَ» لأنهّا نقصت عن سائر الصفات بلزوم إفرادها وتذكيرها. وقد جاء شيءٌ من السببي مرفوعاً بها، وإليه أشار بقوله: **(وربمّا رفع ظاهراً)**.

نحو قولهم: ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينهِ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ[2] «والضابط في رفعه الظاهر أنه متى أدى إلى الفصل بين «أَفعل التفضيل» وبين المفضول عليه/ المجرور بـ «من» جاز أَنْ يرتفع ذلك الظاهر بـ «أَفعل التفضيل» [٢٥/ب] هذا مذهب أكثر العرب، وقد حكى سيبويه[3]، أنَّ بعض العرب يرفع بها الظاهر مطلقاً كسائر الصفات فيقول: مررت برجلٍ أَحسن منه أبوه، ويُفهم من كلام بعضهم اشتراط النفي في المسألة الأولى في قوله: ما رأيتُ رَجلاً أحسنَ في عينِهِ الكحل منه في عينِ زيدٍ». وقد ذكر ابن مالك أنَّ النهي والاستفهام كالنفي نحو: لا يكن رَجُلٌ أبغض إليه الشّر منك. وهل رأيتَ رجلاً أولى بهِ الفضلُ من زيدٍ؟ وقد حكي عن الرمّاني[4] أنَّ رفعها الظاهر لا يختص بالنفي، ولو أخرت «الكحل» جاز رفع «أحسن» على أنّه خبر مقدم، والكحل مبتدأ فتقول: ما رأيت رَجُلاً أَحسنُ في عينِهِ منه في عينِ زيدٍ الكحلُ. وتقدير الكلام: ما رأَيتُ رَجُلاً الكحلُ أَحسنُ في عينهِ منه في عينِ زيدٍ».

---

(١) لم ينسب لشاعر معين وروايته في مصادر النحو:

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت ... جنى النحل بل ما زودت منه أَطيب

انظر شرح المفصل ٦/٢؛ وعمدة الحافظ لابن مالك ٧٦٦؛ والأشموني ٣٨٩/٣.

(٢) انظر الكتاب ٢٣٢/١.

(٣) انظر الكتاب ٢٢٩/١ ـ ٢٣١.

(٤) علي بن عيسى أبو الحسن، كان يعرف بالوراق، وكان إماماً في النحو والأدب، مات ٣٨٤هـ. انظر بغية الوعاة ١٨٠/٢.

«باب النواصب»

قوله: في (**فصل النواصب، تنصبُ المضارع أنْ مصدرية**) نحو: أُريد أَنْ يخرج، أَي الخروج وقيد بالمصدرية تحرزاً من الزائدة وحروف التفسير.

قوله: (**ولا يسبقها فعل تحقيق**) احترازاً من أن المخففة من الثقيلة نحو قوله:

أَنْ تَقـرآنِ عَلَى أَسمـاءَ وَيحَكُمـا مِنْي السَّلامَ وأَنْ لا تشعرا أَحَدَا[1]

يريد: أَنه تقرآن، لأنْ هذهوالناصبة للمضارع اشتركتا في المصدرية. وفعل التحقيق نحو: علمتُ وتحققتُ، وتيقنتُ. وما لا يتحقق فيه رجوتُ وطمعتُ. ومن المتردد بينهما ظننتُ، وحسبتُ. ولذلك قُرِيء ﴿وحسبوا أَنْ لا تكونُ﴾[2] بالرفع على أَنهّا المخففة. والنصب على أنهّا الناصبة، وفي نصب المضارع بعد أَنْ المصدرية غير المخففة خلاف، والجمهور على الوجـوب. وبعضهم أجاز النصب ولم يجعله واجباً مستدلاً بقراءة مجاهد ﴿لِمَنْ أَرادَ أَنْ يتمَ الرِضَاعةَ﴾[3] بالرفع وبالقياس على«ما» المصدرية. فكما أَنّ الفعل يرتفع بعد هذهِ. فكذلك بعد «أن» وقد حكى اللحياني[4] في نوادره: أَنَّ الجزم «بأن» لغة لبعض العرب.

---

(١) لم ينسب هذا الشاهد لقائل معين. انظر: مجالس ثعلب ٣٩٠، والخصائص ١/٣٩٠، والمنصف ١/٢٧٨، والانصاف ١/٣٢٩، والضرائر لابن عصفور ١٦٣، وشرح المفصل ٧/١٥ والبحر المحيط ٢/٢١٣، والمغني ١/٢٢.

(٢) من سورة المائدة: ٧١، قرأ الكوفيون وأبو عمرو وأهل الحرمين بالنصب. انظر إعراب القرآن لابن النحاس ١/٥١٠.

(٣) من سورة البقرة: ٢٣٣. انظر إعراب القرآن لابن النحاس ١/٢٦٧، والبحر المحيط ٢/٢١٣.

(٤) علي بن المبارك، أخذ عن الكسائي وأبي زيد والأصمعي. انظر بغية الوعاة ٢/١٨٥.

قوله: («ولن» لنفي سيفعل) نحو: لن أَخرج، كأنَّه جواب لمن قال: ستخرج، والمختار أَنَّ «لن» بسيطة لا مركبة من «لا أَنْ» خلافاً للخليل[1].

قوله: (ويجوز تقديم منصوب منصوبها) عند التمييز نحو: زيداً لَنْ أَضربَ. ومسرعاً لَنْ أَخرجَ وإنَّما جاز ذلك. لأنَّه جواب لـ «سيفعل» فكما أنَّ معمول سيفعل يتقدم عليه في نحو قولك: زيداً سيضرب عمروٌ «فكذلك هذا، وقد حكى ابن فضال[2] في كتاب «العوامل والهوامل»[3] عن الأخفش الصغير منع تقديم منصوب منصوبها، وهو القياس، لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، فكما لا يجوز تقديم المضارع على «لَنْ» فكذلك لا يجوز تقديم معموله على «لَنْ».

قوله: (غير التمييز)، لا يجوز، عرقاً لَنْ يتصبب زيدٌ «وسبق ذكر علته في باب التمييز، وقد حكي أيضاً الجزم بـ «لَنْ» وأنشد ابن الطراوة:

لَنْ يَخِبْ الآنَ مِنْ رجَـائِـكَ مَنْ حَـرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِـكَ الحَلَقَةْ[4]

قوله: (و «كي» في لغة من يقول: لكي) نحو: جئتُ كي أَقرأَ قد تقدم في حروف الجر أنَّ «كي» تارة تكون جارة، وتارة ناصبة للمضارع. فإذا دخل عليها حرف جَرٍّ نحو: لكي أَخرجَ، تعين أَنْ تكون ناصبة، لأنَّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ. وإذا قلت: كي أخرجَ، احتملت أَنْ تكون «كي» الناصبة المرادفة لـ «أَنْ» وتكون لام التعليل محذوفة. وتقدر هي وما بعدها بالمصدر، واحتملت أَنْ تكون حرف جرٍّ، والنصب بإضمار «أَنْ» بعدها / فتكون هي بنفسها حرف [٢٦/أ]
التعليل مرادفة للام الجر. وقد ذهب الكوفيون[5] إلى أنَّ النصب إنَّما يكون

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه: ١/٤٠٧.

(٢) علي بن فضال بن غالب المجاشعي القيرواني أبو الحسن من أحفاد الفرزدق. كان إماماً في النحو واللغة والتصريف والتفسير والسير. مات سنة ٤٧٩، انظر بغية الوعاة ٢/١٨٣.

(٣) انظر بغية الوعاة ٢/١٨٣.

(٤) انظر المغني ١/٢٨٥، والبحر المحيط ١/١٠٢، والهمع ٢/٤، والدرر اللوامع ٢/٤.

(٥) انظر الهمع ٢/٥.

بإضمار «أنْ» بعدها مطلقاً، لأنّه قد ثبت كونها حرف جَرٍّ وهي عاملة في الاسم. وما عمل فيه لا يعمل في الفعل، ولأنها جاءت مظهرة بعدها في بعض المواضع.

قوله: ﴿وإذنْ، هي[1] جزاء وجواب)، مثال ذلك قول القائل: أَزورُكَ، فتقول: إذنْ أَحسنَ إليكَ. فهذه جواب وجزاء. وقد تأتي جواباً فقط نحو: أَحبُّكَ، فتقول: إذنْ أَظنُّكَ صادقاً.. وقد تكلف بعضهم أنْ يجعلها للجواب والجزاء معاً في كُلّ موضع.

قوله: (ولا تنصب إلاّ مستقبلاً متصدرة) النصب بها نفسها، وقول من قال: إنَّ «أَنْ» مضمرة بعدها دعوى. فإن كان الفعل حالاً لم تنصبه نحو: إذنْ أَظنُّكَ صادقاً. وكذلك إنْ لم تتصدر هي، بأنْ تكون متأخرة نحو: أَحسنُ إليكَ إذنْ. أَو متوسطة بين مفتقر إلى ما بعده كمبتدأ وخبره، وشرط وجزائه. وقسم وجوابِهِ نحو: أَنا إذن أكرمُك. وإنْ تأتني إذن أكرمك. ووالله إذنْ لأحسِننَّ إليكَ. وقد أجاز الكوفيون[2] إعمالها إذا افتقر ما قبلها إلى ما بعدها كهذه مستدلين بقول الشاعر:

لا تــتــركـنّـي فــيــهــم شَــطِــيــرَا   إنــي إذَنْ أَهــلكَ أَوْ أَطِــيــرَا[3]

فنصب «أهلَك» بإذْن وهو مفتقر لـ «إنيّ» وقد حكى عيسى[4] بن عمر أن بعض العرب لا ينصب بها. وإنْ تصدرت وكان الفعل مستقبلاً.

قوله: (فإنْ تقدمها عاطف، فالإعمال والإهمال) نحو قوله تعالى: ﴿وإذَنْ لا يلبثونَ خِلافَك إلاّ قَلِيلاً﴾[5] قُرِيء بـ «النون» وحذفها.

---

(١) زيادة من «ب».

(٢) انظر الهمع ٢/٧.

(٣) الشاهد لم يعرف قائله، انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٨، والانصاف ١/١٧٧، والمقرب لابن عصفور ١/١٦١، والمغني ١/٢٢، والخزانة ٣/٥٧٤، والهمع ٢/٧، والدرر اللوامع ٢/٦.

(٤) انظر الكتاب لسيبويه ١/٤١٢.

(٥) من سورة الاسراء: ٧٦، هذه قراءة حفص. وقرأ أبي بن كعب بحذف النون، انظر الإصابة ١/٤٩، وقراءة حذف النون شاذة، كما في شواذ ابن خالويه: ٧٧.

قوله: (**يجوز الفصل «إلى ونداء...**) وهذا مما اختصت به «إذَنْ» بخلاف أَنْ ولَنْ، وكي. فإنه لا يفصل بينها وبين معمولاتها بهذه الأشياء، مثال الفصل بالقسم: إذنْ واللّهِ أُكرمَكَ. والظرف نحو: إذنْ يومَ الجمعة أَجيءَ، والمجرور نحو: إذَنْ في الشدائدِ تجدَني. والنداء، إذَنْ يا زيدُ أكرمَكَ.

قوله: (**وتضمر «أَنْ» جوازاً بعد لام «كي»**) نحو: جئتُ لِأقرأَ، لأنْ أقرأَ. وقولهم: لام كي، إنّما يعنون بها أَنهّا تفيد التعليل، كما تفيد كي. لا أَنْ كي مضمرة بعدها.

قوله: (**إذا لم تلها «لا»**) لأنّه إذا وليتها «لا» كان «إظهار أَنْ» واجباً نحو: جئتُ لِأنْ لا تغضبَ.

قوله: (**وبعد عاطفٍ فعل على إسم ملفوظ به**) نحو: عجبتُ من قيامِ زيدٍ ويخرجُ وأَنْ يخرجَ. وقوله: عاطف أعم من أَنْ يكون الواو وغيره. وقوله: على اسم، أعم من أن يكون مصدراً وغيره. وقوله: ملفوظ به تحرز من المتوهم. فإنْ كان الاسم متوهماً وجب إضمار «أَنْ» مثال ذلك قول الشاعر:

وَلَــولا رِجَــالٌ مِـنْ رزامٍ أَعِــزَّةٌ   وَآلُ سُبيــعٍ أَوْ أَسُــوأَكَ عَلْقَمـا[1]

أَو «أَسوأك» معطوف على «رجالٍ» تقديره: أَو أَساء بك. ورجال إسم غير مصدر ملفوظ بهِ لا متوهم. وقد عطف بغير الواو.

قوله: (**ووجوباً بعد «كي» في لغة من يقول: كيمه[2]**) نحو: جئتُ كي أَقرأَ، تقديره: كي أَنْ أَقرأ ولا يوجد موضع يتعين فيه إضمار أَنْ بعد «كي» لأنه يمكن أَنْ تكون هي الناصبة بنفسها.

---

(١) من شواهد سيبويه ١/٤٢٩، وهو للحصين بن حمام المري، وانظر المفضليات: ٦٦، والأصمعيات ٦٧، والتصريح ٢/٢٤٤، والهمع ٢/١٠، والدرر اللوامع ٢/٧.

(٢) في الكتاب لسيبويه ١/٤٠٨، وبعض العرب يجعل «كي» بمنزلة «حتى» وذلك أنهم يقولون: كيمه في الاستفهام.

قوله: (ولام الجحود) معطوف على «كي» أي وبعد لام الجحود، نحو: مَا كَانَ اللّه لِيذَرُ»[1] فإنْ لم يكن بعد كون نحو: قامَ زيدٌ ليخرجَ أو بعده، لكنّه غير ماضٍ نحو: ما يكون هذا لينتفعَ بهِ، أو ماضياً، لكنه غير منفي نحو: كان هذا ليكون كذا، لم يكن لام الجحود ولزم أن يكون لا «كي».

قوله ماض أعم من أن يكون ماضي اللفظ، والمعنى أو ماضي المعنى فقط، نحو: لم يكنْ زيدٌ ليقومَ» وقد زعم [٢٦/ب] / الكوفيون أنَّ النصب هو بـ«لام» الجحود نفسها. والفعل بعدها هو خبر «كان» فهو الذي تسلط عليه النفي، وتقديره: ما كانَ زيدٌ يقومُ، واللام زائدة لتأكيد النفي، وعند البصريين اللام مقوية للتعدية، والخبر محذوف، و«أنْ» محذوفة، تقديره: ما كانَ زيدٌ مريداً لأنْ يقومَ «أي للقيام، فالنفي متسلط على الإرادة المتعلقة بالقيام، فينتفي القيام لانتفائها. وقد أجاز بعض البصريين تعاقب لام الجحود وأنْ، فتقول: ما كانَ زيدٌ ليقومَ، وما كانَ زيدٌ أنْ يقومَ، واختاره ابن أبي الربيع، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذا القرآنُ أَنْ يُفْتَرى مِنْ دُونِ اللّهِ﴾[2] تقديره: ليُفترى فعاقبت أَنْ «اللام». ولا حجّة فيه لاحتمال أَنْ يكونَ خبر «كان» تقديره: وما كان هذا القُرآنُ افتراءً[3] من دون اللّهِ، كما تقول: ما كان جزاؤُكَ أَنْ تهين عمراً» أي إهانتُك عمراً.

قوله: و«أو» بمعنى «إلاّ أَنْ» نحو: لألزمنك أو تقضي حقي» وقدرها بعضهم بمعنى «كي» وبعضهم بمعنى «إلى» ولا يطرد ذلكَ في كُلِّ موضع. ألا ترى إلى قول الشاعر:

وَكُنْتُ إذا غمزتُ قَناةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعوبَها أَوْ تَسْتَقِيمَا[4]

---

(١) من سورة آل عمران: ١٧٩.

(٢) من سورة يونس: ٣٧.

(٣) في إعراب القرآن لابن النحاس ٢/٦٠.. بعد ذكر الآية، قال الكسائي، المعنى: ما كان هذا القرآن افتراء.

(٤) من شواهد سيبويه ١/٤٢٨. وهو لزياد الأعجم انظر المقتضب ٢/٢٩، والمقرب لابن عصفور ١/٥٧ وأمالي ابن الشجري ٢/٣١٩، وشرح المفصل ١٥/٥، والمغني ١/٦٦، وشرح ابن عقيل ٢/٣٤٦، والهمع ٢/١٠.

فلا يستقيم هنا تقدير «كي» ولا تقدير «إلى» لفساد المعنى، بخلاف إلاّ فإنها تطرد في كُلّ موضع، وقوله: لألزمنَّك معناه: على كُلّ حالٍ، أَو تقضي حقي» اشتثناء مفرغ من الأحوال ومعنى الكلام، أنكَ تلازمه دائمًا إلاّ في هذه الحالة، فإنَّك لا تلازمه.

قوله: **(و«حتى» للغاية أو للتعليل)**، مثال الغاية ﴿وزُلْزِلوا حَتىَ يقولُ الرَّسولُ﴾[1] ومثال التعليل أَسلمتُ حتى يَغْفرَ اللَّهُ لي، وزعم بعضهم أَنَّ النصب بها نفسها، وجماعُ القول فيها أَنَّ ما قبلها لا يخلو من أَنْ يكون موجباً أو غير موجب، غير الموجب نحو: ما سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ ويجب النصب خلافاً للأخفش، فإنّه أَجاز الرفع بعد النفي، وقياس قوله في النفي يقتضي إلحاق غير الموجب به. والموجبُ إمّا أنْ يكون سبباً أَو غير سبب، وغير السبب نحو: سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ. ويجب النصب خلافاً للكوفيين في جواز الرفع، والسبب إمّا أن تكون هي وما بعدها في موضع خبر أولاَ، إنْ كانت وجب النصب نحو: كان سيرى حتى أَدخلَ المدينة[2]. وإنْ لم يكونا في موضع خبر نحو: سرتُ حتى أَدخُلَ البلد، جاز الرفع والنصب سواء أكان الفعل متطاولاً[3] نحو ما ذكر[4] أو قصيراً نحو: وثبتُ حتى آخذَ بحلقهِ، خلافاً للفراء في وجوب الرفع بعد الفصل القصير ثُمّ إمَّا أَنْ تكثر السبب فيرجح الرفع نحو: كثر ما سرتُ حتى أَدخلُ البلد، أَو تقللَهُ غير مرادٍ به النفي [نحو: قلما سرتُ حتى أَدخلَ البلدَ[5]] فيرجح النصب. أو مراداً به النفي فيجب النصب، ويجيء فيه الخلاف للأخفش، فالنصب في غير الموجب وفي غير السبب على الغاية فقط، وبعد الفعل القصير على التعليل فقط، وفي غير ذلك يصلح النصب على

---

(١) من سورة البقرة: ٢١٤، قراءة الرفع في «يقول» قراءة أهل الحرمين، وقرأ أهل الكوفة بنصب، يقول: انظر إعراب القرآن لابن النحاس ١/٢٥٥.

(٢) في «ب» البلد.

(٣) اصطلاح فعل متطاول أو طويل ذكره النحاس في إعراب القرآن ١/٢٥٥.

(٤) في «ب» ذكرنا.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

التعليل وعلى الغاية على حسب ما تريد مِنَ المعنى. وإذا ارتفع بعد «حتى» فعلى معنى أنّه وقع وانقضى، أوعلى معنى أنَّك قد شرعت فيه، أَوعلى معنى أنَّك غير ممنوع منه. مثال ذلك: سرتُ حتى أَدخلَ البلدَ، فيحتمل أَنْ يكون المعنى: سرتُ فدخلتُ البلدَ «أَو» فأنَا داخلُ البلدَ[1] «أو» فأَنَا غير ممنوعٍ من الدخول».

قوله: والواو والفاء. قد زعم الجرمي أَنَّ النصب بهما أَنفسهما.

قوله: (جواب أَمرٍ) نحو: اضرب زيداً فيغضبَ عمروٌ سواء أَكانَ بصيغة [٢٧/أ] الفعل أَم بالمصدر في معنى الأمر نحو / ضرباً زيداً فيغضبَ عمروٌ «فإن كان اسم فعلٍ بمعنى الأمر فثلاثة مذاهب: ثالثهـا: إنْ كان مشتقـاً كـ«نَزالِ فأكرمَكَ» جاز النصب بعد الفاء، أوغير مشتق نحو: صه فيحسنُ لم يجز النصب.

قـوله: (ونهي إلى آخـره..) النهي.. ﴿لا تَفْتَـرُوا عَلَى اللَّهِ كَـذِبـاً فيسحتَكُم﴾[2] (والاستفهام) نحو: ﴿فَهَلْ لَنا مِنْ شُفعَاءَ فيشفعوا لَنَا﴾[3] (والتمني) ﴿يا لَيتَنَا نُردُ ولا نكذِّبَ﴾[4] (والتـرجي) ﴿لَعَلي أَبلغُ الأَسْبَابَ أَسبابَ السمَواتِ فأَطّلعَ إلى إلَهِ مُوسى﴾[5] (والتحضيض): هلاّ نزلْتَ عندنا فنكرمَكَ» (والعرض) «أَلا تنزل عندنا فنكرمَكَ (والدعاءُ) نحو: «غَفَر اللّهُ لزيدٍ فيرحَمهُ، وزعم بعضهم أَنَّه لا ينصب الفعل بعد الدعاءِ. ومثاله (بعد فعل الشك) حسبتُه شتمني فـأَثِبَ عليه. وفي هـذا خلاف أيضـاً. وقد نصّ سيبويه [6] على جواز النصب، ومثاله بعد (فعل الشرط) «إنْ تأتني وتحسنَ إلـيّ أكرمْكَ» وإنْ تأتني أكرمْكَ وأُحسنَ إليكَ.

---

(١) ساقط من «ب».
(٢) من سورة طه: ٦١.
(٣) من سورة الأعراف: ٥٣.
(٤) من سورة الأنعام: ٢٧.
(٥) من سورة غافر: ٣٧؛ وإلى اله موسى.. ساقط من «ب».
(٦) انظر الكتاب ٤٢٣/١.

وقوله: بعد فعل الشرط أَعمُّ من أَنْ يكون قبل الجزاء أَو بعده، ومثاله بعد (فعلٍ منفي)، ما تأتينا فتحدثُنَا» وقد جاز النصب بعد الموجب في الشعر نحو قوله:

سَأَترُكُ مَنْـزلي لِبَني تَميمٍ وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فأَسْتَريحَا[1]

والفعل المنصوب بعد لام «كي» ولام الجحود، وحتى مع «أَنْ» المضمرة في موضع جرّ، وبعد أَو، والواو، والفاء في موضع رفع عطفاً على مصدر متوهم. فإذا قلت: ما تأتينا فتحدثَنا» معناه: ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ. وكذلك: ليكوننَّ لزومُك أَو قضاءُ حقي في قوله: لألْـزمنَّكَ أَو تقضي حقي، وتقدير الباقي كذلكَ.

وسوى ما ذكر من الأماكن التي أُضمرت فيها «أَنْ» جوازاً أَو وجوباً يجب إظهارها نحو: أُريد أَنْ أقرأ «فإنْ حذفَ أَنْ» ارتفع الفعل، ولا يجوز نصبه إلاّ في الشعر، وقاسه الكوفيون في الكلام.

«الجــوازم»

قوله: في (**فصل الجازم، «لم» لنفي ماضٍ منقطع**) نحو: لم يقم زيدٌ معناه: انتفى القيام فيما مضى، وانقطع. ومذهب سيبويه أن «لم»«ولما» دخلتا على الماضي فقلبتا لفظه إلى المضارع ومذهب المبرد أنهّما دخلتا على المضارع فقلبتا معناه إلى المضي. وكأنَّ سيبويه رأى أنّ تغيير اللفظ أسهل من تغيير المعنى.

قوله: (**و «لما» لنفيه متصلاً بزمان الحال**) نحو: لما يقُمْ زيدٌ.. فمعناه: انتفاء القيام في الزمن الماضي المتصل إلى زمان الإخبار، وكذلك تقول: عَصَى إبليسُ رَبَّهُ ولماّ يَنْدَمْ.. ولا يجوزَ «ولم يندمْ».

---

(1) من شواهد سيبويه ٤٢٣/١. وينسب إلى المغيرة بن حبناء. انظر: معاني القرآن للأخفش، ٢٠٢، والمقتضب ٢٤/٢، والمقرب لابن عصفور ٢٦٣/١، وأمالي ابن الشجري ٢٧٩/١، والأبيات المشكلة للفارقي ١١٠، والمغني ١٧٥/١، والخزانة ٦٠٠/٣، والشمني على المغني ١١/٢.

قوله: (ويحذف جوازاً لفهم المعنى) «أي يحذف معمول «لما» نحو: قولهم: قاربتُ المدينةَ ولما يريدون. ولما أدخلها «وقد سمع حذف معمول «لم» في الشعر ولا يقاس عليه.

قوله: و«لا» للترك، يشمل النهي والدعاء نحو: لا تقم يا زيـدُ.. ولا تعذبني يا ربِّ. ولا يحذف معمولها أصلاً.

قوله: (والـلام للطلب)، يشمل الأمر وَالدعاء، نحو: ليقم زيدٌ.. وليغفر لي ذنبي. وهذه اللام مكسورة، وفتحها لغة، وتدخل على المضارع المسند لضمير المتكلم قليلاً: لِأضربْ زيداً ودخولها على المسند لضمير المخاطب لغة نحو قوله تعالى: ﴿فبذلكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[1] ويجوز حذف اللام في الضرورة نحو قول الشاعر[2]:

مُحمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالاَ[3]

يريد «لتفد» على أحد التأويلين. والآخر أنّه ليس بأمرٍ، وأصله: تفدي فحذف الياء ضرورة واجتزيء بالكسرة.

قوله: (حرفا إنْ وإذما) نحو: إنْ يقمْ زيدٌ يقمْ عمروٌ.. وإذْ ما تخرجْ أَخْرجْ. مذهب سيبويه[4] أَنَّ «إذما» حرف كـ «إنْ» ومذهب المبرد[5] أنها ظرف زمان أُضيف اليها «ما» والمشهور أنها لا تجزم إلاّ مع «ما» وأجاز بعضهم الجزم بها عارية من «ما».

---

(١) من سورة يونس: ٥٨، وهذه القراءة عشرية، انظر النشـر ١٧٢/٥.

(٢) في «ب» قوله.

(٣) الشاهد لا يعرف قائله، وقيل للأعشي انظر الكتاب ٤٠٨/١، والصاحبي ٨٦، والمقتضب ١٣٢/٢، واعراب القرآن للأخفش ٢١٤، واللامات ٩٤، والانصاف ٢٧٦/١، والضرائر لابن عصفور ١٤٩، وشرح الكافية ٢٤٩/٢، وشرح المفصل ٢٤/٩، وأمالي ابن الشجري ٣٧٥/١، والمغني ٢٤٤/٢.

(٤) انظر الكتاب ٤٣٢/١.

(٥) انظر المقتضب ٤٦/٢.

قوله: / (و «مهما») الذي نختاره أنّها بسيطة، إذْ التركيب على خلاف [٢٧/ب] الأصل، وأيضاً ما ادعي من أنّ أصلها «ماما»[١] وأنهم كرهوا تكرير اللفظ، فأبدلوا من الألف الأولى هاءً ولم ينطق به في موضع من المواضع، وأيضاً يبعد أن يكون أصلها «مه» بمعنى «اكفف» ضُمّ إليها «ما». وقد حكى البغداديون إبدال الألف الثانية نوناً. فيقولون: مهمن تضربْ أضربْ. وأجاز بعضهم أنْ تكون ظرف زمانٍ كـ«متى» وأنشد قول الشاعر:

مَهمَـا تُـصِبْ أُفـقـاً مِنْ بَـارِقٍ تَـشِمِ [٢]

يريد: متى.. وأجاز السهيلي أنْ تكون حرفاً كـ«إنْ» واستدلوا بقول زهير المري:

وَمَهما تَكُنْ عِنْد امرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإنْ خَالَها تَخفَىٰ على النَّاسِ تُعْلَمِ [٣]

يريد: وإن تكن.. عند امرىءٍ خليقة، والخليقة: الطبيعة.

قوله: (وإيانَ) نحو: إيانَ تقعدْ أقعدْ، يريد: «متى» ولم يحفظ سيبويه[٤] المجازاة بإيانَ وإنّما حفظه أصحابه.

قوله: (وحيثما) ولا تجزم حيث إلاّ مضافاً إليها «ما» خلافاً لبعضهم. فهذه جملة الجوازم لفعلين. وقد جزموا بـ«إذا» في الشعر نحو قول الشاعر:

وإذَا تُصْبكَ خصَاصَـةٌ فارْجُ الغِنى [٥]...

---

(١) هذا رأي الخليل كما في كتاب سيبويه ٤٣٣/١، وانظر المقتضب ٢٨/٢.

(٢) الشاهد لساعدة بن جؤية وصدره:
قـد أُوبيت كل مـاءٍ وهي ظاميـة مهما تصب ....
انـظر أشعار الهـذليين ١٩٢/١، وأمـالي ابن الشجـري ٣٣٦/٢، والمغني ٣٣٠/١، وشرح التصريح ٣١٨/١، والهمع ٥٧/٢. والدرر اللوامع ٧٣/٢.

(٣) في «ب» ولو خالها... انظر الديوان ٣٢، والجمل للزجاجي ٢٢٢، والكشاف ٢٤٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٤٧/٢ وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٤٠، والأشموني ٢١/٤.

(٤) انظر الكتاب ٤٣٢/١.

(٥) للنمر بن تولب، وعجزه: وإلى الذي يعطي الرَّغائب فارغبِ...
انظر الأصمعيات ٢٣، والأغاني ٢٤٦/٨، ومعاني القرآن ١٥٨/٣.

وزعم الأخفش أنها إذا أضيف إليها «ما» جزمت في الكلام نحو، إذا ما يقمْ زيدٌ يقمْ عمروٌ. وأما «كيفَ» فالفعلان مرتفعان بعدها نحو: كيف تكونُ أكونُ. وأَجاز قطرب والكوفيون الجزم بها. وسئل الخليل عنها، فقال: المجازاة بها مستكرهة[١]، ومما يجزم المضارع أيضاً في الأجوبة الثمانية إذا لم تدخل الفاء إلّا في النفي فلا تقول. ما تأتينا تحدثْنا، وأشار بعضهم إلى جوازه، والجزم في هذه المواضع إنّما هوعلى إضمار جملة الشرط فهو في الحقيقة جواب الشرط لا جواب هذه نحو: «أضربْ زيداً يغضبْ» تقديره: إنْ تضربْ زيداً يغضبْ. . وقيل: الشرط ليس محذوفاً، بل هذه نابت مناب الشرط وضمنت معنى الشرط. فإذا قلت: اضربْ، فكأنّك قلت: إنْ تضرب.

قوله: (وأما «أي» فبحسب ما تضاف إليه)، إنْ أُضيفت إلى مفعول فمفعول نحو: أيَّ رجلٍ تضربْ أضربْ. . أو إلى مصدر فمصدر نحو «أيَّ قيامٍ تقمْ أقمْ» أو إلى ظرف فظرف نحو: أيَّ مكانٍ تقعدْ أقعدْ. . وأيَّ وقتٍ تخرجْ أخرجْ. ويجوز زيادة «ما» بعد «أيّ» بعد[٢] حذف مضافها نحو: ﴿أَيًّا ما تدعُو فَلَهُ الأَسماءُ الحُسْنىَ﴾[٣] أصله أيما الاسمين، فحذف المضاف إليه فنون أياً، أو لم يحذف المضاف إليه نحو: أيّمَا الأجلينِ قضيتَ»[٤] ويجوز زيادة «ما» أيضاً بعد «متى» وأينَ، وإنْ، نحو: متى ما تقم أقمْ، وأَينَما تخرج أَخرجْ، وإنْ ما تركبْ أَركبْ.

قوله: (وجملة الشرط فعلية فقط). . نحو: إنْ قام زيدٌ، وإنْ يقُمْ زيدٌ، وقد أَجاز الكوفيون الابتداء بعد «إنْ» في نحو: إنْ زيدٌ قامَ يقمْ عمروٌ» وهذا على إضمار الفعل عندنا ويفسره ما بعده، تقديره: إنْ قام زيدٌ قام عمروٌ».

---

(١) انظر الكتاب ٤٣٣/١. قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله «كيف تصنعْ أصنعْ فقال: هي مستكرهة.

(٢) ساقط من «ب».

(٣) من سورة الإسراء: ١١٠.

(٤) من سورة القصص: ٢٨.

مَنْ يَفْعَلْ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشكـرُهَـا[1]

أي فاللّهُ.

قوله: (مصدرة بطلب) يشمل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام نحو: إنْ جاء زيدٌ فاكرمْهُ أو فلا تهنْهُ، أو فغفرَ اللّهُ له، أو فهل تُكرمْهُ؟

قوله: (بماضٍ جامدٍ إلى آخر)، نحو: إنْ جاءَ زيدٌ فنِعْمَ الرجلُ هو (والمضارع الذي سبقه تنفيس)، إنْ قمت فسيقومُ زيدٌ.. (و «لَنْ»)، فَلَنْ يقوم، / (أو «ما») نحو: إنْ قمت فما يقوم زيدٌ[2]. [٢٨/أ]

قوله: «لنفي» قيد لـ «ما» إذْ تأتي نافية وغير نافية، فإذا لم يسبق حرف التنفيس ولا «لا» ولا «ما» الفعل المضارع، وكان فعل الشرط مضارعاً انجزم وجوباً نحو: إنْ يقمْ زيدٌ يقُمْ عمرٌو.. وقد جاء في الشعر رفعه. فإنْ كان فعل الشرط ماضياً جاز رفعه وجزمه، نحو: إنْ قامَ زيدٌ يقم عمرٌو، ويجوز: ويقوم عمرٌو. فإذا جزمت ـ فهو جواب حقيقة، وإذا رفعت ففيه خلاف: منهم من يقول: هو جواب حقيقة، وأَنَّ «إنْ» لـمّا لم يظهر لها تأثير في الفعل الماضي استسهلوا، عدم تأثيرها في الجواب. ومنهم من يقول إن في الكلام تقديماً وتأخيراً، فأَصل: إنْ قام زيدٌ أقومُ.. أَقومُ إنْ قامَ زيدٌ.. وجواب الشرط محذوف لدلالة «أَقوم» المتأخرة لفظاً المتقدمة معنىً عليه، لأنَّ عندنا أَنَّ جواب الشرط لا يتقدم عليه.

---

(١) من شواهد سيبويه ٤٣٥/١، وتمامه: والشر بالشر عند الله سيان... وينسب لحسان أو لابنه عبدالرحمن.

وانظر المقتضب ٧٢/٢، ومعاني القرآن ٤٧٦/١، والنوادر ٣١، الخصائص ٢٨١/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٦٦/١، النوادر لأبي زيد ١٦٠، والأمالي لابن الشجري ٣٧١/١، وشرح المفصل ١٦١/٥، والمغني ٥٦/١.

(٢) ساقط من «ب».

«باب غير المنصرف»

قوله: في (باب غير المنصرف)، إنما سمي منصرفاً، قيل: لأنّه مأخوذ من الصريف، بمعنى الصوت. وقيل: الصِرْفُ بمعنى الخالص، وقيل: من الإنصراف بمعنى الرجوع، وكأنّه بالنسبة إلى غير المنصرف، انصرف عن شبه الفعل، أي رجع.

قوله (كُسِرَ)، بعضهم يقول[1]: جُرَّ، وبعضهم يقول[2]: انصرف، واختير كُسِرَ، لأنّه حين كانت الفتحة فيه كان مجروراً وعلامة الجر الفتحة. وقد زعم بعضهم أنَّ غير المنصرف مبني حالة الجر، نحو: مررتُ بأَحمدَ. [وتقدم ذلك في باب الإعراب][3].

قوله: (والعلمية)، أعم من الجنسية والشخصية نحو أُسامة للأَسد، وأَحمد.

قوله: (وتركيب المزج[4])، أَعم من تركيب الإضافة والجمل وغير ذلكَ، وقد تقدم أَنّ في نحو: «معد يكرب» ثلاثة مذاهب للعرب: البناء، والإضافة، وجعله غير منصرف ما لم يكن مختوماً. . بويه. . كـ«سيبويه» فالمشهور فيه البناء وقد حكي جَعْلُهُ غير منصرف.

قوله: (والوصف)، يشترط فيه أَنْ يكون غير عارض نحو: مررتُ بنسوةٍ أَربعٍ.

قوله: (ووزن الفعل غالباً)، نحو: أَحمدَ، (و[5] مختصاً)، نحو: شَلَّمَ اسم بيت المقدس، ونحو: ضُرِبَ لو سمي بهِ. فإنْ سكنت الراء فأَمّا[6] قبل

---

(١) في «ب» يقولون.

(٢) في «ب» يقولون.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) في «ب» تحرز.

(٥) في «ب» «أو».

(٦) في «ب» أما ساقطة.

التسمية أَو بعدها فقبل التسمية: ينصرف، لأنّه على مثال «قُفل» وبعد التسمية يجوز وجهان: الصرف ومنعه منشأهما الاعتداد بالعارض وعدمه، فإِنْ صار «فِعْلٌ» بالإعلال أَو بالتضعيف إِلى مثال الإسم انصرف[1] نحو: قِيلَ ورُدَّ، إذا سميت بهما انصرف، لأنَّ نظيرهما، قِيلٌ وَرُدٌّ، ولا يمنع الوزن إِلّا على ما ذكر عند عيسى بن عمر[2]. فإنَّ الوزن المشترك عنده إذا نقل من لفظ الفعل نحو: ضُرِبَ: مسمًّى به جاز عنده الصرف والمنع، واستدل على منع الصرف بقول الشاعر:

أَنـا ابنُ جَـلاَ وَطـلَّاعِ الثَنـايَـا مَتَى أَضَـعِ العِمَامَـةَ تَعْرِفُـونِي[3]

فجلا وزن مشترك ولم ينونه.

قوله: **(والعجمة)**، تحوز من الجنسية نحو: ديباج وإبريسم، ولجام، فإنها تنصرف، ولو سمي بها، فإذا كانت شخصية كـ«إبراهيم» وهي أَنْ تنقل إِلى كلام العرب واقعة على شخص بعينه حال النقل امتنع من الصرف، وهل يشترط أَنْ يكون علمًا في لسان العجم[4]؟ اختلف فيه، الأُستاذ أَبو علي الشلوبين والأُستاذ أبو الحسن الدباج[5]، فقال الشلوبين: لا يشترط ذلك، بل يكتفي كونه علمًا أَول النقل. وقال الدباج: بل يشترط ذلك، وفي كتاب سيبويه ما يشهد له[6] وَأَنهم جعلوه علمًا في لسان العرب، كما كان علمًا في لسان العجم، ويشهد أَيضاً بذلك الاستقراء. / [٢٨/ب]

---

(١) ساقطة من «ب».

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه ٧/٢.

(٣) من شواهد سيبويه ٧/٢، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي، انظر: الأصمعيات ١٧، ومجالس ثعلب ١٧٦، وأمالي ابن الشجري ١٤٦/١، وابن يعيش ٦٢/٣، والبحر المحيط ٣٧٩/٧، والمقرب لابن عصفور ٢٨٣/١، والمغني ١٦٠/١، وأوضح المسالك ١٤٨/٣.

(٤) ساقطة من «ب».

(٤) علي بن جابر الإمام أبو الحسن الإشبيلي اللخمي النحوي كان مقرئاً، مات سنة ٦٤٦هـ، انظر: بغية الوعاة ١٥٣/٢.

(٦) انظر الكتاب ٧/٢.

قـوله: **(وزيـادة الألف والنون)**، يعني المشبهتي أَلفَ التـأنيث وهي «للتي[1]» يدخلها تاء التأنيث.

قوله: **(والعدل عن بناءٍ إلى بناءٍ)**، نحو: ثلاث، ومَوْحَد، وعُـمَرُ، وحذَامِ.

قوله: **(عن أل..)**، نحو: سحر، وسبق الخلاف فيه في الظرف، ونحو: أُخرَ عند من جعله معدولاً عن «أل».

قوله: **(والتأنيث)**، اللفظي كـ«فاطمة»، وحُبلى، وحَـمْـرَاء، والمعنوي حقيقة كـ زينب، ومجازاً كـ سَقَرَ».

قوله: **(ولازمة)**، يعني اللازم التأنيث، وهو المؤنث بالألف المقصورة والممدودة.

قوله: **(والجمع المتناهي)**، يريد أَنَّ مطلق الجمع لا يؤثر، بل لا بُدَّ أَنْ تكون صيغة منتهى الجموع.

قوله: **(كُلٌّ منها يستقل مانعاً..)**، وقع للجزولي[2] وغيره أَنَّ التأنيث اللازم يمنع تارة مع العلمية، وتارة مع الصفة، وأَنَّ الجمع المتناهي يمنع مع العلمية، وليس بشيء، لوجود المنع دونها، وزاد بعضهم في العلل أَلف الإلحاق نحو: أَرطى إذا سمي به، فيمنع الصرف للعلمية وشبه أَلف الإلحاق بألف التأنيث، وقد ذكر ذلك سيبويه[3]، وخصوا ذلك بالألف المقصورة كـ«أرطى وعَلْقى» فإنْ كانت أَلف الإلحاق ممدودة كـ«عِلْبَـاء وذرُحاء» مسمى بهـا، فالصرف، والفرق بينهما عَسِرٌ، ومما زيد أَيضاً[4] شبه الوصف كـ«أَحمر» إذا نكر

---

(١) في «ب» للذي.

(٢) عيسى بن عبد العزيز المراكشي، كان إماماً لا يشق غباره، مات سنة ٦٠٧هـ، انظر: بغية الوعاة ٢/٢٣٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٩.

(٤) زيادة من «ب».

والزجاجي يمنعه وعلى هذا فمستغربٌ منع الصرف نكرة وصرفه معرفة.

قوله: **(غير اللازم)**، أي التأنيث، **(يمنع مع العلمية)**، مطلقاً **(إلاّ في نحو هندٍ، فيجوز الصرف)**، إذا كان الإسم ثلاثياً ساكن الوسط غير منقول من مذكر، فالجمهور على جواز صرفه، وقال الأخفش، هو واجب المنع، فإنْ انضافت إليه العجمة نحو: ماه، وحِمْص يحكم المنع، ورأيت بعض شراح الفصول قد ذكر الخلاف فيه.

قوله: **(والوصف مع الوزن)**، نحو: مررت برجلٍ أَحمرَ.. بشرط أن لا يقبل الوصف تاء التأنيث الساكنة كـ «جملٍ يَـعْـملٍ» فإنَّكَ تقول: نَاقَـةٌ يَـعْـمَلةٌ.

قوله: **(والعدل)**، نحو: مررتُ برجالٍ ثلاث، وقد زعم الكوفيون أَنَّ هذا امتنع للتعريف وللعدل وجعلوا «مثنى» من قوله تعالى ﴿أُولي أَجنحةٍ مثنىً وثُلاثَ ورُباعَ﴾[2] بدلاً لا صفة.

قوله: **(ومع الزيادة)**، نحو: مررتُ برجلٍ سكرانَ.

قوله: **(والعلمية مع التركيب)**، نحو بعلبك، وسبقت المذاهب فيه **(والعدل)**، نحو: بـعُـمَر ومُضَرَ **(والوزن)**، نحو: أَحمدَ، **(والزيادة)**، نحو: بعثمانَ، فإنْ كان في آخر الإسم أَلف ونون قبلهما حرف مضعف كـ «رمّان» إذا سمي به، ففي منعه خلاف.

[قوله: **(والعجمة)**، نحو: بإبراهيم..][3].

قوله: **(إلاّ في نوحٍ، فالصرف)**، يعني وجوباً، وقد ذهب عيسى بن عمر، إلى أَنَّهُ يجوز فيه الوجهان[4].

---

(١) انظر: الكتاب ١٦/٢.. «واعلم أنك إذا سميت رجلاً مساجد» ثم حقرته صرفته، لأنك حولت هذا البناء.

(٢) من سورة فاطر: ١، والصفه مذهب ابي عمرو بن العلاء، انظر: الكتاب ١٥/٢.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) انظر: الكتاب ١٩/٢.

«البنـــاء»

قوله: (**في القسم الثاني: البناء، بقاء الكلمة على حالها عند جعلها جزء كلامٍ**)، وإنّما قال الكلمة ولم يقل آخر الكلمة، لأنَّ من المبنيات ما هو على حرف واحد كالكاف في أكرمتكَ فلا يتحقق له آخر.

قوله: (**عند جعلها جزء كلام**)، عام في سائرالمبنيات، وهو أعم من قولهم: عند دخول العامل لأنّ من المبنيات ما لا يدخل عليه عامل كالحروف، ومع ذلك يكون جزء كلام.

قوله: (**وأصل البناء السكون**)، إنَّما كان ذلك، لأنّه قبل الإعراب، والإعراب أصله الحركات.

[٢٩/أ] قوله: (**وما بنـيَ إلى قوله: لِـمَ بني؟**)، مثال ذلك: قامَ / وسوف، فتقول: بنـيَ.. قامَ.. على حركة، لأنَّ له مزيةً على فعل لوقوعه موقع الإسم في نحو: مررتُ برجلٍ قامَ.. أي قائم.. واختص بالفتحة، لأنَّ الضـمّة رفع بهـا المضارع، والكسـرة لا تدخـل الفعل، فبقيت الفتحـة فتقول: بني.. سوفَ.. على حركة لالتقاء الساكنين، وكانت فتحةً طلباً للتخفيف، فإنْ كان المبني إسمًا مثل «أَيْنَ» فتزيد في السؤال، لِـمَ بني؟، فتقول: إنْ كان شرطاً فلتضمنها معنى «إنْ» أو استفهاماً فلتضمنها معنى الهمزة.

قوله: (**ويُبنى الإسم وجوباً إنْ أشبه الحرف**)، نحو: الموصـولات، وأَسماء الإشارة، والمضمرات، (**أو تضمن معناه**)، كأسماء الشـرط، وأسماء الاستفهام، (**أو وقع موقع مبني**)، كأسماء الأفعال نحو: نَزَالِ، وكالمنادى المبني على الضم، نحو: يا زيدُ خلافاً للكسائي والرياشي[1] في نحو: يا زيدُ.. فإنَّهُ عندهما معرب.

قوله: (**وجوازاً إنْ ضارع ما وقع موقع مبني**)، نحو: حَذَامِ، لأنّه

---

(١) انظر: الإنصاف ٣٢٣/١، والهمع ١٧٢/١.

ضارع «نَزالِ» في الصيغة والعدل، والتأنيث وعدم قبول الألف واللام، ونَزالِ واقع موقع المبني وهو «انزلْ» وللعرب في العلم المؤنث المعدول على «فَعالِ» غير [الواقع في النداء وغير][1] المصدر مذهبانِ: الحجازيون يبنونه مطلقاً، والتميميون يمنعونه الصرف إلّا ما آخره راء، كـ «وَبَارِ» إسم موضع، فعندهم البناء، ومنع الصرف، وقال الشاعر فجمع بين اللغتين:

وَمَــرَّ دَهْــرٌ عَــلَى وَبَــارِ فَـهَلَكَـتْ جَـهْـرَةً وَبَــارُ[2]

قوله: (أو خرج عن النظير)، نحو: ضَرَبَ أَيَّـهُم قَامَ[3].. وجه خروج «أَيٍّ» عن نظيرها أَنَّ سائر الموصولات لا يجوز حذف صدر صلتها في فصيح الكلام، إلّا إذا كان في الصلة طول نحو ما حكي من كلامهم: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً، تقديره «هو قائل» ويجوز ذلك في أي.. فصيحاً طالت الصلة أو لم تطل نحو قوله تعالى: ﴿ثُـمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيهم أَشَدُ عَلَىَ الرَّحمـنِ عِتياً﴾[4] تقديره: هو أشدُّ، فـ «أَيٌّ» مبنية عند سيبويه[5] لخروجها عن النظير، وقد ذهب الخليل ويونس[6] إلى أنّـها لا تُبنى إذا حذف صدر صلتها، وتأولا وما ورد من ذلك.

قوله: (أو أُضيف إلى غير المتمكن)، غير المتمكن[7] هو المبني، هكذا

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٢) من شواهد سيبويه ٢/٤١، والشاهد للأعشى انظر: الديوان ٢٨١، والمقتضب ٣/٣٧٦، والمخصص ١٧/٦٧، ومعجم البلدان ٥/٣٥٦، وأمـالي ابن الشجري ٢/١١٥، وابن يعيش ٤/٦٤، وشذور الذهب ٩٧.

(٣) في «ب» قائم.

(٤) من سورة مريم: ٦٩، كل القراء قرأوا بالرفع في «أيهم» إلّا هارون القارىء. فإن سيبويه حكى عنه النصب. انظر: الكتاب ١/٣٩٧، وإعراب القرآن لابن النحاس ٢/٣٢٢، ومختصر ابن خالويه: ٨٦.

(٥) انظر: الكتاب ١/٣٩٧.

(٦) انظر: الكتاب ١/٣٩٨.

(٧) زيادة من «ب».

أطلقوا وليس بشيءٍ فإنَّك تقول: قام غلامُكَ، «فغُلامُكَ» معربٌ وإنْ أُضيف إلى غير متمكن، فينبغي أنْ يقيد فيقال: الوارد من ذلك أَسماء الزمان إذا أُضيفت إلى جملة مصدرة بـ«إذا» التي[1] لحقها تنوين العوض نحو يومئذٍ، وساعتئذٍ، وليلتئذٍ، أو مصدرة بماض نحو قول الشاعر:

عَلَى حِيْنَ عَـاتَبْتُ المَشيبَ عَلَى الصِبَّا[2]

فإنْ صدرت بمضارع نحو «هذا يومُ ينفـعُ[3]» فالبصـريون يـوجبون الإعراب، والكوفيون يجيزونه فإنْ أُضيف إسم الزمان إلى جملة إسمية نحو: عجبتُ من يوم زيدٌ أميرٌ. فالإعراب والبناء حسنان، ومن الوارد أيضاً «غير» مضافة لجملة مصدرة بـ«أنْ» المصدرية نحو قول الشاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشِّرْبَ مِنْها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصونٍ ذَاتِ أَوقالِ[4]

فبنى «غير» على الفتح وهي فاعلة، وأيضاً «مثل» نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مثلَ مَا أَنَّكم تنطقونَ﴾[5] فـ«مثل» صفة لـ«حَقّ» وقد بناه، وينبغي أَنْ تقتصر فيما بني لإضافته إلى غير متمكن على مورد السماع.

---

(١) في الأصل الذي والتصويب من «ب».

(٢) صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه: وقلت ألمّاً أَصحُ والشيب وازع.
وانظر الديوان ٨٩، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٧/١، والكامل للمبرد ١٥٨٠، طبعة لايبسك، وشرح ابن عقيل ٥٩/٣، والمغني ٥١٧/١، وشرح المفصل ١٣٥/١.

(٣) من سورة المائدة: ١١٩، وتكملة الآية ﴿قال اللّهُ هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم﴾.

(٤) من شواهد سيبويه ٣٦٩/١، وينسب لرجل من كنانة، ونسبه البغدادي إلى أبي قيس الاسلت، انظر: الأصول ٣٦٥/١، والإنصاف ١٨٧/١، وأمالي ابن الشجري ٤٦/١، والخزانة ٤٥/٢.

(٥) من سورة الذاريات: ٢٣.

«فصل الحكاية»

قوله: في فصل الحكاية: (**يحكى في الاستثبات العلم**)، إذا سبق خبر عن شيءٍ وأردت الاستفهام عن ذلك الشيء، سمي هذا الاستفهام استثباتاً في الاصطلاح، ويعني بالعلم إذا كان مَن يعقل، لأنّ «مَن» للعاقل.

قوله: (**في لغة الحجاز.. إلى.. منه**)، لغة الحجازيين، أنَّك تقول إذا [٢٩/ب] استثبت عن «زيدٌ» من قولك، قام زيدٌ.. مَنْ زيدٌ..؟ وعن «زيداً» من: ضربتُ زيداً.. مَنْ زيداً؟ وعن «زيدٍ» من: مررتُ بزيـدٍ.. مَنْ زيدٍ؟، فيحكون الإسم على حسب إعرابه في كلام المخبر و«مَنْ» عندنا مبتدأ، والخبر الإسم الذي بعده، بأَي حركةٍ كانَ، وعلامة الرفع في «زيد» ضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية، ومن الناس مَن زعم أَنّ الحركة في «مَنْ زيدٌ» هي حركة الإعراب، وليس بشيءٍ، لأنا كما حكينا حركة النصب وحركة الجر، فكذلك نحكي حركة الرفع، وزعم الكوفيون أَنَّ هذه الحركات حركـات إعراب، وأَنَّ الكلام المستثبت به جملتان، فإذا قلت: مَنْ زيدٌ.. فَـمَنْ.. عندهم فاعل بـ «قام» مضمراً ويجوز عندهم أَنَّ يقدَّر الفعل في الاستثبات مقدماً ومؤخراً، فيقدَّر، قامَ من، أَو مَنْ قام، وزيد عندهم بدلُ مِنْ «مَنْ» وكذلك في النصب والجرّ[١].

وقوله: (**في لغة الحجاز**)، لغة بني تميم الإعراب مطلقاً، فلا يحكون أَصلاً سواء كانَ الإسم في كلام المخبر مرفوعاً أَم منصوباً أَم مجروراً، وهذه اللغة هي الأْصل، أَلا ترى رجوع الحجازيين إليها عند فقد شرط من شروط الحكاية.

وقوله: (**بشرط أَنْ لا يدخل على «مَنْ» عاطف**)، نحو: ومَنْ زَيدٌ؟ فلا يجوز في «زيدٌ» الحكاية بل، يجب رفعه، لأنَّ العطف يشعر بالتغـاير، فكأنَّك[٢] ما أَردت لفظ «زيد» في كلام المخبر.

---

(١) في «ب» في المنصوب والمجرور.

(٢) في «ب» وكأنّك.

قوله: (... ولا يتبع إلى.. العطف..)، التابع أعم من أنْ يكون نعتاً نحو: مَنْ زيدٌ العاقلُ؟ أو توكيداً نحو: مَنْ زَيدٌ نفسُهُ؟ أو بدلاً نحو: مَنْ زيدٌ أخوكَ أو عطفاً نحو: مَنْ زيدٌ وعمرٌو؟ فالثلاثة الأُول، لا يجوز فيها الحكاية، وألحق يونس[1] بها العطف. ومذهب الجمهور أنَّ العطف لا يغير الحكاية، فتقول لمن قال: رأيتُ زيداً وعمراً.. مَنْ زيداً وعمراً؟. وكذلك في الرفع والجرِ، والفرق بين العطف وغيره، أَنَّ العطف لا يبين فيه المعطوف عليه بخلاف غيره، ومن مرفوع العطف أنّه إذا اجتمع لك فيه ما يحكي بنيت على السابق فإذا قلت: رأيت زيداً وصاحَبك، قلت: مَنْ زيداً وصاحَبكَ؟ وإذا قلت: رأيت صاحبَك وزيداً.. قلت: مَنْ صاحبُكَ وزيدٌ؟ فإذا كانَ التابع غير العطف مع المتبوع كالشيء الواحد لم تمنع الحكاية أيضاً نحو أنْ تقول: رأيتُ زَيدَ بنَ عمرٍو.. فتقول: مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو؟ وكذلك في الرفع والجر.

قوله: (ويُستثبت عن النكرة بـ «مَنْ» إلى فيها..)، تقول لِـمَنْ قال: قامَ رَجُلٌ، مَنُو؟ ولمن قال: رأيتُ رَجُلاً.. مَنَاً؟ ولمن قال: مررتُ برجلٍ.. مَني؟

ونقول في «أيّ» لمن قال: قام رَجُلٌ.. أيٌّ، رأيت رجلاً.. أيّاً، ومررتُ برجلٍ، أيٍّ سواء أكانت النكرة مُفردة أو مثناة أم مجموعة، ومذكرة أم مؤنثة، فنقول في جميعها، منو، ومنا، ومني، وأيٌّ، وأيّاً، وأيٍّ، و منو»َ تخص العاقل، و «أيٌّ» لعاقل وغيره، ومن العرب من يلحق «مَنْ وأيّاً» علامة الفروع، فيقول في المؤنث: مَنَهْ وأَيَّهْ، وحكى ابن كيسان أنَّ من العرب مَن يقول في المؤنث: مَنَتْ؟ ويقول في المثنى لمذكر مَنَانِ؟ وأَيَّانِ؟ ولمؤنث مِنتانِ؟ وأَيّتانِ؟ وفي الجمع لمذكر: مَنُونْ؟ وأَيُّونْ؟ ولمؤنث: مَنَاتْ وأَيَّاتْ؟ ويقول في نصب المثنى وجره: ومَنَينَ وأَيَّين؟ ومَنِينَ؟ وأَيِّينَ وفي الجمع لمذكرٍ: مَنِينْ وأَيِّنْ، والعلامات اللاحقة [لأيٍّ لا تحذف لا في فصل ولا في وقف بخلاف العلامات][2] اللاحقة لـ «مَنْ» في اللغتين فإنهَّا لا تثبت إلّا في الوقف، فلو وصلت لم تلحق شيئاً منها، بل

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ٤٠١/١.
(٢) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

تقول: مَنْ يا هَذا؟ فتبقى «مَنْ» مفردة مطلقاً وقد جاء إثبات بعض هذه العلامات في الشعر / وأنشدوا: [٣٠/أ]

أَتَــوا نَــارِي فَــقُـلْتُ مَــنُــونَ أَنْــتُــمْ[١]

وقال يونس: لا يصدق كُلّ أحد بإثبات هذه العلامات في الـوصل لشذوذهِ.

قوله: (**أو عن نسب مسؤول عنه عاقل، قلت: الـمَنِّيُّ؟**)، إذا قام زيدٌ القَرَشِيُّ أو التَمِيميُّ، وأردتَ أَنْ تستثبتَ عن نسبه أَلحقت بـ «مَنْ» ياءي النسب وأَدخلت عليه «أَل» وصيّرته إسمًا معرباً فتقول: المَنِيُّ، وفي غير العـاقل تلحق «ما» ياءي النسب وتدخل عليه «أَل» وتزيد بعد الأَلف همزة أَو واواً فتقول: المائيُّ أَو الماويُّ، وإنّـما زدت على «ما» حرفاً ولم تزد على «من» لأنَّ آخر «مَنْ» حرف صحيح، وقد وجدنا نظيره في المعربات كـ «يدٍ، ودَمٍ» وكذلك لـو سمينا بـهِ رجلاً لقلنـا: جاءَ مَنٌ، ورأيت مَنـاً ومررتُ بِـمَنٍ، وذلـك بخلاف «ما» فإِنَّكَ لو سميت بهِ لزدت عليه حرفاً من جنس الآخر وتقلبه همزة فتقول: جاءني مَاءٌ، ورأَيتُ مَاءً، ومررتُ بماءٍ، وإنَّما زدنا حرفاً لأنا لم نجد معرباً على حرفين آخره حرف علةٍ، و «ما» في قولك: الماءيُّ قد خرجت عن بابها[٢] بظهور الإعراب في يائي النسب، وعن تنكيرها بدخول «أَل».

قـوله: (**ويـطابق المسؤول عنه**)، نحـو قولـك: الـمَنِي، والمَـنَـةُ، والـمَنيانِ، والـمَنيُونَ والمَنَاتُ رفعاً بالواو وبالياء في التثنية وجمعَ المذكر العاقل نصباً وجراً، والحركات في غير ذلك.

قوله: (**وتحكى الجملة بعد القول**)، القول إنْ جاء بعده مفرد مصدر، إمّا من

---

(١) من شواهد سيبويه ٤٠٢/١، ولم ينسب لقائل معين، وعجزه: فقالوا الجن قلت عمو ظلاما.

وانظر: النوادر ١٢٣، والحيوان للجاحظ ١٧٦/١، والخصائص ١٢٩/١، والجمل للزجاجي ٣٢٠، وشرح المفصل ١٦/٤، والمقرب لابن عصفور ٣٠٠/١.

(٢) في «ب» بنائها.

[٣٠/ب] لفظه أو من معناه نحو: قال زيدٌ قولاً.. وقال زيدٌ شعراً.. نصَبَهُ / أو غير ذلك، فإمَّا أنْ يكون صفة للجملة في المعنى، نحو: قال فلانٌ حقاً أو كذباً، فهل ينتصب نصب المفعول به؟ أو نعتاً لمصدر محذوف، تقديره: قولاً حقاً؟ فيه خلاف أو لا يكون صفة لها نحو: قال زيدٌ، إبراهيم، فهل يحكي إبراهيم على حسب ما نطق به الناطق أو لا، أو ينتصب نصب المفعول به؟ فيه خلاف، الصحيح: الثاني، وإنْ جاء بعد القول جملة حكيت، وما في معنى القول كالقول نحو: «قرأت، الحمدُ لِلَّـهِ» وقد سمعت حكاية الجمل بعد.. سمع، قال ذو الرّمة:

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثَاً فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انتجِعِي بِلَالَا[١]

قوله: **(فالـمُعربة على اللفظ وعلى المعنى)**، يقول القائل: زيدٌ قائـمٌ، فنقول: قال فلانٌ: زيدٌ قائـمٌ.. إذا حكيت على اللفظ، وإنْ حكيت على المعنى قلت: قال فلانٌ: القائمُ زيدٌ.

قوله: **(والملحونة على المعنى)**، لو قال زيدٌ قائـمٌ، وخفض[٢] زيداً، لم يجز حكاتها على اللفظ في الأصح.

قوله: **(وإذا ولي القول إلى.. «مطلقاً»)**، القول وما تصرف منه إذا وليتهُ جملة إسمية فبنو سُليم يجيزون إعماله إعمال الظن فينصبون به الإسمين فيقولون: قال زيدٌ: عمرٌو منطلقٌ.. على الحكاية.. وعمراً منطلقاً.. على إعماله الظن، واختار في الكتاب أَنَّ المعنى معنى الظن، ولذلك أشار بقوله: عملاً ومعنىً[٣]، وهو مذهب ابن جني، وزعم ابن خروف أَنَّ القول: إنَّـما يجري مجرى الظن في العمل لا في المعنى.

---

(١) انظر الديوان ٤٤٢، ونوادر أبي زيد ٣٢، والكامل للمبرد ٢٥٩، والمقتضب ١٠/٤، والعقد الفريد ٣٣٣/٥، والجمل للزجاجي ٣١٥، وشرح التصريح ٢٨٢/٢، والخزانة ١٧/٤.

(٢) في الأصل: وحسن، والتصويب من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

قوله: (**وعند غيرهم**)، أي غير سليم من العرب (**بشرط أَنْ يكون مضارعاً**)، تحرز من الماضي والأَمر، وزعم الكوفيون أَنّ العرب قاطبة تُـجري الأَمْرَ مُـجرى الظّن، فيقولون: قل: زيداً قائماً.

قوله: (**لمخاطب**)، تحرز من كون المضارع مسنداً لمتكلم أَو غائب نحو: أَقول: زيدٌ قائـمٌ وأَيقولُ زيدٌ عمرٌو قائـمٌ؟

قوله: (**وذا أَداة استفهام**)، الأَداة أَعـمّ من أَنْ تكون حرفاً نحو: أَتقولُ زيداً قائمًا؟ أَو إسمًا نحو: فمـتىَ تقولُ الدار تجمعنا؟

واحترز عن العاري من أَداة الاستفهام نحو: نقول زيدٌ قائمٌ.

قوله: (**غير مفصول / مفصول بينهما**)، أي بين[1] الأداة والمضارع نحو: أَأَنْتَ تقول زيد قائم؟ ولم يعتبر الأخفش هذا الفصل. وأجاز إعمال تقول كـ «تظن» في هذه المسألة.

قوله: إلّا إن كان بـ «ظرف» أي إلّا إنْ كان الفصل بـ «ظرف» نحو: أَعندك تقول زيداً قائمًا؟ (**أو مجروراً**) نحو: أَفي الدار تقول زيداً قائمًا؟ (**وأحد معمولي القول**) نحو: أَزيداً تقول قائمًا؟ ويجوز: أقائمًا تقول زَيْداً؟ قال الشاعر:

أَجُهّـالاً تَقـولُ بَـنيْ لُـؤَيّ لَعَـمرُ أَبيكَ أَمْ مُتَجاهِليَتـا[2]؟

ومثال الفصل بمعمول المعمول: أَعسلاً تقول زيداً شارباً؟

قوله: (**وغير معدي باللام لمعمول**)، احترازاً من نحو، أَتقولُ لزيدٍ عمرو منطلقٌ؟ فإنه لا يجوز ها هنا الإعمال، ومتى حكيت الجملة بعد القول فإنها في موضع المفعول به للقول.

---

(١) في «ب» بين، وهو ما أثبته والأصل «من».

(٢) من شواهد سيبويه ٦٣/١، ونسب إلى الكميت ولم يوجد في ديوانه. انظر: المقتضب ٣٤٩/٢، وشرح المفصل ٧٨/٧، وشذور الذهب ٣٨، وشرح الأشموني ٣٧/٢، والخزانة ٨٦/١، والهمع ١٥٧/١، والدرر اللوامع ١٤٠/١.

«إلحاق علامة التأنيث في الفعل»

قوله: في (**فصل إلحاق علامة التأنيث في الفعل ضمير المؤنث**) يعني مطلقاً، نحو: هند قامتْ، والشمس طلعتْ، وسواء كان الضمير لمفرد ومثنى ومجموع.

قوله: (**وظاهره**) أَعمّ من أَنْ يكون مفرداً نحو: قامت هندٌ. . أَو مثنى نحو: قامت الهندانِ أَو مجموعاً جمع سلامة نحو: قامت الهنداتُ، وزعم الكوفيون أَنَّ إلحاق العلامة في فعل هذا الجمع جائز، لا واجب أَو مجموعاً جمع تكسير وسيأتي حكمه.

قوله: (**وجب إلحاق العلامة**)، العلامة أعم من أن تكون تاء التأنيث الساكنة أَو تاء المضارعة نحو: تقدم هندٌ.

قوله: (**والمفصول بـ «إلّا» لا تلحقه**)، يعني في القسمين المتقدمين نحو: ما قام إلّا هندٌ، وقد جاء إلحاقها في الشعر.

قوله: (**وغير ذلك. يجوز فيه**)، غير ذلك يشمل ظاهر المؤنث المجازي، وظاهر المؤنث الحقيقي المفصول بغير «إلّا» والمكسر نحو، طلعَ الشمسُ، وطلعتِ الشمس. وقام اليوم هندٌ، وقامت اليوم هندٌ. . وقام الهنود، وقامت الهنود[1]، في مكسر «هندٍ». . وجمع التكسير في المذكر كهوفي المؤنث، تقول: قام الرجال، وقامتِ الرجالُ، وقولهم: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ، داخل تحت قولنا: وغير ذلك، لأنَّ الألف واللام في «المرأة» للجنس، فهو ظاهرٌ مؤنث غير حقيقي.

---

(١) ساقط من «ب».

«باب العدد»

قوله في باب العدد، (العدد مفرده واحد)، قسم العدد إلى أربع طبقات: مفرد، ومضاف، ومركب ومعطوف، فالمفرد: واحد وإثنان في المذكر، وواحدة وإثنتان في المؤنث (وعشرون إلى تسعين) للمذكر والمؤنث، وكذا (مائة وألف. وتثنيتهما) نحو: مائة رَجُلٍ وأَلف رَجُلٍ، ومئتا رجلٍ، وألفا رَجُلٍ، وقد جاء في الشعر، مائتان رجلاً، وألفانِ رَجُلاً ولا يبعد نصبُ التمييز بعد مائة وألف. وأمّا فصله بـ«مِنْ» وردّه إلى الجمع بعدهما وبعد تثنيتهما ففصيح نحو: مائةٌ مِنَ الرجالِ. وألفٌ مِنَ الرجالِ.

قوله: (وثلاثة إلى عشرة): هو معطوف على مائة وألف، وما بعد الغاية داخل في حكم ما قبلها.

قوله: (إنْ أضيفت)، يشعر أَنهّا قد تأتي غير مضافة، إذْ يجوز فيها الفصل نحو: ثلاثة من الرجال، وقد يكون أفصح من الإضافة، وذلك إذا كان المميز اسم جنس. أو اسم جمع نحو: ثلاثةٌ من النحلِ، وعندي ثلاث من الرهط، فإنْ أُضيفت[1] إلى إسم الجنس الجائز تذكيره وتأنيثه جاز إلحاق التاء في العدد وتركها، فتقول: ثلاثة نخل، وثلاث نخلات وإنْ أضيفت إلى اسم الجمع ولم يكن فيه «التاء» وهو لمذكر يعقل ثبتت التاء / في العدد نحو قوله تعالى [٣١/أ] ﴿تسعةُ رَهْطٍ﴾[2] أو يكون فيه التاء. أو ليس لمذكر أو لمذكر لا يعقل لم تثبت التاء نحو: ثلاثُ نسوةٍ.. وثلاثُ شَاءٍ.. اسم جمع لشاةٍ، وثلاثُ جاملٍ.. اسم جمع لجملٍ. وقد تأتي غير مضافةٍ أيضاً إذْ يجوز نصب ما بعدها على التمييز، وهو قليل نحو: ثلاثةٌ رجالاً، وقد يراد بها مجرد العدد فقط نحو قولك: ثلاثةٌ نصف ستةَ، وخمسةُ نصفُ عَشَرَة، والجمهور على وجوب منع الصرف في هذا، للتأنيث والعلمية. وأجاز قوم الصرف.

---

(١) في «ب» أضيف.

(٢) من سورة النحل: ٤٨، والآية: ﴿وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض﴾.

قوله: (**فإلى جمع.. إلى قليله أو كثيره إنْ تعينا**)، مثال تعيين جمع القلة، عندي ثلاثةُ أرطال، ومثال تعيين جمع الكثرة: عندي ثلاثة سباعٍ.

قوله: (**وإلاّ، فالأولى إلى قليله**)، يعني وإنْ لم يتعين أحد الجمعين، بل كان للمفرد جمع قلة وجمع كثرة نحو: فلس، وأفلس وفلوس، فالإضافة إلى الأفلس أولى، فتقول: ثلاثةُ أفلس ليتناسب العدد والمعدود في القلة.

قوله: (**هذا في الجامد..**) يريد إضافة ثلاثة إلى عشرة بالتقاسيم المذكورة، إذا كان المعدود جامداً.

قوله: (**وأما الصفة فتجري على العدد**)، تقول: عندي ثلاثة قائمون، هو أفصح من الإضافة ومن نصبه على التمييز.

قوله: (**وتلحق التاء لمذكرٍ مثبت لا مؤنث**)، يريد وتلحق التاء لاسم العدد من ثلاثة إلى عشرة لمذكر نحو: ثلاثةُ رجالٍ، سواء أَضفت أم فصلت تمييزاً أو بـ«من» إذا كان مثبتاً. فإنْ كان المذكر محذوفاً جاز الوجهان، إلحاق التاء وتركها نحو: صمنا من الشهر خمسة وخمساً، ولا تلحق التاء عدد المؤنث، بل تقول: عندي ثلاثُ هنداتٍ.

قوله: (**ومركبة، أَحد عشرَ إلى تسعةَ عَشَر، ويبنيان**)، إنّما بُنيا لتضمنهما معنى حرف العطف، وأطلق البناء وإن كان يجوز الإعراب في بعض الصور، وذلك إذا أضيف نحو: أَحدَ عشرِكَ، فتجعل الإعراب في الآخر، ويجوز البناء، فتقول: هذا أَحَد عِشرَكَ بفتح الراء. وأجاز الكوفيون[1] إضافة النيف إلى العقد إن لم يضف العقد، فتقول هذا أَحدُ عَشرٍ، فيعرب، وأجاز الفراء ذلك وإن أضفتَ فتقول: هذا أَحدُ عَشْرِك[2].

قوله: (**إلاّ: «اثنا» من إثني عَشَر، فيعرب**). يريد: ومؤنثاه نحو: اثنتي عَشْرَةَ، وثنتي عَشْرَةَ. وتثبت التاء في نيف المركب من ثلاثة عَشَر إلى تسعة عَشَرَ

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٦٥٦.
(٢) انظر: المقتضب ٢/١٧٨.

فتقول في مؤنثه: إحدى عَشْرَة ويجوز في ياء ثماني عَشْرَةَ، فتحها وهو الأفصح، وتسكينها وحذفها مشروطاً بفتح النون، ويجوز في شين «عشرة» تسكينها وكسرها.

قوله: (ومعطوفة، من أحدٍ وعشرينَ إلى تسعةٍ وتسعينَ) نحو: قام ثلاثة وعشرون رجلًا، وقامتْ ثلاثُ وعشرونَ جاريةً، والنيف والعقدُ بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على ما استقر.

قوله: (ويعتبر هو) يعني معطوفَهُ وقد مَثّلَ.

قوله: (والمركب) نحو: أحدَ عشرَ رَجُلًا، (والمفرد العقد) نحو: عشرينَ رَجُلًا.

قوله: العقد، تحرز من المفرد غير العقد، وهو واحد واثنان، أَمّا واحد، فلا يضاف فلا يقال: واحدُ رَجُلٍ، ولا ينتصب بعد التمييز[1]، فلا يقال: واحدٌ رَجُلًا، وأَمّا اثنان فكذلك، وربما جاء في الشعر مضافاً لمفرد نحو قول الشاعر:

ظَـرْفُ عَـجُـوزٍ ثِنِتَـا حَـنْـظَلٍ[2]

ولا يدخل تحت قوله «العقد» وإن كانت عقداً / إلّا أَنهّا على اصطلاحه [٣١/ب] ليست من مفرد العدد. إنما هي من مضافه، وقد تقدم ذكر المفرد والمضاف محصورين.

---

(١) في «ب» عند.

(٢) من شواهد الكتاب ١٧٧/٢، وينسب إلى خطام المجاشعي، انظر: المقتضب ١٥٦/٢، وفصيح ثعلب ٨٥، وإصلاح المنطق ١٦٧، والمخصص ١١٠/١٢، والمنصف ١٣١/٢، وابن يعيش ١٤٤/٤، وأمالي ابن الشجري ٢٠/١، والخزانة ٣٦٧/٣.

قوله: (بمفرد منصوب) إن جاء ما ظاهره الجمع أُوِلَ نحو قوله تعالى، وقطّعناهم اثنتي عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُممًا[1]. . فالتمييز محذوف تقديره: اثنتي عَشْرَة فرقة، وأَسباطاً بدلٌ، من. . اثنتي عَشْرَة، ولا يجوز أن يكون «أَسْباطاً» تمييزاً لوجهين:

الأول: كونه جمعاً. والثاني: لثبوت التاء في النيف والعقد، ولايثبتان إلاّ فيما مفرده مؤنث. وأَسباط: مفرده سِبْط، وهو مذكر. ومن أَحكام العدد تعريفه «بأَل» فالمفرد والمركب تقول فيهما: الواحد والاثنان، والعشرون، والأحدَ عَشَرَ، فيبقى كُلُّ على ما استقر فيه من إعراب وبناء، وقد سمع دخول «أَل» على كُلّ من المركبين وعلى تميزه أيضاً، فتقول: الأَحَد العَشَرَ رَجُلاً، والرجلَ، وينبغي أن تجعل «أل» زائدة في الجزء الثاني. والتمييز والمضاف معرفة بإدخال «أَل» في المعدود لا العدد، فتقول: عندي ثلاثة الرجال، وحكى أبو زيد عن العرب ليسوا فصحاء «الثلاثة الرجالَ»، وأجاز ذلك الكوفيون. وقد أَجاز قوم من الكُتّاب: الثلاثةُ رجالٍ، وليس بشيءٍ، لأنه عكس باب الإضافة.

والمعطوف تدل «أل» على كُلّ من المعطوف والمعطوف عليه، فتقول: الثلاثةُ والعشرونَ رَجُلاً، وبعضهم أجاز دخول «أل» على المعطوف عليه فقط، ولم يُدخلْها على المعطوف اكتفاء بتعريف الأول وهو ضعيف.

قوله: (ويشتق إسم الفاعل من أحد إلى عشرة) تقول: واحد، ثانٍ، ثالث إلى العاشر وبالتاء للمؤنث.

قوله: (وتجب إضافته مع الموافق) نحو: ثاني اثنين، وثالث ثلاثةٍ إلى عاشر عَشْرةٍ وهذا إذا أَضيف وإلاّ فيفرد، فيقال: ثان، وثالثٌ، وأجاز ثعلب إعمال إسم الفاعل مع الموافق نحو: هذا ثالثُ ثلاثةً، ورابعٌ أربعةً، وهذا فاسدٌ، لأنَّك لا تقول: ثلثتُ الثلاثة، وربعتُ الأربعةَ.

---

(١) من سورة الأعراف: ١٦، في إعراب القرآن للنحاس ١/٦٤٤، التقدير: إثنتي عشرة أمة، فلهذا جاز تأنيث «أسباطاً» بدل من «اثنتي عشرة» وأُمماً نعت لـ «أسباط».

قوله: (وإلّا واحداً فلا يضاف)، لا يقال: واحدُ رَجُلٍ، ولا واحدُ واحدٍ.

قوله: (وكاسم الفاعل مع المخالف) نحو: هذا رابعُ ثلاثةٍ، وخامسُ أربعة، إلى عاشر تسعة، فيجوز هنا ما يجوز في اسم الفاعل، ويجب هنا ما يجب ثَمَّ.

قوله: (إلّا ثانياً)، نفى سيبويه[1] أَنْ يقال: ثاني واحدٍ، وقال يعقوب[2]: يقال[3]: ثاني واحدٍ. وقيل: هذا قياس منه. وقد أَجاز ذلك بعضهم. وقال شيخنا ابن الضائع وهو محكي عن العرب.

قوله: (ويُشتق في المركب مِنَ النيف ويُبنى مع العقد) تقول: جاءني عَشْرُ، وثاني عَشْرَ وقد تسكن ياؤها، وحادية عَشْرَةَ، وثانية عَشْرَةَ إلى تاسعَ عَشرَ وتاسعة عَشْرَةَ.

قوله: (فإنْ أُضيف جُمِع بَيْنَ المركبين مبنيين) نحو: ثالثَ عَشرَ، ثلاثةَ عَشَرَ، وثالثة عَشْرَة، ثلاثَ عَشْرَةَ، سواء أُضيف إلى الموافق كهذا أَم إلى المخالف نحو: رابعَ عَشَرَ ثلاثة عَشَرَ، ورابعةَ عَشْرَةَ ثلاثَ عَشْرَةَ.

قوله: (أو أُعرب أول جزئي الأول) يعني من المركب الأول.

قوله: (وحُذِفَ ثانيه)، أي الجزء الثاني مِنَ المركب الأول.

قوله: (والمركب الثاني مبني) نحو: ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ، وثالثة ثلاثَ عَشْرَةَ، أَصله ثالث عَشر ثلاثة عَشَرَ، وثالثةَ عَشْرَة ثلاث عَشْرَةَ. وإنّما أعرب

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٧٢.

(٢) ابن إسحاق أبو يوسف بن السكيت، كان عالماً في النحو وعلم القرآن، مات سنة ٢٤٤هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٤٩.

(٣) زيادة من «ب».

الجزء الأول لزوال التركيب. هذا إذا أُضيفَ إلى الموافق، وأجاز سيبويه[1] وجماعة معه إضافته إلى المخالف. فتقول: هذا رابع ثلاثةَ عَشَرَ، أصله: هذا رابع عَشَر ثلاثةَ عَشَرَ.

[٣٢/أ] قوله: **(ويجوز حذف عقد الأول إلى قوله: موافق)** مثال ذلك / هذا ثالثُ عَشَر أَصله ثالثَ عَشَر ثلاثةَ عَشَرَ، فحذفنا «عَشَرَ» وهو عقد المركب الأول، وحذفنا «ثلاثة» وهو نيف المركب الثاني وأعربنا ما بقي لزوال التركيب، وقد أَجاز بعضهم تركيبهما بعد الحذف، فنقول: ثالث عَشَرَ، ورُدَّ بأَنَّه ملبسٌ باسم الفاعل مِنَ المركب إذا لم يضف وقد حكى الكسائي[2] إعراب الأول وبناء الثاني. قالوا: ثالثُ عَشَرَ، أَصله[3].. ثالث عَشَر ثلاثةَ عَشَرَ. فأُعرب «ثالثاً» لزوال التركيب، وبني «عَشَرَ» لأَنَّه نوى «ثلاثةً» وكأَنَّه ما حذفها فبقي حكمه حكم التركيب لفظاً، ولا يقيس ذلك البصريون.

قوله: **(ويكنى عن ثلاثة إلى عَشرَةٍ وعن مائة وألف بكذا من الدراهم)** أصل «كذا» كاف التشبيه و «ذا» إسم الإشارة. ثم صار يستعمل في الإخبار عن الأعداد وإنّما فسر ما ذكر بقوله: من الدراهم، لأنه لا يمكن إضافةِ إسم الإشارة إلى التمييز، ولم ينصبه لأنَّ تمييز ثلاثة إلى عشرة ومائة إلى ألف مجرور ففصلناه بـ «من» وعاد إلى أَصله من الجمع، إذْ كُلّ تمييز اكتفى بمفرده عن الجمع إذا فصل بـ «من» عاد إليه. وقد أَجازَ الكوفيون في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة الإضافة إلى جمع فيقولون: عندي كذا دراهمٍ[4] ورجالٍ. وفي المائة والألف: كذا درهم. فأجـدوا «كذا» مجرى ماكني عنه.

قوله: **(وعن مركب «بكذا وكذا درهماً»)** يعني بالمركب من أَحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَر ولما كان كنايةً عن مركب قيل فيه «كذا كذا» مركباً وأفرد تمييزه منصوباً كتمييز المركب.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٧٢، والمقتضب ٢/١٨١.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٦٥٥.

(٣) زيادة من «ب».

(٤) في الأصل: درهم والتصويب من «ب».

قوله: **(وعن عشرين إلى تسعين «بكذا درهماً»)** يعني به عقود العشرات نحو ثلاثين وأربعين.

قوله: **(وعن المعطوف «بكذا وكذا درهماً»)** لما كان المعطوف لا بد فيه من حرف العطف جاءت الكناية عنه بحرف العطف، وهذا التفصيل الذي ذكرناه في «كذا» بالنسبة إلى ما يكنى به عنه فصله المبرد وتبعه أصحابنا إلّا ابن خروف، فإنه رد تفصيل المبرد، [وقد ألّفنا كتاباً في كذا «سميناه» كتاب الشذا في أحكام كذا][1].

قوله: **(وكأين وكم في الاستفهام والخبر)**، هما اسمان لهما صدر الكلام، أمّا في الاستفهام فظاهر، وأمّا الخبر فحملاً على الاستفهام. والاستفهام «بكأين» قليل، وزعم الأحفش أن «كم» الخبرية يجوز أَنْ يتقدم عليها العامل، تقول: ملكتُ كم غلامٍ، لأنه في معنى كثير، وكثير يتقدم عليه العامل، فكذلك ما في معناه. وقياس قوله في «كم» يقتضي جواز ذلك في «كأين الخبرية» وقد حكي أنَّ تقدم العامل على «كم» الخبرية لغة رديئة، واتفقوا على جواز تقدم العامل على «كم» مطلقاً إذا كانت مجرورة بحرف أو إضافة.

قوله: **(وتمييز «كأين» يكثر جره بـ «من»)** نحو قوله تعالى ﴿وَكَأَين مِنْ نبيٍّ قَاتَل مَعَهُ﴾[2] وقد زعم بعضهم أنَّه يلزم جره بـ «مِن» وليس بشيء، لأنَّ سيبويه نقل عن يونس[3] أنَّ بعض العرب ينصبه. وقد يفصل بين «كائِنْ» وتمييزها، مجروراً بـ «مِنْ» أو منصوباً بظرف أو مجرور. أو جملة في فصيح الكلام نحو قول الشاعر:

وَكَائِنْ بالأباطحِ مِنْ صَديقٍ[4]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) من سورة آل عمران: ١٤٦، وقرأ ابن كثير وكأْ إنْ، وهو مخفف من ذاك، وهو كثير في كلام العرب. انظر: إعراب القرآن لابن النحاس ١/٣٦٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/٢٩٧.

(٤) ينسب إلى جرير بن عطية وعجزه: يراني لو أصبت هو المصابا.

ونحو قول الآخر:

وكائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ[1]

قوله: (**وتمييز «كم» في الخبر مجرور مفرد أو جمع**) مثاله: كَم غُلامٍ ملكتُ، وكم دراهمَ أنفقتُ.

وقوله: مجرور أعم من أَنْ يكون بـ «من» أو بالإضافة، وقد ذهب الزجاج وغيره إلى أنَّه إذا كان مجروراً بغير «من» فجره على إضمار «من» لا بإضافة.

قوله: (**وفي الاستفهام مفرد منصوب**) نحو: كم غُلاماً ملكت؟ وقد أَجاز الكوفيون جمعه فيقولون: كم غلماناً ملكت؟ / وإِنْ ورد من ذلك شيء أوله البصريون على الحال وجعلوا التمييز محذوفاً.

قوله: (**وقد يفصل بظرف ومجرور بينهما**) نحو: كم في الدارِ رجلاً ضربت؟

قوله: (**وقد يجر إِنْ انجرت بحرف**)، يعني يجر التمييز إِنْ انجرت «كم» بحرف، نحو: على كم جذعٍ بنيتَ بيتكَ؟ ولا يجوز جره إلاّ بهذا الشرط. وجره بإضمار «من» لا بإضافة خلافاً للفراء. وكأَنَّ دخول حرف الجر على «كم» عوض من حرف الجر المحذوف من التمييز.

قوله: (**كما إِنَّه نصب في الخبر**) نحو «كم غلاماً ملكت» تشبيهاً بتمييز الاستفهامية وليس نصبه مشروطاً بشيء.

انظر: الديوان ١٧، والمقرب لابن عصفور ١/١١٩، وأمالي ابن الشجري ١/١٠٦، وابن يعيش ٣/١١، والمغني ٢/٤٩٥، والخزانة ٢/٤٥٤، وشرح الأشموني ٤/٨٧، والهمع ١/٦٨.

(١) ينسب لزهير بن أبي سلمى. وتمامة: زيادته أو نقصه في التكلم.

انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٥.

«باب الإدغام»

قوله: في (**باب الإدغام، في مثلثين ومتقاربين**): الإدغام لغة الادخال، واصطلاحاً إدخال الحرف في الحرف والنطق بهما نطقاً واحداً، ولا يكون إلاّ في مثلين أو متقاربين والتقارب يكون (**في المخرج أو في الصفة أو فيهما**) وسيأتي ذكر مخارج الحروف وصفاتها المؤثرة في الادغام، وغير المؤثرة.

قوله: (**المثلان في كلمتين**)، إنما خص كونهما في كلمتين، لأنَّ البحث في الأحكام التركيبية وأمّا كونها في كلمة فسيأتي ذكره في الأحكام الافرادية.

قوله: (**إنْ صَحّا والأول ساكن**) نحو: اضرِبْ بكراً (**أو اعتلا وهو ساكن حرف لين**) نحو غَزو واقداً.

وقوله: وهو. أي[1] الأول.

وقوله: ساكن تحرز من نحو: لَن يغزوَ واقداً، وحرف لين تحرز من نحو: يغزو واقداً وفي يوسف، فإنَّ الياء والواو حرفا مَدٍّ ولين.

قوله: (**وجب**) يعني الإدغام.

قوله: (**أو تحركا صحيحين وتحرك ما قبل الأول**) نحو: جَعَل لَكَ.

قوله: (**أو سكن حرف علة**). أي سُكن ما قبل الأول وهو حرف علة نحو: قَوْمُ مُوسىٰ.

قوله: (**أو معتلين وتحرك ما قبل الأول**) نحو: ولي يزيد[2]، ولقضو واقد[3].

قوله: (**أو سكن معتلاً غير مدغم**) نحو: «واو» واقد، واحترز بمعتل من «ظبي يزيد» وبغير مدغم من نحو: عدوّ واقد.

---

(١) زيادة من «ب».

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه ٢/٤٠٩.

(٣) ساقط من «ب».

قوله: (جاز)، يعني الإدغام، والإظهار لغة الحجاريين في الأربعة التي[1] يجوز فيها الإدغام.

قوله: (وما سوى ذلك يمتنع) يعني وما سوى واجب الإدغام. وهو مسألتان، وجائزه وهو الأربعة المذكورة يمتنع الإدغام.

قوله: (والمتقاربان)، يعني من كلمتين (أمّا الحلقية) وهي سبعة، وستأتي. فمثال إدغام الهاء في الحاء أَحَبه حاتماً، وعكسه، ولا يجوز إلاّ بإبدال الهاء حاء نحو: امدح حلالاً، يريد[2] امدح هلالاً «ومثال العين في الحاء» أصدع حاتماً، وعكسه بإبدال العين حاء نحو: امدح حليّـاً«أي عليّاً، هكذا قالوا» وقد ثبت في السبعة. ﴿فمَنْ زُحْزِحَ عن النَّار﴾[3] بغير إبدال العين حَاءً، بل هو عكسه، ومثال الغين في الخاء [أبلغ خالداً، وعكسه][4] اسلخ غنمك.. ويجوز في كُلّ ذلك الإظهارُ.

قوله: (واللسانية. الكاف في القاف) نحو قوله تعالى ﴿رَبّكَ قَالَ﴾[5] وعكسه الحَقْ كَلَدَةَ.

قوله: (ثُمّ الجيم في الشين) نحو قوله تَعالى ﴿أَخْرَجَ شطْأَهُ﴾[6].

قوله: (وفيها الطاء) يريد في الجيم نحو: اضبط جعفراً.. (والدال) اقصد جعفراً (والتاء) اثبت جعفراً، (والظاء) نحو: عظ[7] جعفراً (والذال) نحو، جَبَذَ جعفراً، (والثاء) نحو: لَبِثَ جَعْفَرٌ.

قوله: (ثُمّ الشين فيها اللام) نحو: فَصلْ شيئاً.

---

(١) في الأصل «الذي» والصواب من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) من سورة آل عمران: ١٨٥.

(٤) زيادة من «ب».

(٥) من سورة الزخرفة: ٧٧، والآية ﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون﴾.

(٦) من سورة الفتح: ٢٩.

(٧) في الأصل «الفظ» والمثبت من (ب).

قوله: (وستة) من. . . يعني بالستة: الطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، نحو: شبثٍ، بعد ضَبَط، وقَصَد، وثَبَتَ، ولَفَظ، وجَبذَ، ولَبِثَ، وقد تقدم أنَّ الجيم تدغم في الشين.

قوله: (ثم الضاد فيها اللام والستة) نحو: ضمرة بعد / عَدِلَ، وضَبطَ، وقَصَد، وثبتَ، ولَفظَ، وجَبذَ، ولَبِثَ. [٣٣/أ]

قوله: (ثُمّ اللام في الستة) نحو: طاهر، وداود، وتمام، وظافر، وذاكر وثابت بعد «اقبل».

قوله، والصفيرية: هي الصاد، والسين، والزاي، نحو، صالح، وسالم، وزاهد.

قوله: (والضاد والنون والشين، والراء) نحو: ضَمرة، وثابت، وشامخ، ورافع.

قوله: (فإن كانت لام تعريف)، أي اللام المدغمة في جميع هذه الحروف نحو، الرجل والظالم (وجب) أي الإدغام، وكذلك ما يشبه لام التعريف كاللام الزائدة في نحو: الزيد، واللام الموصولة بالمضارع نحو قول الشاعر:

مَا أَنْتَ بالحَكَمِ الترضىٰ حكومتُهُ(١)

وحكى الكسائي أنّه سمع العرب تظهر لام التعريف عند كل الحروف إلّا عند اللام مثلها، أَو الراء، أَو النون، قال: يقول بعضهم: أَلْصامت. والذي حكاه الكسائي لم يحفظه البصريون ولا الفراء.

قوله: (أو لَا جاز) أيْ لا يكون لام تعريف جاز الإدغام.

---

(١) صدر بيت للفرزدق وتمامه: ولا البليغ ولا ذي الرأي والجدل.
انظر: الديوان ٢١٥، والإنصاف ٥٢١/٢، وأوضح المسالك ١٧/١، والتصريح للأزهري ٣٨/١، والخزانة ١٤/١، وشرح الأشموني ١٥٦/١، والدرر اللوامع ٦١/١.

قوله: (النون في من..) ويريد (وجوباً إنْ سكنت) نحو: «منْ وَالٍ»(١) ومِنْ يقول، ومِنْ ربهم ومِنْ مالٍ، ومِنْ لكم.

قوله: (جوازاً وإنْ تحركت) نحو، واقد، ويزيد، ورافع، ومالك، ولؤلؤ، بعد «حَزِنَ».

قوله: (ثُمّ الراء في اللام شاذاً) نحو، اذكر لؤلؤاً، وينبغي أنْ لا يكون شاذاً إذْ قد ثبت في السبعة إدغام الراء في اللام كثير نحو: ﴿يغفرُ لَكُم﴾(٢) و ﴿اصبرْ لِحكمِ رَبِّكَ﴾(٣).

قوله: (في الستة بعضها في بعضٍ) نحو: ضَبَط داود إلى آخر الأمثلة المذكورة في الستة طرداً وعكساً.

قوله: (في صفيري، ضاد، وشين، وجيم) نحو: صالح، أو سالم، أو زاهر بعد مَرِضَ وعَطِشَ، وخرجَ.

قوله: (ثُمَّ صفيريات بعض في بعضٍ) نحو: خلصَ زاهرٌ، ولَبِسَ صَالحٌ.

قوله: (ثُمَّ الفاء فيها الباء) نحو قوله تعالى ﴿ومَنْ لَمْ يَتُبْ فأُوْلئكَ﴾(٤).

---

(١) من سورة الرعد: ١١.

(٢) من سورة آل عمران ٣١. انظر: الكتاب ٤١٢/٢، وإعراب القرآن لابن النحاس ٣٢٢/١.

(٣) من سورة الطور: ٤٨.

(٤) من سورة الحجرات: ١١.

«هذا إدغام المتقاربين»

هذا ادغام المتقاربين، وقد ثبت في السبعة إدغام غير ما ذكر كادغام الضاد في الشين نحو قوله تعالى ﴿لبعضِ شَأنهم﴾[1] وكادغام الفاء في الباء نحو، قوله تعالى ﴿نخسِفُ بهم﴾[2] وينبغي أَنْ يُبنى على ذلك ولا يجعل شاذاً، وإذا كنا نبني القواعد بقول عربي نقل بالآحاد، فلأن نبني على ما نقل بالتواتر من كلام الله تعالى أولى.

قوله: **(ولا إدغام إلّا إِنْ تحرك الثاني)** نحو جميع ما مثل بهِ.

قوله: **(فإنْ سكن فالإظهار)**، مثاله في المثلين، اضرب ابنك، ومثاله في المتقاربين نحو: قام ابنُ الفاضلِ.. فلا تدغم باء «اضرب» في باء «ابنك» ولا نون «ابن» في لام «الفاضل» وقوله: فالإظهار: قد جاء منه محذوفاً نحو: بلعنبر وبلحارث، وبلهجيم وبلقَينْ، وذلك مطرد في نون «بني» مضافة لإسم قبيلة معرفة باللام غير المدغمة وقد حكي لي أَنَّ بعض النحاة قصره على ما سُمِعَ في الأْربعةِ المتقدمة، والثاني من الإسمين مجرور بالإضافة كحالته قبل الحذف.

وأَجاز الكوفيون جعل الإعراب في الآخر، فيقولون: جاء بلحارث، كما تقول قام زيدٌ.

---

(١) من سورة النور: ٦٢، والآية ﴿فإذا استأذنوك لبعضِ شأنهم فأذن لمن شئت منهم﴾.

(٢) من سورة سبأ: ٩.

«باب التقاء الساكنين»

قوله: في (باب التقاء الساكنين إنْ لقي ساكناً نونٌ خفيفة)، نحو: اضربَ الغلام أَصله: اضربَنْ الغُلامَ، فحذف النون لالتقاء الساكنين بدليل فتحة الباء، قال الشاعر:

لا تَهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ تُرْكَعَ يَوْماً والدَّهرُ قد رَفَعَهْ[1]

أَصله: لا تهينْن.

قوله: (أو تنوين)، نحو: يا ابن أبي، والساكن «يا ابن» صفة احترازاً من كون «ابن» غير صفة نحو: زيدٌ بنُ عمرٍو. وأنت تريد: «بابن» الخبر.

قوله: (بين علمين)، نحو: هذا زيدُ بن عمرو. سواء أَكان العلم إسمًا أم كنية أَم لقباً وقد أَجرى بعضهم المضاف للعلم الثاني مجرى العلم نحو: هذا [٣٣/ب] زيدُ / بنُ أخي عمرٍو.

قوله: (أو متفقين لفظاً)، نحو: هذا شريفُ بنُ شريفٍ، وضَلُّ بنُ ضلٍّ.

قوله: (حذف)، أَي النون الخفيفة والتنوين، وينبغي حيث حذف التنوين أَنْ لا يثبت أَلف «ابن».

قوله: (أو ساكن صحيح غيرهما)، أي غير النون الخفيفة والتنوين.

قوله: (كسرٌ)، نحو: لم يقُمِ الغُلامُ، واذهَب اذهَبْ.

قوله: (إلاَّ أَنْ ولي الثاني مضموم ليس أَصلهَ الكسر)، نحو: اركُضِ اركُضْ، فيجوز في الضاد كسرها وضمها، لأنَّ الساكن الثاني هو الراء، وليه

---

(١) الشاهد للأضبط بن قريع السعدي، انظر: الأغاني ١٨/٦٧، والشعر والشعراء ١/٢٩٩، والإبدال لأبي الطيب ٢/٣٩١، والمقرب لابن عصفور ٢/١٨، والبحر المحيط ١/١٧٣، والمغني ١/١٥٥، وشرح ابن عقيل ٣/٣١٨.

مضموم ليس أَصله الكسر. واحترز بقوله: ليس أَصله الكسر من مضموم أَصله الكسر نحو: لم يقل[1] أُرمُوا، لأنّ ضمة الميم أصلها الكسر وأَصله ارميوا.

قوله: **(أو كان الأول)**، أَي الساكن الأول **(نون من[2] مع أل فيفتح)**، نحو: مِنَ القومِ، وقد جاء كسرها قليلاً، كما جاء فتحها قليلاً مع غير «أل» نحو: مِنِ القومِ ومنِ ابنكَ.

قوله: **(أو معتل)**، معطوف على صحيح **(حركة ما قبله من جنسه حذف)**، نحو: يغزُو القومُ ويخشَى الرجل، ويرمِي الغلام، فتحذف الواو والألف والياء، ومعنى قوله: من جنسه أَيْ تكون الحركة مناسبة للحرف كالضمة مع الواو، والفتحة مع الألف والكسرة مع الياء.

قوله: **(ومن غير جنسه كُسر)**، نحو: لو استطعنا، وأخشى الرجلَ، ولا يجيء ذلك إلاّ في الياء والواو، لأنَّ الألف لايكون ماقبلها إلاّ مفتوحاً، وقد نقل الضم في نحو: لو استطعنا.

قوله: **(إلاّ واو جمع فتضم)**، نحو: اخشوا الرجلَ. وقد نُقِلَ كسرها أَيضاً.

---

(١) في الأصل لم يقم والتصويب من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

«فصل نقل الحركة»

قوله: في (**فصل نقل حركة الهمزة، الهمزة عند الحجازيين بعد ساكنٍ غير ألفٍ**)[1]، غير الألف يشمل صحيح الآخر نحو: قَد أَفلحَ، والياء نحو: يرمي أَبوك، والواو نحو: يغزو ابراهيم، (**تحذف**)، أَي الهمزة، (**وتحرك**)، أي (**بحركتها**)، فيقال: قَد أفلح، ويرمي أَبُوكَ، ويغزو ابراهيم.

قوله: (**أو ألف فبينَ بين**) نحو: رمى أَحمدُ. فتجعل الهمزة بينها وبين الألف، ورَمى إبراهيم، فتجعلها بينها وبين الياء، وهذا أُسلوبٌ، فتجعلها بينها وبين الواو[2]. وهمزة بينَ بينَ عند سيبويه[3] متحركة، وعند الكوفيين ساكنة.

قوله: (**وغيرهم**): أَي غير الحجازيين، (**يحقق**) الهمزة فلا يحذفها ولا يجعلها بَيْنَ بَيْنَ. ولطلب التحقيق روي عن بعض القراء السكوت على الساكن الصحيح سكتة لطيفة من غير قطع نفس[4] نحو: «مَنْ آمَنَ»[5].

«فصل التقاء الهمزتين»

قوله: في (**فصل التقاء الهمزتين، التقت همزتان من كلمتين**)، سواء اتفقتا في الحركة أو اختلفتا.

قوله: (**فمن حقق المفردة خفف إحداهما**)، إمّا الأولى، وإمّا الثانية نحو: «جاءَ أَجلُهُم»[6]. وقرأ أَحمدُ، فإنْ سُهلت الثانية فَبَيْنَ بَيْنَ إلاّ إنْ انفتحت

---

(١) زيادة من «ب».
(٢) زيادة من «ب».
(٣) انظر: الكتاب ٢/١٦٥.
(٤) زيادة من «ب».
(٥) من سورة البقرة: ٢٢٣، والآية: ﴿ولكن اختلفوا فمنهم من آمنَ ومنهم من كفر﴾.
(٦) من سورة النحل: ٦١، ومن سورة يونس: ٤٩.

وقبلها ضمة فتبدل واواً محضة نحو «السفَهاء إلاّ أنهّم»[1] أو كسرة فتبدل ياءً محضة نحو «من الشُهدايينْ تَضِلَّ»[2] يريد: إلاّ أنهّم، وأنْ تَضِلَّ.. وقد جاء إبدالها ألفاً في نحو «جآ أجلُهم»[3]. وياءً في نحو: هوِلا ينَ.. وواواً في نحو: «أولياءُ أُوْلئـك» والقياس التسهيل بَيْـنَ بَيْـنَ، وقد روي جعلها ياءً محضة بعد فتحة، وواواً بعد فتحةٍ أو ضَمةٍ نحو: أبـدأُ وأُؤنبيكم،وتساءُولي، ونحوه. قال أبو جعفر بن الباذش: البدل ليس بمذهب أحد. والقُرّاء يعزونه إلى الأخفش ونقل الجرمي عن الأخفش جعلها بَيَنْ بَيْـنَ كمذهب سيبويه والخليل، وإن سهلت الأولى جعلتها بَيْـنَ بَيْـنَ فقط واللّـهُ أعلم.

قوله: **(ومن حققها)**، أَيْ المفردة **(وهم الحجازيون خففها)**، أمّا تخفيف الأُولى فَبَيْـنَ بَينْ كما ذكرنا، وأمّا تخفيف الثانية فعلى التفصيل الذي مَرَّ عند من يحققها فقط.

«باب الوقف»

قوله: في **(باب الوقف، المبني إنْ حذف وبقيَ على / أزيدَ من حرف)**، [٣٤/أ] نحو: اغزُ، وارمِ، فيجوز: اغْزه، وارمْه، بالهاءِ، واغزْ، وارمْ بالسكون، وحكى أبو الخطاب الأخفش البصري[4] أَنَّ بعض العرب يقول: اغزِه ــ بكسر الزاي ــ فكأنَّه زاد الهاء بعد سكون الزاي فالتقى الساكنانِ فكسرتِ الزاي لالتقائهما.

قوله: **(أو على حـرفٍ فعلاً)**، نحو: قِهْ، وشِهْ **(أو إسْمًا جُرَّ باسم)**، نحو: مثلُ مَهْ؟ ومجيءُ مَهْ؟

---

(١) من سورة البقرة: ١٣، قال ابن النحاس في إعراب القرآن ١٣٩/١: فيها أربعة أقوال: أجودها أن تخفف الهمزة الثانية فتقلبها واواً خالصة وتحقق الأولى فتقول: السفهاءُ ولاّ.. وهي قراءة أهل المدينة والمعروف من قراءة أبي عمرو بن العلاء.

(٢) من سورة البقرة: ٢٨٢، والآية: ﴿فرجل وامرأتان ممن تـرضـون من الشهداء أنْ تَضِلَّ إحداهما﴾. انظر: إعراب القرآن ٢٩٨/١.

(٣) من سورة يونس: ٤٩.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ١٦٥/٢.

قوله: (فهي)، أي الهاء (أو بحرف)، يعني أو جُرَّ بحرف (فهما)، أي الهاء والسكون، نحو: لِـمَهْ ولِـمَ؟

قوله: (وإنْ لم يحذف وتحرك آخره هاءَ ضمير فالسكون)، نحو: رَمَاهْ، ومِنْه وضَرَبْتهْ، وبعض العرب ينقل حركة الهاء إلى الساكن قبلها إنْ كان صحيحاً فيقول: مِنُهْ، وضَرَبْتُهْ، وبعضهم يكسره فيقول: مِنِهْ، وضَرَبتِهْ.

قوله: (أو غير هاءٍ)، أي غير هاء ضمير (فكنظيره من المعرب، أو بالهاءِ)، نحو: هُوَ، فيجوز هُوْ بسكون الواو، كما تقول: الرَجُلْ، ويجوز هُوَهْ، بالهاءِ، ولا يجوز: الرَجَلُهْ، وتقول: أَنْتُنْ بالسكون، كما تقول: ألـمَنْ، ويجوز: انتّنه، ولا يجوز المَنَهْ.

قوله: (ولا شبه معرب)، احترازاً من مثل: لا رَجُلَ، ويا زيدُ، وقَبْلُ، فإنَّ الهاءَ لا تلحقها فأمّا الفعل الماضي كـ «قَعَدَ» فقيل: تلحقه، وقيل: لا تلحقه. وقيل: إنْ أُلبست هاء السكون بهاءِ الضمير كـ «ضَرَبَهُ» لم تلحق. وإلّا لحقت «كَقَعَدَه».

قوله: (أو سكن آخره صحيحاً فكحاله وصلاً)، نحو: مَنْ وكَـمْ.

قوله: (إلّا «إذنْ»)، إلى فسبيلها.. إذَنْ تقف عليها «إذاً» وكـذلكَ «لِنَسْفَعَنْ»[1] نقول «لنسفعاً» فإنْ وليت ضمة أو كسرة قلت: في لَتَقُومُنَّ، ولتَقُومِنَّ، لَتقُومُونْ، ولتَقُومِيـنْ وهو في أول[2] الكتاب.

قوله: (أو عليلاً آخر فعـل)، نحو: يضـربها وهُنـا، فتقف بالألف أو تقول: يَضربهاهْ وهُنَاهْ أو يضربهُاهْ، وهُنَاهْ، وشذّ إبدال ألف «هُنا» هـاءً فقالوا: هُنَهْ.

قوله: (إلا ألف ندبة فلا يجوز إلا الهاء)، نحو: وَازيدَاه، واستثناء ما فيه ألف ندبة من العليل الذي آخره ألف فيه نظر، فإنَّ مثل: وَازيدَاه لا ينطلق

---

(١) من سورة العلق: ١٥، والآية: ﴿كلا لئن لم ينتهِ لنسفعن بالناصية﴾.

(٢) في «ب» مَرّ.

عليه اسم معتل، لأنَّ هذه الألف جيء بها لمعنى الندبة، فهي حرف زائد على ماهية الكلمة.

قوله: **(أو آخره)**، أي آخر فعل، نحو: رَمَى، وغزا، فيجوز خمسة أوجهٍ: الوقف بالألف، أو نقول: رَمَاهُ، أَوْ رَمَاْ، أو رَمَى، أو رَمَوْ.

قوله: **(أو ياءً أو واواً)**، معطوف على قوله «ألفاً»، من قوله «عليلاً» أو ألفاً لا آخر فِعْلٍ.

قوله: **(علامتي ندبة، فالهاء)**، نحو: واذِهابَ غُلَامهيهْ، واغُلا مكمُوهْ.

قوله: **(أو صلتين فالحذف وسكون ما قبلهما)**، نحو: بهْ ولَهْ، أصلهما بِهِيْ وَلَهُو، فتحذف الواو والياء.

قوله: **(أو غير ذلك ثَبتا)**، نحو: اكلوا واخشيْ.

قوله: **(إلاّ ياء متكلمٍ فيجوز حذفها)**، نحو: فلانٌ أكرمَنْ، يريد: أكرمني، وأكثر ما يرد ذلك في الفواصل والقوافي.

قوله: **(والمعرب إنْ جزم بسكون)**، نحو: لم يضربْ **(أوْ بحذف نونٍ)**، نحو: لم يضربا، ولم يضربوا ولم تضربي.

قوله: **(أو بحرف عِلّةٍ)**، أَي، وجزم بحذف حرف عِلّةٍ، نحو: لم يغزُ، وتقدم تحقيق ذلك في باب الإعراب.

قوله: **(ولم تحذف الفاء، فالإسكان أو الهاء)**، يعني بالفاء فاء الكلمة، فتقول: لم يَغْزُ ولم: يَغْزُهْ، ولم يخشَ، ولم يَـخْشَهْ، ولم يرمِ، ولم يَرْمِهْ.

قوله: **(أو حذفت فالهاءُ)**، نحو: لم يَفِهْ أَصله: لم يَوفِه.

قوله: **(أو كان مثنى أو مجموعاً فالهاءُ)**، نحو: الزيدَانِـهْ، والزيـدُونَهْ **(أو الإسكان)**، نحو: الزيدانْ، والزيدُونْ **(أو الروم)**، في المثنى.

قوله: / أَو ذا تاء تأنيث أُبدلت هاءً وسكنت مطلقاً نحو: عائشة وضارِبَهْ، [٣٤/ب] وبعض العرب يسكنها من غير إبدال، فيقول: عائشةْ وضاربةْ، وبعضهم يبدل من التنوين ألفاً في النصب فيقول: أَخذتُ شملتا، يريد: شملةً

قوله: (**أو كهنداتٍ. فكما في آخره صحيح**)، وحكى قطرب إبدالها هاء، فيقول: الهنداهْ.

قوله: (**أو معتلاً بألف فيها**)، أَي بالألف نحو: الفتىَ. فإنْ كان منوناً كفَتىً، ففي حالة النصب هي بدلٌ من التنوين، وفي حالة الرفع والجر هي منقلبة عن أصلٍ. هذا مذهب سيبويه[1]، وأُجريَ فتىً مجُرى «زيدٍ» ومذهب المازني أيضاً أَنّها منقلبة عن أصل مطلقاً. ومذهب الكسائي وأبي عمرو أَنّها بدل من التنوين مطلقاً، وقد تبدل هذه الألف واواً أو ياءً أو همزةً، فيقال: الفتوْ، والفَتىَ والفَتأْ.

قوله: (**أو بواوٍ أو بياء وسكن ما قبلها فكالصحيح**)، نحو: ظبيْ، ودَلوْ.

قوله: (**أو تحرك في فعلٍ فبسكونها**)، أي بسكون الواو والياء نحو: يرميْ، ويغزوْ، وشذَّ لا أَدرْ، وما أَدرْ بحذف الياء وسكون ما قبلها.

قوله: (**أو ما قبل الياء في إسم منونٍ**)، نحو: قاضٍ، وغازٍ (**فيحذف التنوين والسكون رفعاً وجراً**)، نحو: قام قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ[2]، وبعض العرب يقف بالياء، وعليه وقف ابن كثير «مِنْ هَاديْ»[3] وَمِنْ واليْ[4]..

قوله: (**وبإبداله ألفاً نصباً**)، نحو: رأَيتُ قاضياً.

قوله: (**أو غير منونٍ فالياء**)، نحو: قامَ القاضي، وكذا النصب والجر، وبعض العرب يحذف الياء ويسكن ما قبلها، فيقول: قام القاضْ.

قوله: (**إلّا مريئاً**)، استثناءً من إسم منون، وهو إسم فاعل من أَريتُ،

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٨٠.

(٢) زيادة من «ب».

(٣) من سورة الرعد: ٣٣، والآية: ﴿وصدوا عن سبيلِ اللّهِ ومَن يضللِ اللّهَ فَماَ لَهُ مِنْ هَادٍ﴾.

(٤) من سورة الرعد: ١١، والآية: ﴿وإذا أراد اللّهُ بقومٍ سوءاً فلا مرد له وما لهم من دونه من والٍ﴾. انظر: إعراب القرآن لابن النحاس ٢/١٦٨.

وإنَّما وقفت بالياء لئلا تبقى الكلمة على حرف واحد، لأنَّ الميم زائدة، فأوجبوا أَحد الجائزين في هادٍ ووالٍ.

قوله: (ومثل ياء قاضي)، راجع إلى غير المنون فتقف عليه بالياء، وكان ينبغي أَنْ لا يدخل في هذا القسم، لأنَّه مبني، لكنّه لما كان بناؤه شبيهاً بالإعراب أُدخل في تقسيم الإعراب.

قوله: (أو مهموزاً وسكن ما قبله)، تحرز من نحو: بِنَاء وإخاء، لا لمجرد مَدٍّ ولين، تحرز من نحو: رضُوّ ونبيّء.

قوله: (إلّا أنّك تنقل الحركة إلى الساكن)، نحو: هذا رِدُؤْ، وخبُؤْ، وبُطُؤْ، وبِرِدِءْ، وخَبِءْ، وبِطِيءْ، والرِّداءْ، والخَبَاءْ، والبُطاءْ.

قوله: (لا في منونٍ منصوب)، نحو: رأيتُ رِدْأً، وخَبْأً، وبُطَأً.

قوله: (وإنْ أدى إلى بناءٍ معدوم)، نحو ما مثل من رِدُؤْ، بُطِيءْ، فإنّهما صارا إلى فِعُلٍ وفِعِلٍ وهما بناءانِ معدومانِ في الأسماء، وافتقروا إلى ذلك في المهموز بخلاف الصحيح فلا يقولون: هذا بكُرْ ولا مررتُ بِبِشِرٍ، في بَكْرٍ وبِشْرٍ، وبعض العرب يسكن الآخر ويحرك الساكن الذي قبل الهمزة بحركة ما قبله فيقول: هذا الرِدِءْ ورَأيتُ الرِدِءْ، ومررتُ بالرِدِءْ،وهذا البطُوءْ، ورأيتُ البُطُوءْ، ومررتُ بالبُطوءْ، ولا يفعلون ذلك إلّا إذا أدى النقل إلى بناءٍ معدوم، فأمّا مثل: الخَبِءْ فلا يكون فيه إلّا الاتباع، لأنَّه لا يؤدي إلى بناءٍ معدومٍ فيقولون: هذا خِبَأْ، ورأَيتُ الخِبأْ، ومررتُ بالخِبأْ[1] وبعض العرب يُبدل الهمزة في جميع ذلك واواً رفعاً وألفاً نصباً، وياءً كسراً، فيقولون: هذا الخُبوْ، ومررتُ بالخِبوْ ورأيتُ الخَبَأْ، فتفتح الباءْ لأنَّ [ما قبل الألف لا يكون إلّا مفتوحاً][2].

قوله: أو تحرك معطوف على وسكن ما قبله.

قوله: (فكنظيره الصحيح)، يعني في جواز السكون والروم، والإبدال.

(١) في كتاب سيبويه ٢/٢٧٦: الخبأ ضبطت بفتح الراء.

(٢) في «ب» لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

قوله: (**إلاّ في امتناع التضعيف**)، استثناءٌ من الأشياء التي تجوز في الصحيح، وشرط التضعيف أن يكون في حرف غير همزةٍ ولا لين، ولا ساكن ما قبلها، نحو: هذا فَرِحٌ ولا يجوز التضعيف في مثل بناء، ولا القاضي، ولا عمرو.

قوله: (**وإلاّ في جواز إبدال الهمزة واواً رفعاً وألفاً نصباً، وياءً جراً**)، فنقول: هذا الكَلَوْ، ورأيتُ الكَلاَ، ومررتُ بالكَلَـيْ.

قوله: (**هذا وقفُ مَنْ حقق**)، يريد من حقق الهمزة.

قوله: (**والمخفف إلى ما قبلها**)، نحـو: هذا الكَـلا، وهذا أكْـمُـوْ، وأهْنِـيْ.

قوله: (**أو سكن إلى الصحيح**)، نحو: هذا خَبْءٌ، ورأيتُ خَبْأً، ومررتُ بـخَبْءٍ، وهو في روم وإشمام وسكون وإبدال كالصحيح.

قوله: (**أو صحيحاً إلى آخر الباب**)، نحو: هذا بَكْرُ فيجوز تسكينه وروْمه مطلقاً، ونقل الحركة إنْ أدى إلى بناءٍ موجود، ولم تكن الحركة فتحة خلافاً للكوفيين في جواز ذلك في الفتحة فيقولون في: رأيتُ البَكْرَ، رأيتُ البَكَرْ، وقد مَرَّ التضعيف بشرطه، وقوله (**رفعاً**)، قيد الإشمام.

قوله: (**إلاّ المنصوب المنون فيبدل تنوينـه ألفاً**)، نحـو: رأيتُ زيداً والوقوف عليه بالسكون لغة ربيعة، ولغة الأزد، إبدال التنوين واواً رفعاً، وياءً جراً، فيقولون: قام زيدو، ومررتُ بزيدي.

«في الإخبار»

قوله: في (**الإخبار إلحاق الكلام «أل» والذي..**)، إنَّما لم يقل إلحاق أول الكلام، كما قال في غيره، لأنَّه قد يخبر عن بعض أسماء الاستفهام فلا تلحق «الذي» أول الكلام، بل تتأخر عن إسم الاستفهام مثال ذلك أنْ يقال: أخبر عن أيِّـهم من قولك: أيّـهُم قائمٌ؟ فتقول أيُّـهم الذي هو قائمٌ؟ فتضع «هو» موضع «أيّـهم» وتدخل «الذي» عليه، فالذي مبتدأ وهو قائمٌ.. صلته، وأيّـهم، خبر المبتدأ، وكأنك قلت: الذي هو قائم أيهُّم..؟ وإنَّما تقدم لأجل الاستفهام.

قوله: **(وتأخير المخبر عنه)**، نحو أَنْ يقال: أَخبر عن زيدٍ، من قولك: قام زيدٌ، فتقول: الذي قام زيدٌ، فتؤخر زيداً، وتجعله خبراً عن «الذي» ومعنى[1] قولهم: أخبر عن كذا، فيه تسامح، لأنَّك لا تخبر عنه، بل تخبر به، ولكن[2] لما كان الخبر هو المبتدأ صَحَّ أَنْ يطلق عليه مخبراً عنه، ويحتمل أَنْ يكون عن بمعنى الباء، كما تقول: سألتُ عنه، وسألتُ بِهِ وشروط «الذي» يجوز الإخبار عنه أَنْ يكون متصرفاً جائز التأخير عن عامل يصحٌّ[3] إضماره لا رابطاً ولا مفسراً بما بعده.

قوله: أَو «خَلْفُهُ» نحو الإخبار عن الياء من «قام غلامي» فتقول: الذي قامَ غلامُهُ أَنا.. فلم يؤخذ الياء، وإنَّما أخذت خلفها وهو أنا..

قوله: **(خبراً معوضاً عنه ضمير غيبةٍ)**، إنَّما كان ضمير غيبة لأنه عائد على الموصول، والعائد عليه لا يكون إلا غائباً نحو: قام الذي خَرَج، إلاّ أن يكون الموصول خبراً[4] عن ضمير حاضر فقد يكون الضمير غير غائب مراعاة للحاضر، وقد يكون غائباً مراعاة للموصول نحو: أنا الذي قمتُ، وأنا الذي قام. وقد أجاز الكسائي وتبعه أبو ذر[5] من أَصحابنا أَنْ يعود الضمير على «الذي» غير غائب وإنْ لم يكن الذي خبراً عن حاضر، فأجازوا في الإخبار عن التاء من «قمتَ» الذي قمتَ أَنت، وغيرهما لا يجيز إلاّ جعل الضمير غائباً فيقول: الذي قام أَنْتَ..

قوله: **(يطابق له في الإعراب)**، أَي للمخبر / عنه أَو لخلفه نحو الإخبار [٣٥/ب] عن «زيد» من: ضربتُ زيداً.. فتقول: الذي ضربتُه زيدٌ.. فالهاء في مكان

---

(١) زيادة من «ب».
(٢) في «ب» ولكن..
(٣) في الأصل «ليصح» والتصويب من «ب».
(٤) في الأصل «خبر» والتصويب من «ب».
(٥) مصعب بن محمد بن مسعود الأندلسي ابن أبي الركب النحوي، من تصانيفه: الإملاء على سيرة ابن هشام. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٨٧.

زيد، وهي منصوبةُ الموضع، لأنَّ زيداً كان منصوباً والمطابقة في الإعراب إنما هي بالنسبة إلى إعراب الإسم قبل جعله خبراً.

قوله: (**وقد تكون «أَل» أعم من الذي والعكس**)، أَمَّا الذي فهو أكثر تصرفاً، فيدخل على الجملة الإسمية وعلى[1] الفعلية إلّا ما يستثني نحو الإخبار عن «زيد» من «زيدٌ قائـمٌ» فتقول: الذي هو قائمٌ زيدٌ.. ويجوز الإخبار عن «العسل» من «شربتُ العسَل» فتقول: الذي شربتُه العَسَلُ، سواء أكانت الفعلية موجبة أم منفية، مصدرة بجامد أم بمتصرف، وأما «أل» فلا يدخل إلا على الفعلية المثبتة المصدرة بمتصرف، فإنْ كان مبنياً للفاعل بُنِـيَ منه إسم فاعل، أَوللمفعول بُنـيَ منه إسم مفعول نحو: القائم زيدٌ، والمضروب زيدٌ، في الإخبار عن زيد، في قولك: قام زَيدٌ.. وضُرِبَ زيدٌ.. تبين بهذا عموم الذي على «أَل» وأَمَّا عموم «أَل» على الذي، فإنَّـها تدخل في موضع لا تدخل فيه الذي نحو الإخبار عن «زيد» من قولك قام غلاماً زيد لا قعداً فتقول: القائم غلاماه لا القاعدان زيد ولا تقول الذي قام غلامـاً لا الذي قعـدا زيدٌ.. لأن قعد أَصله الذي، ولا ضمير فيه يعود على الذي، لأنَّ الأْلف عائدة على الغلامين فتبين أَنَّ «أَل» تدخل حيث لا تدخل «الذي» ذكر هذه المسألة ابن هشام الخضراوي في «شرح الإيضاح»[2] وقد ذكرها الأخفش. وقد ذكر ابن أصبغ في مسائل الخلاف أَنَّ النحاة اختلفوا في قولك: مررت بالذي قام أَبواه لا الذي قعدا.. فمنهم من أَجاز، ومنهم مَن منع، فالذي أَجاز نزل المضمر منزلة المظهر فيحصل الربط للصلة بالموصول، وكأَنَّك قلت: لا الذي قعد أَبواهُ «لأنَّ الأْلف عائدة على «الأْبوين» بغير الإضافة، وعلى مذهب مَنْ أَجاز لا يكون «لأل» عموم على «الذي» أَصلاً.

---

(١) سقطت من «ب».

(٢) انظر بغية الوعاة ١/٢٦٧.

«باب همزة الوصل»

قوله: في (باب همزة الوصل، تفتح في «أيمن» القسم)، تحرز من «أيـمن» جمع يمين، لأنَّ أيمناً عندنا إسم مفرد مشتق من اليُـمنِ همزته للوصل، والدليل على ذلك سقوطها إذا وصلت بشيء نحو[1]: لَيمـنُ اللّـهِ ما يقوم زيدٌ، وقد سُمِـعَ كسرها فقالوا: إيمـنُ اللّـهِ، وحذف النون مع فتح الهمزة وكسرها، وضم الميم وكسرها. وقد ذهب الفراء إلى أنَّ الهمزة في «أيمن» همزة قطع وأنَّـها جمع يمين، وأنها حيث حذفت إنَّـما تحذف لكثرة الاستعمال، وكما أقسموا بيمين اللّـهِ مفردة أقسموا بجمعه، وإنَّـما منع أنَّ يكون مفرداً لكون «أَفعُل» لم يجيء في كلامهم مفرداً إلّا علمًا كـ «أذْرح وأَسنُـمَةٍ» لموضعين.

قوله: (في «أل»)، نحو: الغُلام والرجلُ.

قوله: (وفروعها)، فرع ابن، ابنم، ابنان، وابنتانِ، فرع امرىء، امرءانِ، وامرأة وامرأتان، وفرع إسم واست واثنين، إسمان واستانِ، واثنانِ.

قوله: (وفي ماضٍ أوله ألف)، نحو: انطلقَ، واقتدرَ، واحمرَ، واحْمارَ، واحر نجـمَ، واسلنقى، واستخرج، واغدودن، واعلَوطَ، واقشعرَ، واخرنصل، واهبيَّـخ، ومثل تطايرَ وتطير، إذا أدغمت التاء في الطاءِ فتقول: أطايَر واطّيَر.

قوله: (وفي مصدره، والأمر منهُ)، نحو: انطلاق، وانطلقَ، وكذلك البواقي.

قوله: (وفي ثلاثي سُكنَ ثاني مضارعه)، نحو: اضْرِبْ، واذْهَبْ، فإنَّ مضارعهما ساكن نحو: يَضْرِبُ، ويَذْهَبُ، فإنْ لم يسكن كـ «يَضَعُ»، ويَعِدُ، فالأمر منهما: عِدْ، وَضَعْ.

قوله: (أو كُسِرَ لزوماً)، تحرز من مثل: أَنْتِ تَغْزِينَ، فكسرة الزاي عارضة لأجل الياءِ فإذا أمرتهـا قلتَ: أُغْزي، ولا تكسـر الهمزة لعـروض الكسرة.

---

(١) في «ب» كقولهم.

قوله: (وتضم إنْ ضُـمَّ لزوماً)، أي إنْ ضُـمَّ ثالث المضارع نحو: يَقْتُلُ فتقول أُقتُل، فإنْ كانت الضمة عارضة كسرت نحو: إرمُوا.

قوله: (أو بني الماضي السابق)، يعني الذي أوله ألف وصل، فتقول: اقتَدَر، وانطلَقَ، وكذلك الباقي، وهمزة الوصل لا تثبت في الوصل إلّا في الشعر، كما أَنَّ همزة القطع لا تحذف إلّا فيه، وقد شذَّ في هذا الباب، خُذ وكُلْ، ومُرْ، وقد سُـمِـعَ إتمامها فقالوا: أوخذْ وأُوكلْ، واومرْ على الأَصل.

«باب المثنى»

قوله: في بـاب (المثنى، تلحق آخره ألف مـطلقاً لبني الهجيم وبني الحارث)، يعني رفعاً ونصباً وجراً.

فيقولون: قام الزيدانِ، ورأيتُ الزيدانِ، ومررتُ بالزيدانِ، وأَنشدوا:

فَأَطْرَقَ أَطْرَاقَ الشُّجاع ولو رَأى … مَسَاغاً لناباهُ الشُّجاعُ لَصَما(١)

الشجاع: الحية، يريد: لنابيه تثنية ناب، وأنشدوا:

إنَّ أَبــاهــا وأَبــا أَبــاهَــا … قَدْ بَلَغا في المَجْدِ غايَتَاهَا(٢)

يريد: غايتيها، وكون المثنى بالألف على كُلِّ حال لغة مشهورة نقلها أكابر النحويين واللغويين كأبـي الخطاب البصري وأبـي زيد وأبـي عبيـد والفراء وغيرهم، فإنكار المبرد لهذه اللغة لا يلتفت إليه. وعلى هـذه اللغة أحسن

---

(١) ينسب هذا الشاهد للمتلمس، انظر: الديوان ٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٨٤، وإعراب القرآن لابن النحاس ٢/٣٤٥، ومختارات ابن الشجري ٣٢٠، وابن يعيش، والبحر المحيط ٢/١٨٤، وحاشية الصبان ١/٧٩.

(٢) نسب هذا الرجز لأبـي النجم ونسبه الجوهري لرؤبة ولم يوجد في ديوانه. انظر: الإنصاف ١/١٨، والمغني ١/٣٨، وشرح المفصل ١/٦٢، وأوضح المسالك ١/٣٣، وشرح ابن عقيل ١/٥١، وشرح التصريح ١/٦٥.

ما خُرج قوله تعالى: ﴿إنَّ هذانِ لساحرانِ﴾[1] في قراءة من قرأ بالألف[2].

قوله: (ونون.. كسرها أفصح..)، وقد حكى الشيباني ضمها مع الألف فيقول: قامَ الرجلانُ وقد حكي فتحها مع الياء فيقول: ضربت الزَيْدينَ، ومررتُ بالزيدينَ وأنشدوا:

على أَحوذينَ استقلتْ عَلَيْهُما   فَمَا هِيَ إلاّ لَمحَةٌ وَتَغيبُ[3]

وبعض النحويين أَجاز فتحها مع الألف مستدلاً بقول الشاعر:

أَعْرِفُ مِنْها الجِيدَ والعَيْنَانَا[4]

ومن لم يجز ذلك زعم أنَّ هذا الشعر مصنوع.

قوله: ويغلب التذكير إلاّ في ضَبُع، تقول في تثنية قائم وقائمة قائمان، وقد غلبوا في التثنية ضَبُعاً وهو للمؤنث على ضَبُعانِ وهو للمذكر فقالوا في تثنيتهما ضَبُعَانِ وكان القياس ضَبُعَانان. وقد حكى ابن الأنباري[5] أنَّ ضَبُعاً ينطلق على الذكر والأنثى[6] فعلى هذا لا يُغَلَّبُ فيه.

---

(١) من سورة طه: ٦٣، انظر: إعراب القرآن لابن النحاس ٢/٣٤٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٨٣.

(٢) الذي قرأ بالألف وتشديد النون هم المدنيّون والكوفيون، انظر: الاتحاف ٣٠٤.

(٣) ينسب لحميد بن ثور الهلالي، وروايته: استقلتْ عشيةً.. انظر: الديوان ٥٥، ومعاني القرآن ٢/٤٢٣، والمقرب ٢/٤٧، والبحر المحيط ٧/١٨.

(٤) ينسب هذا الرجز إلى رؤبة في زيادات ديوانه وتكملته: ومنخران شبها ظبيانا. انظر: زيادات الديوان ١٨٧، والنوادر لأبي زيد ١٥، والمقرب لابن عصفور ٢/٤٧، وأوضح المسالك ١/٦٤.

(٥) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري، كان معروفاً بالصدق حافظاً حسن البيان، مات سنة ٣٢٨هـ، انظر معجم الأدباء ١١/٣١٨.

(٦) انظر المذكر والمؤنث ١/٩٥.

«المقصـــور»

[٣٦/أ] قوله: (والمقصور تقلب ألفه ياءً) يعني ثلاثياً كان أو أزيد / من ذلك نحو: رَحَيان ومَلْهيانِ وحبارِيان. وقد أجاز الكوفيون حذف الألف مما زاد على أربعة فيقولون: جُمادانِ، والسماع إنمّا ورد بقلبها ياءً نحو قول الشاعر:

شَـــهــري رَبـــيــعٍ وجُــمَــادَيَــيْــنَــهْ[1]

قوله: (إلاّ في نحو: عَصَا) يريد ثلاثياً ألفه منقلبة عن واو.

قوله: (ألا) يريد ثلاثياً ألفه مجهولة لم تُـمَلْ فيقول: عَصَوانِ، وأَلَوانِ، هذا مذهب سيبويه[2] في الألف المجهولة وغيره من أهل البصرة فَصَّلَ فقال: إنْ كانت الألف المجهولة تُمال كألف «متى وبَلَىَ» فكمذهب سيبويه. أو تقلب ياءً في حالٍ من الأحوال كألف إلى، وعَلىَ، ولَدَى.. وكإليه، وَعَليه، ولديه.. فتقول في تثنية ما أُمِيلَتْ هَذَا مَتَيان، وبَلَيَان، وفي تثنية ما قُلبت: إلَيَـان، وعَلَيان، وَلَدَيان. فنقلبها ياءً وإنْ لم تمل ولم تقلب ياءً في حال ما،قلبتها واواً كألف ألاَ وأَما.

«المنقــوص»

قوله: (والمنقوص بقياس) هو الاسم الذي حرف إعرابه ياء لازمة قبلها [٣٦/ب] كسرة، واحترز بحرف إعرابه / من ياء «هذى» واللاّتي، «فإنهّا ليست بحرف إعراب لنيابتها، واحترز بلازمة من ياء ضاربيك» فإنها لا تثبت حالة الرفع، بل تقول: ضاربوك بخلاف القاضي والمستعلي، والمنقوص بغير قياسٍ خلافه.

قوله: (ثبتت لازمة لامه)، نحو: القاضيان والمستعليان. وأَخَـوان، وأَبوان، وحَمَوان وهَنَوان.

---

(١) ينسب هذا الشعر لامرأة من فقعس انظر المقرب لابن عصفور ٤٥/٢، والضرائر لابن عصفور ٢١٧ والانصاف ٧٥٥/٢، والممتع في التصريف ٦٠٩/٢، وشرح المفصل ١٤٢/٤، وشرح الكافية ١٧٣/٢.

(٢) انظر الكتاب ٩٢/٢.

«الممــدود»

قوله: (والمهموز آخره لالحاقٍ) نحو: ذَرْحاءٍ، وعلباءٍ (أو بدلٍ) نحو: كِساءٍ ورِداءٍ (يجوز قلبها واواً أو ياءً) فنقول: علباوان، وكساوان، وعِلبايان، وكسايان، ويجوز إقرارها همزة فتقول: عِلَباءانِ، وكساءانِ.

قوله: (ولتأنيث، تقلب واواً) تقول: حمداوان. وقد سُمِعَ إقرارها وقلبها ياءً.

قوله: (إلا نحو: عشواء) فلا تقلب واواً، بل تُقَرُّ همزة. فتقول: عَشواءانِ. وكذلك كُلّ همزة تأنيث لام كلمتها واو نحو: لأواء. وحواء، وكأنهم استثقلوا تقارب الواوين لو قالوا: عشواوان، لأنَّ الفاصل بينهما وهو الألف حاجز غير حصين. والنحويون يطلقون قلب همزة التأنيث واواً، وقيده السيرافي[1] بما ليس لامه واواً كما ذكرنا.

«باب الجمع»

قوله: في باب الجمع (وجمع المسلم) تحذر من الجمع المكسر.

قوله: (شرط ما جُمِعَ بالواو والنون منه) تحذر مما جُمِعَ بالألف والتاء.

قوله: (مطلقاً) يشمل الإسم والصفة، والمكبر والمصغر.

قوله: (ذكورية): قد شذّ هذا الجمع فيما ليس بمذكرنحو سنينَ وإِوزينَ.

قوله: (وعقل) قد شذّ فيما ليس بعاقل. قالوا: الوابلون في جمع وابل وهو المطر الكثير.

قوله: (وخلواً من تاءِ تأنيث) تحرز من مثل: طلحة، فإنّه لا يجمع بالواو والنون. فلا يقال: طلحون خلافاً للكوفيين[2]، فإنَّهم يجيزون ذلك، وابن

---

(١) أبو الحسن بن عبد الله المرزبان القاضي أبو سعيد النحوي ولد سنة ٢٦٨هـ ومات ٣٨٦هـ انظر معجم الأدباء ١٤٥/٨.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٦٠/١.

كيسان أجاز ذلك وبفتح عين الكلمة فيقول: طَلَحون. والسماع إنّما ورد بجمعه بالألف والتاءِ.

قوله: (**وفي جامدٍ إفرادٌ**)، تحذر من مثل: معد يكرب، فإنّه لا يجمع بالواو والنون، بل تقول: جاءني ذوو معد يكرب. أي أصحاب هذا الإسم، أو جاءني رجالٌ كل منهم يُسمى معد يكرب وكذلك تأبط شَرَاً. وإنْ اجتمع فيه الشروط السابقة.

قوله: (**وفي مكبره علمية**) أي في مكبر الجامد نحو: الزيدون، فإن كان الجامد مصغراً لم يشترط علمية، فتقول في رُجيل، رُجيلونَ، ولا يقال في رَجُلٍ رَجُلونَ.

قوله: (**وفي صفة جمع مؤنثه بألفٍ وتاءٍ**) نحو: ضارب، فنقول: جاءَ ضاربونَ، لأنَّك تقول في جمع مؤنثه ضاربات، فإنْ لم يجمع بألفٍ وتاءٍ لم يجمع المذكر بواوٍ ونونٍ نحو: جريح، وصبور وسكران. وأحمرَ. وقد أجاز الكوفيون[1] جمع مثل: سكران وأحمر بالواو والنون فيقولون سكرانون وأحمرون.

«ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ»

قوله: (**وشرط. ما جمع بها**) أَي بأَلفٍ وتاءٍ (**كونهُ علم مؤنث**) نحو: هنداتٍ، ويشمل مثل رُقاشٍ، وحَذامِ مبنيٍن أَوْ بإعراب ما لا ينصدف، ولا أحفظ أنَّه جاءَ مثل رَقَاشات وحَذامات. وقوله: (**مصغر لا يعقل**) نحو: دنينير، ودُريهم، تقول في جمعها: دُنييرات. ودُريهات.

قوله: (**أو صفة ما لا يعقل**) نحو: خيول سابقات، وجبال راسيات.

قوله: (**أو ممتنع تكسيره منه**) أي مما لا يعقل نحو: حمام. وسجلّ، واصطبل، تقول فيها: حمامات، وسجلات، واصطبلات، لأنَّ هذا لم يكسر فإنْ كان الاسم مما جُمِعَ جمع تكسير لم يجمع بألفٍ وتاءٍ. نحو، بوق / قالوا في [٣٧/أ]
جمعه أبواق. ولا يقال: بوقات، ولذلك لحن المتنبي في قوله:

---

(١) انظر المقتضب ٢/٢١٧.

إذا كانَ بَعْضُ النّاسِ سَيْفاً لِدَوْلَةٍ   فَفي النّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وطُبُولُ[1]

قوله: (**أو ذا علامة تأنيث**) نحو: فاطمة، وطلحة، وضاربة، وعلاّمة، وصحراء، وحُبْلَى، تقول: فَاطمات، وطَلحات، وضَاربات، وعلامات وصحراوات، وحُبْلَيات.

قوله: (**إلاّ فَعْلَى فعلان «وفعلاء أفعل»**) يعني لا يجمع بألفٍ وتاءٍ[2]. فلا يقال: سكرايات ولا حمراوات إلاّ إنْ سمي بهما فلا يبنيان إذا ذاك من باب «فَعْلَى فعلان، ولا فعلاء أفعل، واعلم أنَّ ما جُمِعَ بالألف والتاء المزيدتين إنْ كانت فيه تاء التأنيث أو ألفه حذفت أو ألفه المقصورة قلبت ياءً أو الممدودة قلبت واواً الاّ في نحو: حَوّاء فتقر الهمزة. أو كان على «فَعْلَةٍ» صحيح العين لا مضعفها اسمًا فيفتح[3] نحو: جَفْنَة. تقول: جَفَنَات. ومعتل اللام بالياء كـ «ظبية» الأحسن فتحها: فتقول: ظَبَيات. ويجوز الإسكان كـ «ظَبْيات» أو صفة فلا يجوز فتحها نحو: صَعْبَة وَصَعْبات، خلافاً لقطرب، إلاّ إنْ كان اسمًا وصف به[4] كـ «امرأة كَلْبَة، فيجوز الفتح والإسكان، تقول: كَلَبَات، وكَلْبات، أو معتلها بواوٍ وياءٍ فيفتحها هُذيل ابن مدركة نحو: حَوَرات، وبَيَضات. و «فَعْلٍ كَفَعَلَةٍ تقول في: دَعْدٍ دَعَدات. وفي طيفٍ طَيَفَات. وإنْ كانَ على «فُعْلة» أو «فِعْلة» فيجوز تسكين العين وفتحها واتباعها الفاء فنقول في رُكبة: رُكْبات، ورُكَبات، ورُكُبات. ونقول في سِدْرَة: سِدْراتٌ، وسِدَرات وسِدِراتٌ، إلاّ إن كان «فُعْلة» لامه ياء فلا اتباع نحو: كُلية، فلا يقال: كُلُيات، أو إنْ كان «فِعْلة» لامه واو فلا اتباع أيضاً نحو: رِشْوَة، فلا يقال: رِشِوَات، وشَذَّ جِرِوَات، جمع جِرْوَةٍ، أو لامه ياء نحو: لِحيَة. ففي جواز الاتباع خلاف عند البصريين وقد منع الفراء «فِعِلات» والسماع يردُّ عليه، قالوا: نِعْمَة، ونِعِمات.

---

(١) انظر الديوان: ٢/٨٧، والمحتسب ١/٢٩٥، والهمع ١/٢٣، والدرر اللوامع ١/٦.

(٢) في «ب» الألف والتاء.

(٣) ساقط من «ب».

(٤) وصفة: والتصويب من «ب».

«باب النسب»

قوله: في باب النسب (**النسب إلى مثنى ومُسَلّم مذكر لم يعربا بحركةٍ**) تحزر من أَنْ يعربا بالحروف. لأنَّك إذا سميت بالزيدينِ أو بالزيدينَ فلك أَنْ تحكي إعرابهما قبل التسمية ولك أَنْ تجعل الإعراب بالحركات في النون. وتلزم الألف في المثنى مطلقاً، والواو والياء في الجمع مطلقاً.

قوله: (**أو مؤنث**) نحو: هندات. وقوله: (**تحذف العلامتين**) يعني الألف والنون والياء والنون، والألف والتاء، فنقول: زَيْدَيّ في التثنية والجمع، وهنديّ، فإِنْ أعرب المثنى والمجموع بالحركات بعد التسمية نسب إليهما على لفظهما فنقول: زيدانيٌّ وزيدونيٌّ أو زيديني.

قوله: (**وإلى صدر محكي**)(1) المحكي (**وجوباً**) نحو: تأبطي في: تأبط شراً.

قوله: (**إلى أول مركب جوازاً**) نحو: بعلبك، ورام هـرمز، الأفصح، بعلّي، وراميٌّ. ويجوز بعلبكيّ. ورام هـرمزيّ، ويجوز: بعلي بكيّ، ورامي هرمزيّ.

قوله: (**وإلى ثاني متضايفين**) يعني بالمتضايفين، المضاف، والمضاف إليه.

قوله: (**وإنْ خيف لَبسٌ**) كقولهم في النسبة إلى عبد مناف وعبد القيس، منافيٌّ وقيسيٌّ. ولا يقال: عبديّ، لئلا يلتبس بالنسبة إلى عَبْدٍ.

قوله: (**أو تعرف الأول به**) نحو: ابن كراع وابن عمر، فنقول في النسبة كُراعيٌّ، وعُـمَريٌّ.

قوله: (**وإلاّ فإليهِ**) أي فإِنْ لم يخف لَبْسٌ ولم يتعرف الأول به فإلى الأول كقولهم في امرىء القيس، امريٌّ.

[٣٧/ب] قوله: / (**وتفتح عين الثلاثي المكسورة وجوباً**) نحو: نَـمِـرٌ، ودُئِلٌ، وإبِلٌ، تقول: نمريٌّ ودُؤَليٌّ، وإبَليٌّ. لا يجوز إبقاؤها مكسورة. وقد ذكر طاهر

---

(١) ساقط من «ب».

القزويني[1] في مقدمة له جواز ذلك، وأنه مثل، تَغلِب يجوز فيه الوجهان.

قوله: (إلاّ في نحو: بِلِز، فجوازاً) فبلز[2] عندنا أصله بِلِزٌّ[3] بالتشديد، وقد سُمع كذلك فإذا نسب إليه مخففاً جاز أن يُراعى أصله. فتبقى اللام مكسورة. وجاز أن يُـراعى ما صار إليه فيُجرى به مجرى إبل. والأخفش ينسب إليه بفتح اللام فقط فيجعله كـ«إبل» فأمّا يَرزُ اسم رَجُل. فأصله «يروز» وقد جَوّزَ أصحابنا فيه الوجهين يَرَزيٌّ وَيَـرْزيٌّ.

قوله: (ويجب بَنَويٌّ مثل بنت) مذهب سيبويه[4] أنّك إذا نسبت إلى بنتٍ وأُختٍ حذفت تاء الإلحاق. ورددت لام الكلمة ورددتها إلى وزنها فقلت: بَنَويٌّ وأَخَويٌّ ومذهب يونس[5] إبقاء تـاء الإلحاق فيقـول بنتي وأختي. ومذهب الأخفش حذفها ورد المحذوف. وإبقاء ما قبله على حـالِهِ فتقـول: أُخْتِويٌّ وَبِنْتِويٌّ.

قوله: (ويجوز في مثل ابن) واسم: بَنَويٌّ وَسمويٌّ فترده إلى أصله بعد رَدِّ المحذوف ويجوز: ابنيٌّ واسْميٌّ على لَفْظها.

قوله: (وترد في ثلاثي معتل اللام فاؤه إنْ كانت محذوفة) مثاله: شِيَة. تقول على مذهب سيبويه[6] وشَوِيٌّ فترد الواو، لأنَّ أصله وَشيةٌ وإنّما حذفت الواو لأنها حذفت في المضارع قالوا: يشي، وإن كان الموجب لحذفها في المضارع مفقوداً في المصدر، فإن لم يكن الثلاثي في معتل لم ترد. تقول في عِدَةٍ عِدِيٌّ. والأخفش يقول في: شِيَةَ وشِوِيٌّ فيبقي الشين مكسورة فيصير كـ«إبلٍ»

---

(1) محمد بن عبد الرحمن بن عمر أحمد بن محمد. له تلخيص المفتاح في المعاني والبيان. ولد سنة ٦٦٦هـ، ومات سنة ٧٣٩هـ، انظر بغية الوعاة ١/١٥٦.

(2) في «ب» بلز.. بغير الفاء.

(3) في اللسان ٧/١٧٧.. امرأة بِلِز ضخمة مكتنزة.

(4) انظر الكتاب ٢/٨١.

(5) انظر الكتاب ٢/٨١.

(6) انظر الكتاب ٢/٨٥.

فيفتح الشين في النسبة وتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثُمّ نقلب الألف واواً. كما قلبوا ألف رَحَى، وإنْ كان أصلها الياء وإنْ كان الثلاثي محذوف العين لم ترد، ونقول في سَهٍ ومُذْ: سَهِيٌّ ومُذِيٌّ. والأصل سَتَهٌ، ومُنْذُ، وإنْ كان محذوف اللام معتل العين رددتَ، تقول في ذي من ذي مالٍ ذوويٌّ أصله: ذَوَي أو صحيح العين وترد اللام في التثنية ردت ها هنا تقول: أَخَوِيٌّ. لأنك تقول: أَخَوَانِ، أو لا ترد. جاز ها هنا أَنْ ترد وأَنْ لا ترد. تقول في دَمٍ دَمِيٌّ. ودَمَوِيٌّ.

قوله: (وتحذف ياء مثل: حَنِيفَة، وجُهَيْنَة)، تقول: حَنَفيٌّ، وَجُهَنِيٌّ. فإنْ لم يكن بالياء، كـ «تميم، وقُريش، أو كان بها وهو مضعف العين كـ شديدة، وقديدة، أو معتلها في «فُعلية» كـ «جُويرة» لم تحذف الياء.

قوله: (وواوُ مثل: شَنُوءَة)، تقول: شَنَئِيٌّ، ورَكَبِيٌّ في رَكُوبَةٍ. والمبرد ينسب إليه على لفظه فيقول: رَكُوبِيٌّ.

قوله: (وتقلبُ ألف مقصور ثلاثي واواً) نحو: عَصَا، وَرَحَى، تقول: عَصَوِيٌّ ورَحَوِيٌّ.

قوله: (وتحذف في نحو: جَمَزَى وجوباً) إذا كانت للتأنيث في رباعي متحرك الوسط. حذفت الألف. تقول: جَمَزِيٌّ، وأُرَبِيٌّ في أُرَبَى وهي الداهية. وجَمَزَى نوع من العَدْوِ. فيه قفزٌ.

قوله: (وفي نحو حُبْلَى، ومَلْهَى. وذِفْرَى جوازاً، أو تُقْلب) يعني الرباعي الساكن الوسط أو ألفه للتأنيث، أو منقلبة عن أصل. أو ملحقة بأصل فيجوز حذف الألف وقلبها واواً فتقول: حُبْلِيٌّ ومَلْهِيٌّ، وَذِفْرِيٌّ، وحُبْلَوِيٌّ، ومَلْهَوِيٌّ، وذِفْرَوِيٌّ. وقد جاء حُبْلَاوِيٌّ بقلبها وزيادة ألف قبلها. وأَجاز بعضهم مَلْهَاوِيٌّ قياساً على «حُبلَاوِيٌّ».

قوله: (وَشَجٍ كـ «رَحَى») يعني المنقوص الثلاثي، تقلب ياؤه واواً كألف رَحَى، تقول: شَجَوِيٌّ، وعَمَوِيٌّ، في شجٍ، وَعَمٍ.

قوله: (وقاضٍ كـ «حُبْلَى») يعني أنَّ المنقوص الرباعي يجوز فيه حذف الياء وقلبها واواً كألف حُبْلَى، فتقول: قاضيٌّ وقاضَوِيٌّ.

قوله: (وتحذف ألف مقصور خماسي فما زاد) تقول في: مشترى وقبعْثَرى: مُشترِيٌّ وقَبْعثَرِيٌّ. سواء أكان ما قبل الألف مضعفاً أم لا، نحو: مُعَلّىَ ومُثْنىَ. ويونس[1] يقلبها واواً فيقول: مَعَلّويٌّ ومُثَنَّويٌّ.

قوله: (ويا منقوص كذلك) أي منقوص خماسي فما زاد نحو: مشترٍ، ومُستعلٍ، تقول: مُشْتَرِيٌّ، ومُسْتَعْلِيٌّ.

قوله: (والهمزة لتأنيث، تقلب واواً) نحو: حمْرَاوِيٌّ، وصَفْرَاوِيٌّ، وشَذَّ صَنْعَانـيٌّ وبْهرَانِـيٌّ ودِسْتِوَانـيٌّ بابدالها نوناً.

قوله: (إلاّ في نحو: لأواءَ) يعني أَنَّكَ تقول لأَوَائِيٌّ بإقرارها ولا تبدلها واواً لما مَرَّ في التثنية.

قوله: (أَوَ أصلاً) نحو: قُرَّاء. (وبَدلاً) نحو كِسَاء (أو الإلحاق) نحو: عِلْبَاء. يجوز أَن تقلب فتقول: [قُرّاويٌّ، وكِسَاوِيٌّ، وعلبائيٌّ][2] ويجوز إقرارها فتقول: قُرَائي، وكِسَائي، وعِلْبائي.

«تاء التأنيث»

قوله (في تاءِ التأنيث لفرق مذكرٍ من مؤنث) وذلكَ في الصفة والاسم نحو: ضارب، وضاربة، ورَجُل ورَجَلَهْ، وامرِيء وامْرَأَة (وجمع من مفرد) نحو: بِغَال وبِغَالة وحِـجَار وحِـجَارة. فأدخلت التاء في الجمع فرقاً بينه وبين مفرده. وقد ندخل فرقاً بين اسم الجنس ومفرده نحو: شجـرة وشَجَر، وثَمَرة وثَمر، وقد جاء هذا بالعكس قالوا في لغة[3] كَمأَة للجمع[4]، وكَمء للمفرد،

---

(١) انظر الكتاب ٢/٧٩.

(٢) ما بين المعفوفين زيادة من «ب».

(٣) ساقط من «ب».

(٤) ساقط من «ب».

وقد أجرى بعض العرب هذا على الأصل فجعل الكمأة للمفرد، والكمأ للجمع، واسم الجنس يؤنثه أهل الحجاز. ويذكره أهل نجد وبنو تميم. والقرآن جاء بهما. قال تعالى: ﴿نَـخْلٍ خاويةٌ﴾[١] وقال ﴿نَـخْلٍ مُنْقَعِرٌ﴾[٢] [وربما جاء شبه ما التزم فيه أحدهما][٣].

قوله: (ولعجمـة) نحو: مَوازجة. واحده مَوزج، فدخلت التاء لتدل على العجمة لأنَّ «مَفْعَلاً» إذا كان عربياً إنَّما يجمع على «مَفاعِل» بغير تاءٍ كمذهب ومَذاهِب.

قوله: (ولنسب) نحو: الأشاعثة والمهالبـة نسبة إلى عبـد الرحمن بن الأشعث والمهلب بن أبي صفرة، فكأنهم قالوا: الأشعثيون والمهلبيون.

قوله: (ولهما) أي للعجمة والنسب معاً نحو: سَبـابجة[٤] واحـدهم سَبِيجي.

قوله: (ولعوضٍ) فَرازِنة، ويا أَبتِ، ويا أَمتِ. فالتاء في فرازنة عوض من الياء التي كانت الفاء في المفرد. لأنَّ الواحد «فَرزَن» وجمعه فرازين، ولكونها عوضاً لا تجامع الياء، فلا يقال: فرازينة، والتاء في يا أبتِ ويا أَمتِ عوض من ياء الإضافة وأصله يا أبي ويا أمي، ولا يجتمعان، بل ربما قلبت التاء ألفاً إنْ اجتمعا كقولهم: يا أبتا، ويا أُمتا.

قوله: ولمبالغةٍ نحو: رَجُلٌ علاَّمة ونَسَّابة، وتمثيلهم بمثل هذا ليس بجيدٍ، لأنَّ المبالغة إنَّما استفدناها من صيغة «فَعّال»، والتاء إنَّما دلت على تأكيد المبالغة فالأولى أَنْ يمثل بمثل: رَجُلٌ راويةٌ للشعر، أي كثير الرواية.

قوله: (ولتأنيث اللفظ) نحو: مدينة وبلدةٍ.

---

(١) من سورة الحاقة: ٧.

(٢) من سورة القمر: ٢٠.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٤) السبابجة: قوم ذو جلد من السند والهنود يكونون مع رئيس السفينة البحرية.

قوله: (أو تأكيده) أي تأكيد تأنيث اللفظ نحو: نَعْجَة ونَاقَة، فإنهما بدون التاء لم يوضعا لمذكر، ولو وضعا بدون التاء لمؤنث لم يقع لبس، فأدخلوا التاء لتفيد تأكيد تأنيث اللفظ، لأنَّه بدونها مؤنث.

قوله: (أو تأنيث الجمع) نحو: حجارة وعُمومَة.

«نون التوكيد»

قوله: في (نون التوكيد تلحق جوازاً فعل أمر) نحو، اضربنْ، وأُطلق ليدخل فيه نحو: أَحْسِنْ بزيدٍ في التعجب، فإنه يجوز فيه أَحْسِنَنْ بزيدٍ، وإنْ كان ليس بأمرٍ حقيقةً على مذهبنا قوله: (أو مضارعاً بعد نهي) نحو: لا تَضْرِبَنْ، (وعرض) نحو: ألا تَنْزِلَنْ، (وتحضيض) هلا تَنْزِلَنْ،(ودعاء) نحو: يا ربِّ لا تُعذِّبَنْ زيداً. . (واستفهام) نحو: أَتَقُومَنْ؟ (وشرط) نحو: أما تَخْرجَن.

قوله: (مطلقاً فيهما) أي الاستفهام والشرط. ومعنى الاطلاق في الاستفهام أَنْ يكون عن الفعل نحو: أَتَقُومَنْ؟ وعن الإسم نحو: أيَّ رَجُلٍ تَضرِبَنْ؟ وقد منع بعضهم إلحاقها في الاستفهام عن الاسم، والصحيح جوازه. وسمع من كلامهم: كيفَ تَفْعَلَنْ؟ ومعنى الاطلاق في الشرط. لأنَّ ذلك لا يختص بـ «إنْ» بل يجوز ذلك في سائر أدوات الشرط قوله: (ووجوباً إنْ ولي لام قَسَمٍ) أي تلحق وجوباً إنْ ولي المضارع لام قَسَمٍ نحو، واللّهِ لَأَقُومَنْ، وهذا مذهب أبي بكر بن السراج[1]. وذهب غيره إلى أنَّ لحاقها غير واجب. وقد تقدم لنا أنَّ مذهب الكوفيين جواز تعاقب اللام والنون فيجيزون. واللّهِ لأقومَ، والله لأقومَنْ، فإن لم يلِ المضارع لام قَسَمٍ لم تدخل النون فتقول: واللّهِ لفي الدار أقومُ، وقدم[2] ذلك في القسم.

قوله: (أو زيدَ «ما» بعد أداة شرط) نحو: إمّا تخرجَنْ، فالنون ها هنا

(١) انظر الموجز: ٨٣.
(٢) في «ب» مرَّ.

واجبة لا تحذف إلاّ في ضرورة. هذا مذهب المبرد والزجاج. وذهب الفارسي إلى أنَّ دخولها ليس بواجب وأنه يجوز أَنْ تدخل في الكلام والشعر نحو: إمّا تخرج أَخرجْ.

قوله: (**وتقول: يضربنانِ، ويضربانّ فقط**) أما يضربنان، فأصله يضَربنَ ثم لحقته نون توكيد فصار: يضربننّ فاجتمعت الأمثال ففصل بين نون الضمير ونون التأكيد بألف وكسرت نون التأكيد على أصل التقاء الساكنين، وأما يضرِبانِّ، فأصله: يضْرِبانِ. والنون علامة الرفع ثُمَّ لحقته نون التأكيد فصار يضربانِنّ ثم حذفت النون لاجتماع الأمثال وكسرت نون التأكيد على أصل التقاء الساكنين. وهذان الموضعان لا تدخل فيهما إلاّ المشددة. وأجاز الكوفيون ويونس[١] دخول المخففة فيهما، ولا يجوز عندنا، لأنَّه لا يجمع بين الساكنين في غير الوقف إلاّ بشرط أَنْ يكون الأول حرف مَدٍّ ولين والثاني مشدد نحو «الضّاليْـنْ»[٢] ﴿وهذا أُصَيْمّ تصغير أَصمّ واتحاجّونّي في اللّهِ﴾[٣] ﴿وتأمرُوني أَعبُدُ﴾[٤] قوله: (**وَيَضْربُنَ، وَيضْرِبِنَ**) أشار إلى المضارع المرفوع بالنون وقبلها واو الجمع أو ياء المخاطبة وتدخلها المشددة والمخففة. وقد تقدم أول الكتاب في باب الوقف كيفية الوقف عليها وأجاز يونس[٥] الإبدال من النون الخفيفة فيهما حرفاً من جنس الحركة قبلها في الوقف فتقول في الوقف على يضربُن. يضربوا، وعلى تَضرِبِنَّ تضربي، وقاس ذلك على «زيد» رفعاً وجرّاً في لغة من أَبدل من التنوين ياءً في الجرّ فقال: زيدي، وواواً في الرفع فقال: زيدو. وكما تبدل ألفاً

---

(١) في الكتاب لسيبويه ١٥٧/٢. . وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربنانْ زيداً، واضرِبانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامهم لا يقع بعد الألف ساكن.

(٢) من سورة الفاتحة: ٧ والآية ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾.

(٣) من سورة الأنعام: ٨٠، وقراءة نافع بنون خفيفة، وقال أبو عمرو بن العلاء هو لحن، وأجاز سيبويه ذلك انظر الكتاب ١٥٤/٢، وإعراب القرآن ١٦٠/١.

(٤) من سورة الزمر: ٦٤ وانظر إعراب القرآن للنحاس ٨٢٨/٢.

(٥) انظر الكتاب لسيبويه ١٥٥/٢.

إذا كان ما قبلها مفتوحاً. فكذلك تبدل ياءً إذا كان مجروراً وواواً إذا كان مرفوعاً.

قوله: وتخشَيْنْ، ويغزُوَنْ، ويَرْمِيَنْ. أشار إلى أن المضارع الذي آخره ألف تقلب ياءً وتفتح وكذلك يفتح ما آخره واو أو ياء. وهذا جائز فيما لم يرفع بالنون منها.

قوله: (وكذا الأمرُ في صحيح ومعتل) نحو: أَخْشِيَنْ، واغزِوَنْ، وارْمِيَنْ / واضْرِبَنْ بفتح ما قبل النون. وهذه الفتحة هل هي فتحة بناءٍ أو فتحة لالتقاء الساكنين؟ فيه خلاف. [٣٩/أ]

«أحكام التصريف»

قوله: (أحكام التصريف قسمان)، قد تقدم أَنَّ الأحكام تنقسم إلى قسمين: إفرادية، وتركيبية وأَنَّ التركيبية قسمان. وقد تقدما، وكان ينبغي أن تقدم الأحكام الإفرادية. لأن الإفراد أول، ولكنها فيها غموض فجرت عادة النحويين أَنْ يؤخروا الكلام فيها حتى لا يصل إليها الطالب إلاّ وقد تمرن ذهنه بمعرفة الأحكام التركيبية لكونها أسهل.

والتصريف علم بأَحوال الكلمة العربية حالة الإفراد. وقسم الأحكام إلى قسمين: أَحدهما: تغيير الكلمة بصيغ مختلفة لاختلاف المعاني وهو الذي بدأ به. والآخر، تغييرها عن أَصلها لغير معنى طاريء عليها وسيأتي.

«علم التصغير»

قوله: (علم التصغير، الياء) أي دليل التصغير، وإنَّما هو الياء نحو: فُلَيس، وجُعَيفر في فَلْس، وجَعْفَر فَأَمّا قولهم: ذُوَايّة، وشوابّة، في ذَابةٍ وشابةٍ، فإِنَّه من إبدال الياء أَلفاً وليس بقياس فلا تقول في تصغير جعفر جُعَافِر، وأَمَّا هُداهُد فقيل إنَّه تصغير هُدْهُدْ شاذ، وقيل: إنَّه اسم جمع وليس بتصغير.

قوله: (ويخصُ الاسم) يعني أَنَّ التصغير من خواص الاسم، وإنّما كان

ذلك، لأنَّ التصغير وصف من حيث المعنى، والفعل والحرف لا يوصفان فلا يصغران.

قوله: **(وأفعـل للتعجب)** تقول: مـا أُحَيْسِنَ زيداً.. أو مـا أُجَيْمِلَهُ، ولا يصغر من الأفعال إلاّ أَفعل للتعجب على خلاف فيه. هل هو اسم أو فعل؟ فمذهب الكوفيين[1] أنَّه اسم ومذهب البصريين أنّه فعل. والاحتجاج لهما عليهما له موضع غير هذا والذي نعرفه من مذاهب أصحابنا أنّه يجوز تصغير أفعل للتعجب[2]. وهذا ظاهر كلام سيبويه. ونقل ابن مالك أنَّ ذلك مذهب ابن كيسان وأنَّ ابن كيسان أجاز تصغير أَفعل للتعجب نحو: أَحْسن بزيدٍ.. تقول تقول: أُحَيْسِنْ بزيدٍ.

قوله: **(ويصغر صدر مركب من اسمين)** نحو بُعَيْلَبك **(أو اسم وصوت)** نحو عميرويـه **(وأول متضافين علمًا)** نحو: عُبيد الملك، **(وآخر غير علم أو كلاهما)** وذلك على حسب ما تريد فتقول في غُلام رَجُل إذا أردت تصغير أَحدهما. غُلِّيم رَجُلٍ. أو غُلام رُجَيْلٍ أو كلاهما غُلَيِّم رُجَيْل.

قوله: **(وتبقى ألف أفعال)** تقول في أَجمال أُجيمال، وفي أثواب أُثياب، وبعضهم يزيد قيداً فيه. فيقول: أَلف أفعال جمعاً، وليس بشيء، لأَنَّ أفعالاً لا يكون إلاّ جمعاً.

قوله: **(وما حذف من ثلاثي رُدَّ)** سواء كانَ فاء أَم عيناً أَم لاماً نحو: وُعيدة في عِدَةٍ، وسُتَيْهَة في سَهٍ، ويُدَيَّة في يَدٍ.

قوله: **(ويحذف منه ألف وصل وتاء إلحاق)** نحو: بُنَيٌّ وسُمَيٌّ في ابن واسم، وأُخَيَّةٌ وبُنَيَّةٌ في أُخْتٍ وبِنْتٍ.

قوله: **(وتلحق الياء ثلاثي مؤنث عدمها)** نحو: قُدَيـرة، وشُمَيسة،

---

(١) انظر: الإنصاف ١٢٦/١ المسألة الخامسة عشرة.
(٢) انظر: الأصول لابن السراج ١١٧/١.

وهُنَيدة في قِدر، وشمس وهِند. [وقد شذ من هذا شيء، قالوا في: حَرْب وقَـوْسٍ وناب، وعِـرْسٌ، ودرع، حُريب وقُـوَيس، ونُـويب[1]. وعُـرِيَس ودُرَيع].

قوله: (ويفك مضعف) نحو دُنَين في دِنّ، ومن أَحكام الثلاثي أنَّه إذا التقت ياء التصغير مع الياء التي هي عين الكلمة فإنَّه يجوز كسر فاء الكلمة فيقولون في شَيخ شِييخٌ وفي بَيْت، بييتٌ، وفي ناب نييبٌ، ولا يجوز قلب الياء التي هي عين الكلمة واواً / لا تقول في شيخ شُوَيخ. وقد أجاز ذلك الكوفيون. [٣٩/ب]

قوله: (وتقلب ألف مقصور) نحو: رَحَى وَعَصا تقول: رُحَيّة وعُصَيّة.

قوله: (ويرد ما حذف من منقوص) سواء أكان منقوصاً بقياس أم لا، نحو: أَخ وشج تقول: أُخيٌ وشُجَيٌ. وقد جعل هذا المنقوص تحت حكم قوله: وما حذف من ثلاثي ولكنه لما ذكر حكم المقصور ذكر حكم المنقوص نصباً انتهى الثلاثي.

قوله: (والرباعي يكسر ما بعد العَلَم فيه) يعني بالعَلَم ياء التصغير، فتقول في مثل جعفر جُعَيْفِر.

قوله: (إلا ما فيه علم التأنيث) يشمل تاء التأنيث وألفها نحو: طُلَيحة، وحُبَيلىَ.

قوله: (ويُفَكُّ مضعف وسطه) نحو: فَقّم تقول فُقَيقم، فإن كان مضعف الآخر نحو: مُدَقّ، وأَصَمٌّ، وطِمرٌّ، فلا يفك، فيقولون: مُدَيقٌ، وأُصَيْمٌّ وطِمَيْرٌ لأنَّ المدغم عندنا يقع بعد الياء خلافاً للفراء إذ فصَّل في ذلك فقال: إنْ لم يكن تحريكه إلّا بخروج المثال عن بنية كلام العرب تُرك على حاله نحو: حَوصلّة وآجرّة تقول في تصغيرهما. حَوَيصلّة وأُوَيجِرّة. وإنْ أمكن لا يخرج عن الأَبنية

---

(١) في الكتاب لسيبويه ٢/ ١٢٧.. ومن العرب من يقول في باب نويب، فيجيء بالواو. لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم.

نحو: طِمْرٌ فتقول: طِمَرْر نحو زِبَرْج أوطِمْرَر نحو: دِرْهَم. فيقولون في تصغيره طُمَيْرَرُ.

قوله: (**والزائد**) يعني على الأربعة (**وفي آخره ألفاً تأنيث**) نحو: حمَراء، فتقول: حَمُيراء (**أو ألف ونون زائدتان في «فَعْلان» «فَعْلى»**) نحو: سكران فتقول: سُكَيْرَان.

قوله: (**لم يعتد بهما**) أَيْ لايغيران، أَيْ أَلفا التأنيث، أو الألف والنون المذكورتان بخلاف غيرهما كعِلباء. وسُلطان، فإنَّكَ تصغرهما كـ«سرداح وقسطار» وقد غَلِطَ بعض ضعفاء النحويين فذكر في مقدمة له أَنَّك تصغر علباء على عُلَيْباء. فجعل أَلف الإلحاق كألف التأنيث. وهذا مخالف لما عليه العرب والنحويون.

قوله: (**وما قبلها**) أي قبل أَلفي التأنيث كَبَرُوكاءَ، وجَلَولاءَ أَو الألف والنون المذكورتين كسُلامان، وخُماطان، فتقول في تصغير ذلك: بُرَيكاءُ وجُلَيْلاَءُ. وسُلَيْمان وخُمَيْطان تحذف الواو والألف، وقال المبرد: لا تحذف «واو» جَلَوُلاءَ ونحوه.

قوله: (**ويجوز في كُلّ مزيد حذفُ زوائده ثُمّ يصغر**) هذا يسمى تصغير الترخيم. وهو أَنْ يجعل المزيد فيه مجرداً وتعطيه ما يلبق به من «فُعَيْل أَو فُعَيْعَل» فتقول في تصغير أَسود وأزهر. سُوَيْد وزهير، وفي تصغير سلطان، سُلَيْط، وفي تصغير زعْفَران زُعيفرٌ وسواء عندنا العلم وغيره، خلافاً للفراء إذْ يخص ذلك بالأعلام، وللخماسي فما زادكيفيات في التصغير لا تليق بهذا المختصر.

قوله: (**وتقول في ذَا ذَيّا إلى آخر الفصل**) لا يصغر من الأَسماء المبنية إلاّ ما ذكر، وقد وافقت المعرب بزيادة الياء ثالثة بعد فتحةً وخالفته بترك الأول على حاله وزيادة ألف. وبعض العرب يَضّمُ أول اللُذيا واللُتيا.

قوله: (**ويحذف ألفها في التثنية**) يعني أَنّك تقول: ذيّانِ وتَيّانِ، واللذيان

واللتيان وأمّا جمع «اللذيا» فمذهب سيبويه[1] أنّك تقول: اللَذيُّون، ومذهب الأخفش أنّك تقول: اللَذيَوْن. كما تقول في جمع مصطفى، وأما جمع اللُتيا اللُتيات, ولا يصغر شيء من جموع «التي» قال سيبويه: استغنوا عنه بتصغير واحدَهُ المتروك في جمعه وهو قولهم: اللُتيات[2]. وهذا يدل على أنَّ العرب امتنعت منه. والأخفش يقيسه فيقول في اللائي: «اللُّوَيّا» والآتي اللُّوتيَّا.

«جمع التكسير»

قوله: في (جمع التكسير أبنية ثلاثة: أفعال، وأفعَل، وأفْعِلَة) إنّمَا / لم يعد [٤٠/أ] منها فِعْلَة كـ «غِلْمَة» وغِزْلَةٍ، وصِبْيَةِ وفِتْيَةٍ وإنْ كان النحويون ذكروا ذلك لأنَّه إنَّما قصد إلى ما ينقَاس جمعه على شيء من هذه الأبنية وليس لنا شيء ينقاس جمعه على فِعْلَة، بل هو من الجمـوع الشاذة. وقد ذهب ابن السراج[3] إلى أنَّ فِعْلَة ليس جمعاً، إنَّما هو اسم جمع. وزاد الفراء في أبنية القلة «فُعُلاً وفَعَلاً وفُعْلَة» وهي عندنا من أبنية الكثرة.

قوله: (وفي اسم ثلاثي) يعني على عشرة أوزان، إلاّ ما يستثنى نحو: أَحْوَاض وأَبْيَات وأَقْفَال، وأَقْسَام، وأَحْجَار، وأَعْضَاد، وأَكْبَاد، وأَقْمَاع، وأبال، وأَعْناق. في جمع حوض وبَيت وقُفْل، وقِسْم، وحَجَر، وعَضُد، وكَبِد، وإبل، وعُنُق، وأَطلق الثلاثي وهو يريد ما كان دون التاء للتأنيث فإنَّ لجمعه أحكاماً أُخرى.

قوله: (إلاّ في «فُعْـلٍ وفُعَلٍ» صحيحـين فشذوذ) يعني أَنَّ «فَعْـلاً» الصحيح، و «فُعَلاً» لذلك لا يجمعان على «أفعال» إلاّ شاذاً نحو: زيد وأَزياد، وفَرْخ وأَفراخ، ورُطَبٌ وأَرطاب، ورُبع وأَرباع، والمطرد في «فَعْل» إنّمَا هو أَفْعَل، نحو: كَلْب، وأَكْلب وفَلْس وأَفْلُس. وفي «فُعَل» إنّمَا يطرد فيه «فَعَلان» للقليل والكثير، ولا جمع قلة يطرد في «فُعَل».

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٤٠.
(٢) انظر الكتاب، ٢/١٤٠.
(٣) انظر: الموجز ١٠٥.

قوله: (وأَفْعُل «في» فَعْل) يعني الصحيح العين نحو كَلْب وأَكْلب، إنّما يجيء في معتلها غير منقاس نحو: ثوب وأثواب، وسيف وأسياف.

قوله: (وفي مؤنث بلا تاء على «فَعَال) نحو: عَنَاق وأَعْنُق، (و«فِعال») نحو: ذِراع وأَذْرُع (و «فعيل») نحو: يَمِين وأَيْمُن، (و «فُعَال») نحو: كُرَاع وأَكْرُع.

قوله: (وأَفعِلة في مذكر على وزنها) على وزن الأربعة نحو: قِذَال وأَقْذِلة وحِمار وأَحْمِرة، ورغيف وأرغفة، وغُراب وأغرِبة.

قوله: (أو على «فَعُول») نحو: عَمُود وأَعْمِدَة.

قوله: (ولا يتجاوز «أفعِلَة» مضاعف «فَعَال وفِعَال») نحو: جَنَان وأَجِنَّة وكِنَان وأَكِنَّة.

قوله: (ولا معتل لامها) نحو: رِدَاء وأَرْدية، وكِسَاء وأكسِيَة.

قوله: (كما لا يتجاوز «فَعُول» معتل اللام «أَفْعَالاً») نحو: فُلو وأَفْلاَء.

قوله: (ومؤنث «فَعُول» كمذكره) نحو: قَدُوم وأَقْدِمَة. كمات تقول: عَمُود وأَعْمِدَة.

قوله: (وللكثرة فَعَائل فيما أُنِثَ بالتاء) يعني فيما أُنِثَ من خمسة الأوزان نحو: عِمامة، ورسالة، وصَحيفَة، وذُؤابة، وَحَلُوبَة، تقول: عَمائِم، ورَسائل، وصَحائِف، وذَوائب، وحَلاَئب.

قوله: («وفُعَل» في «فُعَلة» وفي «فَعْلى» أفْعَل) نحو: ظُلْمَة وظُلَم، ودُمْية، ودُمَى وخُطْوة وخُطَى، ونحو: الكُبَر والفُضَل في جمع الكُبْرَى والفُضْلَى.

قوله: (وفِعَلٌ في «فِعْلة») نحو: سِدْرَة، وسِدَر، ودِيمْة وَدِيَمْ.

قوله: (وفُعَلاء في صفة فَعيل الصحيح) نحو: فقيهٌ وَفُقَهاء. وشَريفٌ وشُرَفَاء.

قوله: (**وفِعَالٌ: في معتله عيناً**) نحو: طويلٌ وطِوَال. (**وأفْعِلاء في معتله لاماً**) نحو: غَنِيّ، وأَغْنِياء، وشَقِيٌّ وأَشْقِياء. (**ومضعفه**) نحو: شديدٌ وأَشُداء.

قوله: (**وفِعَال في ذي التاء منه**) أي من «فعيل» الصحيح نحو: ظَريفة وظِرَاف، وكريمة وكِرام.

قوله: (**وفُعُل في «فَعُول» مطلقاً**) أي للمذكر والمؤنث نحو: صَبُورُ وصُبُر. وشَكُور وشُكُر.

قوله: (**وفَوَاعل في رباعي ثانيه ألف اسمًا**) نحو: خَاتَم وخَوَاتم. وطَابق وطَوَابق (**أو وصفاً لمؤنث**) نحو: حَائِض وحَوَائِض (**أو مذكر لا يعقِلُ**) نحو: فَرَس / سابق وأَفْرَاس سَوَابق. [٤٠/ب]

قوله: (**وفَعّال وفُعَّل له وصف لمذكر عاقل**)، أي للرباعي نحو. رِجال ضُرَّاب وضُرَّب جمع ضارب.

قوله: (**وَفُعَلَة في معتل اللام**) يعني من فاعل الصفة نحو: رَام ورُماة. وقاضٍ وقُضَاة أصلها: رُمَيَة، وَقُضَيَة، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً.

قوله: (**وَأفاعل لأَفْعَل اسمًا**) نحو: أَفَاكِلُ وأفكُل، وأَيَادِع وأَيْدع.

قوله: (**إلاّ أجمع وتابعه**) يعني إلاّ أجمع في التأكيد وتابعه. يعني: أَكْتَعَ أَبْصَعَ أَبتَعُ. فإنها لا تجمع على أفاعل وإن كانت أسماء. وقد سبق في التأكيد جمعها.

قوله: (**أو وصفا مذكر أَفْعِلة**) نحو: رَجُل أَرْمَل وَأَرَامِل، واحترز بقوله: مذكر أَفْعِلَة من مذكر «فَعْلاء» نحو: أَحْمَر، فإنَّه لا يجمع على «أفاعل» قياساً.

قوله: (**أو لتفضيل وفيه «أل»**) نحو: الأَفضل والأَفاضل (**أو مُضافاً لا عَلىَ نِّية «مِن»**) نحو: أَكابِرُ مُجرِميها»[١].

---

(١) من سورة الأنعام: ١٢٣.

قوله: و «فعل» له مذكر «فَعْلاء» أي لـ «أَفْعَل» في حال كونه مذكر فَعْلاء نحو: أَحْمَر، وحُمّرُ (ولعكسه) نحو: حمراء، وحُمْر، أي يستوي فيه المذكر والمؤنث.

قوله: (و «فُعَالى» لِفَعْلى فَعْلان وعكسه) نحو: سَكْرَى وسُكَارى وسَكْرَان وسُكَارَى أي يستوي فيه المذكر والمؤنث.

قوله: (وفَعَالِينُ في نحو: سَرحان) يعني نحوه مما هو على خمسة أَحرف آخره ألف ونون زائدتان، وليس له مؤنث على وزن «فَعْلى» نحو: سُلطان وسلاطين وشَيْطَان وشَيَاطين، ووَرْشَان وَوَرَاشين، وضَرْبَان وضَرَابين.

قوله: (ويطرد مماثله «فَعَالل» في كثير من الرباعي فما زاد) أي مماثلها من حيث الحركات وعدد الحروف لا من حيث الزنة المختصة التي هي «فَعَالل» وذلك نحو، دِرْهَم ودَرَاهم. وسَلهَب وسَلاَهب وقِمَطر وقَماطر، وسَفَرجَل وسَفَارِج وخُنْفساء وخَنَافس.

قوله: (ووضع الجمع) هو معطوف على «مماثله» أي ويطرد وضع الجمع.

قوله: (لاثنين من شيئين) نحو: «فَقَد صفت قُلُوبكما»[1] وكظهور التُرْسَيْن[2].

هذا هو الأفصح. وقد تجوز التثنية وهي الأصل فتقول: قلباكما، وقد جاء الإفراد قليلاً اتكالاً على فهم المعنى.

قوله: (دون لبس) تحرز من مثل: الزيدان جردتهما من ثيابهما. فالظاهر أَنَّ الثياب جمع، ولا نقول: إنَّه أَراد «من ثوبيهما» لأنَّه مُلبس بالجمع.

---

(١) من سورة التحريم: ٤.

(٢) من شواهد سيبويه ٢/٢٠٢ ورواه سيبويه هكذا: ظهراهما مثل ظهور الترسين... ولم أعثر له على تكملة. ونسب إلى هميان بن قحافة.

«المصادر ــ أبنية المصادر»

قوله: (مصدر «فَعَلَ »فَعِلَ المتعديين فَعْلٌ) مثال ذلك: ضَرَبَ ضَرْباً، وقَضِمَ قَضْماً أمَّا «فَعَلَ» المتعدي، فالمختار أنَّه إنْ سمع له مصدر وقف مع ذلك المسموع، وإنْ لم يسمع له مصدر جعلنا مصدره «فَعْلاً» قياساً على الأكثر، وبعض النحويين أجاز «فَعْلاً» مع المسموع. وبعضهم لم يجز «فَعْلاً» وإنْ كان لم يسمع له مصدر. هذان المذهبان طرفاً نقيض، والمختار ما تقدم من القياس عند عدم السماع، وعدمه عند وجوده وقد جاء مصدر «فَعَلَ» المتعدي على نحو من أربعة وعشرين بناءً، لا يقاس على شيء منها، وقد نصَّ سيبويه[1] على ذلك. وأنهَّا لا يقاس عليها، بل تحفظ عن العرب. وذكر أبو زيد[2] أحمد بن سهيل في كتابه «المختصر في علم العربية» أنَّ مصادر الفعل الثلاثي لا تدرك إلّا بالسماع، قال: لكثرة ما يقع فيها من الاختلاف. ولأنهَّا لم تجيء على جهة يمكن فيها القياس. قالوا: ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهَاباً فجعلوا المصدر على وزن «فَعَال» ثُمَّ قالوا، قَطَعَ، يَقْطَعُ «قَطْعَاً» فجعلوا المصدر على وزن «فَعْل» وقالوا: دَخَلَ يَدْخُل دُخُولاً، فجعلوا المصدر على وزن / «فُعُول» ثُمَّ قالوا: نَظَرَ يَنْظُر نَظَرَاً [٤١/أ] فجعلوا المصدر على وزن «فَعَل» فلاختلافهما لا يمكن حملهما على القياس، وإنما المرجع فيهما إلى السماع انتهى كلامه وأمَّا «فَعِل» بكسر العين «المتعدي فأمره أمر فَعَلَ» «بفتح العين» المتعدي. وقد جاء على خلاف ذلك. وذلك من نحو سبعة عشر نباءً.

قوله: (و «فَعُلَ» أكثرهُ «فُعْلٌ» وجاء «فَعَالة») أمَّا «فَعُلَ» ــ بضم العين ــ فلا يكون إلّا لازماً. وشذت لفظتان «رَحُبَتْكُم الطاعةُ» وإنَّ بِشراً قد طَلُعَ اليمنَ. بضم الحاء واللام، وقياس مصدره [على ما قاله ابن عصفور][3] «فُعْلُ»

---

(١) انظر: الكتاب ٢٥٢/٢.

(٢) أحمد بن سهل البلخي، كان فاضلاً يجمع العلوم القديمة والحديثة، يسلك في مصنفاته طريق الفلاسفة مات سنة ٣٢٢هـ انظر: معجم الأدباء ٦٤/٣.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

نحو: قَبُحَ قُبْحاً، وحَسُنَ حُسْناً ثم قال: وجاء «فَعَالة» ويعني أنَّه أَقل من «الفُعْل» وقد ذكر بعضهم أنَّ باب «فَعُلَ»، الفُعْلُ، والفَعَالَة. وذكر بعضهم أنَّ الفَعَالة أكثر من «الفُعْل» نحو: وَسَمَ وسَامة وقد جاء مصدر «فَعُل» على غير هذين وذلك نحو اثني عشَرَ بِناء: والخلاف في اقتباس مصدر «فَعِل» ـ بكسر العين ـ و «فَعُل» بضمها عند السماع وعند عدمه كالخلاف في باب «فَعَل» بفتح العين.

قوله: وفَعَل اللازم فُعُول. الفُعول فيه نظير الفَعْل في متعديه نحو: قَعَد قُعُوداً وجَلَس جُلُوساً. والخلاف في القياس كالخلاف في المتعدي. وقد جاء الصحيح العين واللام منه على نحو من ثمانية عَشَر بناءً. وأما المعتل العين أو اللام فيقلُّ فيه «فُعُول» لثقله وإنْ كان هو الأصل نحو: غارَ غُؤُوراً. وغابَ غُيُـوباً، ودَنا دُنُوّاً، وعَتَا عُتُوّاً فيفرون منه إلى «فَعْل» نحو: صام صَوْماً، وحَالَ حَوْلاً، وعَامَ عَوْماً، ومَشَى مَشْياً وجَرَى جَرْياً، وَعَدا عَدْواً. وقد يفرون في المعتل العين إلى «فِعَال» نحو: قَامَ قِياماً وعَاذَ عِياذاً، وصَامَ صِياماً، وفي المعتل اللام إلى «فَعَال» نحو: نَمَا نَمَاءً، وبَدَا بَدَاء وصَفَا صَفَاءً. قال أبو العباس بن الحاج[1] من أذكياء تلاميذ أبي علي الشلوبين «فُعُول» في المعتل العين والمعتل اللام قليل، الكثير ما مثل وهو الذي ينبغي أنْ يقاس عليه عند عدم السماع. وفَعَل أولى من «فَعَال» لأنَّه كالأصل لمصدر الفعل الثلاثي انتهى كلامه. وقد جاء المعتل العين على خلاف ما مَرَّ وذلك في نحو تسعة أَبنيةٍ مما يشارك فيه الصحيح. وأَمّا الذي لا يشاركه فمثالان. وأَمّا المعتل اللام فمثالان أَيضاً.

قوله: وفَعِلَ اللازم «فَعَلٌ» أَطلق كثير من النحويين القول في «فَعِل» بكسر العين من غير المتعدي فجعل باب مصدره الفَعَلَ كما فعل هذا المصنف، ولذلك قال: **(مطلقاً)** وقد فصل بعضهم. وزعم أنَّه مقتضى كلام سيبويه. قال: أَمَّا أَنْ يكون عملاً وعلاجاً أو لا. إنْ كان فمصدره «الفُعُول» كمصدر

---

(١) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي. قرأ على أبي علي الشلوبين وله كتاب على كتاب سيبويه وفي علوم القوافي ومختصر خصائص ابن جني مات سنة ٦٤٧هـ انظر: بغية الوعاة ١/٣٥٩.

«فَعَلَ» بفتح العين نحو: قَدِمَ قُدُوماً، وأَزِفَ أُزُوفاً، وحَسِرَ حُسُوراً، وإنْ لم يكن عملاً ولا علاجاً فمصدره «فَعَل» نحو: رَدِيَ رَدَىً، وبَطِرَ بَطَراً، وعَرِجَ عَرَجاً.

قوله: (وللون «فُعْلَة») المصدر الذي ينقاس في باب الألوان هو الفُعْلَة نحو: أَدِمَ أُدْمَةً، وشَهِبَ شُهْبَةً.

قوله: (ولهما هِياجاً) أي ولـ «فَعَل» اللازم. ولـ «فَعِلَ» اللازم أيضاً، يعني وما جرى مجراه كالنكاح، والوداق[1]، والشِماس[2]، والنِفَاذ[3]، والسِفَاد[4] (أو صوتاً) نحو: الصِيَاح. والنِدَاء (وانصرامَ وقتٍ) نحو: الجِدَاد، والصِرَام (أو وسْماً) نحو: العِلاط[5]، والكِشَاح[6].

قوله: (وبناء ولاية وصناعة) نحو: الإمارة، والخِلافة، والنِكَاية، والخِيَاطة، والنِجَارة، والدِلالة.

قوله: (ولصوتٍ وداء / «فُعَال») نحو: الصُرَاخ، والنُباح، والدُعَاء، [٤١/ب] والسُكَات والهُيَام.

قوله: (وبتاءٍ لفضلة) نحو: النحاتة، والفُضَالة، والنُجَارة.

قوله: (ولهيئة «فِعْلة») إذا خصصت مصدر الثلاثي بوصف ما، لا من جهة العدد تبنيه على «فِعْلة» بكسر الفاء ــ نقول: هو حَسَنُ الرِكْبة والجِلْسة، وقد تجيء هذه التاء للمصدر المطلق نحو: الدِّرْية والشِعْرَة. وإذا أردت أنْ تخصصه من جهة العدد بمرة واحدة بنيته على «فَعْلَة» بفتح الفاء فنقول: ضَرَبَ ضَرْبَةً، وسَأَل سَأْلَةً، وقد شذّ منه شيء نحو: لقيتُهُ لِقَاءةً، وأَتيتُهُ إيتَانَةً، والقياس.

---

(١) الوداق: الحرص على طلب الفحل وقيل: هو من الودق. المطر.
(٢) الشماس: النفور من الدواب.
(٣) النفاذ: الحدة والمضاء.
(٤) السفاد: نزوة الذكر على الأنثى، يكون في الماشي والطائر.
(٥) العِلاط: سمة في عرض عنق البعير والناقة.
(٦) الكشاح: علامة أو سمة. يقال: كشح البعير، وسمه.

لَقْيَةً وأَتْيَةً ومما يطرد أيضاً مما لم يذكره المصنف «الفَعَلان» في باب الزَعْزَعة والحركة، كالعَسَلان والذَأَلان، والغَلَيان، والهَذَيان.

قوله: (ويطرد لمبالغة تَفْعَال، وفِعّيلى) أَمَّا التَفْعَال فيطرد في كل فعل ثلاثي إذا أَردت المبالغة نحو: التَرْدَاد، والتَلْعَاب، والتَطْوَاف. والكوفيون يرون التَفْعال من «فَعَّل» بتشديد العين كأنَّ الألف عندهم عوض من الياء. وأَمَّا الفِعّيلى فمقصور وهو بناء يدل على كثرة الفعل نحو: الدِليلى، والهِزّيمى، والحِثّيثى، والخِلّيفى. وهو مطرد كثير. انتهى المقيس من مصادر الثلاثي، وأما المزيد فلم يتعرض له المصنف، ولا بد فيه من عقد مختصر لئلا يخلو الكتاب منه. فتقول: المزيد: رباعي وخماسي وسداسي.

الرباعي: ما حروفه كلها أصول. وما أحد حروفه زائد.

الأول: نحو: دَحْرَجَ، ومثله في مذهب أكثر البصريين: زَلْزَلَ، وصَلْصَلَ، ومصدر هذين الذي لا ينكسر «الفَعْلَلَة» كالدَّحرجة والصَّلْصَلَة[1].

الثاني: قسمان، ملحق بالرباعي الأصل وغير ملحق به.

الأول: مصدره كمصدر ما ألحق به نحو: حَوْقَلَ، حَوْقَلَةً، وبَيْطَر بَيْطَرَةً.

والثاني: فاعلَ، ومصدره المُفَاعلة، نحو: ضاربَ مُضَارَبَةً، وفَعَّل ومصدره التَّفْعِيل، فإنْ كان معتل اللام يرجع التفعيل فيه إلى تَفْعِلَةٍ نحو: عَزّى تعزية، وَوَلّى تَوْلِيَةً، فإنْ كان يائي العين نحو: حَيَّا فأجاز المازني[2] الإدغام والإظهار نحو: تَحِيَّةً وتَحْيِيَةً. والإدغام هو الأكثر والأحسن. فإنْ كان مهموز اللام اجتمع فيه التَفْعلة والتَّفْعيل نحو: سَاءَ، تَيِئسة وتَيْئيساً. وأَفْعَل مصدره الإِفْعَال نحو: أكرمَ إكْرَاماً، إلاَّ المعتل العين، فإنَّك تقول في مصدره إجَادةً وإقَامةً، وهما من أجاد، وأقام.

والخماسي: ما أوله همزة وصل، وما ليس كذلك.

---

(١) أي بتضعيف الفاء.

(٢) انظر المنصف ٢/١٩٥.

فالأول: مصدره على زنتهِ بكسر الثالث وزيادة ألف قبل الآخر، وفتح ما قبله إنْ سكن نحو: الانطلاق، والاختصام، والاحمرار.

والثاني: مصدره على زنته بضم ما قبل الآخر نحو: تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً، وتَجَهوَر تَجَهْوُراً، وتَعَفْرَت تَعَفْرُتاً، إلا ما كانت لامه معتلة فترجع فيه الضمةُ كسرة نحو: التَرَامِي والتَعَدّي.

والسداسي: جميعه أوله ألف وصل، ومصدره بزنته بكسر الثالث وزيادة ألف قبل الآخر، نحو: الاحرِنجام[1]، والاغديدان[2]، والاعلِواط[3]، فإنْ كان ما قبل الآخر ساكناً، فتحته وسكنت ما قبله إنْ متحركاً نحو: الاقشِعْرَار، وإنْ كان ساكناً تركته نحو: الاحميرَار، في مصدر احمارَّ، والمعتلِ العين من استفعلَ يعتل في مصدره ويجيء بالتـاء نحو: استعـانَ استِعَانَـةً، واستقامَ استِقَامَةً، وقد جاءت مصادر غير ما ذكر، لكنّه لا يقاس عليها، فلذلك أضربنا عن ذكرها، لأنَّ مأخذها السماع فهي بعلم اللغة أولى منها بعلم النحو.

«اسم المصدر واسما الزمان والمكان»

قوله: (**اسم مصدر وزمان ومكان من مزيد كاسمِ مفعوله**)، مثاله، مُكرَم، هو اسم مفعول من «أكرَم» ويصح أَنْ يكون مصدراً، فتقول: أكرمت زيداً مُكْرَماً، أي إكراماً ويصح أن يكون ظرف مكان فتقول: هذا مُكرَمُ زيدٍ. . يشير إلى مكان إكرامه، ويصح / أَنْ يكون ظرف زمان، وقال اللّهُ تعالى [٤٢/أ]
في المصدر: ﴿ومَزَّقْنَاهم كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[4]، أي تمزيق وهو مطرد في المصدر والزمان والمكان من كُلّ فعل زائد على ثلاثة أحرف كاسم مفعوله، فإنْ لم يكن له اسم مفعول بأَنْ كان غير متعدٍ جعلته كالمتعدي وبنيت منه نحو: اغْدَوْدَنَ البعيُر مُغْدَودَناً، أي اغدِيدَاناً، وكذلك اسلنقى الرجلُ مُسلَنْقَى، أَيْ اسْلِنْقَاء.

---

(١) الاحرنجام: يقال: احرنجم إذا اجتمع.

(٢) الاغديدان: يقال: اغدودن النبت إذا طال واسترخى.

(٣) الاعلواط: يقال: اعلوط المهر إذا ركبه عرياً.

(٤) من سورة سبأ: ٧.

قوله: (**لا معتلّ فاءً بواو فمَفْعِل فيهن**)، أي في الثلاثة نحو: مَوْعِد، فيصلح للمصدر والزمان والمكان.

قوله: (**أو من «يَفْعِلُ» فهو في الظرفين**)، [يعني أنَّ المضارع إذا كان على «يَفْعِلُ» فإنَّ الزمان والمكان يكونان على «مَفْعِل»][1] نحو: مَضْرِب، للزمان والمكان، فإنْ أردت المصدر فتحت الراء فقلت «مَضْرَب» وقد شذَّ من ذلك ألفاظ لا يليق ذكرها بهذا المختصر.

قوله: (**ويبنى من ثلاثي لمكان[2] مما كثر فيه «مَفْعَلَة»**)، هذا مقيس أيضاً مأْسَدَةٌ، ومَسْبَعَةٌ، ومَثْعَلَةٌ[3] للمكان الكثير الأسود والسباع وثُعَالة. وقد جاء منه شيءٌ في الرباعي، قالوا: أرضٌ مُعَقْرَبَةٌ، ومُضَفْدَعَةٌ للكثيرة العقارب والضفادع، ولا يقاس على ذلك.

«اسم الآلة»

قوله: (**ولآلةٍ «مِفْعَل»**)، نحو: مِكْسَرٌ، ومِضْرَبٌ، ومِطْرَقٌ. وقد جاء على «مِفْعَال ومِفْعَلَة» نحو: مِفْتَاحٌ، ومِكْسَحَةٌ. وقد شذَّ منه شيءٌ فجاءَ مضموماً نحو: مُسْعُطٌ، ومُنْخُلٌ.

قوله: (**ولفاعل مما كثر فيه «فُعَلَةٌ»**)، تقول: هُمَزةٌ، لُمَزَةٌ، عُيَبَةٌ، نُوَمَةٌ، ضُحَكَةٌ للذي يكثر منه الهمزُ، واللمزُ، والعيبُ، والنومُ، والضحكُ، وسواء في ذلك المتعدي واللازم.

قوله: (**ولما كثر وقوع الفعل بسببه «فُعْلَةٌ»**)، نحو: ضُحْكَةٌ، وهُزْأَةٌ، للذي يضحك ويهزأُ به كثيراً.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ب».

(٢) ساقط من «ب».

(٣) في الكتاب لسيبويه ٢/٢٤٩.. ولو قلت من بنات الأربعة على قولك.. مأْسَدة لقلت: مُثَعْلَبة.

«المقصــور»

قوله: (المقصور مثل حَصَى إلى آخره)، المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، فقولنا هو الاسم تحرز من الفعل والحرف، فإنهما ليسا بمقصورين نحو: دَعَا وإلى.

وقوله: حرف إعرابه، تحرز من مثل «هذا» فإنَّ آخره ألف ثابتة وليس بمقصور، لأنهَّا ليست حرف إعراب، ومعنى: حرف إعراب، أي يقدر فيه الإعراب. وقوله: لازمة يعني باللازمة ما لا يتغير بسبب اختلاف عوامل الإعراب عليها، وتحرز من مثل الألف في «قام الزيدان» فإنَّ حرف إعرابه ألف وليست بلازمة لانقلابها ياء في النصب والجر، فليس بمقصور، وأمَّا في لغة بني الحارث، فإنَّه عندهم مقصور لثبوتها في الأحوال الثلاثة، ثم المقصور على قسمين: مسموع ومقيس، والذي ذكر هنا هو المقيس، إذْ هو المحتاج إليه في علم النحو، فبدأ أولاً فقال: (مثل حَصَى)، وهو إشارة إلى كُلّ اسم على وزن «فَعَل» مما بينه وبين مفرده تاء التأنيث نحو: حَصَاة، وحَصَىً، ونَوَاة ونَوَىً، وقَنَاة وقَنىً.

قوله: (ومَعْزىٰ)، إشارة إلى ما كان على «مَفْعَل» مما آخره ألف سواءً انقلبت عن ياء أو واو نحو: مَلْهَىً، ومَرْمَىً، ومَعْزَىٰ، ومَدْعَىً.

قوله: (وعَمَىً)، إشارة إلى كُلّ مصدر على «فَعَلٍ» من فعل معتل اللام على وزن «فَعِلَ» نحو: عَمِيَ عَمَىً، وطَوِيَ طَوَىً، وثَوِيَ ثَوَىً.

قوله: (وخَوْزَلى)، إشارة إلى المشي نحو: الـخَوْزَلى، والـهَيْـدَبى، والـجَمَزى، والبَشَكى، والـمَرَطىٰ.

قوله: (ومُستدعىً)، إشارة إلى ما كان اسم مفعول من فعل معتل اللام / زائد على الثلاثة نحو: استدعى فهو مُسْتَدْعَىً، وأعطى فهو مُعْطىً، ورامى [٤٢/ب] فهو مُرَامَىً.

وقوله: (وعُلَىً)، إشارة لجمع «فُعْلَىَ» معتلة اللام نحو: عُلْيَا وعُلَىَ، ودُنْيَا وَدُنَىً، وقُصْوَى وقُصَىً.

قوله: (ودُجَىً)، إشارة لجمع «فُعْلَة» معتل اللام نحو: دُجْيَة ودُجَىً، ودُمْيَة ودُمَىً.

قوله: (ولِحَىً)، إشارة لجمع «فِعْلَة» معتل اللام نحو: حِلْيَةً وحِلَىً، ولِحْيَة، ولِحَىً.

قوله: (وسُكارى)، إشارة إلى أَنَّ كل ما كان على وزن «فُعَالَى» نحو: أسارى وعُجَالِي وسُكَارى، فهو مقصور جمعاً كما مثل به أو مفرداً كالنُعَامى، والخُزَامى، وجُمادى، وحُبَارى.

قوله: (وشُقّارى)، إشارة إلى ما كان على وزن «فُعّالى» بتشديد العين.

قوله: (وخِطّيبى)، إشارة إلى ما كان على وزن «فِعِّيلَى» نحو: الخِطِّيبى[1]، والدِلِّيلى[2]، والهِجِّيرى وقد شذَّ منه شيءٌ بالمد، قالوا: الخِصِّيْصَاء، والمِكِّيثاء. وقاس عليه الكسائي فأجاز ما جاء مقصوراً كالخِلِّيفاء والخِطِّيباء.

قوله: (وجَرْحَى)، إشارة إلى كُلّ جمع على وزن «فَعْلَى» نحو: جَرْحَى، وهَلْكَى، ورَجْبَى، وصَرْعَى وأكثر ما يجيء جمعاً لـ «فعيل» بمعنى مفعول، نحو: قتيل، وقَتْلَى، أو لآفةٍ أو عاهة نحو: هَلْكَى وزَمْنَى.

قوله: (وسَكْرَى)، إشارة إلى كل صفة مذكرها «فَعْلان» نحو: سَكْرَى وسكران، وصَدْيَا وصَدْيان، وغَرْثى وغَرْثَان.

قوله: (وعُلْيا)، إشارة إلى كل اسم على وزن «فُعْلَى» مما جمع على «فُعَل» فإنَّ مفرده وجمعه مقصوران.

قوله: (ويكثر في «فَعَلى»)، أي ويكثر القصر أو المقصور في كل اسم على

---

(١) الخِطّيبى: المرأة التي يخطبها الرجل.

(٢) دلّيلى: من الدلالة.

(٣) حكاه الكسائي وأنكره الفراء. انظر شرح الشافية ١/١٦٨.

وزن «فَعَلى» سواء أكان الاسم صفة أم غير صفة، فالصفة نحو: فَرسَ، وبِشَىٰ، والاسم نحو: جَمَزى وبَشَكى، وإنما قال بكثر، لأنَّه قد جاء شيءٌ ممدوداً نحو: قَرماءَ، وابن دَأياء. وقد ترك المصنف أشياءَ من مقيس المقصور، من ذلك كُلّ جمع على وزن «فَعَالى» نحو: يَتامى، وغَضَابى، ونَدَامى، وكُلّ صفة لمذكر معتلة اللام مؤنثها على وزن «فَعْلاء» نحو: أَقْنىَ وقَنْواء، وأَعْشى وعَشْوَاء، وأَعْمَى وعَمْيَاء، وكُلّ جمع على «فُعًّل» لصفة على وزن «فاعل» معتل اللام نحو: غازٍ وغُزّي.

«الممـــدود»

قوله: (والممدود مثل تَعْداء)، الممدود: هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة بعد ألف زائدة. فقوله: هو الاسم تحرز من مثل: جَاءَ وشاءَ، فإنَّه لا يسمى ممدوداً. وقوله: الذي حرف إعرابه تحرز من مثل: هؤلاء، فإنَّه مبني، ولا يسمى ممدوداً، وقوله: بعد ألف زائدة تحرز مما يقع بعد ألف غير زائدة نحو: مَاءٍ وشَاءٍ فإنَّه لا يسمى ممدوداً.

قوله: (مثل تَعْدَاء)، إشارة إلى كُلّ مصدر على وزن «تَفْعَال» كالتعـداءِ والتَرمـاء.

قوله: (واستدعاءٍ)، إشارة إلى كُلّ مصدر لـ «استَفْعَل» مما لامه حرف علة كـ «استدناء واستدعـاء واسترخاءٍ».

قوله: (وظِبَاءٍ)، إشارة إلى كُلّ جمع على وزن «فِعَال» لمفرد آخره حرف علة كجروٍ وجِراء، وفَرْوٍ وفِرَاء، ودَلْوٍ ودِلاَءٍ، وظَبْيٍ وظِبَاء، ورِكْوةٍ ورِكَاءٍ، وقِشوةٍ وقِشاءٍ.

قوله: (وأَرْجَاءٍ)، إشارة إلى كل جمع على وزن «أَفْعَال» لمفرد على وزن «فَعَلٍ» أو «فِعْلٍ» نحو: صَدَىً وأصداء، وقَفَىً وأَقْفَاء، ونِضْوٍ وأَنْضَاء، وشِلْوٍ وأَشْلاء.

قوله: (وسَقّاء)، إشارة إلى كُلّ صفة على وزن «فَعّال» للمبالغة نحو: دَعّاء وعَدَّاء.

قوله: (ودُعَاء، ونِدَاء)، إشارة / إلى كُلّ اسم لصوت على وزن «فُعَال، أو فِعَال» نحو: الثُّغاء، والرُّغاء، والدُّعَاء، والنِدَاء.

قوله: (وكِسَاءٍ)، إشارة إلى كل اسم معتل اللام جمع على «أَفْعِلَة» نحو: كِسَاءٍ وأَكْسِيَة، وغِطَاء، وأَغْطِيَة، وخِبَاءٍ وأَخْبِيَة، وقِبَاءٍ وأَقْبِيَة، وقد شذَّ نَدَىً بالقصر وقد جمع على أَنْدِيَة في أصح القولين.

[٤٣/أ] قوله: (وحَمْرَاءُ)، إشارة إلى كُلّ صفة / مؤنث مذكره «أَفْعَل» كحمراء وأَحْمر، وصفراءَ وأَصْفَر، ولا مذكر له، إما لمانعٍ خلقي كعذراء، أو استعمالي كهَطْلَاء وعَجْزَاء، وإشارة أيضاً إلى كل اسم جمع على هذا الوزن نحو: القَصْباء والطَرْفاء.

قوله: (وشُعَراء)، إشارة إلى كُلّ جمع على هذا الوزن نحو: ظُرَفاء، وشُرَكَاءُ وعُلَماءُ، وفُقَهاء، فإنْ كان مفرداً فالغالب عليه المدُّ كالنُفَساءِ والعُشَراءِ وقد يجيء مقصوراً[1] نحو: شُعَبَى[2]، وأُرَبَى[3].

قوله: (وأنبياءَ)، إشارة إلى كُلّ جمع على وزن «أَفْعِلَاء» نحو: أصفياء وأَوْلِياء وأَصْدقاء، وإلى كُلّ مفرد على هذا الوزن نحو: أَرْبِعاء، وقد ترك المصنف أشياءَ من مقيس الممدود نذكرها، فمن ذلك كُلّ مصدر فعل معتل اللام على وزن فاعل أو «أفعَل» إذا لم يكن في أوله ميم نحو: أَعْطَى إعطاء، ورَامَى رِمَاءً، وكُلّ جمع لاسم في آخره تاء التأنيث قبلها ياء أو واو بعد ألف زائدة نحو: عَظَاية وعِظَاء، وصِلَاية وصِلاء، وسَمَاوة وسَماء. وكُلّ جمع على

(١) في «ب» مفرداً.
(٢) شُعبَى: مقصور اسم موضع في جبل طيىء.
(٣) أُرَبى: الداهية: انظر اللسان ٢٠٣/١.

وزن «فُعَال» لصفة معتلة اللام على وزن «فاعِل» نحو: غَازٍ وغُزَاةٍ، وكُلّ اسم علـى «فَعْلُلاء» نحو: عَقْـرُباء، أو «فـاعِلاء» كـالسَّابيـاء[1]، أو «فَـاعُـولاء» كعاشُوراء، أو «فَعَالاء» كعَجَاسَاء[2]، أو «فَعُولَاء» كَجَلُولاء، وكُلّ صفة معتلة اللام على وزن «مفْعال» نحو: مِعْطاء، ومِسْقَاء، وقد قالوا: مُعْطىً فقصروا.

«أبنية اسم الفاعل»

قوله: (اسم الفاعل من فِعْلٍ مطلقاً)، يعني سواء أكان متعدياً أو لازماً نحو: ضارب وقائم، (و «فَعِلَ» متعدياً)، نحو: عالم، وجاهل، وقاصراً «فَعِلٍ» نحو: عَرِجَ فهو عَرِجٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ.

قوله: (وقد تغلب في امتلاء وضده «فَعْلان»)، مثاله: شَبِعَ فهو شَبعان، وغَـرِثَ فهـو غَـرْثـان، وسَكِـرَ فهـو سكـرانُ، ورَوِيَ فهـو رَيَّـانُ، وعَـطِش فهو عَطْشَانُ.

قوله: (وفي لونٍ وعيبٍ ظاهر «أَفْعَل»)، نحو: شَهِبَ فهو أَشْهبُ، وسَمِرَ فهو أسمَرُ، وأَدِمَ فهو آدَمُ، وعَمِيَ فهو أَعْمَى.

قوله: ومن «فَعُلَ» فعيل نحو: كَرُمَ فهو كريم، وظَرُفَ فهو ظريف، وكُلّ ما جاء من اسم فاعل لثلاثي على غير وزن «فاعل» فهو إذن لم يذهب به مذهب الزمان، فإنْ ذهب به مذهب الزمان جاء على «فاعل» نحو: حَسُنَ فهو حاسن، ومَرِضَ فهو مارض، وعَمِيَ فهو عَامٍ، وسكر فهو ساكر، وعطِشَ فهو عَاطش. وقد شذت أسماء فاعلين فجاءت على أوزان لا يقاس عليها.

---

(١) السابياء: الماء الكثير.

(٢) العَجَساء: الإبل العظام المسان الواحد، والجميع عَجَاساء.

«أبنية اسم المفعول»

قوله: **(واسم المفعول من ثلاثي «مَفْعُول»)**، هذا هو القياس نحو: مَضْرُوب، ومَقْتُول، ومَشْؤُوم، وهو مطرد في كُلّ ثلاثي متعدٍ. وقد ذكر الأهوازي النحوي لا أبو علي الأهوازي المقرىء في شرح الموجز للرماني أَنْ لا يقع من الثلاثي المتعدي، وأنك لا تقول في المفعول منه: زيدٌ مَنْفُوعٌ.. وهذا الذي ذكر إنْ كان نقلاً وقف عنده وإلاّ فالقياس لا يمنع منه.

قوله: ومن مزيد كمضارعه مفتوح ما قبل الآخر نحو: يُكْرِمُ، فهو مُكْرَمٌ، ويخُاصمُ فهو مخُاصَم، ويُقَبّلُ فهو مُقَبَّلٌ.

«اسم الفاعل من المزيد»

قوله: **(واسم الفاعل منه)**، أي من المزيد **(مكسورهُ)**، أي مكسور ما قبل الآخر نحو: مُكرِمُ ومُعطٍ، ومُسْتخرج، ومُقبِلُ، ومخُاصِمُ. وقد شذَّ من «أفعل» أربعة ألفاظ: أورَقَ الشجرُ فهو وارق. وأورس فهو وارس، وأيفع الغُلامُ فهو يافع، [وأقرب القومُ فهم قاربون، إذا كانت إبلهُم قوارب][1]، فجاء على وزن «فاعل» والقياس «مَفْعِل» وقد قالوا: أسهب الرجلُ فهو مُسْهَبٌ، وألفَج فهو مُلْفَجٌ [2]، بفتح العين وهو شاذ، والقياس: مُسْهِب ومُلْفِج بكسرها.

قوله: وكلاهما أوله ميم مضمومة، أي وكلاهما اسم الفاعل واسم المفعول نحو: مُكرِم ومُكرَم.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) المُلْفَجُ: الذي أفلس وعليه دين.

«القسم الثاني من التصريف ـ المجرد والمزيد»

قوله: **(في القسم الثاني من التصريف. مجرد ومزيد)**.

المجرد: ما حروفه كُلّها أصول. والمزيد: ما فيه حرف من حروف الزيادة. وسيأتي ذكرها.

قوله: **(فمجرد الاسم الثلاثي)**، أقل ما يكون عليه الاسم المعرب في مذهب البصريين ثلاثة أحرف، فلا بُدَّ من فاء الكلمة وعينها ولامها. فإنْ وجد اسم معرب على حرفين فهو منقوص منه حرف. وقال الكوفيون: أقل ذاكَ حرفان، حرف يُبتدأ به وحرف يُوقف عليه.

قوله: **(وبأي حركة حركت عينه أو فاؤه)**، الذي يتصور من ذلك اثنا عشر بناءً وذلك نحو: فَلْسٍ، وقُفْلٍ، وقِسْمٍ، وحَجَر، وسَبُعٍ، وكَذِب، وعُنُقٍ، وإبِلٍ، وقِمْعٍ، ونُغَرٍ. هذه عَشَرةٌ واستثنى «فُعِلاً وفِعُلاً» أما «فُعِلَ» فمن الأبنية المختصة بالأفعال المبنية للمفعول نحو: ضُرِبَ، وقُتِلَ. ولا يحفظ اسمًا إلا في كلمتين، قالوا رُئِمٌ اسم للإست، ودُئِلٌ اسم لقبيلة، وقيل وُعِلٌ لغة في الوَعِل. ولعلهما منقولان من الفعل. وأمَّا «فِعُلٌ» فإنَّه يهمل في الأسماء والأفعال، إلا أنه نقل أنَّ بعضهم قَرَأ «والسَّماءِ ذاتِ الحُبِكِ»[1] بكسر الحاء إتباعاً لحركة الباءِ، ولم يعتد بالفاصل الساكن.

وقوله: بأي حركة يرد عليه ما سُكِنَ وسطه نحو: قِسْمٍ، وكَلْبٍ، وقُفْلٍ، فإنَّهُ لا يقال في هذا «بأي حركة حُرّكت عينُه» لأنَّ العين ساكنة وليست متحركة وجميع الأبنية العَشَرة تكون أسماءً وصفاتٍ، إلا أنَّ «فِعِلاً»[2] قليل جداً في الأسماء والصفات.

قوله: **(والرباعي «فَعْلَلٌ»**، نحو: سَلْهَبٌ وجَعْفَرٌ، **(و «فِعْلِلٌ»)**، نحو:

---

(١) من سورة الذاريات: ٧.

(٢) قال سيبويه ٣١٥/٢.. ويكون «فِعِلاً» في الاسم وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره.

زِبْرِجٍ، وعِنْفِصٍ. (و «فُعْلُلٌ»)، نحو: بُرْثُنٍ، وجُرْشُعٍ. (و «فِعْلَلٌ»)، نحو: دِرْهَمٍ، وهِجْرَعٍ. (و «فِعْلُلٌ»)، أثبته المصنف وإنْ كان بعضهم قد نفاه لشذوذه. وإذا كانوا قد أثبتوا «فِعِلاً» ولم يجيء منه إلا لفظة أو لفظتان فإنَّ تثبيت «فِعْلُلٍ» أولى. وقد جاء منه زِئبُر وضِئيــل. وحكى أبو الطيب[1] الحلبي اللغوي نِئيــلٌ، وحكى ابن سيده جِرفُع، وحكى ابن خالويه زِعْبُرٌ. (وفِعَــلٌّ)، نحو: فِطَحْلٍ وهِزَبْرٍ. وقد أثبت بعضهم «فَعْلِلاً»، حكى أبو عبيدة[2] عن أبي الجراح» طَخْرِيةً، بفتح الطاء وكسر الراء. وقد أثبت الكوفيون والأخفش «فُعْلَلاً» جُخْدَبٌ[3]، ويُرْمَعٌ، واختاره ابن مالك فقال: ومما يؤيد إثبات «فُعْلَل» قول العرب ما لي عنه عُنْدَدٌ، أي بُدٌّ، ففكوا، انتهى كلامه.

قــولــه: (والخمـاسي «فَعَلَّلٌ»)، نحــو: سَفَــرْجَــلٍ، وشَمَــرْدَلٍ[4]، (و«فُعَلِّل»)، نحــو: خُــزَعْبَلَةٌ، وقُــذَعْمَلَةٌ[5]. و «فِعْلَلٌّ» كـ (قِــرْطَعْبٍ، وجَرْدَحَلٍ». و «فَعْلَلٌ» لم يجيء إلا صفة نحو: قَهْبَلِسٍ[6].

«أبنية المزيد من الأسماء»

قوله: (ومزيدة نيف وثلاثمائة وخمسون بناءً)، هذه الأبنِيَة قد عدها التصريفون في كتبهم المبسوطة. وأما الثلاثي المزيد فقد تلحقه زيادة واحدة. وقد تلحقه زيادتان. وقد تلحقه ثلاث، وقد تلحقه / أربع فتصير سبعة. [٤٤/أ]
والذي تلحقه زيادة واحدة قد تكون قبل الفاء كـ «أَفْكَل»[7]، أو بعد الفاء

(١) عبد الواحد بن علي صاحب مراتب النحويين. مات بعد ٣٥٠هـ. انظر بغية الوعاة ٢/١٢٠.
(٢) معمر بن المثنى اللغوي البصري أخذ عن يونس وأبي عمرو. ولد سنة ١١٢هـ ومات ٢١٠هـ. انظر مراتب النحويين ٥٢.
(٣) الجخدب: الفخم الغليظ من الإبل والرجال.
(٤) الشَمَرْدل: من الناس الفتي القوي.
(٥) قذعملة: القصير من الإبل الضخم.
(٦) القهبلس: الفخمة من النساء أو ذكر الإنسان.
(٧) أفكل: على أفعل، الرعدة ولا فعل له.

كـ «شأْملٍ» أو بعد العين نحو: كـ «قَذَالٍ» أو بعد اللام كـ «فِرسِنٍ»[1]. والذي تلحقه زيادتان فقد يفترقان. وقد يجتمعان. فإنْ افترقا فقد تفصل بينهما الفاءُ كـ «أحامد» أو العين كـ «ناموس» أو اللام كـ «حَبَنْطَى»[2] أو الفاء والعين كـ «أُسْلُوب أو العين واللام كـ «خَيْزَلَى»[3] أو الفاء والعين واللام كـ «أَجْفَلَى»[4]، وإنْ اجتمعتا فيه فقد يجتمعان قبل الفاء نحو: إنْقَحْلٍ، أو بعد الفاء كـ «عُوارض»[5]، أو بعد العين كـ «عِصْواد»[6] أو بعد اللام كـ «ملكوت» والذي تلحقه ثلاثُ فقد تفترق نحو: تماثيل. وقد تجتمع بعد الفاء نحو: كـ «ذُبْذُب» أو بعد العين كـ «جَلَاويح» أو بعد اللام كـ «برحَايا». وقد تجمع منها ثنتان نحو: «إضْحَيَانَة»[7].

وأما الرباعي المزيد فقد تلحقه واحدة أو زيادتان، أو ثلاث، فتصير سبعة فالذي تلحقه زيادة واحدة قد تلحق قبل الفاء كـ «مُدَحْرَج، أو بعدها كـ «قَنْفَخر»[8]، أو بعد العين كـ «عُذَافِر»[9]، أو بعد اللام كـ «قِنْديل»، أو الثانية كـ «حَبَركى»[10]، والذي تلحقه زيادتان مفترقتان نحو: عَيْطَمُوس[11]، أو مجتمعتان نحو: عَنْكَبُوت، والذي تلحقه ثلاث نحو: جُخَادِبَاء[12].

---

(١) فِرْسن: خف الإبل.

(٢) الحنبطي: الممتلىء غيظاً أو بطنةً.

(٣) خيزالى: مشية في تثاقل.

(٤) أجفلى: الأجفيل: الجبان الذي يفزع من كل شيء.

(٥) عوارض بضم العين: جبل فيه قبر حاتم الطائي.

(٦) العصواد: الجلبة والاختلاط، والأمر العظيم.

(٧) إضحيانة: مضيئة.

(٨) القنفخر: الفائق في نوعه.

(٩) عُذافر: العذافر من الجمال الصلب الشديد.

(١٠) حَبَركى: القوم الهلكي.

(١١) عيطموس: المرأة الجميلة.

(١٢) جخادباء: ضرب من الجنادب والجراد.

وأمّا الخماسي المزيد فلا تلحقه إلّا زيادة واحدة فيصير ستة نحو: خُزَعْبيل[1]..

قوله: (وأكثر ما يبلغ سبعة)، يعني وأكثر ما يبلغ المزيد سبعة أحرف. وقد تصير ثماني بتاء التأنيث نحو: قَرَعْبَلانَةٌ[2].

«أبنية الفعل المجرد»

قوله: (ويضارعه لمغالبة (يَفْعَل)) مثاله: ضاربني فضربتُه أَضربُه. وكابرني فكبرتُهُ أكبُرُه وزعم الكسائي أنه يجيء «أفعل» بفتح العين إذا كانت العين حرف حَلْق: فأخرني ففَخَرْتُهُ أَفْخَرَهُ. وحكى أبو زيد[3]: شاعرني فشعْرتُهُ أَشعرُهُ، وفاخرني ففخرتُهُ أَفخرُهُ بالضم، وهذا يدل على أنه لا يُراعى حرف الحلق، وقد شَذَّ منه لفظ فجاء بالكسر، قالوا: خاصمتُ فلاناً فخصمتهُ أَخصِمُه بكسر الصاد، ولا يقال بالضم، حكاه الجوهري[4].

قوله: (إلا أنْ اعتل عيناً أو لاماً بياء أو فاءً بواو فَيَفْعِلُ)، نحو: سَايَرَني فَسرتُهُ أَسِيرُهُ وراماني فرميتُهُ أَرْمِيهِ، وواعدني فَوَعَدْتُهُ أَعِدُهُ.

قوله: (أو لغير مغالبةٍ واعتل فاءً بواو «فَيَفْعِلُ») نحو: وَعَدَ يَعِدُ، ووزَنَ يَزِنُ. وقد جاء منه لفظ على «يَفْعُلُ» وذلك، وَجَد يجُدُ في لغة بني عامر[5]، وغيرهم يقول: يَجِدُ بالكسر، وإنْ كان لامه حرف حلق جاء فيه «يَفْعَلُ» نحو: وَضَع يَضَعُ. وفي الأوزان الثلاثة حذفت الواو. أمّا في مثل «يَعِدُ» فلوقوعها بين ياءٍ وكسرة. وأمّا في باقي حروف المضارعة. وفي مثل يَجُدُ ويَضعُ فحملاً على «يَعِدُ».

---

(١) خُزعبيل: الفكاهة.
(٢) قرعبلانة: دويبة عريضة عظيمة البطن.
(٣) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري إمام النحويين البصريين صاحب كتاب النوادر، مات سنة ٢١٥هـ.
(٤) انظر اللسان ١٥/٧١. والتهذيب «خصم».
(٥) انظر لسان العرب ٤/٤٥٨، وجد يجِدُ بالكسر ويجُدُ بالرفع لغة عامرية.

قوله: (أو عيناً أو لاماً «فَيَفْعُلُ») نحو: قال، يَقُولُ، وغَزَا يَغْزُو.

قوله: (أو أحدهما بياءٍ أو مضعفاً لازماً فَيَفعِلُ») مثال ما اعتلت علينه بالياء. بَاعَ يَبِيعُ ومثال ما اعتلت لامه بالياء. رَمَى يَرْمِي. وقد شذّ منه أَبي يَأْبِىَ، وقَلَى يَقلَى، وعَسَى يَعْسَى، وخَبَا يَخْبَا، ومثال المُضعف اللازم. فَرَّ يَفِرُّ، وقَرَّ يَقَرُّ. وشذّ يَشِذُ فهذا هو القياس. وجاء بضم العين وجوباً في مضارع مَرَّ وحَلَّ، وهَبَّ، وذَرَّ، وأَجَّ، وكَرَّ، وهَمَّ به، وزَمَّ، وشَحَّ، ومَلَّ، وأَلَّ، وشكَّ، وأَبَّ، وشَقَّ، وخَشَّ، وغَلَّ ونشَّ، وجَنَّ، ورشَّ، وطَشَّ، ومَلَّ، وظَلَّ، وحَبَّ، وكَمَّ، وعَسَّ، وقَصَّ، وجاء بضمها جوازاً مع الكسر في مضارع: صَدَّ وأَفَّ، وخَرَّ، وجَدَّ، وتَرَّ / وبَرَّ، وَطَرَّ، وَدَّر، وجَمَّ، وشَتَّ، وعَزَّ، وفَخَّ، [٤٥/ب]
وشَذَّ، وشحَّ، وشَطَّ، ونَشَّ، وجَرَّ، وجَدَّ، وحكى صاحب كتاب الوحوش[١]، يَدُبُّ مضارع دَبَّ، ورواية غيره الكسرُ.

قوله: (أو متعدياً «فَيَفْعُل») يريد أَو مضعفاً متعدياً نحو: شَدَّهُ يَشُدُّهُ، وَرَدَّهُ يَرُدُّهُ هذا هو القياس، وجاء بكسر العين وجوباً في مضارع «حَبَّ» وجوازاً مع الضم في مضارع هَرَّ وسدَّ، وعَلَّ، وبَتَّ، ونَمَّ.

قوله: (أو غير ذلك)، أي غير ما ذكر (حلقي عين) نحو: لِهَثَ. يَلْهَثُ، (أو لامٍ) نحو: نَطَحَ يَنْطَحُ «فَيَفْعَلُ» هذا هو القياس أَنْ يكون «يَفْعَلُ» بفتح العين. وقد يجيءُ بالضم نحو: قَعَدَ يَقْعُدُ، وبالكسر نحو: نَزَعَ يَنْزِعُ، وبالفتح والضم نحو: دَمَعَ يَدْمَعُ، ويَدْمُعُ، وبالفتح والكسر نحو: نَطَحَ، يَنْطَحُ ويَنْطِحُ.

قوله: (أو غير حلقي «فَيَفعِلُ» أو «يَفْعُلُ») نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وقَتَل يَقْتُلُ، وقوله: فَيَفْعِلُ أَو يَفْعُلُ ظاهره التخيير، وقد نصَّ بعض أصحابنا بأَنهّما جائزان سمعا للكلمة أَو لم يسمع إلاّ أَحدهما، فعلى هذا تقول: يَضْرُبُ بضم الراء. ويَقْتِلُ بكسر التاء. والمختار عندي أَنّه إنْ سُمِعَ الكسر فالكسر، ولا يجوز

---

(١) ربما كان الأصمعي لأن كتاب الوحوش أول من اشتهر به هو الأصمعي.

غيره، وإنْ سُمِعَ الضم فالضم ولا يجوز غيره فإنْ لم يسمع فيهما ضمًا ولا كسراً وجهلنا حاله فحينئذٍ يكون التخيير جائزاً، لأننا إذا ضممنا فيما كسر العربي، أو كسرنا فيما ضمَّ كنا قد تكلمنا بشيءٍ ثبت أَنَّ العربي تكلم بغيره بخلاف حالته إذا لم يرد عنه فيه ضم ولا كسر، فنقيس على الأكثر وقد كثُرا فيقع التخيير، وأَما أَنْ يعتبر القياس مع أَنَّ النص على خلافه فلا، وقد شذَّ من هذا شيءٌ فجاء على «يَفْعَلُ» بفتح العين وهو: قَنَطَ يَقْنَطُ، ورَكِنَ يَرْكَنُ[1].

قوله: (وفَعِلَ، مضارعُه «يَفْعَلُ») مثاله: عِلَمَ يَعْلَمُ، وجَهِلَ يَجْهَلُ، وقَضِمَ يَقْضَمُ فهذا هو القياس سواء أكان لازماً أم متعدياً. وقد جاء منه شيءٌ بكسر العين وجوباً في مضارع وَرِثَ، وَوَلِيَ، وَوَرِمَ، وَوَرِعَ، وَوَعِمَ، وَوَغِمَ، وَوَمِقَ، وَوَفِقَ، وَوَرِيَ. إلخ وجوازاً مع الفتح في مضارع: حَسِبَ، وَوَعِرَ، ووَحِدَ، ويَئِسَ، وَوَلِهَ، وَنَتِنَ ورَهِلَ، وشَذَّ منه أيضاً شيءٌ فجاءَ على «يَفْعُلُ» بضم العين، وهو: نَعِمَ يَنْعُمُ وفَضِلَ يَفْضُل، وحَظِر يَحْظُرُ، وَمِتَّ تَمُوتُ، عند من كسر الميم، ودُمتَّ تَدُومُ.

قوله: (و «فَعُلَ» يَفْعُلُ) نحو: ظَرُفَ يَظْرُفُ، وشَرُفَ يَشْرُفُ، ولم يشذ من هذا شيءٌ إلَّا لفظةٌ واحدة حكاها شيخنا أبو الحسن ابن أَبي الربيع[2]. وهي كُدتُ بضم الفاء في الماضي وفي المضارع «يَكادُ» على وزن «يَفْعَلُ» ولم يقل يكُودُ.

قوله: (والرباعي «فَعْلَلَ») يعني الرباعي المجرد. ويأتي على وزن «فَعْلَلَ» نحو: دَحْرَجَ، وقَرْطَسَ (ومضارعه «يُفَعْلِلُ») نحو: يُدَحْرِجُ، ويُقَرْطِسُ.

قوله: (ومزيده)، أي مزيد الفعل الثلاثي (ثلاثون بَناءً) قد ذكرها التصريفون في مبسوطاتهم قوله: (وأكثر ما يبلغ ستة)، أي وأكثر ما يبلغ الفعل ستة أَحرف نحو استخرجَ واغْدَودَنَ. ولا يكون سُداسياً إلاّ وأوله همزة وصل

---

(١) القياس في رَكنَ يركُن بضم الكاف قال سيبويه ٢/٢١٦، وقالوا: رَكِنَ يَرْكَنُ.

(٢) عبد الله بن أحمد الأشبيلي ولد سنة ٥٩٩هـ ومات سنة ٦٨٨هـ. انظر: بغية الوعاة ١٢٥/٢.

نحو ما مثل. وقد شذت لفظة سُداسية ليس أولها همزة وصل، حكاها الأزهري وهي جحْلَنجَع. قال الشاعر:

مِنْ طَخْيَـةٍ صَبِيـرُهَـا جَحْلَنْجَـعِ (١)

«الميزان الصرفي»

قوله: التمثيل، (تقابل الأصول بالفاء والعين واللام)، قصد أَنْ يبين وزن الكلمة قال: فنجعل في مقابلة الأصل الأول الفاءَ، وفي مقابلة الثاني العين، وفي مقابلة الثالث اللام، نحو: زَيْدٌ، مثاله «فَعْلٌ» وقُفْلٌ مثاله فُعْلٌ، وقِسْمٌ مثاله فِعْلٌ.

قوله: (فإِنْ لم تغن كررت اللام) أي فإن لم تغن الأصول كَرّرت لام الموزون بِهِ نحو: جَعْفَر، وزنه «فَعْلَلٌ» وسَفَرْجَل وزنه «فَعَلَّلٌ» وذهب الكوفيون إلى أن نهاية الأصول ثلاثةُ أحـرف، فجعلوا الجيم واللام من «سَفَـرْجَل» زائدتين. وجعلوا الراء من «جَعْفَر» زائدة، فمنهم من لا يزن ذلك، ومنهم من يزنه كوزننا ومنهم من يزنه ويصرح بالحرف الزائد على الثلاثة في المثال، فيقول: وزن جَعْفَر «فَعْلَر» ووزن سَفَرْجَل «فَعْلَجَل».

قوله: (ويعبر عن الزائد بلفظه) مثال ذلك إذا قيل لنا، ما وزن مُسْلِم؟ نقول: مُفْعِل فتأتي بالميم أولاً. وما وزن ضَوارِب؟ قلنا: فَوَاعِل، فنأتي بالواو والألف في المثال. وما وزن مَلَكُوت؟ قلنا: فَعَلُوت، ونأتي بالواو والتاء.

قوله: (وإلاّ المبدل من تاء الافتعال فيها)، أي فيعبر عن ذلك المبدل بالتاء نفسها، وإِنْ كان الزائد في الصورة إنما هو المبدل لا التاء مثال ذلك ازْدَجَر. وزنه افْتَعَلَ ولا تقول: وزنه إفْدَعَلَ، وكذلك اضطرب، لا نقول وزنه «إفْطَعَل» بل إفْتَعَلَ. وذلك قصد لبيان الزنة.

قوله: (وإلاّ المكرر للإلحاق فبالأصلي قبله)، أي وإلاّ الزائد الذي كرر

---

(١) هذا صدر بيت ذكره صاحب اللسان ٣٩/٩ وتمامه: لم يَحِضنها الجدولُ بالتَّنوُّعِ. وانظر التهذيب ٢٦٢/٣.

لأجل إلحاق كلمة بكلمة أخرى، فإنّك لا تكرره بلفظه، بل بلفظ الأصلي قبله، وسواء أفصل بينهما بزيادة أم لم يفصل، أو كان المكرر من حروف الزيادة أم لم يكن مثال ذلك إذا قيل لنا. ما وزن عَقَنْقَلُ؟ قلنا: فَعَلْعَلُ» لأنّ عَقَفَنْقَلاً يلحق بـ «جَحَنْفَل»[1] فالنون وإحدى القافين زائدتان، أبقيتَ النون بلفظها لأنّها زائدة وجعلت في مقابلة القاف الزائدة العين، ولم تزنها بلفظها. وقد فصل بين القافين النون الزائدة. ومثال ما لم يفصل بينهما زائد «جَلْبَبَ» فأحَد البائين زائد للإلحاق «فدحرج» ووزنه «فعلَلَ» ولا تزن المثال بلفظ الباء. وإن كانت زائدة. ومثال كون المكرر من حروف الزيادة «عَلَّمَ» لأنّ اللام من حروف الزيادة، ومثال كونها من غير حروف الزيادة «عَقَنْقَلُ» وَجَلْبَبَ، لأنّ القاف والباء ليسا من جنس حروف الزيادة.

قوله: **(وإنْ كان في الموزون قلب، قلبت الزنة)** مثال ذلك آدِرُ، وزنه أَعْفَلُ «لأنّ أصله» أَدْوُرُ، لأنّه جمعُ دار، ثم قلب فصار أأْدُر، ثم سهلت الهمزة فصار آدُر، فوزنه على هذا «أَعْفَلُ» ويعرف القلب بأحد أربعة أشياء: إمّا بقلة الاستعمال، كـ «آرام» الأصل «أَرْآم»، لأنّه أكثر هكذا مثلوا وليس عندي بصحيح إنّما عرفنا أنّ أرآماً هو الأصل وأنّ آراماً مقلوب عنه. بأَنّ أَرْآماً جمع رِئم فالهمزة على هذا عين الكلمة، فإذا جمعناه كان الجمع أَرْآماً، أي أَفْعَالاً، حتى تكون الهمزة عين الفعل في الجمع كما كانت العين في المفرد، وعلمنا قطعاً أنّ أَرْآماً مقلوب منه وأصله «أأْرام» أي أَعْفَال. مقلوب من أَفْعَال، وسهلنا الهمزة فقلنا: آرام.

الثاني: بأَمثلة اشتقاقهِ كـ «جاه» وأَصله من الوجه، فوزنه عَفْلٌ».

الثالث: بأصله نحو: ناءَ يَنُوءُ. فإنّه مشتق من النأي وهو المصدر فوزنه «فَلَعَ».

الرابع: بصحته كـ أَيِسَ» فإنّه يقال: يَئِسَ وَأَيِسَ. مقلوب منه. ولو كان أصلاً لقيل: أَأَسَ، لأنّ العين إذا تحركت وهيَ ياء وانفتح ما قبلها انقلبَتْ أَلفاً، فلما صحت علم أنّه حكم لها بحكم الفاء في الصحة.

---

(١) الجَحَنْفَل: الغليظ، أو الغليظ الشفتين.

«حروف الزيادة»

قوله: (الزيادة، حروفها «أهوى تلمسان») تلمسان، مدينة بالمغرب. ومعنى أَهوى أُحبُّ وقد جمعها الناس / جموعاً كثيرة نحو: هويتُ السِمَانَ، [٤٦/ب] واليوم تنساه، وأَمان وتسهيل وليس معنى زيادة هذه الحروف أنها حيث وجدت كانت زائدة. بل إذا زِيد شيءٌ فإنما يكون منها. ثُمَّ أَنّه لا يزاد شيءٌ منها إلا لمعنى كحروف المضارعة أو الالحاق كواو «كوثر» أو لمد كـ «قضيب» أو لبيان حركة كـ «سُلطانيهْ»، أَو لعوض نحو: زَنَادقة أو لإمكان نحو همزة الوصل. أو لتكثير الكلمة نحو نون كَنْهَبَلُ(١).

قوله: (فالهمزة أول زائدة بعدها ثلاثة أُصول)، حكم على الهمزة أَنهّا زائدة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أصول نحو: أَفْكَل(٢) وأَيْدَع(٣)، وإنّما حكمنا على الهمزة بالزيادة لأنّ كُلَّ ما عرف اشتقاقه من ذلك فهمزته زائدة نحو: أَحْمر، وأَصْفَر، وأَخْضَر وغير ذلك. ويدخل تحت ما ذكرنا بعد الهمزة أربعة أُصول، لأنّ ذلك بعدها ثلاثة أُصول قطعاً. فالهمزة زائدة نحو: اصطبل، وإبراهيم، همزته أَصل، ولو صغرته لقلت أُبَيريه، ونقل المهاباذي(٤) عن البغداديين أَنهم حملوه على زيادتها فحذفوها وخلطوا في تصغيره فتارة قالوا: أُبيريه. وتارة قالوا: بُريهم، وبُريهيم وغلطوا فيه.

قوله: (أو أحدها محتمل)، أَي واحد الثلاثة محتمل. فإعادة الضمير على الثلاثة لا يفيد كونها أُصولاً إذْ هو محال أَنْ تقول: أَوْ أَحد الثلاثة الأَصُول محتمل، لأنّ ما كان أَصلاً لا يكون محتملاً، وذلك نحو: إبين وإشفى فنحكم(٥) على همزته بالزيادة.

---

(١) الكَنْهَبَل: بفتح الباء وضمها: شجر عظام، والنون فيه زائدة.

(٢) الأفكل: الجماعة من الناس.

(٣) أيدع: الزعفران، أو صبغ أحمر.

(٤) أحمد بن عبد الله الضرير اللغوي تلميذ الجرجاني مات سنة ٥٠٠هـ. انظر: هدية العارفين ١/٨١.

(٥) في «ب» فتقضي.

وقوله: محتمل، أي محتمل الزيادة والأصالة، فإنْ كان مقطوعاً بأصالته فقد تقدم حكمه وأنّ الهمزة زائدة، وإنْ كان مقطوعاً بزيادته كانت الهمزة أصلاً ضرورة نحو آخذ وآمر. فالألف زائدة مقطوع بزيادتها، والهمزة أصل، لأنّه مشتق من الأخذ والأمر.

قوله: (**إلاّ إنْ قام دليل على الأصالة**)، يعني فتكون الهمزة أصلاً، والذي جاء من ذلك ألفاظ قليلة وهي إيطِلُ. لقولهم في معناه إطِلٌ: فيحذفون الياء ويثبتون الهمزة وأَرْطَى لقولهم: أَديمٌ مأروط، وقد حُكي أديمٌ مَرْطيٌّ، فعلى هذا تكون الهمزة زائدة، وإمَّعَة لأنّ «فِعَّلَةٌ» في الصفات موجود لا «إفْعَلَةٌ» وأَيْصَرٌ، لقولهم في معناه إصارٌ، بحذف الياء وإثبات الهمزة، وأولَقُ همزته أصلٌ لقولهم: أُلِقَ الرجلُ فهو مَألُوق. وبعض العرب يقول: وَلَقَ وَلْقاً فهو مَولوقٌ فعلى هذا همزته زائدة.

قوله: (**وغير أول أصلية**) حكم عليها بأنّها إذا وقعت غير أول الكلمة فإنها تكون أصلاً لأنّ ما عرف اشتقاقه أو تصريفه من ذلك فالهمزة فيه أصلية.

قوله: (**إلاّ إنْ قام دليل على الزيادة**)، يعني فتكون زائدة. وذلك في ألفاظ قليلة وهي: شأْمَلٌ، وشَمْأَلٌ. لقولهم: شَمِلْت الريح، وجُرَائض[1] وحُـطَائِط[2]، والنّئـدُلانُ[3] وضَهْيـاءُ[4]، ورِئْبَـال[5] ، وغِـرْقِيءُ[6] واحْبِنْطَاءُ[7].

قوله: (**والميم كالهمزة**)، يعني في التقسيم، وأكثر الأحكام، فتقول: الميم إنْ وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أُصول فهي زائدة نحو: مَضْرَب ومَقْتَل، إلاّ إنْ قام دليل على الأصالة نحو: مُغْفُورٌ لثبوتها في تصريفه. قالوا: تَمَغْفَر، أي

---

(١) جُرَائض: البعير الضخم.

(٢) حُطائط: الشيء الصغير المحطوط.

(٣) النئدُلان: الكابوس.

(٤) ضهياء: المرأة التي لا تحيض.

(٥) رئبال: من أسماء الأسد.

(٦) الغِرقِيءُ: القِشرة.

(٧) احبِنْطاء: العظيم البطن.

جمعوا المغفور نحو: مُغْرود (*) لثبوت فُعْلُولٍ دون مَفْعُولٍ، ومَرَاجِل لثبوتها في تصريفه. قالوا: الممرْجَلُ. وإنْ وقعت أولاً فلها أربعة أُصول. فالميم أصل إلاّ في الأفعال والأسماء الجارية عليها، وإنْ وقعت / أولاً وبعدها أصلان، وثالث [٤٧/أ] محتمل قَضِيَ عليها بالزيادة، لأنّ ما عرف اشتقاقه من ذلك فهي فيه زائدة نحو: مِذْرَى ولا تحفظ أَصلية إلاّ في أَلفاظ قليلة وهي: مِعْزى لقولهم في معناه مِعز ومَاعِز، ومَعَدّ لقولهم: تَمَعْدَد[١] الرجلُ. ويحتمل أَنْ تكون في هذا زائدة.. وقد وَجِدَ «تَمَفْعَلَ» نحو: تَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، ومَأْجَجَ. ومَهْدَد لوجوب فكهما. ولو كانت زائدة لقيل: مَهدّ، ومَأْجّ، ومَنْجنيق لقولهم في الجمع مَجَانِيقَ، ومَنْجَنُون لقولهم: مَنَاجِينُ، فَأَمَّا مَجَنٌّ وهو الترس فعند سيبويه[٢] فيه قولان: أَحدهما أَنّه «فِعَلٌ» كَخِدَبٍّ. فالميم أَصلية، والثاني: أَنّه «مِفْعَلٌ» فالميم زائدة. وسأل بعضهم التُوزِّي[٣]. فقال: أَخطأ صاحبكم، يعني سيبويه في قوله: إنّ ميم مَجَنٍّ أَصلية وهل هو إلا من الجُنّة؟ فقال: ليس بخطأ، إنّ العرب تقول: مُجَنَ الشيءُ إذا صَلُبَ فمِجَنٌّ منه. وأَما مِرْ عِزَاءُ بالمد فيظهر أَنّ الميم أَصلية، لأنّه قد جاء «فِعْلِلاءُ» كـ«طِرْ مِسَاءَ» وينبغي أَنْ يعتد فيها أَنهّا زائدة لقولهم في معناه مِرْعِزّى بالتشديد والقصر، وإنّما قلنا إنهّا في هذا زائدة. لأنّ «فِعْلِلّى» ليس موجوداً في كلامهم. وإن وقعت أولاً وبعدها حرفان أَصلان وثالث مقطوع بزيادته فالميم أَصل نحو: ماسح ومالك. فإنْ وقعت غير أول فهي أَصل، لأنّ ما عرف اشتقاقه من ذلك فهي فيه أَصل نحو: كريم، وشامل. ولا توجد زائدة إلاّ في أَلفاظ قليلة. وهي: جَذْعَمَة من الجَذعة، وسُتُهم[٤] وزُرْقُم[٥]، وفُسْحُم[٦]،

(١) تمعدد: خطب وكبّر وتكلم بكلام مَعَدّ. أنظر المنصف ٣/ ٢٠.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٣٠.

(٣) عبد الله بن محمد بن هارون، قرأ على الجرمي كتاب سيبويه، مات سنة ٢٣٣هـ. انظر: أخبار النحويين ٨٥.

(٤) سُتهم: الكبير الأست.

(٥) زُرقم: شديد الزرقة.

(٦) فُسحم: الواسع.

(*) مُغرود ـ بضم الميم ـ الكمأة.

وحِلْكِمٌ[١]، وخِضْـرِمٌ[٢]، ودِرْدِمٌ[٣]، ودِلْقِمٌ [٤] ودِقْعم[٥] وضِـرْزِمٌ [٦]، وخَذْلَمَ [٧]، وشَدْقَم [٨]، وشَجْعَمٌ [٩]. واشتقاق هذه الألفاظ بَيِّنٌ، وزيدت الميم أيضا في أنتما، وأنتم، وقمتـما، وقُمتُم، وضربكما، وضربكم. وهما، وهم، وفي تمسكن وتمَدْرَع، وتمَنْدِلَ، وتمَنْـطَقَ، وتمَسْلَمَ، وتمَوْلَى، ومـرحبَك اللَّهُ ومسهلك. وقد حكي: مْخَرِقَ ونمخـرق. وفي ميم هِرْمَاس[١٠]، ودُلاَمِصُ[١١]، وضُبَارِمُ[١٢]، وحُلْقُوم، وبلعُوم، وسَرْطَم[١٣]، وصَلْقَم[١٤]، ودَخْشَمٌ[١٥]، وجَلْهَمةٌ[١٦] خلاف.

قوله: **(والهاء تزاد لبيان الحركة)** وذلك نحو: قِهْ، وشِهْ. وزعم المبرد أنها لا تزاد في غير ذلك والصحيح مجيئها زائدة في غير ذلك. قالوا: أهراق،

---

(١) حلكم: الشديد السواد.
(٢) خِضرِم: كثير الماء.
(٣) دردم: الناقة المسنة.
(٤) دِلِقم: دويبة.
(٥) ودِقعم: التراب.
(٦) ضِرزِم: البخيل.
(٧) خِذلم: السريع.
(٨) شِدقم: الواسع الشدق.
(٩) شجـعَم: الطويل من الأُسد.
(١٠) هِرْماس: من أسماء الأسد.
(١١) دُلامص: امرأة دلامص، براقة.
(١٢) ضارم: الفخم الشديد الخلق من الأُسد.
(١٣) سرَطَم: الطويل. والبلعلوم لسعته.
(١٤) صَلْقم: بفتح الصاد وكسرها: الضخم من الابل.
(١٥) دخشم: القصير.
(١٦) جَلْهَمَة: جانب الوادي. وجَلْهَمَة اسم رجل.

وأهداح، وهُبْلَعٌ[١]، وأُمهـة، وسَلْهَب[٢]، وهِجْـرَعٌ[٣]، وهِـرْكَـولَـةٌ[٤]، وهِلْقَم[٥]، وفي جميعها خلاف.

قوله: **(والواو والياء والألف تزاد ومعها ثلاثةُ أُصول فصاعداً)** مثال زيادة الواو ومعها ثلاثة أُصول: جوهر، وضَرُوب.

ومثال زيادتها ومعها أكثر من ثلاثة أُصول. زنبُور، وقَمَحْدُودة[٦]، وقد شَذَّ من ذلك شيءٌ وهو وَرَنْتَلٌ[٧]، الواو فيه أَصلية، ووزن الكلمة «فَعَنْلَلٌ» وليست بزائدة، لأنَ الواو لا تزاد أولاً.

ومثال زيادة الألف ومعها ثلاثة أصول: ضاربٌ، وقائلٌ، وشَمْلَال.

ومثال زيادتها ومعها أكثر من ثلاثة أُصول: دَراهم، وخَزْعالٌ[٨].

ومثال زيادة الياء ومعها ثلاثة أُصول، صَيْرَف، وضَيْغم، وقَضِيبٌ.

ومثال زيادتها ومعها أكثر من ثلاثة أُصول: قِنْديلٌ وسُلَحْفِية[٩]، وقد شَذَّ من ذلك شيءٌ جاءت الياء فيه أصلاً. وذلك يَسْتَعُور[١٠] وهي شجرة. وقيل: الداهية، وهو على وزن عَضْرَفُوط[١١].

---

(١) هُبْلع: الذئب.
(٢) سَلهب: من الرجال الطويل.
(٣) هِجرع: الأحمق.
(٤) هركولة: الحسنة الجسم.
(٥) هِلقم: الواسع الشدقين.
(٦) قمحدودة: وهب فأس الرأس المشرفة على النُقرة.
(٧) ورَنتَلٌ: الشر والأمر العظيم.
(٨) خَزْعال: ناقة خَزْعال أي ظلع، وخزعل في مشيته أي عرج.
(٩) سُلُحفية: الأنثى من الغيالم.
(١٠) مثل ابن السراج في الموجز ١٤٥ لهذا المثال بـ«يستعور» وقال: هو الباطل ونقل ابن جني عن أبي عمرو في المنصف ٣/٣٤ بأنه شجر.
(١١) العضرفوط: ذكر الغَطاء. انظر المنصف ١٢/٣.

قوله: (أو معها ثلاثة، أحدها محتمل)، أي ومع الواو أو الياء أو الألف ثلاثة أحرفٍ / أحد تلك الثلاثة محتمل، فإنها تكون زائدة. وتقضي على الذي [٤٧/ب] كان محتملاً بالأصالة نحو: مِعْزى الألف زائدة إلاّ أنْ يقوم دليل على أنّ الألف منقلبة عن أصل، فتكون الألف أصلاً نحو: قَطَوْطَى [١]. ونحو: يَرْمُع، الياء زائدة والميم أصلية إلاّ إنْ قام دليل على أصالة الياء نحو يَأْجَجُ. ونحو: عَثَوْثَلٌ [٢] الواو زائدة واللام أصلية إلاّ إنْ قام دليل على أصالة الواو كـ «عزْويت» [٣].

قوله: (غير ميم وهمزة، أو ليِّـنٍ)، يريد أنَّ ذلك المحتمل الأصالة والزيادة الذي هو أحد الثلاثة اللاتي مع الألف أو الواو أو الياء لا يكون ميمًا ولا همزةً أول الكلمة، لأنَّه إنْ كان ميمًا أو همزة أول الكلمة تعينت الواو أو الياء أو الألف للأصالة، وحُكم على الميم والهمزة بالزيادة، ومثال ذلك: أَفْعَىً، ومُوْسَى. الألف فيهما أصل والهمزة والميم زائدتان، ونحو: أَيْدَعُ، ومِيْرَاثٌ، الياء فيهما أَصلٌ والهمزة والميم زائدتانِ، ونحو: الأَوْتَكَى [٤]، ومُوْقِنٍ، الواو فيها أَصلٌ والميم والهمزة زائدتان. إلاّ إنْ قام دليل على أصالة الميم والهمزة، وزيادة الياء أو الألف. أو الواو فيصار إلى ذلك نحو: أَرْطَى في لغة من قال: أديمٌ مأْرُوط ونحو: أيصَرٍ لقولهم في معناه: إصار، ونحو: أولق في أحد الوجهين [٥].

قوله: (التاء لمضارعه) نحو: تَقدَّم (وفي مطاوعة) نحو: كسرتُه فتكَسَّر، وَدَحْرَجتُه فَتَدحْرجَ وكذلك اسم الفاعل منه والمفعول، والمضارع والأمر، (وتَفَاعَل) نحو: تَغَافَل، (وافْتِعَال) نحو: إكتِسَابٍ، (واستفعال) نحو:

---

(١) قطوطي: مقاربة الخطو.

(٢) عثوثل: الكثير اللحم، الرخو.

(٣) عزويت: القصير.

(٤) الأوتكى: التمر الشهريز أو ضرب من التمر.

(٥) الوجه الثاني: أُلِقَ، الهمزة منقلبة عن واو. انظر: المنصف ١/١١٤.

استِخْرَاج، (وأَنْتَ وفروعهنَّ)، يعني فروع تفاعلٍ وافتعالٍ واستفعالٍ وأَنْتَ، نحو: تفاعَل يَتَفَاعَلُ، مُتَفَاعِلٌ، مُتَفَاعَلٌ، تَفَاعُلٌ، وكذلك، افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ، مُفْتَعِلٌ وكذلك اسْتَفْعَلَ، يَسْتَفْعِلُ، مُسْتَفْعِلٌ، مُسْتَفْعَلٌ، استِفْعَالٌ، وكذلك، أَنْتَ، أَنْتُمَا، أَنْتُم، أَنْتُنَّ.

قوله: (ولتأنيث ساكنةً) نحو: خَرَجَتْ، (ومتحركةً) نحو: خارجةٌ، ولاتَ، وقد جاءتْ زائدةً أيضاً في ثالث، وَتُدْرأُ، وتُرْتَبُ، وتُجْفَافُ، وتِمْساح، وتِمْرَادُ، وتقْوَالةٌ، وتَعْضُوضٌ وتِمْثَالٌ، وتِبْيَانٌ، وتِلْقَاءٌ، وَتِهْوَاءٌ[1]، وتَضْرَابٌ، وسَنْبَتَةٌ[2]، وَرَغَبُوتٌ، وَرَهَبُوتٌ، وَمَلَكُوتٌ، وجَبَرُوتٌ، ورَحَمُوت، وتَرَبُوتٌ[3]، وسُبْرُوتٌ[4]، وتُؤْتور، وعِفْرِيتٌ، وعِزْوِيتٌ[5]، وعَنْكَبُوتٌ.

قوله: (السين في الاسْتِفْعَال وفروعه)، أَمّا فروعه فاستفعَل يَسْتَفْعِل مُسْتَفْعِلٌ، مُسْتَفْعَلٌ، اسْتِفْعَالٌ.

قوله: (وفي الوقف بعد كاف المؤنث في لغة) أَكْرَمْتِكِسْ، ومررتُ بكِسْ، وبعض العرب يزيد الشين فيقول: أَكْرَمتكِشْ، وهو شاذ، ولمدع أَنْ يدعَي زيادتها في ضُغْبُوس[6] كقولهم في الاشتقاق: صنغبت المرأةُ إذا شبهت الضَّغَابيس، وفي قَدْموس لقولهم في معناه قديم.

قوله: (النون لمضارعةٍ) نحو: نخرجُ. (وفي انْفعَال وفروعه) نحو: انْفَعَل، يَنْفَعِلُ، انْفَعِلْ، مُنْفَعِلٌ، مُنْفَعَلٌ، (وتثنية) نحو: الزيدانِ، (وجمع مسلم مذكر) نحو الزيدينَ (وعلامة الرفع) نحو: يقومان، (ولتأكيد)، هَلْ تَخْرُجَنَّ، (ووقاية) نحو: ضَرَبني، (وآخراً بعد ألف زائدة قبلها أكثر من

---

(١) تهواء: التهواء من الليل. الهزيع: والقسم منه.
(٢) السنبتة: الحقبة من الدهر.
(٣) التربوت: الناقة الخيار، الفارهة.
(٤) السُبْروت: الشيء القليل، والغلام الأسود.
(٥) عزويت: الداهية أو موضع.
(٦) الضُّغبوس: نبات.

حرفين) نحو: سَكْرَانُ، لأنّه إذا كان قبلها حرفانِ خاصة حكم على النون بالأصالة نحو: بيان، وسِنَان.

قوله: (لا من باب حَنْحان)، لأنّ النون إذْ ذاك أَصلية، لأنّ جعلها زائدة يجعل الكلمة من باب سَلِسَ، وقَلِقَ، وهو قليل جداً، وجعلها أَصليةً يجعلها في الباب الواسع وهو باب الرباعي المضعف نحو: صلصلتُ وزلزلتُ/. [٤٨/أ]

قوله: (وثالثةً ساكنة ظاهرة في خماسي) وذلك نحو جَحَنْفَلٌ[١]، جَرَنْفَسُ[٢]، واحترز بقوله: ظاهرة من نحو: عَجَنّسٌ[٣] فإنّه لم يعهد زيادتها إلاّ وهي غير مدغمة، واحترز بقوله في خماسي من نحو: تُلنَّة. فإنّه فُعلّة، فنونه أصيلة.

«باب النقص ــ الإدغام»

قوله: (النقص، ادغام وحذف، الإدغام) تقدم حَدُّهُ، وتسمية الحذف نقصاً ظاهر. وأما تسمية الإدغام نقصاً فإنْ كان من قبيل إدغام المتحرك في المتحرك فظاهر أيضاً، لأنّك لا تدغم حتى تسكن الأول، وتسكينه نقص لحركته. وأمّا إنْ كان من قبيل ادغام الساكن في المتحرك فليس تسميته نقصاً بظاهر لأنّه لم ينقص منه شيء. لكنّه لما كان من الادغام ما لا يصح إلاّ بعد ابدال الحرف المدغم حرفاً من جنس المدغم فيه سماه نقصاً إذْ زال الحرف بعينه وخلفه حرفٌ آخرُ.

قوله: (ويجب في متقاربين واو وياء سكن سابقهما، وتقلب ياء) أَي وتقلب الواو ياء مثال ما سكنت فيه الواو وهي سابقة طوى طيّاً، وَلَوى لَيّاً، أَصلهما طَوْياً، ولَوْياً، ومثاله ما سكنت فيه الياء وهي سابقة، مَيّت وشَقيّ أصلهما مَيْوِتٌ وشَقْيُوٌ. وأطلق ها هنا أَنَّ الواو والياء متى سكن سابقهما فيجب

(١) حَجَنْفل: العظيم الشفة.

(٢) جَرَنفس: العظيم من الرجال.

(٣) عَجَنّس: الجمل الشديد الفخم.

الإدغام. وليس على إطلاقه. فإنَّ مثل: سوير وديوان. لا يدغمان أَصلاً. وكذلك أَطلق أَنَّ الواو تقلب ياءً. وينبغي أَنْ يقيد بأَنْ لا يكون إسمًا على وزن «فَعْلى» فإنَّ الياء تغلب فيه واواً نحو: العَوّى، أصله العَوْيا واشتقاقها من عَوَيْتُ وإنَّما لم يدغم في «سُوَير» لالتباس «فَوْعَل» بِفَعّل» ولا ديوان لعروض الياء إذْ أَصلها الواو.

قوله: **(في بناء يبين التقارب)**، أي يجب الإدغام في صيغة تبين هي تقارب الحرفين، ولا يتوهم أنه من إدغام المثلين. مثال ذلك: أمّحى، أصله انمحى «انْفَعَل» مبني من المحوّ. فهذه الصيغة تبين أَنَّ الحرف نون، ولا جائز أَنْ يكون ميمًا، لأنَّ وزنه إذْ ذاك يكون «افَّعَل» وافَّعَل بناءٌ معدوم في كلامهم.

قوله: **(ويجوز مما أحدهما)** أي أَحد المتقاربين **(تاء «تفاعل» أَوْ تَفَعّلَ أَو افْتَعَلَ)** مثال ذلك، تَداراً، وتَطَيَّرَ، واخْتَصمَ، فتقلب التاء في «تَفَاعَل» وتَفعَّل من جنس ما بعدها وتدغمها فيه فتسكن لأجل الإدغام فتأتي بهذه للوصل فتقول: ادّاراَ، واطّيرّ وأَما «افتعلَ» فتدغم التاء فيقتضي تحريك ما قبلها لئلا يجتمع ساكنان فتحذف همزة الوصل لأنَّ المعنى الذي جيء بها من أجله قد زال. وإنْ شئت فتحت الفاء والعين أو كسرتها أو كسرت الفاء وفتحت العين فتقول: خَصَّمَ، وخِصِّمَ، وخِصَّمَ في «اختصم».

قوله: **(وفي مثلين اعتلا)** نحو: حَييَ، وعَيِيَ فيجوز حَيَّ، وعَيَّ.

قوله: **(وتحرك الثاني)** من «حييتُ» فلا يجوز فيه الإدغام و **(لغير إعراب)** تحذر من نحو: لن يحيي فلا يقال: لن يحيَّ بالإدغام.

قوله: **(متطرفاً أو غيره)** أَي متطرفاً كان الثاني المتحرك أو غير متطرف، فالمتطرف حييَّ، وغير المتطرف إمَّا **(قبل ألف ممدودة)** نحو: أَعيياء وأَحيياء، **(وإمَّا قبل أَلف ونون زائدتين)** نحو أَنْ تبنى من «حَييتُ» مثل «مُفْعَلان» نحو: مُحُييان. **(وإمَّا قبل تاء تأنيث لحقت بياء جمع)** نحو: أَحْيِيَةٍ وأَعْيِيَةٍ فيجوز الإدغام فتقول أَحِيّاء ومِحيّان وأَحيَّةٌ.

قوله: **(ويجب إنْ لحقت مفرداً عوضاً من محذوف)** مثال ذلك تَحِيَّةٌ،

أَصله: تَحَية على وزن «تَفْعِيلةٍ» فالتاء لحقت الاسمِ المفرد وهي عوض من تاء «تفعيل» نحو: تكريم وتكرُمَهُ. وزعم المازني[1] أَنَّ ادغام «تَحِيَّة» جائز، فأجاز الإِظهار فيقول: تَحِيِيَةٌ قياساً على أَحْيِيَةٍ.

قوله: (فإِنْ صحا) أَيْ فإِنْ صَحَّ المثلان (وسكن الثاني ولم يتحرك في حال ما) نحو: رَدْدَتُ ورَدَدْنَ. فهذا لم يتحرك في نحو هذين. فإِنْ كان الساكن لا يحرك في حال فلا يدغمه أَحد أجمعواعلى فك «أَشدد بحمرة زيدٍ» في التعجب، لأنَّه لا تلحقه الضمائر فلا يحرك في حال.

قوله: (فأَدغم بعض البكريين) يعني بعض بني بكر بن وائل فيقولون: رَدّتُ، وَرَدّنَ في رَدَدْتُ وَرَددْنَ.

قوله: (أو تحرك، فغير الحجازيين) يعني أَنَّه إذا تحرك في حال ما فالمجازيون لا يدغمون. « فيقولون: إِنْ تَرْدِدْ أَردُدْ، ولا تشاقِق، وغيرهم من العرب يدغم فيقول: إِنْ تُردَّ أَرُدَّ ولا تَشاق. ويقولون: رِدَّ، وفِرَّ، وغِضَّ، وسمع الكسائي من عبد القيس، ارُدَّ، وافِرّ واغِضَّ بهمزة الوصل والإِدغام.

قوله: (أَو تحرك) معطوف على قوله، وسكن الثاني، أَي إن كانا صحيحين والثاني متحرك (في فَعْل) نحو: رَدَّ، واحمارَّ، أصلهما رَدَدَ، واحمارَرَ.

قوله: (وليس أحدهما أول كلمة(نحو: تتذكَّرَ فلا إدغام، بل تظهر أَو تحذف ثاني المثلثين فتقول تذكَّرُ، (ولا تاء «افْتَعَل») نحو: اقْتَتَلَ، فإِنَّه لا يجب الإِدغام، بل يجوز. وحكمه كحكم اختصم إذا ادغم.

قوله: فالتاء لحقت الاسم المفرد وهي عوض من تاء «تَفْعِيل» نحو: تكريم وتَكْرُمة، ونقصه أَيضاً من شروط وجوب الإِدغام في الفصل، أَنْ لا يكون ملحقاً، فإِنَّه لا يجوز الإِدغام نحو: جَلْبَبَ، واسْحَنكَكَ، وقد شَذَّ أَيضاً مما اجتمعت فيه الشروط فجاء مفكوكاً أُليفاظُ قالوا: ضَبِبَ[2] المكانُ،

---

(١) انظر: المنصف ٢/١٩٦.

(٢) ضَنبِبَ: كثير الضَّبُّ فيه.

وأَلِل(1) السقَاءُ، ولَحِحَتْ(2) عينُه، وصَكِك(3) الفرسُ. وقَطِطَ(4) الشعْرُ وكلُّها على وزن «فَعِلَ».

قوله: **(أو في اسم)** معطوف على قوله «فِعْلٍ» **(فالثلاثي الساكن الأول)** نحو: رَدٌّ، وَوَدٌّ، ولا يجوز فكه إلاّ في الضرورة، فتقول: رَدَدٌ، **(والمتحرك الأول عَلَىَ فَعِلٍ «وفَعُلٍ»)** نحو: طَبٌّ وصَبٌّ وضَبب وشذ قولهم: رجلٌ ضَنِفِفُ(5) الحال والقياس إدغامه. وقد سُمِعَ مدغمًا. وزعم ابن كيسان أَنَّ ما كان على وزن «فَعِلٍ» أو فَعُلٍ» لا يدغم، ومذهب الجمهور الإدغام لما ذكرنا، فلو بنيت من الردِّ مثل سَبُعُ قلت رَدٌّ، أَصله، رَدُدٌ. ولا يحفظ «فَعُلٌ» مضعفاً في كلامهم مفكوكاً فأمّا أَنّ يقول: إنّه معدوم في كلامهم. أو يقول: إنّه لزمه الإدغام. والأوْلى هذا، لأنَّ الغالب على المضعف أن يجيء عليه الصحيح من الأوزان. فإنْ كان الثلاثي على غير هذين الوزنين. فالإظهار نحو: سُرَرٍ، ودُرَرٍ، وظَلَلٍ، وشَرَرٍ. فأمّا قولهم: قَصُّ الشاة وقَصَصها، فليس من فك الإدغام. بل هما لغتان فتح العين وسكونها، كشَعَرٍ وشَعْرٍ.

قوله: **(أو أزيد فيدغم وجوباً)** مثال الاسم الزائد على ثلاثة أحرف، مَفَرٌّ، ورَادٌّ ومُحْمَرٌّ، أَصلها: مَفْرَرٌ، وَرَادِدٌ، ومُحْمَرِرٌ. وهذا ما لم يكن الأول من المثلين مدغمًا فيه نحو: مُوْدَّدٍ. أو ملحقاً نحو: قَرْدَدٌ. فلا إدغام البتة. أو يكون أحد المثلين التاء من إسم جارٍ عَلَىَ تَفَاعَلَ، نحو: تَتَابَع. أو على «افْتَعَل» نحو اقْتَتَل فيجوز فيهما الإدغام والفك. وأمّا مُحْبَبٌ وشَمْلَلٌ فشاذ، والأجْلَلُ وأَظْلَلُ فضرورة.

---

(1) أَلِلَ: إذا تغيرت رائحته.
(2) لححت العين: إذا التصقت بالرمض.
(3) صكك: الفرس إذا اصطك عرقوباه.
(4) قَطِطَ: الشعر إذا اشتدت جعودته.
(5) ضَنفف القوم: من شدة العيش.

قوله: (**وأحدهما تاء «افْتَعَلَ»**) نحـو: اقْتَتَلَ، تقـدم أَنَّه يجـوز فكه وإدغامه، وأَنَّ حكمه كحكم اخْتَصَم.

قوله: (**أو أول كلمة والثاني أصلِّي فجوازاً**) مثاله: تَتَابَع، يجوز إظهاره وإدغامه، فتقول أتّابع، وتجتلب له همزة / الوصل. وإنما قال: والثاني أصليٌّ [٤٩/ب] ليحترز من ما الثاني فيه زائد نحو، تتذكر، فإنّه قد سبق أَنَّه لا يجوز إدغامه، بل يجوز االإظهار والحذف، فتقول تَذكَّرَ.

«الحــذف»

قوله: (**الحذف، يطرد في حروف العلة**) جاء الحذف غير مطرد في غير حروف العلة فحذفت الهمزة في «الله» على أحد الأقوال، وفي «الناس» على أحد القولين. وفي «خُذْ، وكُلْ ومُرْ» في الأفصح. وفي «سَـلْ» فصيحاً، وفي: «يا بافلانٍ» ولا بَالكَ وفي مضارع «رأي» في الأشهـر، وفي «سَوايـة» أصله «سَوَائية» كَرَفَاهية وفي بُرَآءَ. أصله بُرَأْاءُ. وفي أَشياءَ عند من يقول أَصلها أُشْيئاءُ[1].

وحذفت الهاء من شَفَةٍ ومن غِضَةٍ في إحدى اللغتين. ومن فَمٍ وشاةٍ واستٍ، وسَنَةٍ في أَحد القولين، وحذفت النون من مُذْ ومن دَدٍ، ومن فُلٍ في أَحد القولين، ومن أَنْ وإنْ. وحذفت الباء من رُبَ، والحاء من حَرِحٍ، والخاء من بَخٍ، والفاء من أُفٍّ وسوف والطاء من قَطَ. والتاء من سَهٍ. وجَاء غير مطرد في حروف العلة حذف الألف في أم واللّهِ، ومن المقصور في الوقف في الشعر، ومن لهفَ في الشعـر، وزعم المازني في قـوله تعـالى ﴿يا أَبتِ﴾ أَنَّه أراد: يا أَبتاه[2].

---

(١) انظر: المنصف ٢/١١.

(٢) من سورة يوسف: ٤، قرأ عاصم بكسر التاء وكذلك نافع وحمزة والكسائي. وبفتح التاء قراءة الأعرج وابن عامر. انظر: إعراب القرآن لابن النحاس ٢/١٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٢.

وحذف الواو «لاماً» في غـدٍ، وحَمٍ، وأَبٍ، وأَخٍ، وهَنٍ، وابن واسم عندنا، وكُرةٍ وقلة، وثُبةٍ، وبُرَةٍ وظُبَةٍ ومن «دَمٍ» في اللغة القلِّيلة، وفاءً في: جِهَةٍ وَلِدَة وحذف الياء من يَدٍ. ومائةٍ ومن دَمٍ في أَشهر اللغتين. ومن اثنين، فهذه جملة ما حذف على غير قياس من حروف العلة وغيرها، ولا يدل قول المصنف: الحذف مطرد في حروف العلة إنّه حيثما وجد حرف من حروف العلة محذوفاً فإنَّك تقيس عليه، بل إنّما تقيس على ما ذكر أنّك تقيس عليه.

قوله: **(وقد سبق حذفها في أَمَاكِنَ)** يعني أنّه تقدم حذفها في مواضع من هذه المقدمة كمثل ما ذكر في أول المقدمة، أَنَّ المضارع الذي آخره ياء أَو واو، أَو ألف ولم يرفع بالنون، فإن هذه الحروف تحذف عند الجازم. وكما ذكر حذف الياء والواو من «فَعُولَةٍ وفَعِيلَةٍ وفُعَيلة» بشروطها في النسب. وغير ذلك من المواضع، وما سبق ذكره فلا نُعيده ها هنا.

قوله: **(وتحذف الألف إذا جامعت ساكناً)** نحو: قال الفتى اضرب زيداً، وَيَا مثناه في الندبة، وزيدٌ يخشى الناس، وغير ذلك.

قوله: غير ألف تثنية أو ألف قبل تاء جمع مثاله: الرَحَى. والحَصَى. فإذا ثنيت أو جمعت لم تحذق الألف بل تقلبها ياء فتقول: الرَحَيانِ والحَصَيانِ.

قوله: **(أَو اتصل بها تاء تأنيث أَو واو جمع)** مثاله: غَزَتْ، ورَمَتْ هند، والقَومُ عَزَوا وَرَموا.

وقوله: أَو اتصل بها معطوف على قوله: إذا جامعت ساكناً، لأنّها في مثل عَزَتْ وغَزَوا قد جامعت تاء التأنيث وواو الضمير، وهما ساكنان، إلّا أَنّه قد تعرض لهما الحركة فلا يرجع الألف وإنْ كانت إنّما حذفت لاجتماع الساكنين نحو: رَمَتِ المرأةُ، والقوم غزوا المشركين، وكذلك لو لحقت تاء التأنيث ألف الاثنين، فالأفصح أنْ تحذف الألف فتقول: الهندان رَمَتا، وغَزَتا، وبعض العرب يعتد بتحريك هذه التاء هنا فيقول: رَمَاتا. وعَزَاتَا.

قوله: **(أَو سكن ما بعدها لمتكلم أَو خطاب)** مثاله: قُلْتُ، وَبِعْتُ، وهذا أيضاً راجع إلى أنهّا جامعت ساكناً. وذلك أَنّ الأصل قَالَتُ / وبَاعَتُ، ثُمَّ

سكن آخر الفعل للضمير فصار قَالْتُ وبَاعْتُ فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقائهما، ثُمَّ حركت الفاء حركة تشعر بالعين المحذوفة فإنْ كان أَصلها الواو حركت بالضمة، وإنْ كان أصلها الياء حركت بالكسرة مناسبة، ولا تقول: إننا ضممنا عين الكلمة ثم نقلنا الضمة إلى الفاء، لأنَّ الفعل يصيُر إِذْ ذاكَ على وزن «فَعُل» و«فَعُلَ» لا يتعدى. وقد وجدناهم ضموا الفاء في المتعدي وغيره فدلَّ على أَنَّ الحركة ليست حركة نقل، وإذا ثبت ذلك في مثل قُلْتُ، ثبت ذلك في مثل «بِعْتُ» وأَنها حركة تدل على ماهية المحذوف، لا حركة نَقْلٍ.

قوله: **(ويحذف الواو والياء عينين في مصدر جاء على فعلٍ معتل)** مثال ذلك استبانة واستقامة، وإطالةً، وإبالةً، وإبانةً، الأصل، استبيانةً، واستقوامةً. وإطوالةً وإبيانة وهي مصادر لفعل معتلّ، لأنَّ أفعالها، استقام، وأَطالَ، وأَبانَ، والأصل استبيَنَ، واستقوم، وأطولَ، وأَبْيِنَ، وقد جاء التصحيح في شيء من أفعال هذا الباب ومصادره، قالوا: أَطْيَبَ، وأَجْوَدَ، وأغْيَلَتِ[1] المرأة، وأَطْوَلَ، واسْتَحوَذَ، والإغيال، والاستحواذ، وهذه عندنا شَوَاذُ. وقد قاس أبو زيد الأنصاري على ما سمع من ذلك فأجاز تصحيح ما كان من ذلك معتلاً.

قوله: **(وإذا جامعها واو الجمع)** مثاله، أَنتم تَغْزُونَ، وتَرْمُونَ أَصله، تغزُوْوْنَ وتَرْمِيُونَ.

قوله: **(أو ياء المخاطبة)** نحو: أَنْتِ [تَغْزين، وتَرْمِينَ، أَصله][2] تَغْزِوِيْنَ وتَرْمِيِيْن.

قوله: **(وتحذف الواو ساكنة بين حرف مضارعهُ مفتوح)**.. بين حرف مضارعهُ يشمل الياء وأخواتها. أَمّا حذفها مع الياء فلأجل الاستثقال نحو: يعدُ أصله يوعدُ، وأَما حذفها مع أَخواتِ الياء فحملاً على الياء نحو: أَعِدُ، وتَعِدُ،

---

(١) اغْيَلَتْ المرأة: الغيل اللبن الذي ترضعه المرأة، وأغيلت الغنم إذا نتجت مرتين.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

ونَعِدُ، وشرط أَنْ يكون مفتوحاً، لأنَّه إِنْ كان مضموماً لم تحذف نحو: يُوعِدُ لتقويتها بما يجانسها من الحركة. أو لأنَّ بينهما في الأصل حاجزاً، فكأنَّهما ما اجتمعا. لأنَّ الأصل يُأَوْعِدُ، وكذلك لو وقعت الواو الساكنة بين ياء مفتوحة وحرف مكسور. ولا تكون تلك الياء للمضارعة لم تحذف الواو، مثل إذا بنيت من الوَعدِ مثل يَقْطِين، فإنَّك تقول: يوعيدٌ وكذلك لو كان الواقع بين الياء المفتوحة والحرف المكسور ياء، وإن كانت الياء للمضارعة فإنَّ الياء لا تحذف، نحو: يَسِرَ، فهو يَيْسِرُ، قال علقمة:

لَوْ يَيسُرونَ بخيلٍ قَدْ يَسَرْتُ بها   وَكُلُّ ما يَسَرُ الأقوامُ مغرومُ[1]

وكذلك يَئِسَ يَيأس. وقد جاء حذف الياء في هذا الحرف إلحاقاً لها بالواو. قالوا: يَئِسَ ولا يقاس عليه.

قوله: **(وكسرة في اللفظ)** مثاله، يَعِدُ، وَيَزِنُ، فإِنْ كانت فتحة لم تحذف الواو نحو: وَجِلَ، يَوْجَلُ، وكذلك لو كانت ضمة إلاّ أَنَّ بني عامرٍ حذفتها بين الياء والضمة في مضارع وَجَدَ، قالوا: يَجُدُ بضم الجيم، وسائر العرب يقولون: يَجِدُ بالكسر وحذف الواو على القياس.

قوله: **(أو فتحة. قياسها الكسر)** مثاله، يَضَعُ وَيَسَعُ، أَصلهما: يَوْضَعُ وَيَوْسَعُ وإنَّما فتحت عينهما من أجل أن لامها حرف حَلْق، وأَمّا يَذَرُ فإنَّما فتح وإِنْ تكن عينه ولا لامه حرف حلق حملاً على يَدَعُ.

قوله: **(وفي مصدرهما والأمر منهما)**، أي مما كسر في اللفظ أو فتح، وقياسه الكسر نحو: عِدْ، وَزِنْ، وعِدَةٌ، وَزِنَةٍ، وَضَعْ، وَدَعْ، والضَعَة، والسَعَة.

قوله: **(ومحذوف الياء بعد كسرة إِنْ انضاف إليها ثلاث ياءات وجوباً)** مثاله عَلَوِيٌّ في النسبة إلى علي، أصله عَلِيِّيٌّ، فالياء الأولى ياء المد في «فَعيل»

---

(١) انظر: الديوان ١٣ طبعة لأبيك، والشعر والشعراء ٥٨، والمفضليات ٤٠٣، ومعاهد التنصيص ١/١٥٧، والبحر المحيط ٢/١٥٤، والخزانة ١/١٦٥.

والثانية لام الكلمة المنقلبة من الواو ياء. والثالثة والرابعة ياء النسب، فتحذف ياء المد فتبقى لام الكلمة متحركة وقبلها مفتوح فتقلب ألفاً فتصير مثل عَصَا فتقلب ألفه واواً فتصير عَلْوِيٌّ. وسواء أكانت الياء بعد كسرة زائدة للمد كما مثلنا أم عين الكلمة نحو: تَحِيّة، فإنّه تَفْعِلَةٌ» فإذا نسبت إليه قلت تَحَوِيٌّ.

قوله: (**أو غير كسرة فجوازاً**) مثاله: قُصَيّ وأُمَيَّة، فتقول: قُصَيِّيٌّ وأُمَيِّيٌّ، فلا تحذف وتقول: قُصَوِيٌّ وأُمَوِيٌّ فتحذف، والعمل فيه كالعمل في «عَلِيّ».

قوله: (**إلاّ إنْ انضاف إليها ياءآت..**) يعني أَنّه تحذف وجوباً إنْ انضاف ياءات فيما ذكر. مثال ذلك إذا صغرت عطاء تقول في تصغيره عُطَيٌّ، وفي تصغير كساءٍ كُسَيٌّ. والأصل عُطَيِيٌّ الأولى ياء التصغير، والياء الثانية التي كانت ألف المد والثالثة لام الكلمة، فتحذف الياء الثانية التي كانت أَلف المد، فتلتقي الياء الساكنة التي للتصغير مع الياء التي هي لام الكلمة فتدغمُ فيها فتقول: عُطَيٌّ.

قوله: (**في اسم**) تحذر من أَنْ تكون في فعلٍ، فإنْ كان كذلك في فعلٍ فلا حذف نحو أُحْيِيَ مضارع حَيِيتُ.

قوله: (**غير جارٍ على فعلٍ**) تحرز من اسم جارٍ عليه، كالمِحْي والـذي فلا حذف.

قوله: (**أولاهما زائدة فوجوباً**) لم يعتبر هذا القيد سيبويه[1]، فلا فرق عنده بين الزيادة كما هي في تصغير عَطاءٍ وعدم الزيادة كما هي في تصغير «أَحْوَى» فتقول على مذهبه أُحَيٌّ غير مصروف. وكان أَصله أُحَيْوِي فقلبت الواو وأُدغم فيها ياء التصغير فصار أُحَيٌّ غير مصروف. فاجتمع فيه ما اجتمع في عُطَيّ قبل الحذف فالحق به. وفصل أَبوعمروبن العلاء بين الزيادة وعدمها فحذف في باب عُطَيّ ولم يحذف في باب أَحْوَى بل يقول: أُحَيِّيٌّ، لأنَّ الثانية فيه موضع العين.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٣٢.

«باب البدل»

قوله: (البدل) حروفه: شَفَقْتُ لطوزكَى أَجاد همس، نص الإبدال جعل حرف عليل مكان صحيح أو عكسه. أو مكان صحيح لا لموجب، فالأول نحو: الأراني في الأرانب[1] فجعلت «الياء» هي حرف علة مكان «الباء» وهي حرف صحيح، والثاني: نحو عَلجّ جعلت الجيم وهي حرف صحيح مكان «الياء» في «عَليّ» وهي حرف عليل. والثالث: وهو جعل الصحيح مكان الصحيح نحو قولهم في اضْطَجَعَ الطَجَع فجعلت اللام مكان الضاد.

قوله: (الشين من كاف مؤنث) نحو: أكرمتش في أكرمتك قال الشاعر:

عَلَيّ فيمــا ابتغي أَبْـغِيشِ   بَيْضاءَ تُرضيني ولا تَرْضيش
وتَــطبّي ودِّيــنــي أَبــيشِ   إذا دنــوتِ جَـعَلْتُ تـنبِيش
وإنْ نَــأيتِ جَعَلتُ تُـدنِيش   وإن تَكَلَمت حَثَتْ في فِيشِ
حتَىَ تَـنـقِـي كـنـقـيـق الــدِّيشِ[2]

قوله: (والتاء من واوٍ في «افتعال» وفروعه، وفـاؤه واو)، مثالـه، الاتّصال، واتّصل، يَتّصل وهو مُتَّصِلٌ، ومُتَّصَلٌ بـه، والأَصل الإوتصـال، وكذلك الفروع، لأنّه من الوصل، ففاؤه واو.

وقوله: (في لغة غير الحجاز)، يعني أَنَّ الحجازيين لا يبدلون الواو تاءً، بل يجرونها على القلب فيقولون: الايتصال، وياتصل، وموتصِلٌ، وموتصَلٌ، فهذه اللغة وإنْ كانت الحجازية فليست بفصيحة عندهم، وإنما نزل القرآن في هذا / الحرف بلغة غير الحجاز، قال تعالى: ﴿واتَّقُوا يَـوْماً[3]. . ولَعَلَّهم يَتَّقُونَ[4]﴾ وجاء في كلام الإمام الشافعي «يا تَطِئها، بنى «افْتَعَل» من الوطءِ، [٥١/أ]

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٤٤.

(٢) انظر مجالس ثعلب ١١٦، والتاج مادة «كشش»، والخزانة ٤/٥٩٤، ولم تنسب لقائل معين.

(٣) من سورة البقرة: ٤٨، والآية: ﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيء﴾.

(٤) من سورة البقرة: ٢١، ٦٣، ١٧٩.

وقلب ولم يبدل، لأنَّه حجازي، ذكر معناه ابن الخشاب[1] في «المسائل الست» التي وردت عليه من الإسكندرية. فإنْ كانت الفاءُ ياءً، فالأفصح البدل، نحو: اتسَرَ يَتَسِرُ اتّساراً، فهو مُتَّسِرٌ، ومُتَّسَرٌ، وأَصله من الياء، لأنّه من اليُسْرِ، ويجوز أَنْ يقول: ايتَسَر، ياتسُر ايتساراً فهو مُوتَسِرٌ ومُوتَسَرٌ فيقلب.

قوله: (**والطاءُ فاء فيه، وفاؤه مطبق**)، أي فيما ذكر، وهو «افْتِعَال» وفروعه، وفاؤه مطبق، أي صاد وضاد وطاء وظاء، مثاله: الاصطلاح، والاضطجاع، والاطِّلاع، والاظِّلام وفروعها، الأَصل: الاصتلاح، والاضتجاع، والاطتلاع، والاظْتلام، وكذلك الفروع.

قوله: (**الواو والياء من ألف**)، أَي يبدلان من أَلف مثال إبدال الواو من أَلف النسب إلى أَلا، التي للتنبيه والاستفتاح والتثنية إذا سميت به فتقول: أَلَوِي، وإِلَوَانِ، فهذه واو أبدلت من أَلف. وهذه الأَلف أصل غير منقلبة لا من ياء، ولا من واو، ومثال إبدال الياء منها قولهم في صحراء. صحاريٌّ، فأَبدلوا من الألف ياءً وأَدغموها في الياء المنقلبة عن الهمزة.

قوله: (**والواو من ياء والياء من واو**)، مثاله: مُوْقِن، ومِيزَان، الأَصل، مُيْقن ومِوْزان.

قوله: (**ويذكر ذلك في القلب**)، هو الفصل الذي بعد فصل البدل، لأنَّ القلب هو مختص بحروف العلة، ويأتي شرحه.

قوله: (**والواو همزة**)، أَي تبدل من همزة (**مفردة بعد واو زيدت لمدٍّ وحركةُ ما قبلها من جنسها في كلمة**) مثال ذلك مقروٌّ، أَصله مقرووءٌ، فأبدلت من الهمزة واواً وأدغمت وليس هذا على اللزوم، بل يجوز إقرارها وإبدالها والإدغام، واحترز بمفردة عن أَنْ ينضاف إليها همزة أُخرى، وسيأتي حكم ذلك، واحترز بقوله: بعد واو زيدت لمدٍّ من نحو: سَوْءَة، فإنَّ الواو فيها أَصلية

---

(١) عبد الله بن أحمد نصر الدين أبو محمد النحوي كانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة مات سنة ٥٦٧هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٩.

وليست زائدة للمد، ولذلك كان الأفصح فيها أنْ لا تقلب همزتها واواً. وسمع القلب فيها والإدغام قليلاً وليس قوله: وحركة ما قبلها من جنسها قيداً، تحرز به عن شيء، واحترز بقوله «في كلمة» من وقوع الهمزة في كلمة أخرى.

قوله: (**والياء من همزة بعد ياء، كذلك**)، أي زائدة للمد وحركة ما قبلها من جنسها)، ومثال ذلك خَطِيةٌ وَنَسِيٌّ أصلهما: خَطِيئَةٌ ونَسِيـىءٌ، ويجوز هذا، والإبدال فصيح.

قوله: (**وبعد ياءِ تصغير**)، مثاله أَفْؤُسُ جمع فأس، فإذا صغرته قلت: أُفَيْئِسُ ويجوز إبدالها ياءً وإدغامها فتقول: أُفَيِّسُ.

قوله: (**وإن لم تكن كذلك**)، أي كما سبق (**فالأحسن أن لا تبدل منها**)، أي من الهمزة (**الواو والياء، بل إذا قصد تخفيف**)، يعني أَنَّ الأُولى اقدادها فتقول: شيءٌ وضوءٌ فإذا قصد تخفيف (**ألقيت حركتها**)، أي حركة الهمزة (**عليهما**)، أي على الواو والياء (**وحذفت**) أي الهمزة فقيل: ضَوٌّ، فتلخص أَنَّ في نحو: ضوءٍ وشيءٍ ثلاث لغاتٍ الفصحى إقرار الهمزة من غير حذف ولا إبدال، ويليها النقل والحذف فتقول ضَـوٌ وشيءٌ ويليها الإبدال والإدغام فتقول: ضوٌّ وشيٌّ.

قوله: (**وتبدل الواو منها**)، أي من الهمزة (**مفتوحة أو ساكنة بعد ضمةٍ**)، نحو جُوَن / جمع جُؤْنَة، والأصل، جُؤَنٌ، ونحو: بُوْس، والأصل بُؤْس.

قوله: (**أو طرفاً زائدة لإلحاق أو بدلاً من أصل بعد ألف زائدة في تثنية ونسب**)، مثاله: عِلْباوَان، وكِساوان تثنية عِلْبَاء، وكِسَاء، فهمزة عِلْبَاء زائدة للإلحاق بِسِرْداح، وأُصوله إنّـما هي العين واللام والياء. وهمزة كِسَاء بدل من أَصل. والأصل كِسَاوٌ، لأنه من الكِسْوَة، وتقول في النسب عِلبَاويٌّ وكِسَاويٌّ.

قوله: (**ووجوباً منها تلي ألف جمع متناهٍ بعدها همزة**)، مثاله ذوائب جمع ذُؤابة الأصل ذَأَائِبُ، فأَبدلوا الهمزة واواً هروباً من اجتماع همزتين بينهما ألف، والألف كأنّها همزة، فكأنَّما اجتمع ثلاث همزات، ولثقل البناء أيضاً.

قوله: (**أو يلي أُخرى ساكنة مضمومة بعد ضمّ**)، مثال ذلك أُوتي وأَوْم، والأصل أؤتي أفْعِلَ من أتى وأَأْمَـمٌ أَفْعُلُ من أَمَـمْتُ، فكره اجتماع الهمزتين في أوتي فنقلت حركة الميم من أُأْمُـمٌ إلى الهمزة الساكنة قبلها، ثم أدغموا فقالوا: أُأُمٌّ، ثم أَبدلوا الهمزة واواً لانضمام ما قبلها فقالوا: أُوُمّ.

قوله: (**أو مفتوحة بعد ضَمّ أو فتح**)، مثال ذلك أُوَاتي مضارع آتى فاعِل من الإتيان الأصل أُأَتي، فكره اجتماع المثلين فأبدلت همزته واواً وحمل عليه أُوَاتي ونُوَاتي، وَتُـواتي، ومُوَاتٍ، وكذلك أَيضاً أَوَادم جمع آدم، الأَصل أَأْدَمُ، فأبدلت الهمزة واواً وكذلك لو بنيت مثل: أَفعُلٍ من أممت لقلت أَوْمٌّ، والأصل أَأْمُـمٌ فتنقل حركة الميم إلى الهمزة ثم تدغم فتقول: أُوُمٌّ ثم تبدل فتقول أَوَمٌّ. وزعم المازني[١] أَنَّ الهمزة إذا كانت مفتوحة وقبلها فتحة أنها تبدل ياءً فتقول في المثال المتقدم أَيـمّ والصحيح خلاف ما ذهب إليه.

قوله: (**وتبدل الياء منها**)، أَي من الهمزة (**مفتوحة أَو ساكنة بعد كسرة**)، مثاله: مِيَرٌ جمع مِئْرَةٍ وبيرْ، الأَصل: مِئَرٍ وبِئْرٍ.

قوله: (**ولا يلزم إلا المكسور قبلها**)، نحو: إيمان، الأصل إِأْمـانٌ (**أو إنْ انكسرت بعد أُخرى**)، يعني بعد همزة أُخرى ومثاله: أَئِمَّة أصله، أَأْمِـمَة جمع إمام فنـقّلتْ حركة الميم إلى الهمزة، وأدغمت فقلت: أَإِمّة، ثم أُبدلت الهمزة ياءً، وذكر التصريفيون أَنَّ البدل في أئمة على اللزوم، يعنون فلا يجوز غيره، وليس ذلك بصحيح بل، يجوز التحقيق للهمزتين وتسهيل الثانية، وقد قرىء بذلك في السبعة[٢]، فليس إذن البدل فيه على اللزوم، وإنْ كان القياس يقتضيه.

قوله: (**والزاي من صادٍ سبقت قافاً عند بعضهم**)، هذه لغة لِكَلْب[٣]،

---

(١) انظر المنصف ٣١٦/٢.

(٢) انظر البحـر المحيط للمصنف نفسه ٣١٢/٣.

(٣) انظر: المقرب لابن عصفور ١٨١/٢، وشرح الشافية ٢٣١/٣.

يقولون: في بصقتُ بَزَقْتُ، وفي صَدَقْتُ زَدَقْتُ، وسواء أكانت الصاد تلي القاف أو بينهما حاجزٌ كما مثلنا، قال شاعرهم:

يَـزِيـدُ زادَ اللّـهُ في خَيْـرَاتِـهِ   حَـامِي نِـزَارٍ عِنْـدَ مَـزْدُقَـاتِـه[1]

قوله: (الكاف من تاء مخاطب، الهمزة تبدل جوازاً من ألفٍ في الوقف)[2] يقولون في الوقف نحو: حُبْلَأْ، وضربتُ رَجُلَأْ، سواء أكانت الألف بدلاً من التنوين أو لا، وقد تقدم حكم الوقف على ما آخره ألف في باب الوقف.

قوله: (ووجوباً منها زائدة بعد ألف)، مثال رسائل جمع رسالة التقت ألف المد مع ألف الجمع، فأبدلت ألف المد همزة لاستحالة اجتماع ألفين وكسرت / على أصل التقاء الساكنين. [٥١/ب]

قوله: (أو تأنيث)، يريد بعد ألف تأنيث، ومثاله صحراءُ، وحمراءُ وأمثالها. الهمزة في جميع هذا مبدلة من ألف التأنيث، وإنّما ادّعينا أنّها بدل بعد ألف التأنيث لأنّ الألف قد استقر التأنيث بها نحو: حُبْلَىَ ورُبَّى. ولم يستقر ذلك للهمزة أو يجوز أنْ يكون بدلاً من ألف، وإذا جاز ذلك حمل الشيء على ما استقر فيه وأيضاً قالوا: صحراء، وصحاري، وبطحاء، وبطاحي، قال الشاعر:

إِذَا جَـاشَتْ حَواليـه تَرَامَتْ   ومَدتْهُ البَطاحي الرَّغـائِبُ[3]

فلو لم تكن مبدلة من ألف التأنيث لوجب عند من يحقق أنْ يقول: بطاحِيءُ بالهمز كما قالوا: قَرَارِيءُ في جمع قُرّاءٍ، لكنها لما كانت مبدلة من الألف

---

(١) البيت لمجهول. انظر: المقرب لابن عصفور ٢/١٨١، والممتع ٤١٢، والبحر المحيط ١٣/٣١٢، وشرح الشافية ٣/٢٣١.

(٢) عبارة (الهمزة تبدل جوازاً من ألفٍ في الوقف)، ساقطة في الأصل وهي من المتن ص ١٩أ.

(٣) لم أهتد إلى قائله في المصادر المتوفرة لدي.

لأجل الْأَلف التي قبلها رجعت إلى أصلها لزوال الموجب للقلب في الجمع، وهو الْأَلف قبلها، فوقعت الياء الساكنة قبل الْأَلف التي للتأنيث، فقلبت الْأَلف ياءً لوقوع الياء والكسرة قبلها ثم أُدغمت الياء في الياء.

قوله: **(ومن ياء وواو بعد ألف زائدة طرفاً)**، نحو: كِسَاء، ورداءٍ، أَصلها: كِسَاوٌ ورِدايٌ، فإِنْ لم تكن الْأَلف زائدة نحو زاي وواو فلا إبدال، فإِنْ كان بعد الهمزة تاء التأنيث أو زيادتا التثنية، فإِمَّا أَنْ تبنى الكلمة عليها، أَوْ لا، إنْ بنيت الكلمة عليها فلا إبدال نحو: رِمَايـة، وشقَاوة، وعقلتـه بثنايين[1]، وإِنْ لم تبنِ عليها فلا إبدال نحو: عظاءة، وصَلاءة، وكسائين، وردائين، ورُبَّـما شُبّهت الألف الأصيلة بالْأَلف الزائدة، قالوا في النسب إلى طايةٍ، ورَايَةٍ طائيٌّ وَرَائيٌّ فأبدلوا.

قوله: **(أَو عيناً في إسم فاعل لفعل معتلها)**، مثال ذلك قائِـم، وبَائِع، أَصلهما: قاومٌ وبايعٌ. فحركت الواو والياء وقبلهما فتحة لا حاجز بينها إلا الْأَلف. وهي حاجز غير حصين. وقد كانتا قد أعلتا في الفعل في قالَ وباعَ. فاعتلت في إسم الفاعل حملاً على الفعل فقلبت ألفاً. فاجتمع ساكنان فأبدلت من الثانية همزة وحركت هروباً من التقاء الساكنين وكسرت على أصل التقائهما، فإِنْ صحت العين في الفعل صحت في إسم الفاعل، نحو: عَاوِدَ، فهو مُعاود. وبايع فهو مُبَايعٌ، وذهب المبرد إلى أَنَّ ألف فاعل أدخلت قبل الألف المنقلب في قالَ، وباعَ، فالتقت ألفان ولا يكونان إلاّ ساكنين فلزم الحـذف لالتقائهـما أَو التحريك لا جائز أَنْ تحذف لئلا يلتبس لفظ الإسم بلفظ الفعل، ويذهب البناء فحركت العين، لأنَّ أصلها الحركة وإذا تحركت الْأَلف صارت همزة.

قوله: **(أَو زائدتين لمد في مفرد)**، نحو: حلوبةٍ وصحيفةٍ **(بعد ألف جمع)**، نحو: حلائب وصحائف، فإِنْ لم تكونا زائدتين، فلا إبدال نحو: معُونةٍ ومعيشةٍ، بل تقول: مَعَاوِن ومَعَايِش، وقد تشبه غير الزائدة بالزائدة فتحمل

---

(١) يقال: عقلت البعير بثنايين غير مهموز، لأنه لا واحد له، انظر: المنصف ٢/١٣٢، واللسان ١٨/١٣١.

عليها في الإبدال نحو: مُصِيبةٍ ومصائب ومَنَارَةٍ ومَنَائِر، هكذا روينا، والقياس مَصَاوِب ومَنَاوِر وقد قرىء «مَعَائش[1]» بالهمز وهو شاذ. وكذلك إن كانتا زائدتين لا لمد نحو: حِذْيم وجَدْوَل، فلا إبدال، بل تقول: حَذَايِم، وجَدَاول.

قوله: (**أو لغير مَدٍّ**)، معطوف على قوله: لِمَدٍّ في مفرد ومثال (**قربهما من الطرف لفظاً**)، أَوائل، وسيائِدُ في جميع أَولٍ وسَيْدٍ، واحترز / بالقرب من [٥٢/أ] الطرف من نحو: عَوَاوير جمع عُوّارٍ، فإنَّه لا إبدال فيه، ومثال قربهما من الطرف، منه أَوَايِلُ جمع أَوَّلُ إذا أشبعنا الكسرة.

قوله: (**معتلين في موضع ينبغي أَنْ يُعلا فيه**)، احترازاً من أَنْ يَصُحا نحو: ضَيَاون جمع ضَيْوَن، وكان ينبغي أَنْ يُعلَّ مفرده فيقال: ضَينّ، كما أعلوا نظيره نحو: سَيِّدٍ.

قوله: (**وقبل ألفه ياءٌ أو واو**)، أَي أَلف الجمع، مثاله أَوَائِلُ، وسَيائِدُ، وصَوَائِدُ وعَيَائِلُ، جمع أَول، وسَيِّدٌ، وصائِدة من الأَصْيَد، وعَيِّلٌ.

قوله: (**وجوازاً من واو انضمت أول كلمة**)، نحو: وُعَد ووُقيتُ، نقول فيهما أُعِد وأُقتُ. (**أو بعد ساكن لا يدغم فيها**)، نحو: أَدْوُرٌ جمع دار تقول: أَدْؤُرٌ وأَثْؤُب في أَثْوُب. واحترز بقوله: لا يدغم فيها من نحو: قَيُّومٍ، وأَصله: قَيْوُومٌ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأُدغمت إحداهما في الأُخرى.

قوله: **أو قبله**)، يريد أَو قبل ساكن نحو: فوْوج جمع فَوْج، ويجوز: فُؤوج بالهمز.

---

(١) من سورة الاعراف: ١٠، والآية: ﴿ولقد ملكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش﴾.

قال النحاس في إعراب القرآن ١/١٦٠٠: والهمز لحن لا يجوز، وانظر: مختصر بن خالويه: ٤٢.

قوله: (أو كسرت أولاً)، مثال ذلك: وِسَادةٌ، وَوِفَادةٌ، وَوِعاءٌ، فنقول: إسادةٌ وإِفَادةٌ، وإِعاءٌ. وزعم بعض النحويين أَنَّ إبدال الواو المكسورة همزة لا ينقاس إنَّـما يقال من ذلك ما سمع عن العرب، وقد نقل ابن عصفور هذا المذهب عن المازني ورده بكثرة ما ورد عن العرب، من ذلك، ونقل أيضاً في بعض تصانيفه أَنَّ المازني وجمهور النحويين يقيسون على ما سمع من ذلك. وأَنَّ الجرمي هو الذي يذهب إلى عدم القياس، وإلى الوقوف مع السماع، فاضطرب قول ابن عصفور في النقل عن المازني ونقل ابن أبـي الربيع أَنَّ الذي ذهب إلى عدم القياس إنَّـما أبو عمر الجرمي، وأَنَّ جمهور النحويين على خلافه.

قوله: (ووجوباً إنْ جامعتها أُخرى)، مثال ذلك أَوَاصِلُ، وَأَوَاوِلُ جمع واصِل، وأَول والأُصل وَوَاصِل، وَوَاوِل، فأُبدلت الواو همزة كراهة لاجتماع المثلين، وكذلك أُوَلى أَصلها وُولى فأبدلت الواو همزة.

قوله: (غير مدة عارضة)، تحرز من الواو إذا كانت مَدةً عارضة فإنها إذ ذاك لا يلزم بدلها، بل يجوز، ومثال ذلك وُوْدى، فمن همز وُدّاً، فقال: أُدّاً قال: أُوُدى بالهمز. ويعني بقوله: غير مَدّةً عارضـة أَو شبيهة بـالعارضـة. والعارضة في بناء فَعْيل من وَيْس، وفاعل، وفَيْعلَ من وَعْدٍ فتقول: وُوُيْسٌ ووُوِعدَ. فالثانية في وُويْس بدل من أَصل وهي عين الكلمة وفي وُوعِد بدل من أَلف فاعل أَو ياء فَيْعِل فهي واو في اللفظ غير واو في التقدير، فاجتماعها لم يستثقل والشبيهة بالعارضة كالثانية في «فَوْعل» من الوَعْدِ إذا بنيته لما لم يسم فاعله فتقول: وُوعِدَ دون إبدال، وكذلك لو كان مدها ليس بعارض لكنها زائدة، وذلك إذا بنيت من الوَعْدِ «فُوعَالاً» فإنك تقول: وُوْعَادٌ. بلا إبدال إلا على لغة مَنْ قال: أُداً في وُدٍّ، فأَبدل لكونها واواً مضمومة، فإنَّه يبدل في وُوُعِد ونحوه.

قوله: (الجيم من ياءٍ مشددة)، مثال ذلك عَلجّ[1]، في «عَلـيّ، أَمّا

---

(١) في كتاب سيبويه ٢/٢٢٨: وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفية.. وحدثني من سمعهم يقولون: خالي عويف وأبو علجّ.

إبدالها من الياء المشددة فمقيس. وأمّا من الياء المخففة فلا ينقاس. وقال صاحب كتاب الإبدال وهو أبو الطيب في كتابه المتقدم ذِكْرِه، قال الأصمعي: كُلّ ياءٍ مشددة للنسبة وغيرها فبعض العرب يبدلها جيمًا[1]، وزعم الفراء أنّها لغة طيىء وأنشد:

وَنِعْمَا وَلَدَتْ رَضْوَى   لِزِبَانَ بن كِنْدِجِّ
وَحَوْصَاءَ وَرَأْلَانَ   اللّذَيْ دَلّا عَلَى الحَجِّ[2]

يريد: كنديّ، وقال أبو عمرو: وهم يقلبون الخفيفة إلى الجيم[3]. قال الفراء: وذلك في بني دُبير وبني أسد خاصة، يقولون هذا غُلامِج. وهذا دَارِج، وظاهر نقل أبي عمرو والفراء أن قلب الياء الخفيفة أيضاً لغة. وإذا كان كذلك كان مقيساً فلا يختص بالمشددة. وقال أبو زيد: بنو كلاب يقولون هي الصهاريج والواحد صهريج، وبنو تميم يقولون: صهاريُّ، والواحد صِهْرِيٌّ[4]، ووجدت بخط شيخنا اللغوي الحافظ رضي الدين قال الفراء: سمعت بعض بني أسد يقول في المسجد مَسْيِد، يعني أنّه أبدل، إذْ الأصل مَسْيَد، فنقل حركة الياء إلى السين وأنشدت أُمُّ الهيثم:

إذا لم يَكُنْ فيكُنَّ ظِلٌّ ولا جَنَىً   فأَبْعَدَكُنَّ اللّهُ مِنْ شَيَرَاتِ[5]

يريد من شجرات / وقال اللحياني: العرب تقول: لا أفعل ذلك يد [٥٢/ب] الدهر، وجدَ الدهر، يريد مَدَ الدهر[6].

---

(١) انظر: كتاب القلب والإبدال ١/٢٦١.
(٢) الذي أنشد الأصمعي وليس الفراء كما في كتاب الوقف والإبدال ١/٢٥٩، وأراد: ابن كنديّ والحيّ.
(٣) انظر: الوقف والإبدال ١/٢٥٩.
(٤) انظر القلب والإبدال ١/٢٦٠.
(٥) انظر: الأمالي ٢/٢١٤، والقلب والإبدال ١/٢٦١، وسمط اللالي ٨٣٤، وشرح شواهد الالفية ٤/٥٨٩، واللسان ٦/٦١.
(٦) انظر: القلب والإبدال ١/١٦٠.

قوله: **(الألف من ياء وواو، في القلب)**، أي تبدل الألف من ياء وواو مثاله رَمَى وغَزَا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً.

قوله: **(وجوازاً من همزة ساكنة بعد مفتوح)**، مثاله: راس، وكاس في رأسٍ وكأسٍ.

قوله: **(لا يلي همزة فإنْ وليها لزم القلب)**، مثاله آدَم وآمَنَ. الأصل أأْمَنَ وأأْدَمَ.

قوله: **(ومن خفيفة وقفاً على منصوب منون)**، نحو: رأيتُ زيداً، وهذا في اللغة الشُهرىٰ ويجوز: رأيتُ زَيدْ بالإسكان.

قوله: **(وعلى فعلٍ لحقته)**، أي لحقت الفعلَ النونُ الخفيفة **(لتأكيد إنْ وليتِ فتحةً)**، نحو: هلْ تخرجاً في «هَلْ تخرجَنْ، فإنْ وليت ضَـمّةً أوكسرة نحو: لتخرجُنْ أوهل تذهبِنْ؟ لم تبدل ألفاً.

قوله: **(وعلى «إذن»)**، تقول في الوقف «إذاً» وسواء أَعملت أَمْ أُلغيت، وقال الفراء إذا أُعملت فلا إبدال[1] كيلا تلتبس بإذا الزمانية، وقد تقدم هذا في باب الوقف مستوعباً.

قوله: **(الذال من تاءٍ «افتعالٍ» وفروعه، والفاء زاي)**، مثاله: الازدلاف وازدَلَفَ، ويَزدَلِفُ، ومُزْدَلِفٌ، ومُزْدَلَفٌ، وأصله الازتلاف، لأنَّه «افتعال» من الزُلْفَى، وقد تبدل أيضاً في الافتعال وفروعه. الفاء وجيـمٌ تقول الاجدماع واجدَمعَ، يَـجدَمِعُ، ومُـجدمِعٌ، ومُـجدَمَعٌ، يريد الاجتماع، وكذلك البواقي، ولا يطرد ذلك.

قوله: **(الهاء من تاء مثل طَلْـحَة فصيحاً، وهندات قليلاً في الوقف)**، وقد تقدم في باب الوقف.

قوله: **(الميم من نون ساكنة عند باءٍ)**، مثاله: عَنْبر وشنباءُ واجعله من

---

(١) انظر: المغني ١/ ٢١.

بالك. وقال شيخنا أبو علي بن أبي الأحوص[1] في كتاب «الترشيد» من تأليفه. قال الفراء تخفي عند الباء يعني النون فحمله بعضهم على ظاهره، وقال: إنّه سمى البدل إخفاءً مجازاً من جهة أنَّ النون لم تدغم ولم يبق لفظها وهو الصواب، الذي ينبغي أنْ يعتدّ به غيره، فإنَّ أحداً من أهل العربية لم ينقل عن العرب إخفاء النون مع الباء. وإنَّما نقلوا قلب النون معها ميًا من غير خلاف، ومحال أنْ يخالف الفراء السماع. وقال أبو جعفر بن الباذش، قال لي أبي: زعم الفراء أنَّ النون عند الباء مخفاة، كما تخفى عند غيرها من حروف الفم، وتأويل قوله: إنَّه سمى البدل إخفاء وقد أخذ بظاهر عبارته من حروف الفم، وتأويل قوله: إنَّه سمى البدل إخفاءً وقد أخذ بظاهر عبارته قوم من القُرّاء وتبعهم قوم من المتأخرين خلطوا بين مذهب سيبويه[2] وعبارة الفراء من القلب والإخفاء فغلطوا. وقد أُبدلت الميم أيضاً من لام التعريف سواء أكانت اللام مدغمة فيما بعدها أم لا وتظهر الميم إلاّ إنْ لقيت مثلها فتدغم وذلك في لغة حمير قال شاعرهم:

ذَاكَ خَـلِـيـلـي وذو يُـعَـاتِـبُـنـي   يَرْمي وَرَائي بامْسهمِ وامْسَلَمةْ[3]

يريد بالسهم والسلَمة. ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس من امبرِّ امْصيَامُ في امْسَفَرِ»[4] يريد: ليس من البِرّ الصيامُ في السَّفرِ.

---

(١) الحسبن بن عبد العزيز الإمام أبو علي القرشي الفهري. مات سنة ٦٧٩هـ بغرناطة، انظر: بغية الوعاة ٥٣٥/١.

(٢) انظر: الكتاب ٢١٤/٢: .. وذلك قولهم: ممبك يريدون: من بك، وشمباء، وعمبر، يريدون شنباء وعنبراً.

(٣) نسب الشاهد لبجير بن غنمة الطائي شاعر جاهلي مقل. أنظر: شرح المفصل ٢٠/٩ وعمدة الحافظ لابن مالك ١٢١، وروايته.. وذو يواصلني..
والمقاصد النحوية ٤٦٤/١، وقطر الندى ١١٤، والأزهية ١٤٢، والمغني ٤٨/١، والأشموني ١٥٧/١.

(٤) انظر: مسند الإمام أحمد ٤٣٤/٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤/١٠، واللسان ٣٠١/١٤.

قوله: **(والصاد من سينٍ سبقت قافاً أو خاءً أو طاءً أو غيناً)**، مثال ذلك: سَقَرٌ، وصَخَر، وصِراط، وإصبع في سَقَر وسَخِرَ وسِراط، وإِسْبَع. وإنَّما أبدلوا لتجانس الحرفين الحرف المستعلي والحرف المبدل. وكلّما قرب المستعلي منها كان القلب أَجود. ويجوز القلب مع التراخي فتقول: مصاليخ في مساليخ، فإن كان حرف من هذه المستعلية قبل السين لم يجز القلب نحو: قَسْبٍ وطَسْتٍ.

قوله: **(وما لم يذكر من حروف الزيادة لا ينقاس)**، يريد، وما لم يذكر في هذه المقدّمة من الحروف التي يبدل بعضها من بعض، والحروف المزيدة فلا ينقاس على شيء منه، لأنَّ غرضه في هذه المقدمة ذكر الأشياء التي يُقاس عليها، وتكون أُصولاً وأما ما ليس كذلك، فإنَّما هو من باب اللغة إذ لا تنبني عليه قاعدة، وقد جرى في غضون كلامه على حروف الزيادة وحروف البدل أَشياء مما لا ينقاس. فأَمَّا حروف الزيادة فقد ذكرها كُلَّها لكنها زيدت في أماكن [٥٣/أ] لا يقاس عليها فلم يذكرها. وأما حروف البدل فذكر أَنها تسعة عشر حرفاً جمعها في قوله. شفعتُ إلى آخره. تكلم منها على أربعة عشر حرفاً في الأماكن التي ينقاس إبدالها وبقيت خمسة، الفاء والعين واللام والشين والنون.

أمّا الفاء فأُبدلت من التاء قالوا: فُـمَّ في ثُـمَّ.. وجَدَفٌ في جَدَثٍ.

وأَمَّا العين فأُبدلت من الهمزة ولا يفعل ذلك إلّا بنو تميم وقبائلُ من أَسد ورووا بيت الشماخ:

نبئتُ أَنَّ رُبَيْعَـاً عَنْ رَعَى إبـلاً يُهْـدِي إليَّ خَنَاهُ ثـانيَ الجِيـدِ(١)

يريد: أَنْ رَعى إبلاً، وهذيل تبدل من الحاء العين أَيضاً في «حتى» قرأ قارئُهـم لنسجننَّهُ عَتَىّ حِيْـنٍ»(٢).

---

(١) في ديوان الشماخ ١١٥، روايته دون قلب: نبئت أن ربيعاً أن رعى إبلاً..
وانظر: مجازالقرآن ٢/٤٦، والاقتضاب ٤١٨.

(٢) من سورة يوسف: ٣٥، وهذه قراءة ابن مسعود. انظر: الشواذ لابن خالويه ٦٧.

وأمّا اللام فأُبدلت من الضاد، قال:

مَـالَ إلى أَرْطَـاةَ حِقْفٍ فـالْـطَجَـعْ[1]

يريد: فاضطجع. وأُبدلت أيضاً من النون في أُصيلان تصغير أُصلان، قالوا أُصيلان وأُصيلال، وينبني على هذا الإبدال فرع من مسائل ما لا ينصرف. وهو أنك إذا سميت رجلاً بأُصيلالَ فإنك تمنعه الصرف للعلمية وزيادة الألف واللام التي هي بدل من النون، وهذا فرع غريب.

وأَمّا النون فأُبدلت من اللام في «لعلَ» قالوا: لَعنَّ زيداً قائمٌ، ومن الهمزة في النسبة إلى صنعاءَ وبهراءَ ودَسْتَواء. قالوا: صَنْعَاني، وبَهْرَاني ودَسْتَواني. وقد زعم بعضهم أنَّ النون في هذه كالواو المبدلة من الهمزة[2]. ومن الهمزة أيضاً في الحِنّاء. قالوا: الحِنّان وأنشد الفراء:

فَلئِنْ بكَيْتُ عَلَى زَمَـانٍ فَـاتَـني   والنَّـاسُ في أَزْمَـانٍ ذي أَزْمَـانِ
فَـلَقَـد أَروحُ بِلِـمَّـةٍ فَيْـنَـانَـةٍ   سَـوْدَاءَ لم تخْضَبْ من الحِنّانِ[3]

وزاد بعض النحويين على ما ذكرنا في حروف البدل، الباء والتاء والراء.

أمّا الباء فحكى أبو الطيب[4] اللغوي أنّهم يقولون: با اسمُكَ، يريدون: ما اسمُكَ؟ ولا يقولون في غير هذا «با» بمعنى «ما».

وأمّا التاء فنحو ما حكي الفراءُ في المعاني[5] أَنهم يقولون: مَغْثُور في مَغْفُور.

---

(١) عجز بيت وصدره: لما رأى أَنْ لادَعةْ ولا شَبَعْ.
انظر معاني القرآن ٣٨٨/١، وإصلاح المنطق ٩٥، رسالة الغفران ٤٣٥، الروض الأنف ١١٦/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٠، تهذيب الألفاظ ٣٠٢، والمقرب لابن عصفور ١٧٩/٢.
(٢) انظر المنصف ١٥٩/١.
(٣) لم ينسب هذان البيتان، وانظر اللسان ٢٨٠/٤.
(٤) انظر القلب والإبدال ٢٢٣/١.
(٥) انظر معاني القرآن ٨١/٢.

وأمّا الراء فنحو ما قال الفراءُ: قلوبهم وجلة، فليس يقول: وجَرِةٌ وأنشدني الهيثم:

فـإنِّيَ بـالجَّـارِ الخَفَـاجي وَاثِقٌ وقلبي مِنَ الجَّارِ العِبادِيّ أَوْجَـرُ

أي أوجل، وإنّما يعرف أنَّ هذا أَصل وأَنَّ هذا بدل منه بالرجوع إلى الحرف المبدل منه في بعض التصاريف. إمّا على جهة اللزوم وإمّا على جهة الغَلَبة. فإنْ لم يثبت ذلك واستعمل اللفظان فهما أصلان، وليس أحدهما بدلاً من الآخر.

«باب القلب»

قوله: **(القلب يخص حروف العلة)** القلب جعل صحيح أو عليل مكان نظيره متجانسين صيغة متفارقين مخرجاً، لموجب ويعني بقوله: إنّه مختص بحروف العلة، أي على جهة الاطـراد. وإلاّ فيكون في غير حروف العلة كما سنذكر آخر الباب.

قوله: **(فالألف تقلب ياءً إنْ لقيت ساكناً لتثنية أو قبل تاء جمع)** مثاله: حُبْلَيان وحُبْلَيات. وتحرز من مثل يا حُبْلاه في الندبة فإنها لم تقلب ياءً بل حذفت لأنها ليست لتثنية ولا قبل تاء جمع.

قوله: **(وواواً إنْ كان الساكن أول يـائي النسب)**، مثاله: حُبلوي، فقلبت الألف واواً لأنّها لقيت ساكناً وهو أول اليائين. وكذلك رَحَويٌّ وعَصَويٌّ. وقلبها واواً على قسمين: واجب وجائز. وقد مثلنا بهما. وقد سبق ذلك في باب النسب.

قوله: **(ما لم يجب حذفهـا)** مثالـه / جَمَزيٌّ في جَـمَزَىٰ، ومصطفيٌّ في مصطفى، فهذه تقلب واواً لأنه يجب حذفها.

قوله: **(وهمزة)** أي وتقلب همزة **(إن كان)** أَيْ الساكن **(ألف جمع متناهٍ)** مثاله: رسائل في جمع رسالة.

(قوله: **(فإنْ لم تلقه)** معطوف على «إنْ لقيت ساكناً..» **(فواواً مع ضمة)**،

أي ينقلب الألف واواً مع ضمة مثاله: ضُورِبَ في ضارَبَ، وضُوَيرب في ضارِبٍ. وتقلب (ياءً مع كسرة) مثاله شَماليلُ في جمع شِمْلاَل.

قوله: **(الواو ساكنة بعد ضمة وقبل واو قريبة من طرف في جمع تقلب هي والواو ياءين جوازاً)** مثال ذلك: صُيَّم في صُوَّمٍ. واحترز بقوله: في جمع منها إذا كانت في مفرد، فإنّها لا تقلبان ياءين نحو: رَجُلٌ حَوْكٌ. وترك قيداً آخر، وهو أنْ يكون الجمع غير معتل اللام فإنّه إنْ كان كذلك لم يقلب، وذلك نحو: شَاوٍ. وشُوّيٌّ، فلا تقول: شُيـيٌّ كراهة توالي الاعتلال من جهة واحدة.

قوله: **(أو ياء فياء)** أي أوقبلَ ياءٍ فتقلب ياءً مثال ذلك لُـيٌّ في جمع أَلْوَى. ومَرْمِيٌّ، لأصل لُوْيٌ على وزن «فُعْلٍ» كحُمْرٍ ومَرمويٌّ على وزن مفعول. وهذا بشرط أَنْ لا تكون الواو مدة، مبدلة من غيرها كالواو في «سُوَيرَ» ونحوه. فإنها لا تنقلب، وبشرط أنْ لا تكون مبدلة من همزة، فإنه لا يتحتم القلب، وذلك نحو: رُوْيَةٌ. الأصل رُؤية، فيجوز القلب والإدغام فتقول رُيَّةٌ.

قوله: **(بعد كسر فياء)** مثاله: مِيزانُ أصله. مِوْزَان، لأنّه من الوَزْنِ.

قوله: **(إنْ لم تدغم)** يريـد إنْ أُدغمت فلا قَلْبَ نحـو: اعْلِوّاطٍ[1] واجْلِوّاذٍ[2].

قوله: **(أو متحركة طرفاً بعد واوِ «فُعُول» جمعاً فياءين)** هو معطوف على قوله: ساكنة. ويعني أنها تقلب هي وواو الجمع ياءين مثال ذلك عُصيٌّ أَصله عُصُوْوٌ جمع عَصَى. وقد جاء شيءٌ من هذا الجمع غير مقلوب. قالوا: بَهْوٌ وبُهُوٌّ وأَبٌ وأُبُوٌّ، وابْنٌ، وبُنُوٌّ. ونَحْوٌ ونُـحُوٌّ. وأَخٌ وأُخُوٌّ، ونَـجْوٌ ونُـجُوٌّ. ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً / للفراء. وتحرز بقوله: جمعاً من أَنْ يكون غير جمع كالمصدر من عَتَا فإنّه يجوز فيه الوجهان: القلب والتصحيح فتقول: عُتُوٌّ وَعَتِـيٌّ. [٥٤/أ]

---

(١) اعلوّاط: اعلوط المهر إذا ركبه عرياً، وهو قول أبي عبيدة. انظر المنصف ١٣/٣.

(٢) الأجلوّاذ: المشي بسرعة.

قوله: (**أو ياءً فياءً**) أي بعد ساكن ياءً فتقلب الواو ياءً مثاله: سَرِيٌّ من السَراوة أصله سَرِيْوٌ.

قوله: (**أو متحرك بفتحةٍ فألفاً**) هو معطوف على قوله: بعد ساكن، ومثاله: غزا وعَصَى.

قوله: (**إن لم يَكُ ألف اثنين**) مثاله: غَزَوا وعَصَوان، فإنها لا تقلب ألفاً.

قوله: (**أو يكسر فياءً**) أي متحرك بكسرة فتقلب الواو ياءً، مثاله غُزِيَ أصله غُزِوَ.

قوله: (**أو بضمة فياء في إسم**) يريد أو متحرك بضمة تقلب ياءً في اسم وذلك نحو: الأَوْلى أصله الأَوْلُو، واحترز بقوله: في اسم من وقوعه في فعْلٍ نحو، يغزو، ويدعو، فإنها لا تقلب، فإنْ اجتمعت مع واو الجمع أو ياء المؤنث حذفت نحو: يَغْزُونَ، واغزِي يا امرأة. وشرط قلبها في الاسم أيضاً أَنْ لا يكون واو جمع نحو: ضاربو زَيْدٍ. ولا في كلمة مبنيةٍ على تاءِ التأنيث نحو: عَرْقُوةٍ[1] ولا لازمة الإضافة نحو: فُوكَ.

قوله: (**أو حَشْواً بين ساكنين**) معطوفاً على قوله: طرفاً.

قوله: (**قبلها ياء غير عارضة فياء**)، مثاله: قَيُّوم، أصله قَيْوُوْمٌ، وتحرزَ بقوله: غير عارضة من نحو: دِيوان، فإن الياء هنا عارِضة. وأصله دُوّان. لقولهم في الجمع دَوَاوِينُ.

قوله: (**أو بين متحركين**) أي أو حَشْواً بين متحركين (**وقبلها**) أي وقبل الواو (**فتحة فألفاً**) أي، فتقلب ألفاً مثاله: قال، وباب، أصله قَوَلَ وبَوبٌ.

قوله: (**إلّا في «فَعَلان» وفَعَلَى**) مثاله: صَديان وصَدَيا، وينبغي أَنْ يستثني أيضاً ما هو في معنى ما لا يعتلُّ نحو: عَوِرَ، لأنّه في معنى أَعْوَرَّ، وما لامه معتلٌّ نحو: طَوَى وشَوَى فإنهما لا يقلبان.

---

(١) عَرْقُوة: الخشبة المعترضة على رأس الدلو.

قوله: (أو كسرة فياء في جمع على «فِعَل» اعتلت في مفرده) مثاله: قِيمَةٌ وقِيَمٌ، ودِيمَةٌ ودِيَمٌ أصله: قِوَمٌ، ودِوَمٌ، وتحرز بقوله: في جمع من مثل حِوَلٍ. وبقوله: اعتلت في مفرده من نحو: زِوَجَةٍ جمع زَوْج ودِوَلٍ جمع دَوْلَة. [وقد قلبت أيضاً وإنْ لم يعتل في مفرده إلاّ أنَّه شاذ عَوْدٌ، وعَيِيدٌ والقياس عِوَدٌ][1]. وقد صحت أيضاً ولم تقلب وإنْ كانت قد اعتلت في مفرده وذلك شذوذاً أيضاً قالوا: حَاجة وحِوَجٌ وكان القياس حِيجاً.

قوله: (أو بين متحرك وساكن متأخر فياءً) أي فتقلب ياءً (في «فعالٍ» غير مصدر) مثاله: قِيام، أصله: قِوَامٌ. وتحرز من غير المصدر نحو: سِوَاكٍ.

قوله: (اعتلت في فِعْله) تحرز من نحو: عَاوَذ عَواذاً ولاوذَ لِواذاً.

قوله: (أو جمع سلمت في مفرده) مثاله ثَوْبٌ وثِيابٌ، واحترز بقوله: سلمت في مفرده منها إذا اعتلت فإنهّا إذا اعتلت فإمّا أن تصح اللام أو تعتل. فإن صحت اللام قلبت ياءً نحو، دار، ودِيار، أَصله دِوَارٌ، وقد اعتلت هذه الواو في المفرد. وإنْ اعتلت اللام واواً أو ياء فيجبُ تصحيح العين فلا تقلب نحو: جِوَاءٍ ورِوَاءٍ في جمع: جَوٍّ، ورَيّان، وإنمّا لم تقلب لئلا يتوالى إعلالان أحدهما إبدال الياء أو الواو همزة. والآخرُ إعلال العين بإبدال الواو ياءً.

قوله: (أو متقدم) هو معطوف على متأخر فياءً في «فُعْلَى» إسمًا مثاله الدُنيا والعُلْيَا. الأصل الدُنْوَى والعُلْوَى، لأنها من العُلْو، والدُنو. وقد شذّ القُصْوَى وحُزوَى[2]. وقال بعض المتأخرين إن كان إسمًا محضاً فلا قلب ولا تغير كحُذوَى، وإنْ كان صفة محضة أو جارية مجرى الأسماء كالعُليا والدُنيا قلبت الواو ياءً، قال: والنحويون يقولون هذا / الإعلال مخصوص بالاسم ثم [٥٤/ب]
لا يمثلون إلاّ بصفةٍ محضة أو بالدُنيا والاسمية فيها عارضة. ويزعمون أن تصحيح حُزْوَى شاذ كتصحيح حَيْوَة. وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) حُزّوى: جبل من جبال الدهنا. قال الأزهري وقد نزلت فيه.

مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة، حكى الأزهري[1] عن الفراء وابن السكيت أنهّا قالا: ما كان من النعوت مثل الدُنيا والعُليا فإنّه بالياء، لأنهّم يستثقلون الواو مع أوله وليس فيه اختلاف. إلاّ أنَّ أهل الحجاز قالوا: القُصوى فأظهروا الواو وهو نادر، وبنو تميم يقولون: القُصيا. انتهى كلامه.

وقد شذّ من الصفة في «فُعْلى» الحلْوى، فلم يقلبوا واوها ياءً. كما فعلوا في العُليا، وإنما قال في «فُعْلىَ» لأنّه إنْ كانت في «فَعْلىَ» بفتح الفاء فلا قلب نحو: دَعْوَى ورَضْوى. وقال أبو بكر بن السراج[2] في المقصور والممدود له. الدُنيا مؤنثة مقصورة تكتب بالألف. هذه لغة أهل نجد وتميم خاصة، إلاّ أنَّ أهل الحجاز وبني أسد يلحقونها ونظائرها بالمصادر ذوات الواو فيقولون: دَنْوَى مثل شَرْوَى. وكذلك يفعلون بكُلْ «فَعْلىَ» موضع لامها واو يفتحون أولها ويقلبون ياءها واواً. وأما أهل اللغة الأولى فيضمون الدال ويقلبون الواو ياءً لأنهم يستثقلون الضمة والواو. انتهى كلامه.

فظهر بهذا النقل «أن «فُعْلىَ» مختلف فيه. فالحجازيون وبنو أسد يفتحون أوله لتصح الواو فيقولون: دُنْوَى، وعُلْوَى، وقُصْوَى. والتميمون والنجديون يقلبونها لأجل الضمة فيقولون الدُّنْيَا، والعُلْيَا، والقُصْيَا.

قوله: **(أو حرفاً من جنس الحركة المنقولة من عين فعل)** هو معطوف على قوله، فياء، أي ويقلب الواو حرفاً من جنس الحركة. مثاله: استقام يَسْتَقيمُ. أصله: اسْتَقْوَمَ، يَسْتَقْوِمُ، نقلت حركة الواو إلى القاف في «استقام» فانقلبت الواو ألفاً، لأنها من جنس الفتحة، وكذلك نقلت في يَسْتَقيم فانقلبت الواو ياءً من جنس الحركة.

قوله: **(أو اسم جارٍ عليه)** مثاله: مُسْتَقيم أصله مُسْتَقوِمٌ فقلبت الواو إلى القاف. وقلبت الواو ياءً لأنها من جنس الحركة المنقولة.

---

(١) الأزهري: محمد بن أحمد بن طلحة اللغوي الأديب أبو منصور ولد سنة ٢٨٢هـ ومات سنة ٣٧٠هـ، انظر البغية ١٩/١.

(٢) انظر الخط، مجلة المورد ص ١٢٣ لعام ١٩٧٧م.

قوله: أو موافقة. أي أو اسم موافق الفعل (حركةً وسكوناً وعدداً) أي عدد الحروف ومثاله مَقَام، أصله: مَقْوَمٌ، فهذا قد وافق في الحركات والسكنات وعدد الحروف لقولك: يُقَام قوله. (وزيادة) أي ويكون موافقه في الزيادة إلاّ أنها ليست مثل زيادة الفعلْ في اللفظ لأنها إنْ كانت مثلها لم يكن اسماً، إنما يكون فعلاً، فإن قلت: لم أعلوا، مقاماً» ولم يعلوا مِقْوَلاً، مع أن زيادتها ليست كزيادة الفعل. وقد وافقاه في الحركات والسكنات وعدد الحروف؟ فالجواب أن مِقْوَلاً مقصور من مِقْوَال. فلم يقع توافق بخلاف مَقَام.

قوله: (الياء ساكنة بعد فتحة تقلب ألفاً في «يفْعَلُ» والفاء ياءٌ) مثاله. يأْأس في يَيْأَس. فقلبت الياء ألفاً. واحترز بقوله من نحو يَيْأَس وضَيغم، فإن وزنهما «فَيْعَـلُ» لا «يَفْعَلُ» واحترز بقوله: والفاء ياء من نحو: يا هندُ لمْ تَخْشَيْ زيداً. فإن هذه ياء ساكنة بعد فتحة في «يَفْعَلُ» ولم تقلب أَلِفاً.

قوله: (أو ضمة فواواً) أي أو بعد ضمةٍ فتقلب واواً مثاله: مُوْقِنٌ، أصله: مُيْقِنٌ، فقلبت الياء واواً لضمة ما قبلها.

قوله: (إنْ بعدت من طرفٍ) تحرز به من نحو: بِيْضٍ جمع أَبْيَض، فإنه لا يقلب. وأصله بُيْضٌ كحُمْرٍ فكسرت الياء لتصح الياء وسواء أقربت من الطرف في جمع كما مثلنا في بِيْضٍ أو في مفرد كما لو بنينا من البياض إسماً على وزن «فُعْلٍ» فإنّا نقول: بِيْضٌ وأصله بُيْضٌ. وفرق الأخفش[1] بين الجمع والمفرد. فـرأىٰ إبدال الضمة كسرة لتسلم الياء مختصاً بالجمع لثقله. ويقول / في المفرد بُوْض. فيقلب الياء واواً، كما فعلوا في «مُوْسِرٍ» والديل لنا قول العرب أُعِيشُ بين العِيْشَةِ، وعُيْشَة «فُعْلَة» نحو: حُمْرَة وصُفْرَة، ويمكن أنْ يقال إنّ فيه فِعْلاً[2] للزوم تأنيثه فأشبه بذلك الجمع. ومن العرب مَن يقول: مَعُوشَةٌ [٥٥/أ]

---

(١) انظر المنصف ١/٢٩٧.. وكما قالوا: بِيْضٌ وأصله بُيْض فأبدلوا من الضمة كسرة. لا يفصل الخليل بين الواحد والجمع.

(٢) في المنصف ١/٢٩٦، وكذلك «عِيْشٌ» يصلح أن يكون عند الخليل «فعَلاً وفُعْلاً» جميعاً فإذا كان أصله فُعلاً، فكأنه كان «عُيْشاً» فأبدل الفتحة كسرة لتسلم الباء فصارت عِيْشاً...

في مَعِيشَةٍ ويقوى قول الأخفش لأنه مَفْعُلة من العَيْش وهو مفرد. وقد قلب فيه الياء واواً.

قوله: **(ولم تكن عين «فُعْلَى» صفة)** لأنها إنْ كانت كذلك فلا قلب نحو: ضِيْزَى أَصله ضُيزى وكذلك الخِيرَى والكِيْسَى تأنيث الأخير، والأكْيَس. والأصل الخُيْرى والكُيْسَى، وربما قلبوا الياء واواً وأبقوا الضمة. سمع من العرب الخُوْرَى والكُوْسَى والضُوْزَى. وتحرز بقوله: صفة من «فُعْلَى» الاسم، فإن الياء تقلب فيه واواً نحو: طُوْبَى، أَصله: طُيْبَى، لأنه من الطيب.

قوله: **(أو متحركة طرفاً تلي ساكناً فواواً في إسم على «فَعْلَى»)** مثاله: تَقْوَى أَصله. تَقْيَى.. وفَتْوَى أصله من الياء، وتحرز بساكن من غير الساكن. ويأتي حكمه، وتحرز بقوله من إسم على «فَعْلَى» في الصفة نحو: صَدْيَا، فإن الياء لا تبدل فيها، ومن نحو يحيَى، فإنه اسم لكنه ليس على وزن «فَعْلَى» فلا تبدل ياؤه واواً. وقد شذَّ من «فَعْلَى» قولهم لولد البقر طَغْيَا. فلم يقلبوا ياءه واواً.

قوله: **(أو مضموماً آخر فعلٍ فواواً)** مثاله، لَقَضُو الرجلُ وَلَرَموتِ اليـدَ وهما من الياء وأصلهما لِقَضُي وَلَرميَ، وإنما ينقاس ذلك في التعجب، ولم يجيىء في متصرف إلّا ما حكي من قولهم: نَهُوَ الرجلُ فهو نَهِيٌّ إذا كان كامل النُّهيةِ. وهي الفعل. وتحرز بقوله: آخر فعل منها آخر اسم مثل بنائك من الرمي مثل سَمُرة فأما أَنْ تقدر بناء الكلمة على الياء أوْ لا، إنْ قدرت قلبت الياء واواً فقلت رَمُوَةٌ، وإن لم تقدر بناء الكلمة عليها لم تقلب ياءً، بل تكسر ما قبلها لتصبح فتقول: رَمِيَةٌ.

قوله: **(أو مفتوحاً فيه وفي اسم فألفا)** مثال ذلك في الفعل رَمَى. ومثاله في الاسم رَحَى. الأصل رَمَـيَ ورَحَـيٌ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

قوله: **(إلّا مع ألف اثنين)** يشمل الإسم والفعل نحو: رَمَيا ورَحَيان. فلا تقلب ألفاً.

قوله: (**أو واو جمع**) نحو: يَحْيُونَ جمع يَـحْيَـى، أو فعلاً اتصل به واو الجمع فإنها إذْ ذاك تحذف ولا تقلب. ولا تبقى. وقد تقدم هذا في فصل الحذف.

قوله: (**أو فعل ذي تأنيث**) أي إلاّ مع فعل ومثاله: قَضَتْ وقَضَتا. وقد حكى الزجاج قبلها ألفاً في مثل قَضَانَا وهو نادرٌ.

قوله: (**أو حشواً بين متحركين وقبلها فتحة فألفاً**) هو معطوف على قوله: طرفاً، وقبلها أي قبل الياء فتحة فألفاً. أي فتقلب ألفاً ومثاله: بـاعَ، ونَابٌ، أصله: بَيَعَ، ونَيَبٌ.

قوله: (**إلاّ في «فَعَلى» وفَعَلان**) يعنى فلا تقلب ألفاً. بل تصح ومثاله: حَيَدى[1] وحَيَدان، وينبغي أَنْ يستثني أيضاً ما لامه حرف علة فإنها لا تغلب فيه نحو: عَيْثَىٰ[2]. وما هو في معنى ما لا يعتل نحو: بَيِضَ، لأنه في معنى أبيضَ وتحرز بقوله: وقبلها فتحة منها وقبلها ضمة نحو: عُيِنُ، أو كسرة نحو بِيِّع، وشذّ قولهم: غائب وغَيَبٌ مما قبلها فتحة، والقياس غابَ، كما شَذَّ مما اعتل لامه فأبدلت ياؤه ألفاً قولهم: رَايةٌ وطايةٌ وثايةٌ.

قوله: (**أو ساكنين فواواً، فيمن قال: ظَبَوِيٌّ**) يريد أو حشواً بين ساكنين فتقلب واواً لأنَّ في النسب إلى ظَبيةٍ وجهين: أحدهما أَنْ يقول: ظَبيٌّ، على اللفظ، من غير تغيير والثاني: أَنْ يفتحُ العين فتقلب ياؤه ألفاً. ثم يقلب ألفه واواً. فقوله، فواواً، لا يريد / أنها تقلب من أول وهلة واواً، بل على التدريج [٥٥/ب]
الذي ذكرناه.

قوله: (**أو بين متحرك وساكن متقدم فكالواو**) يريد حكم الياء مثل حكم الواو إذا كانت حشواً بين متحرك وساكن متقدم في نقل الحركة منها إلى الساكن قبلها وإنْ كانت الحركة فتحة انقلبت ألفاً مثاله، استبانَ يَستَبِينُ، الأصل:

---

(١) حَيْدَىٰ: الذي يحيد. وحمار جيرى أي يحيد عن ظلهِ لنشاطه.

(٢) عيثىٰ: امرأة عيثى: مفسدة.

استْبينَ يَستَبْينُ، وكذلك الاسم الجاري على الفعل نحو: مُستَبْينٌ. تقلب حركة الياء إلى الساكن قبلها والأصل: مُستَبِينٌ. وكذلك الاسم الموافق للفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف، والزيادة نحو: مَنَال فأَصله: مَنْيَلٌ «مَفْعَل» من النَيْلِ، وفيه زيادة كزيادة الفعل لا في اللفظ. لأنَّ هذه ميم وتلك أحد حروف المضارعة. فإن قلت: لِمَ أعلو منالاً ولَمَ يعلوا «مَخِيطَاً» مع أن فيه زيادة كزيادة الفعل لا في اللفظ؟ فالجواب أنه مقصور من مِفْعَال، فلم يقع توافق في حروف الزيادة.

قوله: كالواو، التشبيه إنّما جرى في نقل الحركة وفي قلب ما يمكن قلبه إلى جنس الحركة، فمثل استبيان فيه نقل وقلب، ومثل يَسْتَبِينُ فيه نقل فقط إذْ يستحيل قلب الشيء إلى الشيء نفسه.

قوله: إلاّ في «فُعْلىَ» يعني أنه لما أحال الأحكام التي للياء على الأحكام التي للواو أشعر ذلك بالتساوي بينهما في الأحكام فاستثنى هذه الصورة من أحكام الواو، لأن «فُعْلى» لها أحكام في الواو مغايرة للأحكام التي «لِفُعْلى» في الياء.

«الحــروف»

قوله: (الحروف تسعة وعشرون يجمعها قولك).

(قــد غـشـني ذو عَـشْـرةٍ لاحظ مصــطخب ضـجٌّ بسكت أزف)

وفي الحقيقة إنّما هي ثمانية وعشرون. لأن لام الألف هي لام. وإنما جرى في هذا على قول من تقدمه.

قوله: **(وتزاد فصيحاً)** يعني في الحروف **(نون خفيفة)** هي النون الساكنة التي بعدها حرف من الحروف التي تخفى معها وهي حروف المعجم غير حروف الحلق، وحروف «رمله بنوي» وذلك نحو: مُنْتِنٍ، ومنجد، ومُنكدٍ وشبهها.

قوله: **(وشين كجيم)** يقولون: أجدق في أشدق فيسمون الشين الجيم

(وهمزة بينَ بينَ) نحو قراءة من قرأ ﴿أَأَنذرتُهم﴾[1] بتحقيق الأولى وجعل الثانية بينَ بينَ. ومعنى بين بين، أي بين الهمزة وبين الحرف الذي يوافق حركتها وهو شيء يضبط بالمشافهة (وصاد كزاي) أي يخالط اللفظ بها اللفظ بالزاي نحو قراءة من قرأ ﴿الصراط﴾[2] ولم يجعلها صاداً ولا زاياً.

(وألف تفخيم) هي التي تفخم فتقرب من لفظ الواو وعلى ذلك قراءة ورش الصلاة[3].

(وألف إمالة) هي التي بين الألف والياء، فلا هي ألف محضة ولا ياء محضة وستأتي أسبابها وهذه الحروف الخمسة هي التي زيدت على الثمانية والعشرين حرفاً التي ضمت البيت الذي أنشده. وبعض العرب يزيد على هذه الخمسة ثمانية أحرف وهي: الكاف كالجيم وهي لغة تميم. يقولون في كَمَلٍ جَمَل[4]. والجيم كالكاف يقولون في رَجُلٍ رَكُلٌ، والجيم كالشين نحو: اشتمعَ في اجتمع. والطاء كالتاء نحو: تَالَ في طَالَ. والضاد الضعيفة نحو: أَصَر في أَثَر والصاد كالسين نحو: سَارَ في صَارَ. والباء كالفاء مغلباً لفظ الباء أو مغلباً لفظ الفاء والظاء كالثاء نحو: ثَالِمٌ في ظَالِمٍ. ولا تستعمل هذه الثمانية في القرآن. ولا في لغة فصيحة وجميع حروف المعجم تذكر بمعنى اللفظ فتقول: / هذا كافٌ [٥٦/أ]
حَسنٌ وتؤنث بمعنى لفظه فتقول: هذه كافٌ حسنةٌ. وما كان منها في آخره ألف فيجوز فيه القصر والمد نحو: التاء والثاء والباء والياء. وفي الزاي لغاتٌ ثلاث الأفصح أَنْ يكون بعد الألف ياء. وبعضهم يهمزها. وبعضهم يقصرها، وكل الحروف تقبل الحركة إلّا الألف فلا تكون إلّا ساكنة، وكل حرف قد تتغير حركة ما قبله إلّا الألف فلا تكون إلّا فتحة. وإلّا الواو الساكنة فلا يكون قبلها

---

(١) من سورة البقرة: ٦، والآية ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾، وانظر الكتاب ٢/١٣٤ وهذه قراءة أهل المدينة والأعمش كما في التيسير للداني ٣٢.

(٢) من سورة الفاتحة: ٦، والآية ﴿أهدنا الصراط المستقيم﴾.

(٣) سورة المزمل. ٢ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة.

(٤) انظر شرح الشافيه ١/٢٥٤.

كسرة ومتى أدى إلى ذلك انقلبت ياءً. وإلّا الياء الساكنة فلا تكون قبلها ضمة، ومتى أدى إلى ذلك انقلبت واواً. وقد مَرَّ ذكر هذا في القلب. واختلف في الحرف والحركة أيُّهما أسبق فقيل: الحرف أَسبق من الحركة. وقيل: الحركة أسبق. وقيل لم يسبق أحدهما الآخر، والظاهر هو الأول.

«باب الإمالة»

قوله: **(ولها)** أي للإمالة **(أسباب تسعة)** هذا أقصى ما ذكر من الأسباب وكثير من النحويين لم يذكر لها إلّا ستة أسباب.

قوله: **(إمالة الكسرة)** هذا أول الأسباب. وهو الإمالة للكسرة **(قبل ألف)** نحو عِماد وشِمْلَالٌ. ولَنْ يضْرِبَها، وعندها، وبعد الألف نحو، عَالِمٌ، ولابُدَّ أنْ يلي الكسرة الألف بخلاف ما إذا كانت قبلها. فإنها قد يفصل بينهما حرف أو حرفان سكن أولهما أو متحركان أحدهما الهاء وما قبلها مفتوح، أو ثلاثة أولها ساكن وأحدها الهاء وما قبلها مفتوح. وقد مثلنا لذلك.

قوله: **(ولياء)** هذا ثاني الأسباب. ولا تكون الياء إلّا قبل الألف نحو: سَيَال وشَيبان وبينها. وذلك بشرط أَنْ تكون الياء تلي الأَلف أَو يفصل بينهما حرف أَو متحركان أَحدهما الهاء وما قبلها مفتوح.

قوله: **(ولألف منقلبة)** يريد عن الياء. هذا ثالث الأَسباب. وذلك نحو. رَمَى وفَتىَ.

قوله: **(ولألفٍ مشبهة بالمنقلبة)** هذا رابع الأَسباب. وذلك نحو: حُبْلى، فالألف فيها مشبهة بالمنقلبة عن الياء من جهة أَنّك لو ثنيت حُبْلَى لقلت: حُبْلَيان فتقلبها ياء كما تَفْعَلُ بأَلف فَتىً تقول في تثنيته فتيان.

قوله: **(ولكسرة تعرض في حالٍ ما)** وهذا خامس الأسباب نحو إمالتهم غَزَا وهو من ذوات الواو.

قوله: **(ولإمالة)** هذا سادس الأسباب نحو إمالتهم عِمَاداً. يميلون الألف المبدلة من التنوين لإمالتهم الألف التي بعد الميم لأجل كسرة العين.

قوله: (**ولتشبيه بألف مشبهة بالألف المنقلبة**) هذا سابع الأسباب وذلك نحو: طُلِبْنَا، وطَلَبنا زيدٌ[1]، وضَرَبْتُ ضَربةً بإمالة التاء والباء من «ضَرْبَةٍ».

قوله: (**ولفرق بين اسم وحرف**) هذا ثامن الأسباب. قال سيبويه: قالوا: باء وتاء في حروف المعجم، وطاء أيضاً، ومنه إمالة القراء طه وآلر، وكهيعص.

قوله: (**ولكثرة استعمال**) هذا تاسع الأسباب، وذلك نحو إمالة الحَجَّاج والعَجَّاج علمين، وقد أهمل المصنف ذكر الحروف التي تمنع الإمالة وهي سبعة[2]. الصاد والضاد والطاء، والظاء، والعين، والخاء، والقاف، ولا يمنع إلَّا إذا كانت إمالة لتأخر كسرة أو تقدمها، أو تقدم ياء أو إمالة. وذلك على ماقرر، وشرح في الكتب المبسوطة وكذلك الراء غير المكسورة تمنع الإمالة. وشرح ذلك مذكور في غير هذا.

قوله: (**إن كسرت عارضاً**) إلى قوله: (**مستعل مفتوح**) مثال عروض الكسرة مِنَ الشِعْرِ ومثال لزومها حَرِيقٌ، ومثال سكونها وكسر ما / قبلها حِرْبَة، [٥٦/ب] وتحرز بقوله: مستعل مفتوح من نحو: إِرْصَاد، وفِرْصادٍ. فإنَّ الصاد فيهما مفخمة.

قوله: (**وفي مثل: فَرِق، ومِرفق، ومَرْيَم خلاف**) أي خلاف في ترقيق الراء وفي تفخيمها، أما فِرَقٌ فمن رقق فلأجل الكسرة قبلها والفاء مكسورة، ولو كانت مفتوحة أو مضمومة لوجب التفخيم نحو «فَرَقاً» وفُرَق، وكان يندرج «فَرَقاً» تحت قوله: مستعل مفتوح. وأمَّا من فخم فلأجل حرف الاستعلاء الذي بعدها وإنْ كان مكسوراً. ألا ترى أنَّه في كُلّ حالٍ كسرة يجب تفخيمه كحاله إذا كان مفتوحاً أو مضموماً. وأمَّا مِـرْفق فالترقيق فيه أقيس لبعد حرف الاستعلاء منه، ألا ترى أنَّه قد فصل بينهما حرف وهو الفاء، وأمَّا مَرْيَم. فالقياس يقتضي تفخيمها.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٢/٢٦٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٢٦٤.

قوله: **(بعد كسرة لازمة)** نحو الآخرة، وضَرَبْتُ طائراً، **(وليس بعدها ضاد)** احترازاً من نحو: اقتراض، **(ولا طاء)** احترازاً من نحو: اشتراط، **(ولا قاف)** احترازاً من نحو: افتراق **(ولا راء أخرى)** احترازاً من نحو: اغترار، فإنها يجب تفخيمها في كل هذا.

قوله: **(أو بعد ساكن)** إلى قوله: عربية، مثال الساكن **(غير الياء)** إعراب، فإنْ كان ياء وجب التفخيم نحو: ضَرَبْتُ العَيْرَ. **(وليس بمطبق)** تحرز من نحو: مِصْرَ، **(ولا بعدها مستعل)** تحرز من نحو، إعراض، **(ولا راء بعد ألف)** تحرز من مِحْرار، **(والكلمة عربية)** تحرز من نحو: إبراهيم، وابريسم. فإنها يجب تفخيمها في كُلِّ هذا.

قوله: **(أو بعد ياء ساكنة لين)** نحو: الخيرات **(أو مَـدٌّ ولين)** نحو: قَدِير.

قوله: **(أو انضمت بعد كسرة لازمة)** نحو: يُفِرُ، ويُشعِرُ، **(أو ياء ساكنة)** نحو: خَبير **(أو ساكن غير ياء)** نحو: سِحْرٍ، وشِعْرٍ، واحترز بقوله: **(كسرة لازمة)** من نحو: أجْروا أمراً من الجري. فإنها تفخم.

قوله: **(إلاّ إنْ انفتحت طرفاً)** نحو: لَنْ يَخْسَرَ، وقرأتُ الذِكْرَ **(غير منونة)** احترازمن نحو «قَدِيراً» **(بعد كسرة)** واحتراز من: لن يَنْجُرَ ولن يَنْجَرَ. أو ياء **(بحائل)** نحو: رأيت النذيرَ، ونطقْتُ الشِعْرَ **(أوبليانها)** نحو: لن يَخْسُرَ، ورأَيتُ الطيْرَ.

قوله: **(أو انكسرت طرفاً بعد فتحه)** نحو: من المَطَرَ **(أو ضمّة)** نحو: من النُذُرِ **(أو ياء)** من النَذِير **(أو كسرة)** نحو من العَسِر.

قوله: **(وإنْ انضمت طرفاً ووليتها كسرة لازمة)** نحو: بَصْير **(أو ياء ساكنة)** نحو قَدِيْر، **(فمرقق مطلقاً)** أي منهم من رقق سواء أوقف بالسكون أم بالإشمام أَم بالرومِ، ومنهم من رقق مع الإسكان ومع الإشمام. لأنَّ الإشمام قريب من الإسكان، لأنَّه إشارة بالشفة فقط إلى الحركة من غير نطق بشيء منها، ويُفهم مع الروم، لأنَّ الروم نطق ببعض الحركة. وهو لو نطق بها متحركة لفخمها، فكذلك إذا وقف بالروم.

قوله: (**أصل اللام الفتح**) يعني الفتح المستعمل في أكثر حروف المعجم. وهو حالة بين التفخيم والترقيق. ولا يدرك إلّا بالمشافهة.

قوله: (**أن يتقدمها فتح**) نحو: قالَ الله (**أو ضم**) نحو: يقولُ الله.

قوله: (**بعد مطبق**) نحو: الصلاة، والطلاق، والظلام، والضـلال، (**أو بينْ خاء وطاء**) نحو خَلَط (**أو خاء وصاد**) نحو: خَلَصَ (**أو تاء وطاءٍ**) نحو: اخْتَلَطَ، وتَلَطْفَ (**أو غين وظاء**) نحو: أَغْلَظَ، وكذلك إنْ انضمت بعد المطبق أو بينْ ما ذكر مثال ذلك بعد المطبق: لَنْ يَصْلُحَ، وطَلُقَ، وظَلُومَ، وصَلُعَ. ولم يَخْلُ ظاهرٌ، ولن يخْلُصَ، وباب لَطُفَ وتَلَطف وأغلَظ. /.

«مخارج الحروف»

قوله: (**مخارج الحروف. المشهور أنها ستة عشر**) يريد: مخرجاً، وهذا المشهور. هو مذهب سيبويه[1] والخليل والأكثيرين، وذهب الفراء وقطرب والجرمي وابن دريد[2] وابن كيسان على خلاف عنه إلى أنهَّا أربعة عشر مخرجاً. وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والراء، والنون هو عند هؤلاء من مخرج واحد، وعند الأكثرين ثلاثة مخارج. والمخرج هو الموضع الذي نشأ منه الحرف.

قوله: (**فللحلق ثلاثة مخارج وسبعة أحرف**) المخرج الأول: أقصى الحلق مما يلي الصدر وله الهمزة والهاء والألف، واختلفوا في الترتيب. فقيل، الهمزة أول ثم الألف ثم الهاء وقيل: الهاء قبل الهمزة في الترتيب. وهي أدخل إلى الصدر، والذي يظهر من كلام سيبويه[3] أنَّ الهمزة هي المقدمة في الترتيب. وتليها الهاء. ثم الألف وهذا كله على قول من جعل للألف مخرجاً. وقال

(١) انظر: الكتاب ٢/٤٠٤ وكتاب العين ١/٦٥.

(٢) محمد بن الحسن بن ظالم الأزدي اللغوي ولد سنة ٢٢٣هـ، ومات ٣٢١هـ انظر: مراتب النحويين ٨٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٤٠٥. قال سيبويه: فللحلق منها ثلاثة فاقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف.

الخليل[١]: الألْف هوائية لا مخرج لها. وجعل حروف الحلق ستة وإلى هذا ذهب أَبو الحسن[٢] شريح بن محمد بن شريح. المخرج الثاني وسط الحلق وله العين والحاء وهي بعد العين في الرتبة. والحاء مما انفردت به العرب في كلامها ولا يوجد في كلام غيرها. والعين مما انفردت بكثرة استعمالها وقلت في كلام غيرها. وقد لا توجد في كلام كثير منهم.

المخرج الثالث: أَدنى الحلق إلى الفم، وله الخاء والغين، والغين قبل الخاء فيه ونص مكي بن أبي طالب على تقديم الخاء فيه على الغين[٣]. وقال النضر بن شميل: سمعت الخليل يقول: أقصى الحروف كلها العين وأرفع منها الحاء ثم الهاء[٤]، فهذه الثلاثة في حيز واحد. يبدل بعضها من بعض. تقول: رُبحَ بمعنى رُفعَ، وضَبُحَ بمعنى ضَبُعَ، ومدهَهُ بمعنى مدحه، ثم الهمزة والغين والخاء. وهذه الثلاثة في حيز واحد ينوب بعضها عن بعض تقول رَأْته بمعنى رَعَتْهُ، وترأَهُ في معنى تَرْعَهُ وتميم تبدل الهمزة من العين والغين فتقول: عَبِي في معنى أَبِىَ، وخبأَ بمعنى خَبَع، وَعَذِرَ بمعنى أَذِرَ.

قوله: **(وللسان عشرة)** يريد مخارج **(وثمانية عَشَرَ)** يريد: حرفاً.

الأول: أقصى اللسان وله القاف مما يلي من أقصى اللسان وما فوقه من الحَنَك.

الثاني: وله الكاف من أَسفل منه. من اللسان قليلاً. ومما يليه من الحَنَك.

الثالث: وسط اللسان بعد مخرج الكاف وله الجيم والشين والياء.

الرابع: حافة اللسان، وله الضاد أولها من الجانب الأَيسر عند الأكثر

---

(١) انظر: كتاب العين ١/٦٤ ـ ٦٥ واللسان ١/٧.

(٢) أبو الحسن القاضي بن أحمد الرعيني شيخ المقرئين في زمنه ولد سنة ٤٥١هـ ومات سنة ٥٣٩هـ انظر: بغية الوعاة ٢/٣.

(٣) انظر: إعراب القرآن لمكي ٢/١٣٢ تحقيق حاتم الضامن.

(٤) انظر التهذيب ٤/٤٤.

والأيمن عند الأقل. وهي مما انفردت العرب بكثرة استعمالها. وتَقِلُّ في لغة العجم، بل قد لا توجد في لغة كثير منهم. وذهب الخليل إلى أن الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين.

الخامس: من حافة اللسان أيضاً وله اللام ويتأتى إخراجها من كلتا حافتي اللسان اليمنى واليسرى إلّا أَنَّ إخراجها من حافته اليمنى أمكن بخلاف الضاد. فإنها من اليُسرى أمكن.

السادس: أول مخارج طرف اللسان، فله النون، يخرج من طرف اللسان بينه وبينْ ما فويق الثنايا متصلاً بالخيشوم تحت اللام قليلاً أو فوقها قليلاً حسبما اختلف في ذلك.

السابع: ثانيها وله الراء وهي أَدخل من النون في ظهر اللسان قليلاً. وقد تقدم مذهب الفراء ومن ذكر معه أَنَّ اللام والنون والراء لها مخرج واحد.

الثامن: ثالثها، وله الدال، والطاء، والتاء.

التاسع: رابعها، وله الزاي والسين، والصاد، وهي ما انفردت العرب بكثرة استعمالها وقلت في لغة غيرهم، بل لا توجد في بعضها.

العاشر: خامسها، وله الطاء، والذال، والظاء، مما انفردت بها العرب دون العجم. والذال ليست في الفارسية. والثاء ليست في الفارسية والرومية.

قوله: **(وللشفة اثنان)** يريد «مخرجان» **(وأربعة)** يريد أحرفاً.

الأول: مخرج باطن الشفة وله الفاء.

الثاني: فيما بَيَنْ الشفتين وله الباء والميم والواو، وتنطبق الشفتان بالميم والباء، ولا تنطبق بالواو، وذهب أَحمد بن عمار[1] إلى أَنَّ لها مخرجاً على حِدة وفصلها من الباء والميم وهو السادس عَشَر عنده. وقال: إنَّها تهوي حتى تنقطع إلى مخرج الألف. وذهب الخليل[2] إلى أَنَّ الواو هوائية كالألف عنده لا مخرج لها.

---

(١) أبو العباس المهدي المقرىء النحوي المفسر، مات سنة ٤٤٠هـ انظر: انباه الرواة ٩١/١.

(٢) انظر: كتاب العين ١٦٥/١ والمقتضب ١٩٤/١.

قوله: **(وللخشيوم واحد)** يريد مخرجاً واحداً وقوله: **(وواحداً)** أي حرف واحد. وله النون الساكنة الخفيفة المعبر عنها بالغُنة. وهي المخفاة التي لم تبق منها إلاّ الغنة ولم يجعل ابن عمار للغُنة مخرجاً مختصاً بها.

«صفات الحروف»

قوله: **(وهي بالنسبة إلى الصفات في المشهور ستة عَشَر)** يعني قسمًا. ويعني بقوله: في المشهور، أي في مذهب سيبويه[1] ومن وافقه. وكُلّ صفة لها لقب اصطلح عليه لاختلاف هذه الصفات. ومنها ألقاب الحروف لأضدادها أَلقاب مضادة لتلك الأَلقاب. وأَلقاب لم يستعمل لها ضد. إلاّ أنّك تبين الضد بنفي ذلك اللقب. ومنها حروف اجتمع لها صفتان وثلاث. وأكثر الحروف قد تشترك في بعض الصفات وتفترق في بعض والمخرج واحد. وقد تتفق في الصفات أو بعضها والمخرج مختلف ولا توجد أحرف تتفق صفة ومخرجاً لا يلزم من ذلك اتحادها.

قوله: **(وهي المؤثرة في الإدغام)** يعني الستة عَشَر التي يذكرها وهي التي تقدمت الإشارة إليها في قوله في باب الإدغام في قوله: متقاربين في مخرج. أو في صفة يعني من هذه الستة عَشَر التي سنذكرها.

قوله: **(مهموس ومجهور)** والهمس لغة: الصوت الخفي الضعيف، وسميت بذلك لأنها حروف ضَعُفُ الاعتماد عليها في مخارجها عند النطق بها، فجرى معها النفس فخفي الصوت بها ويجمعها قولك: سكتَ فَحَثهُ شخصٌ، وبعضها أَضعف من بعض. فالصاد والخاء أَقوى مما عداهما، لأنَّ في الصاد إطباقاً واستعلاء وصفيراً، وفي الخاء استعلاء، وكل ذلك من صفات القوة. والجهر ضد الهمس، ووصفت بذلك لأنهًا حروف قوي الاعتماد عليها في مخارجها وأُشبع ومنع النفس أَنْ يجري معها عند النطق بها.

والجهر: لغةً: الإعلان والصوت الشديد القوي، ويجمعها قولك «ظَلَّ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٤٠٥.

قنديضغم زرطا وإذبعج» وبعضها أقوى من بعض بحسب ما يكون فيه من الصفات القوية غير الجهر والاستعلاء والإطباق والاستطالة.

قوله: **(وشديد ورخو)**، الشديدة يجمعها قولك «أَجدكَ قَطَبْتَ» وهذه لا يخالطها صوت. وحروف «لم تسرع» وهذه يخالطها الصوت، هكذا ذكر أحمد بن عمار وقال غيره هي الأول. والرخوة ما عداها ويجمعها قولك: «لم تروعنا خس حظ شص هَذَ صنقث فذ»، والفرق بين المجهور والشديد أن المجهور يقوي / الاعتماد فيه، والشديد يقوي لزومه لموضعه. [٥٧/أ]

قوله: **(ومطبق ومنفتح)** المطبق، الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وسميت بذلك لاطباق اللسان فيها على الحَنَكِ عند اللفظ بها. والمنفتح ما عداها.

قوله: **(ومستعل ومنسفل)** المستعلي يجمعها «ضغط خصي قط» وصفت بذلك لأن اللسان يعلو بها إلى لَحنَك عند النطق بها. فينطبق الصوت مستعلياً بالريح. ولذلك يمنع من الإمالة، وهي على ضربين: ضرب يعلو اللسان به وينطبق وهي حروف الإطباق الأربعة، وضرب يعلو ولا ينطبق، وهي العين والخاء، والقاف، والمنسفل ما عدا المستعلي.

قوله: **(وهذه متقابلات)** أي يقابل المهموس المجهور، ويقابل الشديد الرخو، ويقابل المطبق المنفتح، ويقابل المستعلي المنسفل.

قوله: **(ولَينْ)** هو الألف، ولا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً. والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها وتسمى حروف المد واللين. والألف أَمكن في المد من الواو والياء، هذا مذهب الجمهور، وذهب صاحب الاقتداء وهو أبو بكر الصقلي إلى أَنَّ أَمكنَّهن في المد الواو. ثم الياء ثم الألف.

قوله: **(وصفيري)** هو الصاد والسين، والزاي، وأقواها الصاد للإطباق والاستعلاء ويليها الزاي للجهر الذي فيها والسين أضعفها للهمس الذي فيها.

قوله: (ومتفش) هو الشين، والتفشي: هو الريح الذي يخرج بشدة عند النطق بالشين ويقال: بالفاء تَفَشٍ أيضاً تفشت حتى اتصلت بمخرج الثاء، ولذلك تبدل منها. قالوا: جدف في جَدَث، وفُوم في ثُوم، وذكر بعضهم أن الضاد متفشية، وقال: الشين تتفشىٰ في الفم حتى تتصل بمخرج الظاء، والضاد تتفشى حتى تتصل بمخرج اللام، فعلى هذا تكون الحروف المتفشية ثلاثة.

قوله: (ومستطيل) هو الضاد، سميت بذلك، لأنهَّا استطالت في الفم عند النطق بها لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، ولذلك أُدغمت اللام فيها نحو، الضالين.

قوله: (والمكرر) هو الراء، سميت بذلك، لأنهَّا تتكرر على اللسان عند النطق بها، كأن طرف اللسان يرتعد به، فكأنَّك نطقت بأكثر من حرف واحد، وأظهر ما يكون هذا الوصف إذا كانت الراء مشددة. وهو حرف شديد كذا قال سيبويه[1] وغيره. وقال الصيمري[2] أبو محمد، وشريح، هو بين الشدة والرخاوة.

قوله: (ومنحرف) هو اللام، سميت بذلك لانحرافها عن حكم الشديد وعن حكم الرخو فهو بين الصفتين. وقال بعضهم: هو رخو. وقال سيبويه[3]: هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت. ولم يعترض على الصوت كاعتراض الشديدة وذهب الكوفيون إلى أنَّ الراء منحرف كاللام، وقالوا: المنحرف: حرفان. وقالوا: انحرفت الراء عن مخرج النون الذي هو أَقرب المخارج إليه إلى مخرج اللام، ونحا إلى ذلك بعض أصحابنا.

قوله: (وغُنّة) الغنة: صوت يخرج من الخيشوم عند النطق بالحرف، فإذا أَمسكت بأَنفك لم يجر ذلك الصوت. وحرف الغُنّة النون والميم، والغُنَّة زائدة

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٤٠٦.
(٢) الصيمري عبد الله بن علي بن إسحاق النحوي أبو محمد. انظر بغية الوعاة ٢/٤٩.
(٣) انظر: الكتاب ٢/٤٠٦.

فيهما كالإطباق الزائد في حروف الإطباق. وكالصفير الزائد في حروف / الصفير. وهي من علامات قوة الحرف. والميم أقوى من النون. لأنَّ لفظهما [٥٧/ب] لا يزول عنها مع الغُنّة والغُنّة لا تزول عنها. ولفظ النون قد يزول عنها. فلا تبقى منه إلّا الغُنّة، ولذلك لم تدغم النون في الميم. ولا في شيء من مقاربها. وأُدغمت النون فيها، لأنَّ الأضعف يدغم في الأقوى، ولا يجوز العكس إلّا شاذاً، وقال سيبويه(١): حرفان شديدان جرى معهما الصوت غُنّةً من الأنف، واللسان لازم لموضعهما. وقال أبو محمد الصّيمري ومن وافقه من النحاة منهم أبو الحسن، شريح: هما بين الشاة والرخاوة.

قوله: (وهاوٍ) والهاوي حرف واحد. هو الألف، وإنما سمي هاوياً. لأنَّه اتسع مخرجه لهواء الصوت أشد من اتساع غيره.

قوله: (وزِيدَ متقلقل) أي وزيدَ على هذه الصفات الستَ عَشَرة التي تقدمت وهي تؤثر في الإدغام صفات أخر. وهي متقلقل والقلقلة شدة الصياح، فكأنَّ الصوت يشتد عند الوقف على الحروف. ويجمعها «جد بقط» ومن النحويين من يجعل عوض الباء التاء المعجمة باثنتين من فوق، ويقول في هجائها «جد تطق» والصواب الأول. بدليل أَنَّ سائر الحروف المتقلقلة مجهورة شداد كالباء.

قوله: (وراجع) هو حرف واحد وهو الميم الساكنة. وصفت بذلك لأنهًا ترجع في مخرجها إلى الخياشيم لما فيها من الغُنّة. وقال بعض أَصحابنا: يجب أَنْ تشاركها في هذا اللقب النون الساكنة، لأنهًا ترجع إلى الخياشيم لما فيها من الغُنّة.

قوله: (وهوائي) وهي حروف المد واللين. نُسبنَّ إلى الهواء، لأنَّ كُلّ واحد منها يهوي عند اللفظ به في الفم لعمدة خروجها في هواء الفم. وأصل

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٤٠٥.

ذلك الألف، والواو والياء. ضارعتا الألف في ذلك وما ذكره على مذهب الخليل(١) فإنَّ الواو والياء عنده هوائيتان كالألف. فأمّا سيبويه(٢) فالواو عنده شفهية والياء شجرية والألف عنده هي الهوائية.

قوله: (وخَفيٌّ) الخَفي أربعة أحرف، حروف المد واللين والهاء. سميت بذلك لخفائها في اللفظ ولخفاء الهاء قوتها العرب بصلة الياء والوا بعدها. وحذفها بعضهم إذا كان قبلها ساكن لالتقاء الساكنين. ولم يعتد بالهاء لخفائها. والألف أَخفاها لأنَّه لا علاج للسان فيها. وقد ذكر بعض أهل العلم أنَّ في الهمزة خفاءً يسيراً. وفي النون الساكنة خفاء كذلك، فتكون على هذا ستة أحرف.

قوله: (ومُشْرَب) هي الحروف الخمسة المستحسنة التي زادها العرب وهي النون الخفيفة والألف المفخمة. والألف الممالـة، والصاد التي بـين الصاد والزاي، وهمزة بَيَنْ بَيَنْ.

قوله: (ومصمت) الحروف المصمتة ما سوى المذلقة والألف. وإنمّا سميت بذلك على ما قاله الأخفش. لأنهّا أُصمتت. أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت خماسية فما فوق.

قوله: (وزائدة) يجمعها قولك «سألتمونيها» سميت بذلك. لأنه لا يكون زائد على وزن الكلمة ومادتها. ففاؤها وعينها ولامها في أي كلمة من كلام العرب إلاّ أحد هذه الحروف وقد تكون أُصولاً على ما يقتضيه االشتقاق الكلمة وتصريفها إلاّ الألف. فإنهّا لا تكون إلاّ زائدة، إلاّ أن تكون منقلبة عن أَصل.

قوله: (ومذبذب) هي حروف الزوائد، سميت بذلك لعدم استقرارها على حال. فإنهّا تارة تكون / أصلاً، وتـارةً تكون زائـدة على مـا يقتضيه التصريف. [٥٨/أ]

---

(١) انظر: كتاب العين ١/٦٥. وسرضاعة الاعراب ١/٧١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٤٠٦.

قوله: (وأَصْلية) هي ما عدا حروف الزوائد، سميت بذلك لأنهًا لا توجد أبداً في كلام العرب إلاّ أصولاً. إمّا فاءً أو عيناً أو لاماً.

قوله: (ومبدلة) هي حروف «طال يوم أنجدته» سميت بذلك، لأنهًا تبدل من غيرها.

قوله: (ومعلول)، هي الألف والواو والياء، وأدخل بعضهم فيها الهمزة، وبعضهم الهاء وذلك تجوز، بل هما حرفان صحيحان قابلان للحركات الثلاث بخلاف الألف والواو والياء وذلك حقيقة الحرف الصحيح، كما أَنَّ حقيقة حرف العلة أَنْ لا يكون قابلاً لها كالأَلف أَو لبعضها كالواو والياء.

قوله: (ومُفخَم)، هي حروف الاستعلاء السبعة، سميت بذلك لتفخيم اللفظ بها بأي حركة تحركت باتفاق. وزاد بعض أصحابنا فيها الراء واللام والأَلف، وقد مَرَّ القول في الراء، واللام في الفصل الذي قبل هذا الباب. وأَمّا الأَلف فينبغي أن لا تذكر في حروف التفخيم، فإِنّه ليس فيها ما يقتضي التفخيم لا من مخرج ولا صفة. وإنمَّا حكمها في اللفظ التوسط كغيرها من الحروف المستعلية وهو الفتح المستعمل.

قوله: (وأَمالي)، هي الأَلف والراء وهاء التأنيث، سميت بذلك لأنَّ الإمالة في كلام العرب لا تكون إلا فيها.

قوله: (وجرسيٌّ)، هي الهمزة سميت بذلك، لأنَّ الصوت يعلو بها عند النطق بها فيكون كالتهوع والسُّعْلَة. قال ذلك الخليل، والجرس في اللغة: الصوت القوي.

قوله: (ومهتوت)، هو صوت الهمزة، سميت بذلك لخروجها من الصدر كالتهوع فتحتاج إلى ظهور صوت قوي شديد، والـهَتُّ الصوت بقوةٍ، وذكر بعضهم ذلك بالتاء عوض الفاء، والهَتُّ في اللغة عَصْر الصوت. يقال: هَتَّ البكر في صوته إذا عصره.

قوله: (ومتصل)، هو الواو وسميت بذلك لأنّها تهوي في مخرجها في الفم لما فيها من اللين حتى تتصل بمخرج الألف.

قوله: (وحلقيٌّ)، هي الهاء والهمزة والعين والحاء والغين، والخاء، وقد تقدم أَنَّ سيبويه عَدّ الألف منها، وسميت بذلك نسبة إلى مخرجها.

[قوله: (والمصتم)، وهو ما عدا حروف الحلق، وسميت بذلك لتمكنها في خروجها من الفم واستحكامها فيه، يقال في اللغة للمتحكم المصتم[1]].

قوله: (وشجري)، شجر الفم مَفْتُحه. وذلك الجيم والشين، والضاد عند الخليل لأنّها عنده على ما نقل عنه الليث بن المظفر[2] من مخرج الشين والجيم، وسيبويه[3] يقول: والياء، لأنها عنده من مخرجها ويسقط الضاد، وهكذا نقل النضر بن شميل عن الخليل.

قوله: (وأسليٌّ)، هي الصاد والسين والزاي سميت بذلك لأنها نسبت إلى الموضع الذي تخرج منه، وهو أَسلة اللسان، أي طرفه.

قوله: (ونطعيٌّ)، هي الطاء، والدال والتاء سميت بذلك نسبة إلى الموضع الذي تخرج منه وهو نطع الغار الأعلى، أي سقف الفم.

قوله: (ولثويٌّ)، وهي الظاء، والذال، والثاء، وسميت بذلك نسبة إلى الموضع الذي تخرج منه، وهو اللثّة. قال بعض شيوخنا. تسمية الخليل للطاء والتاء والدال نطعية، وللظاء، والذال والثاء لثوية فيه تجوز ما فإنَّ للسان في هذه الحروف عملاً، وقد استمر على اتباعه في ذلك الناس.

قوله: (وشفهيٌّ)، وهي ثلاثة عند الخليل، الفاء، والباء والميم،

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) نصر بن يسار الخُرساني. قيل انتحل كتاب العين للخليل. انظر: مراتب النحويين ٣١.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٤٠٥.

وسيبويه[1] / يريد الواو، لأنّ مخرجها عنده من الشفتين، وهي عند الخليل هوائية كالألف وسميت كذلك لأنّـها نسبت إلى الموضع الذي تخرج منه.

قوله: (وجوفيٌّ)، هي حرف المدّ واللـينْ، الألف والواو المضمـوم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، سماها بذلك الخليل، لأنه نسبها إلى آخر انقطاع مخرجها وهو الجوف وزاد غيره معهن الهمزة، لأن مخرجها من الصدر وهو متصل بالجوف.

قوله: (ولهويٌّ)، هما حرفان، القاف والكاف. سماها بذلك الخليل، لأنه نسبهما إلى اللهاة، وهي الموضع الذي يخرجان منه، واللهاة ما بين الفم والحلق، وقال أبو الحسن بن فارس[2] اللغوي: اللهاة هي الجهة المشرفة على الفم، ويقال هي أقصى الحلق.

قوله: (ومُذلق)، طرف كُلّ شيء ذلَقُهُ،والـمُذْلقةُ ستة أَحرف يجمعها «فرّ من لبّ» ثلاثة من الشفة لا عمل للسان فيها وهي الفاء والباء والميم، وثلاثة من اللسان على مقدم الغار الأعلى وهي اللام والراء والنون. وقال صاحب الرعاية الحروف الذلقية ثلاثة: الراء واللام والنون، وهكذا نقل النضر بن شميل عن الخليل أنّـها الراء واللام[3]، والنون، وذكر الخليل من طريق الليث بن المظفر عنه أنّـها الستة التي قدمنا.

قوله: (ولا توجد كلمة خماسية عربية إلاّ وفيها مذلق)، وذلك نحو: سَفَرْجل ودَرْدَبيس[4]، وجِرْدَحْلٌ[5]، وقُدْعْمَـلٌ[6] ونحوها، وإذا أتت الكلمة

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٤٠٥.

(٢) أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي صاحب كتاب مقاييس اللغة من أئمة النحو واللغة والأدب مات سنة ٣٩٥هـ انظر: وفيات الأعيان ١/٣٥.

(٣) كتاب العين ١/٥٧.

(٤) دردبيس: خرزة سوداء أو الداهية.

(٥) جِرْدَحْلٌ: الضخم من الإبل.

(٦) قُدَعْمَل: القصير الضخم من الإبل.

خماسية وليس فيها شيء من هذه الحروف فليست من كلام العرب، بل هي دخيلة فيه، وأمّا إذا كانت الكلمة رباعية فالأكثر أن يوجد فيها شيءٌ من هذه الحروف نحو: جَعْفَر وَدَرْدَق[1]، ودِرْهَـم، وجُـخْدُب[2]، وبُرْثُن[3] ونحوه، وقد جاء من الرباعي شيءٌ عارض من حروف الذلالقة وهو قليل. وما جاء من ذلك فالسين لازمة له نحو: عَسْجَد وعَطَوُسٌ[4]، وإنَّـما استخفت العرب ذلك لخفة السين وهشاشتها، وندر أنْ يجيءَ من الرباعي شيءٌ عارٍ من حروف الذلاقة ومن السين.

«باب عمل الحروف ومعانيها»

(**باب الحرف، معمل ومهمل**)، حصر في هذا الباب عمل الحروف ومعانيها، **فالمعمل**)، ما كان له أثر فيما دخل عليه، رفعاً، أو نصباً، أو جراً، أو جزماً، والمهمل، ما لم يكن له أثر فيما دخل عليه.

قوله: (**أو ناصب**)، النواصب للمضارع، وهي: أنْ، ولَنْ، وإذَنْ، وكي في أحد قسميها. وقد تقدم الكلام عليها، ويعني بقوله: أو ناصب، أي فقط.

قوله: (**أو جازم**)، تقدمت الجوازم، وهي: لم، ولما، ولام الطلب، ولا في النهي، وإنْ، وإذما على رأي سيبويه[5].

قوله: (**أو ناصب ورَافع**)، هذه إنَّ وأخواتها، نحو: إنَّ زيداً قائـمٌ.. وما وأُختاها نحو: ما زيدٌ قائمًا، ولا لنفي الجنسَ.

قوله: (**أو جار ورافع**)، هذه لعل.. في لغة عُقيل نحو: «لعل زيدٍ قائمٌ».

---

(١) الدردق: الصغير من كل شيء.

(٢) جُـخدب: الغليظ من الرجال.

(٣) البرثن: مخلب الأسد.

(٤) عَطَوسُ: رأس النصارى رومية.

(٥) انظر الكتاب ١/٤٣٢.

«ألقاب الحروف»

قوله: (وألقاب الحروف، عطف)، تقدمت حروف العطف في بابها، (ونِداء)، وقد تقدمت حروف النِداء في بابها أيضاً.

«حروف التحضيض»

قوله: (وتحضيض)، حروفه، ألا، وهَلاّ، ولولا، ولوما، ومن حكمها أنَّـها لا يليها إلاّ الفعل أو معمول الفعل، نحو: هَلاّ ضربتَ زيداً، وهَلاّ زيداً ضربتَ.

«حروف التنبيه»

قوله: (وتنبيه)، حروفه، ألا، وأَما، وها، ويا، وإذا اتصلت «ها» بأيِّ / وأيّةِ في النداء ولم يجيء بعدها إسم الإشارة فأفصح اللغات فتح الهاء. [٥٩/أ]
وبعض بني مالك من بني أسد يقول: يا أيهُ الناسُ، ويا أيته المرأةُ، ويا أيهُ الرَّجُلُ، كأنَّـهم توهموا آخر الحروف.

«حروف الردع»

قوله: (وردع)، حروفه: كلاّ، وفيه خلاف، ونحن نذكر هنا ما وقع إلينا من ذلك، فنقول: كلاّ، حرف بسيط لا مركب خِلافاً لثعلب إذ زعم أن الأصل فيها كاف التشبيه ضمت إلى «لا» التي للرد فجعلتا كلمة واحدة وشددت اللام لتخرج الكاف من معناها التشبيهي، وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل.

وهي حرف ردع وزجر عند الخليل وسيبـويه[١] والأخفش، والمبـرد وابن قتيبة وعامة البصريين، وبمعنى حقاً عند الكسائي[٢] ونصر بن يوسف[٣] وابن الأنباري. وبمعنى «نعم» عند النضر بن شميل، وبمنزلة سوف عند الفراء

(١) انظر: الكتاب ٣١٢/٢، قال سيبويه: وأمّا كلاّ فردع وزجر.

(٢) انظر: لسان العرب ٩٦/٢٠. ذكر ابن منظور كل المعاني التي أشار إليها المصنف هنا.

(٣) نصر بن يوسف: صاحب الكسائي كان نحوياً ولغوياً له كتب في الإبل وخلق الإنسان. انظر: معجم الأدباء ٢٢٥/٩.

ومحمد بن سعدان وأبي عبد الرحمن اليزيدي[1]، وقال عبد الله بن محمد الباهلي[2]، كلّا على وجهين: أحدهما أنْ يكون رداً لكلام قبلها فيجوز الوقف عليها، وما بعدها استئناف. والآخر: أنْ يكون صلة للكلام، فتكون بمنزلة «أي» وقال محمد بن أحمد بن واصل: كلّا: بمعنى القسم في بعض المواضع. ووافق الكسائي على أنّها في معنى «حَقّاً» وقال أبو حاتم السجستاني: يكون رَدَّ الكلام الأْول، وتكون بمعنى «ألا الاستفتاحية» ووافقه على ذلك الزجاج وغيره. وقول أَبي حاتم أنها تكون بمنزلة ألا الاستفتاحية لم يتقدمه إلى ذلك أحد. وكلّا، لها معنى كبير في باب الاتعاظ.

«حروف التنفيس»

قوله: (وتنفيس)، حروفه: سوف، وقد تحذف الفاء، فيقال: سَوْ. والواو فيقال: سَفَ. أو تبدل الواو ياءً مع حرف الفاء فيقال: سَيْ، وقد يقتصر على السين وحدها والأظهر أنّها ليست مقتطعة من «سوف» بل أصل بنفسها، ولا يفصل بينها وبين المضارع بخلاف، سفو، فقد يفصل بينهما بقسم نحو: سوف واللّـهِ أضربُ زيداً وسوف أكثر تنفيساً من السين، وحروف التنفيس تخلص المضارع للاستقبال.

«حروف الجواب»

قوله: (وجواب)، حروف الجواب: نعم، وبلى، وأجل، والصحيح أَنَّ «إنَّ» ترادف «نَعَـمْ»[3] فتكون حرف جواب ولا يكون لها إسم ولا خبر، وإِيْ، وأَمَّا جَيرْ فمنهم من يقول: هي حرف ومنهم يقول: هي إسم.

---

(١) احمد بن حاتم أبو نصر صاحب الأصمعي. وقيل: كان ابن أخته مات سنة ٢٣١هـ انظر: طبقات النحويين ١٩٨.

(٢) يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد اليزيدي النحوي المقرىء، مات سنة ٢٠٢هـ انظر: بغية الوعاة ٢/٣٤٠.

(٣) من ذلك قول الشاعر: ويقلنَ شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه.
انظر: الكتاب لسيبويه ١/٤٧٥.

«حروف الاستفهام»

قوله: (واستفهام)، حروفه، الهمزة، وهل، وأَم، المتصلة، وأَمّا المنفصلة فمعناها الإِضراب، والاستفهام نحو قولهم: إنهاً لإِبل أَم شاءٌ، تقديره: بل أَهي شاءٌ، والإِضراب على قسمين: تارة يكون إبطالاً، وتارة يكون ترك ما سبق واحداً في ذكر غيره من غير إبطال للأُول.

«حَرْفا التوقع»

قوله: (وتوقع)، حرفه «قد» إذا دخل على المضارع لفظاً ومعنىً، أَمّا إذا دخل على الماضي نحو: قد قام زيدٌ، أَوعلى المضارع الماضي معنىً نحو ﴿قَدْ يَعْلَـمُ ما أَنْتُـم عَلَيْهِ﴾(١) فإنهاً للتحقيق هكذا لَقّنا هذا مشايخنا، أَنهّا مع الماضي للتحقيق ومع المضارع للتوقع، ومَن زعم أَنهّا للتكثير أَو للتقليل فغير مصيب، أَو ذلك ليس بمفهوم من لفظ أَنهّا لفهم ذلك من سياق الكلام، وكذلك من أَطلق أَنهّا للتوقع فغير مصيب، لأنَّ الماضي لا يمكن توقعه. و«لَعل» أيضاً تكون للتوقع إذا كانت في محذور نحو: لعلَ العدوَ قادمٌ.

«حروف الإنكار»

قوله: (وإنكار)، هو حرف مَدّ وَلَيِنْ مردفاً بهاء السكت نحو: أَعمروه. وأَعمراه /[وأمسيه وأَزيدنيه، وأَمُوسنيه، منكراً لمن قال: قام عمرٌو، ورأَيتُ [٥٩/ب]
عمراً، وخرجت أَمسِ وقام زيدٌ، وقام موسى.

«حروف التذكار»

قوله: (وتذكار)، هو حرف مَدّ ولَيِنْ من جنس حركة ما تقف عليه، نحو: قالا، ويقولوا ومن العامي، فإن كان آخره ساكناً حرف مَدّ ولَيِنْ ممكن مدّه واستغني عن الحرف بهِ، أَو غيره كُسِرَ وأُلحق الحرف نحو: زيدِي، وقدِي، وإلـيّ، في زيدٍ، جر مثل العامي](٢).

---

(١) من سورة النور: ٦٤.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

«حرف التعريف»

قوله: (وتعريف)، حرف «أَل» وقد اختلف هل هو مركب من حرفين نحو: قد، أو هو اللام فقط، واجتلبت الألف للنطق بالساكن، ولغة حمير إبدال اللام ميمًا فيقولون: امفرس في الفرس، ومنه ما روي عن النبي[1] صلى اللّٰهُ عليه وسلم «ليس من امبرِ امصيامُ في امسفرٍ» يريد: «ليس من البرّ الصّيامُ في السَّفَرِ»[2] وعلى ذلك أنشدوا:

ذَاكَ خَليلي وذو يُعاتبني يَرْمِي وَرَائي بامسهمِ وامْسَلَمه[3]

«حرف الاستثناء»

قوله: (واستثناء)، حرفه «إلّا» وهو عندنا بسيط لا مركب خلافاً للفراء[4]، إذْ زعم أنَّه من إنْ المخففة ومن «لا» التي للنفي.

«حروف الفصل»

قوله: (وفصل)، تقدم ذلك في آخر باب المبتدأ والخبر. وصورة الفصل صورة الضمير المرفوع المنفصل، وفيه خلاف، منهم مَنْ ذهب إلى أنهًا حروف، كما اختار المصنف، ومنهم من ذهب إلى أَنهّا أَسماء، وهؤلاء اختلفوا فقيل: لا موضع لها من الإعراب، وقيل: لها موضع والذين قالوا لها موضع اختلفوا، فقيل: موضعها على حسب الاسم الذي قبلها إنْ كان مرفوعاً فموضعها رفع نحو: كنت أَنْتَ العالـمَ.. أَو منصوباً فموضعها نصب نحو: ظننتُ زيداً هو الفاضلَ وقيل: موضعها على حسب الاسم الذي بعدها، إنْ كان مرفوعاً فموضعها رفع، نحو: إنَّ زيداً هو الفاضلُ.. أَو منصوباً فموضعها نصب، نحو: كانَ زيدٌ هو الفاضلَ.. والمختار الأول.

---

(١) في «ب» عن الرسول.
(٢) انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤٣٤/٥.
(٣) مرّ شرحه ص ٥٣أ من الأصل.
(٤) انظر: الإنصاف ١٥٠/١.

«حروف التفسير»

قوله: (وتفسير)، حرفه «أَنْ» وأَيْ، أَمّا أَنْ. . فشرطهـا أَنْ تأتي بعد جملة متضمنة معنى القول، نحو: ناديته أَنْ اضرب زيداً. . أَي اضرب زيداً، وَأَمّا أَيْ، فإنهّا أعم، لأنها تأتي تفسيراً للجملة بشرطها، وتأتي تفسيراً للمفرد فيكون ما بعدها مطابقاً لما قبلها في الإعراب، ويكون ما قبلها أُعرب مما بعدها حتى يتحقق التفسير، فتقول: جاءني الضرغامُ، أَي الْأَسَدُ، ورأيتُ الضرغامَ أَيْ الْأَسَدَ. ومررتُ بالضرغام ، أَيْ الأَسَدِ، ولموافقة ما بعدها لما قبلها في الإعراب ذهب بعض النحويين إلى أَنهّا حرف عطف.

«حروف التفصيل»

قوله: (وتفصيل)، حرفه «إِمّا» مكسورة في باب العطف، وذلك في أَحد محاملها، وكذلك «أَوْ» أَيضاً في أَحد محاملها نحو قوله تعالى: ﴿قَالوا كُونوا هُوداً أَو نصارى تهَتَدُوا﴾(١) فأَوْ ها هنا للتفصيل. وقد يوجد في بعض كلام الناس أَنَّ «أَمَّا» بفتح الهمزة تكون للتفصيـل، نحو: أَمّـا زيدٌ فعـالِـمٌ، وأَمَّا عمـرٌو فجَاهِلٌ. . وليس التفصيل لازماً لها، ألا ترى أَنّه يجوز: أَمّا زيدٌ فقائمٌ، بل حرف شرط على ما سيأتي.

«حرفان بمعنى مع»

قوله: (وبمعنى مع)، هو الواو، في باب «المفعول معه» وقد تقدم ذلك، وقد ذهب بعض النحويين إلى أَنَّ «إلى» تكون بمعنى «مع» وحمل عليه قوله تعـالى: ﴿إلى الـمَـرَافقِ(٢)﴾ وقـولـه تعـالى: ﴿ولا تـأكلوا أَمـوالَـهم إلى أموالكم﴾(٣).

---

(١) من سورة البقرة: ١٣٥.

(٢) من سورة المائدة: ٦.

(٣) من سورة النساء: ٢.

قوله: (ونفي)، حروف النفي ما، ولا، ولاتَ، وإنْ، ولم، ولَنْ، وفي ليس خلاف، مذهب أبي بكر بن شقير[1] أنها حرف، وهو أحد قولي الفارسي، ومذهب الجمهور أنّها فعلٌ وقد تقدم أحكام هذه الحروف.

«حرف النهي»

[٦٠/أ] قوله: (ونهي)، حرفه «لا» وتقدم ذكره / في الجوازم.

«حروف الشرط»

قوله: (وشرط)، حروفه: إنْ، وإذما، وأمّا، وقد عَدّ بعضهم في أدوات الشرط لو، ولولا.

«الحروف الزائدة»

قوله: (وزيادة)، حروف الزيادة: إنْ، وأَنْ، ولا، وما، نحو، ما إنْ زيدٌ قائمٌ.. ولما أَنْ جاءَ البَشِيرُ[2].. ومَا منعكَ ألاّ تسجد﴾[3] وفبما نقْضِهُم مِيثَاقَهَم»[4].

«حروف التأنيث»

قوله: (وتأنيث)، حرفه التاء نحو: قامت هندٌ، فأمّا التاء في نحو: قائمةٍ والألف المقصورة في نحو: حُبْلَى، والممدودة نحو: صَفْراء، فليس كُلّ واحد منهما حرف معنى وإنْ فهم منه التأنيث لأنهما بنيت عليهما الكلمة، ومقصودنا ذكر حروف المعاني.

---

(١) أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج النحوي، مات سنة ٣١٧هـ انظر: بغية الوعاة ٣٠٢/١.

(٢) من سورة يوسف: ٩٦.

(٣) من سورة الأعراف: ١٢.

(٤) من سورة النساء: ١٥٥.

قوله: (وتأكيد)، حرفه اللام نحو: لزيدٌ قائمٌ، وإنَّ.. نحو: إنَّ زيداً لقائـمٌ.. وظاهر كلام سيبويه[1] أنَّ «أَنَّ» المفتوحة أيضاً للتأكيد.

«حرف الندبة»

قوله: (وندبة)، حرفه الألف نحو: وازيدا لقد كنت رجُلاً صالحاً.. وأَمّا الهاء التي تلحقه في نحو: وزيداه، فللوقف والألف وحدها هي التي للندبة.

«حرف الخطاب»

قوله: (وخطاب)، حرفه الكاف في نحو: ذلك، وذاك وفروعهما، وفي قولهم: النجاءَكَ وفي قولهم: أَبصرك زيدٌ، وفي قولهم: أَرأيتك وفروعه. على خلاف في هذا، ونحو التاء في «أَنتَ» لأنَّ الضمير إنَّـما هو«أَن»بغير تاء، والتاء للخطاب، وأَنت مركب من إسم وحرف، ولذلك إذا سُمي به حُكِيَ على حاله، فيقال: قام أَنْتَ، ورأيتُ أَنْتَ، ومررتُ بأَنْتَ.

«حرف التعجب»

قوله: (وتعجب)، حـرفه لام الجـر الداخلة في نحـو: يا للعجب، ويا للماءِ.

«حرف التشبيه»

قوله: (وتشبيه)، حرفه الكاف، نحو: زيدٌ كعمرو، وقد أَجاز بعضهم أَنْ تكون إسمًا فيقولون: قامَ كزيد.. فالكاف فاعلة، المعنى: قامَ مثلُ زيْدٍ.. وأَمَّا كأَنَّ فمركبة من كاف التشبيه ومن أَنَّ.

---

(١) في الكتاب ٢/٣١١، لم يشر إلى أَنَّ المفتوحة لأنه يعتبر إنَّ وأَنَّ حرفاً واحداً.

«حرفا التمني والترجي»

قوله: (وتمنٍ وتَرجٍ واستدراك)، حرف التمني «ليت» إلّا في قولهم: ألَا ماءَ ولو بارداً.. أيّ، أتمنى ماءً، وحرف الترجي «لَعَل» في محبوب نحو: لعل الحبيبَ يقدم.

«حرف الاستدراك»

قوله: وحرف الاستدراك «لكنَّ» وقد مرَّ ذكر موقعها في باب «إنَّ» وإلَّا، إذا كان الاستثناء من غير الجنس نحو: ما قام رجلٌ إلّا حماراً.. أي لكن حماراً قام.

«حرفا الغاية»

قوله: (وغاية)، حرفه حتى وإلى.

«حرف التقليل»

قوله: (وتقليل) حرفه «رُبَّ» على أصح المذاهب في أنها حرف خلافاً للكسائي وابن الطراوة، فإنهما زعما أنها اسم. وفي أنها للتقليل خلافاً لمن زعم أنها للتكثير مطلقاً، أو في أماكن المباهاة والافتخار، وأنها لا تدل على تقليل ولا تكثير بالوضع، وإن التقليل والتكثير إنما يفهم من سياق الكلام لا من وضع «رُبَّ».

«حروف الابتداء»

قوله: (وابتداء)، حروفه إنَّ وأخواتها إذا كفت بـ«ما»، وهل، وبل، ولكن، وحتى، نحو: إنما زيدٌ قائمٌ.. وهل زيدٌ قائمٌ؟ وما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو قائمٌ.. وأكلتُ السمكة حتى رأسُها مأكولٌ، وما قام زيدٌ بل عمرٌو قائمٌ.

«حرف عوض»

قوله: (وعوض)، حرفه «ما» في مسألة «أمَّا أنْتَ منطلقاً انطلقت معك» التقدير: لأنْ كنت منطلقاً انطلقت معك، فحذفت «كان» وعوض منها

بـ «ما» وانفصل الضمير لحذف العامل، والدليل على أنَّ «ما» عوض من الفعل أنَّه لا يجمع بين الفعل وبين «ما»، ومما يلغز به هنا أنه يقال: في أي موضع تكون «ما» لغير النفي، وترفع الاسم وتنصب الخبر؟ وهو في هذه المسألة، لأنَّ «ما» لما صارت عوضاً عن «كان» جاز أَنْ يعرب «أَنْت» الجائي بعدها اسم «ما» و«منطلقاً» الخبر لكونها عوضاً / عن «كان» وكان كما تقرر فيها ترفع [٦٠/ب] الاسم وتنصب الخبر، فكذلك العوض عنها، وفي الحقيقة ليس اسمًا لها، ولا خبراً لها، وإنما «أَنْتَ» اسم لـ «كان» المضمرة و«منطلقاً» خبرها.

«حرف التحقيق»

قوله: «(وتحقيق، هو حرف «قد» مع الماضي، وقد مَرَّ ذكره عند ذكر حرف التوقع فأغنى عن إعادتها هنا.

«حرف الإضراب»

قوله: (وإضراب)، حرفه «بل» وقد تقدم تفسير الإضراب وأنَّ «أم» المنفصلة تقدر بـ «بل والهمزة» فعلى هذا أحد ما دلت عليه للإضراب. وقد زعم بعض النحويين أنها تقدر بـ «بل» وحدها دون الهمزة، وهذا غير مشهور.

«حرف الدُّعاء»

قوله: (ودعاء)، حرفه «لا» نحو: لا عـذب اللّهُ زيداً.. ولا غَفَـرَ لعمرٍو.. ولا يرحمه اللّهُ.. وقد زعم بعضهم أنَّ «لَنْ» تكون دُعاءً نحو: لَنْ يرحَمِ اللّهُ زيداً.. وليس بالصحيح.

«حرف الكف والتهيئة»

قوله: (وكف وتهيئة)، هي «ما» تلحق «إنَّ وأخواتها» فإنْ جاء بعدها جملة اسمية فهي كافة عن العمل، أي مانعة نحو: إنما زيدٌ قائمٌ. وإنْ جاء جاءت بعدها جملة فعلية، فقد هيأتها لأن تجيء بعدها الجملة الفعلية نحو: إنما

يقومُ زيدٌ، وكذلك أيضاً إذا لحقت «رُبَّ» فإنْ جاء بعدها الاسم غير مجرور نحو:

رُبّما ظَاعِنٌ بها ومُقِيمُ[1]

كانت كافة، وإنْ وليها الفعل كانت مهيئة نحو:

رُبّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شِمَالاتُ[2]

«حرف التسوية»

قوله: (وتسوية)، حرفه الهمزة نحو: سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قعدتَ، ولا أدري أقامَ زيدٌ أم قَعَد. ومن أحكام التسوية أنَّ الفعل الجائي بعد الهمزة فيه لا يكون إلا بلفظ الماضي نحو ما مثلنا به، ولا يحفظ من كلامهم، سواء عليَّ أتقوم أم تَقْعُدُ.

«حرف التعدية»

قوله: (وتعدية)، حرفه الباء، تقول: قام زيدٌ، ثم تقول: قُمْتُ بزيدٍ، وذهب زيدٌ، ثم تقول: ذهبتُ بزيدٍ، فالباء مرادفة للهمزة، أي أقمْتُهُ وأذهبتُهُ، فإنْ قلت: هَلاّ ذكرت في التعدية الهمزة في أذهبته والتضعيف في نحو: فَرّحتُ زيداً؟ فالجواب أنا إنما نذكر في هذا الفصل ما كان حرفاً كلمةً، لا ما تنزل من الكلمة منزلة الجزء منها، فالهمزة في نحو: أذهبتُ وتضعيف الراء لا يمكن أن يدعى أنهما كلمة.

---

(١) الشاهد لعبيد الله بن الرقيات. انظر ديوانه: الملحقات ١٩٦، والأغاني ١٧/١٦٥، ومعجم البلدان ٢/٢٧٦، وأمالي الشجري ١١٢.

(٢) من شواهد سيبويه ٢/١٥٣، لجذيمة الأبرش. وانظر النوادر ٢١٠، والمقتضب ٢/١٥، والإيضاح ٤٦، والمقرب لابن عصفور ٢/٧٤، والضرائر لابن عصفور ١٩، وأمالي الشجري ٢/٢٤٣.

«حروف التعليل»

قوله: (وتعليل)، حرفه اللام نحو: قمت لإكرامكَ، و«مِنْ» نحو: قمتُ من أجلِكَ، و«الباء» نحو قوله تعالى: ﴿فَبِظُلمٍ مِنَ الذينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِم طَيِّبَات أُحِلَّتْ لَهُم﴾[1]. و«كي» نحو: جئتُ كي أكرمَكَ، و«حتىً» نحو: وثَبْتُ حتى آخِذَ بحلقه.. أي وثبتُ كي آخِذَ بحلقهِ. وزعم بعضهم: أنَّ «في» تأتي للتعليل، وجعل منه ما روي في الأثر: أنَّ امرأةً دَخَلَتِ النارَ في هِرَّةٍ[2].. أي بسبب هِرَّةٍ.

«الحروف المصدرية»

قوله: (ومصدر)، الحروف المصدرية أَنْ، وأَنّ، وكي في أحد قسميها، و«ما» على خلاف فيها أهي اسم أم حرف؟ و«الذي، ولو» على خلاف فيهما أيكونان مصدرين أم لا ؟ والصواب الثاني.

«حرف التقدير»

قوله: (وتقدير)، حرف ذلك الهمزة نحو قوله تعالى: ﴿أَلم نَشْرَح لَكَ صَدْرَكَ﴾[3] المعنى قد شرحنا لك صدرك، ولذلك عطف عليه الفعل الماضي في قوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿أَلم يجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾[5] أي قد وجدَكَ يتيمًا، ولذلك عطف عليه ﴿وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَى﴾[6].

---

(١) من سورة النساء: ١٦٠.
(٢) حديث نَبوي. انظر الأشموني ٢/١٢١.
(٣) من سورة الانشراح: ١.
(٤) من سورة الانشراح: ٢.
(٥) من سورة الضحى: ٦.
(٦) من سورة الضحى: ٧.

«حرف التوبيخ»

قوله: (وتوبيخ)، نحو: هَلاّ ضربت زيداً، هَلاّ صَلّيْتَ.

«حرفا الإيجاب»

قوله: (وإيجاب)، حرفه إلاّ، وذلك بعد النفي والاستفهام والنهي نحو: ما قام إلاّ زيدٌ، وما في الدار إلا زيدٌ، وهل يُضرَب إلاّ زيدٌ، ولا تضربْ إلاّ زيداً. [٦١/أ] وكذلك «لما» نحو قوله تعالى: ﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمّا / عَلَيها حَافِظٌ﴾ في قراءة من شدد الميم في «لمّا».

«حرف العرض»

قوله: (وعرض)، حرفه ألا نحو: ألا تنزلُ عندنا.

«حرف الوجوب للوجوب»

قوله: (ووجوب لوجوب)، حرفه «لّما» غير الجازمة وغير مرادفة «إلا» نحو: لّما قام زيدٌ قام عمرٌو.. وفيها خلاف. المشهور أنها حرف. وذهب الفارسي إلى أنهّا ظرف، وليس بصحيح من وجوه:

أحدها: أنّ الفعل الواقع جواباً لها قد يجيء متراخياً عن زمان الفعل الذي بعدها، ولو كانت ظرفاً لما تراخى عنه، لأن العامل في الظرف لا بُدَّ أن يقع فيه، أما أَنْ يقع بعده فلا .

الثاني: أنا وجدنا الفعل الذي يكون جواباً لها قد يأتي منفياً بـ«ما» متأخراً عن الفعل الذي بعدها، فلوكانت ظرفاً لما صَحَّ لمعمول الفعل المنفي بـ«ما» أن يتقدم عليه، وقد تقدم.

الثالث: أنا وجدنا جوابها قد يكون «إذا الفجائية» ولا يصح لما بعد إذا أَنْ يعمل فيما قبلها. ولو كانت ظرفاً لما صَحَّ أن يتقدم على إذا الفجائية.

---

(١١) من سورة الطارق: ٤، من قرأ بالتخفيف جعل «ما» زائدة وإن مخففة من الثقيلة. انظر الكتاب ١/٤٥٦.

«حرف الامتناع للامتناع»

قوله: (وامتناع لامتناع)، حرفه «لو» هكذا جرت العبارة في إعراب «لو» على ألسنة الشيوخ، وليست بجيدة، وعبارة سيبويه «ولو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره»[(١)]، وهذا هو المطرد فيها، وكونها حرف امتناع لامتناع غير مطرد فيها. ألا ترى أن قولهم: لو كان إنساناً لكان حيواناً، لا يطرد هذا فيه، لأنه لا يلزم من انتفاء الإنسانية انتفاء الحيوانية، بل قد تنتفي الإنسانية وتوجد الحيوانية كوجودها في غير الإنسان من فَرَسٍ وأسدٍ وغيرهما. فانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء العام، وإذا أخذنا مدلول «لو» ثبوتياً أطرد ذلك ضرورة، أي وجود الخاص يدل على وجود العام، لأنه إذا ثبتت الإنسانية ثبتت الحيوانية ضرورة فصار مدلول: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً بثبوت الحيوانية على تقدير ثبوت الإنسانية. وإنما غرَّ معظم النحويين في ذلك أنهم وجدوا «لو» كثيراً يمتنع جوابها لامتناع الفعل الذي يليها نحو: لو أكلتُ لشبعتُ، ولو شربتُ لرويتُ، ولو أسلمتُ لدخلت الجنة، فامتنع الشبع لامتناع الأكل، وامتنع الري لامتناع الشرب، وامتنع دخول الجنة لامتناع الإسلام، وإذا حملناها في هذه المثل على مذهب سيبويه كان يقع الشبع لوقوع الأكل، والري لوقوع الشرب، ودخول الجنة للإسلام، وصارت دلالتها على هذا المعنى بالمنطوق. وعلى مذهب سيبويه[(٢)] يتخرج قوله تعالى: ﴿ولو أنَّ ما في الأض مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ والبَحْرُ يمده مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ﴾[(٣)] أي كان يترتب عدم نفاذ الكلمات على تقدير وجود ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحرٍ. وما جاء في الأثر «نِعْمَ العبدُ صُهيبٌ لو لم يخف اللّهَ لم يعصه»[(٤)] كان يترتب عدم العصيان على تقدير عدم الخوف، وعلى رأي غير

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٠٧.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٢٢.

(٣) من سورة لقمان: ٢٧.

(٤) انظر اللسان ٢/١٢: وصهيب بن سنان هو الذي أراده المشركون مع نفر معه على ترك الإسلام.

سيبويه لا يمكن حمل الآية ولا الأثر لأنه يلزم وجود نفاذ الكلمات وانتفاء كون ما في الأرض من شجرةٍ أقلام، ويلزم في الأثر وقوع العصيان ووقوع الخوف، لأنَّ الذي يقول: إنها حرف امتناع لامتناع إنما يقول ذلك إذا كانا مثبتين. فأما إذا كانا منفيين فإنه يقول: حرف وجود لوجود نحو: لو لم آكل لم أشبع، والمعنى عندنا وُجِدَ الشبعُ عند وجود الأكل، وكذلك إذا كان الأول منفياً والثاني مثبتاً، كان عندنا حرف وجود لامتناع نحو: لو لم أسلم أديتُ الجزية، فوجد / الإسلام وانتفت الجزية، وكذلك إذا كان الأول مثبتاً والثاني منفياً كان عنده حرف امتناع لوجود نحو: لو أكلتُ لم أجع، فامتنع الأكل ووجد الجوع. ففي الآية، الأول مثبت والثاني منفي فيلزم على قول هؤلاء أن يكون انتفى وجود الشجر أقلاماً ووجِدَ نفاذ الكلمات، وفي الأثر: كلاهما منفي فيلزم وجودهما.

«حرف الامتناع للوجود»

قوله: (وامتناع لوجود)، حرفه «لولا» غير التحضيضية، وتسمّى الامتناعية، وذلك نحو: نعم لولا زيدٌ لأكرمتُكَ، وهي مركبة من «لو» و«لا» النافية، ويلزم على قول سيبويه في «لو» أن تكون لولا حرف لما كان سيقع، لانتفاء ما قبله، أي كان يترتب إكرام زيدٍ على تقدير انتفاء وجود زيدٍ.

«باب الشعر والسجع»

(**باب الشعر والسجع**)، الشعر كلام عربي مقفى موزون بوزن خاص للعرب. والسجع: كلام عربي مقفى.

قوله: (**يجوز فيهما**)، أي في الشعر والسجع (**في الضرورة**)، ليس من شرطه الاضطرار عندنا كما يفهم من ظاهر لفظ ضرورة، بل ما يختص بالشعر ولا يوجد في النثر تسمية ضرورة، سواء أكان الشاعر اضطر إليه أم لا، وقوله: (**ما لا يجوز في غيرهما**)، أي في غير الشعر والسجع.

قوله: (**الزيادة كحركة في عين ساكنة لا تباع**)، نحو قول الشاعر:

إذا تجددَ نَوْحٌ قامَتَا مَعَهُ ... ضَرْباً أَليماً بِسَبْتٍ يَلْعَجُ الجِلْدَا[1]

قوله: (**أو فك مدغم**)، نحو قول الشاعر:

الحَمْدُ لِلَّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ[2]

قوله: (**أو إعراب معتل كصحيح**)، نحو قول الشاعر:

أبيتُ على مَعَارِيَ فاخراتٍ ... بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ[3]

قوله: (**وبحرف كتنوين ما لا ينصرف**)، أي الزيادة بحرف نحو قول الشاعر:

تَبَصَّرْ خَليلي هَلْ ترى من ظَعَائِنٍ ... سُؤالِكَ نَقْباً بَيْنَ حَزْمَى شَعْبَعَبُ[4]

قوله: سواء كان أفعل من، أو غيره خلافاً للكوفيين في أفعل من، فإنهم لا يجيزون صرفه في الضرورة.

قوله: (**إلا ما آخره ألف**)، نحو: سَكْرَى، وصَرْعَى، فإنَّه لا يجوز تنوينه.

---

(١) الشاهد لعبد مناف بن ربع الهذلي. انظر: النوادر ٣٠، والكامل للمبرد ٧٤٢ لايبسك، والجمهرة لابن دريد ١٠٣/٢، والخصائص ٣٣٣/٣، والمنصف ٣٠٨/٢، والاقتضاب للبطليوسي ٢٧٣.

(٢) هذا مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي، انظر النوادر ٤٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٥، والمقتضب ١٤٢/١، والخصائص ٨٧/٣، والمنصف ٣٣٩/١، والمقرب لابن عصفور ١٧٢/١، والضرائر لابن عصفور ٢١، ورواه: تعبداً لذي الجلال الأجلل.

(٣) من شواهد سيبويه ٥٨/٢، والبيت للمنخل من شعراء هذيل. انظر: ديوان الهذليين ٢٠/٢، وجمهرة أشعار العرب ١١٩، والحماسة ٩٩٣/٢، والخصائص ٣٣٤/١، والتصريف ٦٧/٢، والضرائر لابن عصفور ٤٣.

(٤) البيت لامرىء القيس وينسب للراعي بيت آخر صدره مثل صدر بيت امرىء القيس. انظر الديوان ٤٣، وشرح ابن عقيل ٣٣٩/٢، واللسان ١٤٢/١٧، وشرح الأشموني ٢٧٤/٣، وشرح شواهد الألفية ٣٦٨/٤.

قوله: **(ومنادى مضموم)**، أي وكتنوين منادى مضموم، ولك فيه إذ ذاك وجهان:

أحدهما: بقاؤه على الضم نحو قول الشاعر:

سَلامُ اللّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا وَلَيْسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[(١)]

والثاني: رجوعه إلى أصله من النصب نحو قول الشاعر[(٢)]:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إليَّ وقالَتْ يَا عَدِياً لَقَدْ وَقَتْكَ الأَواقي

قوله: **(حرف لاحق قافية مطلقة)**، نحو قوله:

أقلي اللومَ عاذِلَ والعِتَابَا[(٣)]

ونحو قول الشاعر:

سقيتِ الغَيْثَ أيتُها الخَيَامُو[(٤)]

ونحو قوله:

بسقطِ اللوى بَيْنَ الدخولِ فَحَوْمَلِي[(٥)]

---

(١) من شواهد سيبويه ٣١٣/١، وهو للأحوص. انظر المقتضب ٢١٤/٤، ومجالس ثعلب ٩٢، والمحتسب ٩٣/٢، وأمالي الزجاجي ٥٣، والإنصاف ١٩٥/١، الضرائر لابن عصفور ٢٦، والمغني ٣٧٩/١.

(٢) الشاهد لمهلهل بن أبي ربيعة. وانظر المقتضب ٢١٤/٤، والمنصف ٢١٨/١، وابن الشجري ٩/٢، وشرح المفصل ١٠/١٠، والضرائر لابن عصفور ورواه «يا عديُّ» بالضم. وشرح ابن عقيل ٢٦٣/٢.

(٣) من شواهد سيبويه ٢٩٨/٢، وعجزه: «وقولي إنْ أصبت فقد أصابا».

وهو لجرير. انظر الديوان ٦٤، والمقتضب ٢٤٠/١، والخصائص ١٧١/١، والمنصف ٢٢٤/١، والحجة لأبي علي ٥٤/١.

(٤) من شواهد سيبويه أيضاً ٢٩٨/٢، وصدره: «متى كان الخيام بذي طلوحٍ».

وهو لجرير. انظر الديوان ٨٩، والمنصف ٢٢٤/١، والجمهرة ١٧١/٢، والحماسة ٦١٧، والعمدة ٣٨/٢، والمغنى ٤٠٨/١.

(٥) من شواهد الكتاب ٢٩٨/٢، وصدره: «قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل».

وهو لامرىء القيس. انظر الديوان ١٥، والمنصف ٢٢٥/١، والمحتسب ٤٩/٢، والحجة لأبي علي ٥٤/١، والمغني ٣٩٤/١.

قوله: (وتنوين يبدل منه)، نحو قوله:

أقــلي الــلوم عَــاذِلَ والــعَــتَــابَــن[1]

وكذلك: الخيام، وحوملٍ.

قوله: (وهمزة قطع أصلها الوصل)، نحو قوله:

إذَا جَــاوَزَ الاثْنَيْــن سِــرٌّ فــإِنَّــهُ   بِنَثٍ وتَكْثِيــرُ الــوِشَــاةِ قَمِينُ[2]

وأكثر ما يكون ذلك في أنصاف الأبيات، وسواء أكانت في «أَلْ» نحو قوله:

لَتَسْمَعَنَّ سَرِيعاً في دِيَـارِكُم   أَللَّـهُ أكبرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا[3]

أو في غير «أل» نحو قول الشاعر:

لا نَــسَــبَ الــيَــوْمَ ولا خُــلَّةً   اتَّسَــعَ الخَــرْقُ عَلَى الــرَّاقِــعِ[4]

قوله: (وفي الوصل لأحد مدغمين)، / نحو قول الشاعر: [٦٢/أ]

بِــبَــازِلٍ وَجْــنَــاءَ أَوْ عَــيْــهَــلٍّ[5]

---

(١) انظر الشاهد رقم «٣» و«٤» و«٥» في الصفحة السابقة.

(٢) الشاهد لقيس بن الخطيم، أنظر: الديوان ١٠٥، والنوادر ٢٠٤، والكامل ١٧/٢، والأمالي للقالي ١٧٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٣٧/٢، وشرح المفصل ١٩/٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥٤.

(٣) البيت للحسان بن ثابت. أنظر: الديوان ٤١٠، والعقد الفريد ٢٨٥/٣، والمنصف ٦٨/١، والضرائر لابن عصفور ٥٣، وشرح المفصل ١٩/٩، والبحر المحيط ٣٧٤/٢، والدرر اللوامع ٢٣٧/٢.

(٤) من شواهد سيبويه ٢٤٩/١. وهو لأنس بن العباس. وانظر الكامل ٤٧٥ لايبسك، والمنصف ٤٧٠/١، وأمالي القالي ٧٣/٣، والأصول لابن السراج ٤٩١/١، والجمهرة ٣٧٣/٢، ومجمع الأمثال ١٦٠/١، والضرائر ٥٤.

(٥) من شواهد الكتاب ٢٨٢/٢، وينسب إلى منظور بن مرثد الأسدي. وانظر النوادر ٥٣، والخصائص ٣٥٩/٢، والمنصف ١١/١، والمحتسب ٢٠١/١، والحجة لأبي ١١٢/١، وأمالي الشجري ٢٦/٢، والضرائر لابن عصفور ٥١.

فزاد أحد مدغمين مع الوصل بحرف الإطلاق.

قوله: (ولاحق لبيان الحركة)، نحو قول الشاعر:

وَكَيْفَ أَنَـا وانـتِحَـالـي القَـوَا / في بَعْدَ المَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا[1]

قوله: (وبأيهما الوقف)، يعني أنَّ زيادة أحد مدغمين وزيادة لاحق لبيان الحركة بأيهما الوقف، يعني أنك تقول: قَامَ فَرَح، وقُمْتُ أَنَا في فصيح الكلام في الوقف.

قوله: (الحذف لحركة إعراب)، نحو قول الشاعر:

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فالأَهْـوَازُ مَنْزِلكُم أَوْ نَهْرُ تِيرِي فَمَا تَعْرِفكُمْ العَرَبُ[2]

أي: فما تعرفكم العرب.

قوله: (أو تاء تأنيث)، نحو قول الشاعر:

لَمّـا رأى أَنْ لا دَعَـةْ ولا شَبِـعْ مَالَ إلى أرطاةِ حَقْفٍ فالطَجَعْ[3]

بريد: أَنْ لا دَعَة.

قوله: (ضمير)، نحو قول الشاعر:

فَـظَلْتُ لَـدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُخِيلُه ومِـطْوَايَ مشتـاقَـانِ لَـهْ أَرِقَـانِ[4]

---

(١) الشاهد للأعشى. انظر الديوان ٥٣، والكامل ١/٢٥٩، والتهذيب ٥/٦٥، والمقرب لابن عصفور ٢/٣٥، وشرح المفصل ٥/٤٥، والضرائر لابن عصفور ٤٩، ورواية الديوان: فما أنا أم ما انتحالي.

(٢) البيت لجرير. انظر الديوان ٤٨، والبيان والتبيين ٣/٨٣، والخصائص ١/٧٤، والمحتسب ١/١١٠، وجمهرة اللغة ٣/١٥١، والضرائر لابن عصفور ٩٤، ولسان العرب ٤/٢٦٣، وفي بعض المصادر: فلم تعرفكم ولا شاهد فيه.

(٣) مر تفسيره من ٥٣/أ من الأصل.

(٤) ينسب البيت إلى يعلي الأحول الأزدي. انظر الأصول لابن السراج ٣/٧١٦، قال هي لغة أزد السراة والخصائص ١/١٢٨، والمنصف ٣/٨٤، والحجة لأبي علي ١/١٠٠، والمحتسب ١/١٤٢، والخزانة ٢/٤٠١.

يريد: لَهُ.

قوله: (أو منقوص نصباً)، نحو قول الشاعر:

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصيْه ولبدَهُ   ضَرْبُ الوُلَيدةِ بالمِسْحَاةِ في الثَأَدِ[1]

قوله: (أو مجزوم بحذف)، نحو قول الشاعر:

ومَنْ يَتَّقْ فإنَّ اللَّهَ مَعْهُ[2]

يريد: ومَنْ يَتَّقِ. فحذف الحركة من المجزوم.

قوله: (ولحرف)، أي، والحذف لحرف (كنون «من») يعني حذف نون «من» من نحو قول أبي صَخْرٍ:

كأنَّهما م الآنَ لم يَتَغَيّرا   وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارِينِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ[3]

وهذا كثير في أشعار العرب الفصحاء، لكنني لم أجده إلا فيما لام التعريف بعدها ظاهرة لا مدغمة، فلا يحفظ من كلامهم م ِ الرَجُلِ، يريد: مِنَ الرَجُلِ.

قوله: (ولكن لالتقاء الساكنين) نحو قول الشاعر:

فَلَسْتُ بآتِيهِ ولا أَستطيعُهُ   ولَاكِ اسقني إنْ كَانَ مَاؤكَ ذا فَضْلِ[4]

---

(١) البيت للنابغة الذبياني. انظر الديوان ٢٥، والمقتضب ٢١/٤، والكامل ٣٠/٢، والضرائر لابن عصفور ٩٢.

(٢) لم ينسب هذا الشاهد وعجزه: «ورزق الله مؤتاب وغادي».
وانظر الخصائص ٣٠٦/١، والمحتسب ٢٦١/١، والصاحبي ١٩، والمنصف ٢٣٧/٢، والضرائر لابن عصفور ٩٧، وشرح شواهد الشافية ٢٢٨/٤.

(٣) يريد: من الآن. انظر: الخصائص ٣١٠/١، والأمالي للقالي ١٤٩/١، والمنصف ٢٢٩/١، والضرائر ١١٥، وشرح المفصل ٣٥/٨، وأمالي الشجري ٣٨٦/١، واللسان ١٨٧/١٦، والهمع ٢٠٨/١.

(٤) يريد: ولكن أسقني، وهو من شواهد سيبويه ٩/١، والبيت لقيس بن عمرو بن مالك النجاشي. انظر: الخصائص ٣١٠/١، والمنصف ٢٩٩/٢، والموشح ١٤٧، وأمالي الشجري ٢١٠/٢، والمغني ٣٢٣/١، والضرائر ١١٥.

قوله: (وياء منقوص مضاف) نحو قول الشاعر:

كَنَـوَاحِ ريشِ حَمَـامَـةٍ نجـديـةٍ وَمَسَحْتِ باللثتينِ عَصْفَ الأثمد[1]

قوله: (أو بأل) نحو قول الشاعر:

وطِـرْتُ بِمُنْصَلي في يَعْـمَـلاتٍ دَوَامي الأيـدِ يَخْبِطنَ السَّـريحا[2]

قوله: (وهمزة ممـدودة) نحو قول الشاعر:

لا بُـدّ مِنْ صَنْعَـا وإِنْ طَـال السَّـفَـر[3]

قوله: (مطلقاً)، جواز قصره مطلقاً وهو مذهب سيبويه وكافة البصريين والكوفيين إلّا الفراء، فإنّه فصل بين أَنْ يكون لمدة قياس يوجبه أَولا يكون، إنْ لم يكن له قياس يوجبه جاز قصره، وإنْ كان له قياس لم يجز قصره، وليس ما ذهب بصحيح، إذْ السماع يرد عليه، قال الأعشى:

الـوَاهـبُ العَـدّا وكُـلّ لـِمِـرَّةٍ ما أَنْ تَنَالُ يَدُ الطَويلِ قَذَالَهـا[4]

فقد قصر «العَدّا»، ومده له قياس يوجبه، لأنّه «فَعّال» من معتل اللام.

---

(١) من شواهد الكتاب ١/٩، وهو لخفاف بن عمير بن الحارث بن ندبة وانظر الضرائر ١٢٠، والإنصاف ١/٣١٤، وشرح المفصل ٣/١٤، والمغني ١/١٠٥، واللسان ٧/١٨، والموشح ٤٦.

(٢) من شواهد سيبويه ١/٩ وهو لمضرس الأسدي. وانظر: الخصائص ٣/١٣٣، والموشح ١٤٦، والإنصاف ١/٣١٤، وشرح المفصل ٣/١٤، والمغني ١/١٠٥، واللسان ٧/١٨.

(٣) لم يعرف قائله وعجزه: ولو تمنى كل عود ودبر.
وانظر: المقصور والممدود ١٣١، والإنصاف ١/٤٤٤، والضرائر لابن عصفور ١١٦، وأمالي الشجري ٢/٢١١.

(٤) انظر: الديوان ٢٩، والإنصاف ١/٤٤٨، والضرائر لابن عصفور وروايته: والقارح العَدّا.. ص ١١٩، واللسان ١٩/٢٥٧.

قوله: (ومعتل: اجتزىء بحركةٍ عنه) نحو قول الشاعر:

وَلَــوْ أَنّ الأطبــا كَــانَ حَــوْلــي   وَكَــانَ مَــعَ الأطبّــاءِ الأسَــاةُ(١)

قوله: (وصَلْهُ ضمير مذكر غائب ولي متحركاً) نحو قول الشاعر:

أَومَعْبـر الـظهـر ينبي عن وليتِـه   ماحَجَّ رَبّهُ في الدُّنيا ولا اعتَمَرا(٢)

قوله: (وواو، «هو» وياء «هي») نو قول الشاعر:

فَبينـاهُ يَشْـرِي رَحْلَهُ قَـالَ قـائـلُ   لِمَنْ جَمَلٌ رَخْو الملاطِ نَجِيبُ(٣)

ونحو قول الآخر: / [٦٢/ب]

دَارٌ لِـسُـعَدى إذهِ مِـنْ هـواكـا(٤)

قوله: (ونون خفيفة بعد فتحةٍ) نحو قول الشاعر:

اضـرِبَ عَنْـكَ الهُمُــومَ طَـارِقَهـا   ضَرْبَكَ بالسَّوطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ(٥)

---

(١) لم ينسب لقائل معين، وانظر: مجالس ثعلب ١٠٩، والضرائر لابن عصفور ١١٩، وأمالي الشجري ٢/ ٣٣، والإنصاف ٢/٥٤٦، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٩١، والخزانة ٢/ ٢٨٥، وشرح ابن يعيش ٧/ ٥.

(٢) من شواهد سيبويه ١/ ١٢ وينسب لرجل من باهلة. وانظر: المقتضب ١/ ٣٨، والمخصص ٧/ ٧٦، والمقرب لابن عصفور ٢/ ٢٠٣، والضرائر لابن عصفور ١٢٢، والإنصاف ١/ ٢٩٨.

(٣) نسب للمُخلب، وقيل: للعجير السلولي. وانظر: الخصائص ١/ ٦٩، والايضاح للفارسي ٧٥، والموشح ١٤٦، والإنصاف ١/ ٢٦٧، ويروى: لمن جمل رخو الملاط ذلول.

(٤) من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها ١/ ٩. وانظر: الخصائص ١/ ٨٩، والحجة لأبي علي ١/ ١٠٠، والموشح ١٤٧، والضرائر لابن عصفور ١٢٦، وابن الشجري ٢/ ٢٠٨، والإنصاف ١/ ٢٩٧.

(٥) ذكره أبو زيد في النوادر دون أن ينسبه ١٣، وانظر: الخصائص ١/ ١٢٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٩٣، والمحتسب ٢/ ٣٦٧، والضرائر لابن عصفور ١١١، وابن يعيش ٩/ ٤٤، والمغني ٢/ ٦٤٣.

قوله: (وفاء في جملة اسمية جواب شرط) نحو قول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يشكرُها والشَّرُ بالشَّرِ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ[1]

قوله: (ونون علامة رفع) نحو قول الشاعر:

أَبيتُ أَسْرِي وتبيتي تَـدْلِكي وجهكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذّكي[2]

قوله: (وفي قافية لأحد مدغمين) نحو قول طرفة:

لا يَكُنْ حُبُّكِ دَاءً قَاتِلاً لَيْسَ هَذَا مِنْكِ ماويَّ بِحُرْ[3]

يريد: بحُرّ.

قوله: (ولترخيم في غير نِداء) نحو قول الشاعر:

إنَّ ابنَ حارث إنْ اشتَقْ لرؤيتِه أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النّاسَ قَدْ عَلِمُوا[4]

يريد: ابن حارثة، ويكون هذا الحذف على اللغتين، لغة مَنْ ينتظر، ولغة من لا ينتظر. ومذهب المبرد أنّه لا يجوز ذلك إلاّ على لغة من لا ينتظر. والسماع يرد عليه نحو البيت الذي أنشدناه.

قوله: (ولكلمة ياء إضافة في قافية) نحو قول الشاعر.

إنّ تَقْوَى رَبّنَا خَيْرُ نَفَلْ وبإذنِ اللَّهِ رَيْثي وَعَجَلْ[5]

---

(١) من شواهد سيبويه ٤٣٥/١، وينسب لحسان بن ثابت وليس في ديوانه وينسب أيضاً لعبد الرحمن ابن حسان. أنظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٦/١، والمقتضب ٧٢/٢، والمنصف ١١٨/٣، والمقرب ٢٧٦/١، وأمالي الشجري ٢٩٠/١، والمغني ١٤١/١.

(٢) لم ينسب هذا الشاهد لقائل معين. وأنظر: الخصائص ٣٨٨/١، والمحتسب ٢٢/٢، والضرائر ١١٠، والبحر المحيط ٦٣/٦، وشرح التسهيل ٥٥، والقطر ٣٣٤.

(٣) أنظر الديوان ٥٠ شرح الأعلم. واللسان ٤٤٢/١٧.

(٤) من شواهد سيبويه ٣٤٣/١. وهو لابن جبناء التميمي. وأنظر المقرب لابن عصفور ١٨٨/١ والضرائر ١٣٩، وابن الشجري ١٢٦/١، والإنصاف ٢١٧/١، وأسرار العربية ٢٤١.

(٥) الشاهد للبيد. أنظر: الديوان ١٤٢، والكامل ٢٤٦/٢، جمهرة الأمثال ٣٧/١،، رسالة الغفران ٢٦٧، والضرائر لابن عصفور ١٢٨.

يريد: وعَجْلَى.

قوله: **(ومضاف لا دليل عليه في الجملة التي هو فيها)** نحو قول الشاعر:

عَشيَّـةَ فَـرَّ الحَـارثِيـونَ بَعْـدَمـا قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقى القَوْمِ هَوْبَرُ[1]

يريد: ابن هوبر.

قوله: **(وموصوف حيث لا يحذف في الكلام)**، المعتبر من ذلك في الضرائر أن يكون المحذوف مرفوعاً نحو قول الشاعر:

لَـو قُلْتَ مـا في قَـومِهـا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَـا في حَسَبٍ وَمَـيْسَـمِ[2]

يريد: أَحد يفضلها.

قوله: **(وضمير نصب من عامل ثانٍ إذا أُعمل الأول)** نحو قول الشاعر:

بِـعُـكَـاظَ يُـعشِـي الـنَـاظِـريـنَ إذا هُـمُ لَـمَـحُـوا شُـعَـاعَـهُ[3]

يريد: لمحوه. وبعض البصريين يجيز حذف مثل هذا في الكلام قليلاً.

قوله: **(ومسوغ عطف على ضمير جرٍّ)** نحو قول الشاعر:

آبَـكَ أَيِّـهْ بِـيَ أَومُـصَـدَّرِ مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَـأْبٍ حَشْوَرِ[4]

---

(١) البيت لذي الرمة. أنظر: الديوان ٢٣٥، والمقرب لابن عصفور ٢١٤/١، والضرائر لابن عصفور ١٦٧، ومجاز القرآن ١٣٦/٢، وجمهرة اللغة ٥٠٣/٣، وشرح المفصل ٢٣/٢، والبحر المحيط ٢٠٨/٧.

(٢) من شواهد سيبويه ٣٧٥/١. وهو الحكيم بن معة. وأنظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٦٨/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٧١/١، والأمالي للغالي ٢١٠/٢، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٩٢/١، والخوانة ٣١/٢.

(٣) الشاهد لعاتكة بنت عبد المطلب. وأنظر: المقرب ٢٥١/١، والأمالي للقالي ٢١٠/٢، وأمالي الشجري ٢٤٣/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١، وهمع الهوامع ١٠٩/٢، والدرر اللوامع ٢٤٢/٢.

(٤) من شواهد الكتاب ٣٩١/١، وأنظر: عمدة الحافظ ٦٦٤، والبحر المحيط ١٤٨/٢ وفيه... كأب جَسُورِ.

يريد: بُمصَدِّرِ.

قوله: **(أو رفع متصل)** نحو قول الشاعر:

وَرَجَا الأخيطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأيِهِ مَا لَمْ يكنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ[1]

يريد: ما لم يكن هو وأبٌ.

قوله: **(البدل: أنْ تستعمل للشيء مجازاً ما لا يكون إلّا لغيره)** نحو قول الحطيئة:

سَقَوا جَارَكَ العَيْمَانَ لَمّا جَفَوتَهُ وقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَاب مَشَافِرُهْ[2]

والمشفر إنّما هو للبعير فاستعاره للإنسان مجازاً. وجاء نحو هذا قليلاً في الكلام نحو ما جاء في الحديث «لا تحقرن إحداكُنَ لجارتها ولو فِرْسِنُ شَاةٍ» وهو الظلف من الشاة، والفِرْسِنُ للبعير.

قوله: **(وإنْ تأتي في قافية بحرفين متقاربين مخرجاً)** نحو قول الشاعر:

بُنيّ إنّ البِرَّ شَيءٌ هَيِّنُ المَنْطِقُ اللَّيِّنُ والطُّعَيِّمُ[3]

قوله: **(ووضع «مهما» موضع «ما» الاستفهامية)** نحو قول الشاعر:

مَهما لي الليلَةَ مَهمالِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيّ وَسِرْبَالِيَهْ[4]

---

(١) الشاهد لجرير. أنظر: الديوان ٤٥١، والكامل ١٨٩/١، وجمهرة أشعار العرب ١٦٩ الإنصاف ٢٧٩/١، والضرائر لابن عصفور ١٨٠، والمقرب ٢٣٤/١، وأمالي الشجري ٢٩١/٢.

(٢) أنظر ديوان الحطيئة: ١٧، والمخصص ١٨١/١٢، والمقتضب ٥١/٢، وشروح الحماسة ٣٦٢/١، وتأويل مشكل القرآن ١١٧، ويروى: قَرَوا جارك.

(٣) البيت ينسب لعدي بن الرعلاء من الجاهلين. وأنظر: أمالي ابن الشجري ٢٧٦/١، والمنصف ٦١/٣، وابن يعيش ٣٥/١٠، والخزانة ١٨٨/٤.

(٤) الشاهد لعمرو بن ملقط. وأنظر: النوادر ٦٢، ومعجم الشعراء ٢٣٥، وأمالي القالي ٢٤/٣، والضرائر لابن عصفور ٦٣، وعمدة الحافظ لابن مالك ٣٨٨، والبحر المحيط ٣٦٣/٤، والمغني ١٠٨/١، وشرح المفصل ٤٤/٧.

قوله: (وقلب الإعراب) نحو قول الشاعر:

كَـانَتْ فريضـةَ مـا تَقُـولُ كَمَـا كَـانَ الـزِّنـاءُ فـريضَـةَ الـرَّجْمِ(١)

وبعض النحاة / أجاز ذلك في الكلام مستدلاً بقولهم: إنّ فلانة لتنوءَ بها [٦٣/أ] عجيزتُها أي، لتنوء هي بعجيزتها، ولا دليل في ذلك، لاحتمال أَنْ تكون الباء للتعدية، فيكون المعنى لتُنِيئها عجيزتُها أي تثقلها، واللّهُ أعلم.

قوله: (التقديم والتأخير، منه الفصل بَيْنَ مُضافين بظرفٍ) نحو قول الشاعر:

كَمَـا خُطَّ الكِتَـابُ بِكَفِّ يَـومـاً يـهـودي يُـقَـارِبُ أَو يَـزِيـلُ(٢)

قوله: (أو مجرور) نحو قول الشاعر:

هُمَا أَخَوا في الحَرْبِ مَنْ لا أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمَاً نَبْوَةً فَـدَعاهُمـا(٣)

قوله: (وبين نعت ومنعوت بمعطوف) نحو قول الشاعر:

فَـصَـقَـلنـا فـي مُـرادٍ صَـلْقَـةً وصُـدَاءٍ أَلـحَـقَـتْهُـم بـالـثَّـلَلْ(٤)

---

(١) الشاهد للنابغة الجعدي أنشده له أبو عبيدة. أنظر: الضرائر لابن عصفور ٢٧٠، ومعاني القرآن للفراء ٩٩/١، وأمالي المرتضى ٢١٦، والبحر المحيط ٣١٣/٦، والإنصاف ١٦٥/١، وتأويل مشكل القرآن ١٥٣.

(٢) من شواهد سيبويه ٩١/١، وينسب لأبي حية النميري. وأنظر: المقتضب ٣٧٧/٤، والخصائص ٤٠٥/٢ وأمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢، والموشح ٢٢٧، والإنصاف ٢٢٦/١، واللسان ٧٩/١٩، والضرائر ١٩٢.

(٣) الشاهد لدُرْنى بنت عَبْعَبة. أنظر: الكتاب ٩١/١، والخصائص ٤٠٥/٢، والموشح ٣٥٦، والضرائر ١٩٢، والإنصاف ٢٥١/١، والمفصل للزمخشري ١٠٠، واللسان ١٠/١٨.

(٤) الشاهد للبيد. أنظر: الديوان ١٥٣، والمحتسب ٢٥٠/٢، والخصائص ٢٩٦/٢، والمعاني الكبير ٩٣٢، والضرائر لابن عصفور ٢٠٥، واللسان ٩٥/١٣.

قوله: (أو مجرور غير نعت) نحو قول الشاعر:

أَمرَّتْ مِنَ الكتانِ خَيْطاً وأَرْسَلَتْ رِسُولاً ـ إلى أُخْرَى ـ جَرِيئاً تُعينُها[1]

قوله: (وما لم يذكر من الضرائر لا ينقاس).

الضرائر التي ذكرها في هذا الباب كلها تنقاس. وقد ذكر النحويون غير هذا ولا ينقاس فمن الزيادة غير المقيسة زيادة نون مشددة بعد الآخر نحو قوله:

قطننةً من جَيْدِ القُطْنُنِّ[2]

والياء في الدراهيم، والصياريف، والإشباع في حروف العلة نحو: العَقْرَابِ[3] وتَريب[4] فأَنْظُور[5]، يريد: العقرب وترباً، وفَأَنظرُ.

ومَدُّ المقصور على خلاف فيه، فمذهب البصريين أَنّه لا يجوز، ومذهب الكوفيين أَنّه يجوز وللفراء فيه تفصيل، وغير ذلك مما زيد ضرورة ولا ينقاس، ومن الحذف غير المقيس قول علقمة:

---

(1) لم ينسب هذا الشاهد لقائل معين. وأنظر: الخصائص ٢/٣٩٦، والمحتسب ٢/٢٥٠، والمقرب ١/٢٨٨، والضرائر لابن عصفور ٢٠٥.

(2) رجز ينسب لقارب بن سالم المري. أنظر: النوادر ١٦٧، وإصلاح المنطق ١٧٠، وجمهرة اللغة ٣/٣٥٠، والضرائر ٣١.

(3) جاء في قول الشاعر:

أعوذ بالله من العَقْرابِ الشائلات عُقَدَ الأذناب

وأنظر: الضرائر لابن عصفور ٣٣، والمغني ١/٣٧٢، واللسان ١/٤٤٣.

(4) جاء في قول الشاعر:

يحبك قلبي ما حييت فإن أمت يحبك عظم في التراب تريبُ

(5) جاء في قول الشاعر:

وإنني حيث ما يثني الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأنظُور

أنظر الخصائص ٢/٣١٦.

كَأَنَّ إبْرِيقَهم ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مُفَدَّمٌ بِسَبَا الكَتَّانِ مَلْثُومُ[1]

وقول الشاعر:

تُريكَ المَنَا برؤوس الأسل[2]

يريد: سبائب والمنايا، وفي منع صرف ما لا ينصرف خلاف. مذهب البصريين أنّ ذلك لا يجوز، ومذهب الكوفيين جوازه، ومن البدل غير المقيس إبدال الألف همزة إذا لقيتْ ساكناً وتحركها بالفتح نحو: لأدأها كرهاً[3]. يريد: لأداها كرهاً وإبدال الباء ياءً في أرانب وثعالب[4]، ونحو ذلك.

ومن التقديم والتأخير غير المقيس.

قول الشاعر:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ ـ خَطَّ ـ بَهجَتها كَأَنَّ قَفْراً ـ رُسُومَهَا ـ قَلَما[5]

التقدير: فأَصْبَحَت قفراً بعد بهجتها كأنَ قَلَما خط رسومها.

---

(١) البيت في ديوان علقمة: ٢٥، وأنظر: المفضليات ٢/٩٥ والكامل ٢/٤١، والخصائص ١/٨٠، والمحتسب ١/٨١، والمخصص ١٥/١٦٧، والعمدة ١/٢٥٣، ورسالة الغفران ١٤٥. وفيه رواية: . . . بسبا الكتان ملثوم.

(٢) لم أهتد إلى قائله في المراجع المعروفة.

(٣) ربما كان يشير إلى قول الشاعر:

لأدأها كرهاً وأصبح بيته لديه من الأغوال نوح مُسَلّبُ

وأنظر الضرائر لابن عصفور: ٢٢١.

(٤) مثل قول الشاعر:

لها أشاريرُ من لحم تُتَمِّرُهُ من الثعالي ووخز من أرانيها

وأنظر الكتاب لسيبويه ١/٣٤٤، والمقتضب ١/٢٤٧، ومجالس ثعلب ٢٢٩، والمقرب لابن عصفور ١/١٦٩.

(٥) ينسب هذا الشاهد لمهلهل. أنظر: الخصائص ١/٣٣٠، والمثل السائر ٢/٣٥، ورسائل أبي العلاء ٧٩، والإنصاف ٢/٤٣، والضرائر لابن عصفور ٢١٤، واللسان ٩/١٥٧.

وزاد ابن السراج في الضرائر تغيير الإعراب عن جهته وتذكير المؤنث لا تأنيث المذكر وبعضهم زاد تأنيث المذكر أيضاً، فمن تغيير الإعراب قوله:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ   وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[١]

ومن تذكير المؤنث قول الشاعر:

أَرَى رَجُلاً مِنْهُم أَسِيفاً كَأَنَّما   يَضُم إلى كشحيهِ كَفّاً مُخْضَباً[٢]

ومن تأنيث المذكر قوله:

وإنّ كِلَاباً هـذهِ عَشْرُ أَبطنٍ   وأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائلها العَشْرِ[٣]

والصحيح أن هذا كله من فصل البدل. والضرائر كُلّها معللة بتغيير الكلمة عن قياسها المستعمل. والعدول بها إلى قياس آخر كان لها في الأصل فرفض، أو إلى قياس غيرها بضرب من الشبه بينها، ولا يجوز ترك قياسها والعدول عنه إلى ما لا وجه له، لأنّ ذلك لحن وكلامها في حال السعة والاضطرار مصون منها. قال سيبويه: وليس شيءٌ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً[٤].

كمل كتاب «النكتُ الحسانُ في شرح غاية الإحسانِ» لخمس مضينَ من ذي الحجة سنة اثنتي وعشرينَ وسبعمائة على يَدِ الفقير إلى رحمة ربِّهِ الغني به عمن سواه أَحمد بن لاجين البشيري رحمه الله، ورحم مَنْ ترحم عليه، والحمد لِلَّهِ ربِّ العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآلهِ وصحبه وسلم.

---

(١) من شواهد سيبويه ٤٢٣/١، على نصب «فاستريحا» وهو خبر واجب. وينسب إلى المغيرة بن حبناء. وأنظر: المقتضب ٢٤/٢، والمحتسب ١٩٧/١، وأمالي الشجري ٢٧٩/١، والمقرب ٢٦٣/١، والضرائر ٢٨٤، والخزانة ٦٠٠/٣.

(٢) البيت للأعشى. أنظر: الديوان ٨٩، وأمالي الشجري ١٥٨/١، والإنصاف ٧٧٦/٢، وحمل الكف على العضو.

(٣) من شواهد الكتاب ١٧٤/٢. وهو للنواح الكلابي. وأنظر: معاني القرآن للفراء ١٢٦/١، والمذكر والمؤنث ٧٩، والكامل ٣٨٨/١، والخصائص ٤١٧/٢، وأمالي الزجاجي ٧٦، وعيون الأخبار ١٥٨/٢، والإنصاف ٤٥٤/٢، والخزانة ٣٢١/٣.

(٤) أنظر: الكتاب ١٣/١.

الفهرس